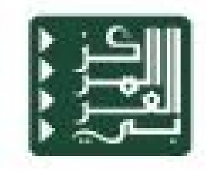


كمال العروسي

التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي (١٩٨٨-٢٠١٢)

تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

التجارة الموازية والتهريب
في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي
(1988-2012)

تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية

=======================

كمال العروسي

=====================

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

العروسي، كمال

التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي (1988-2012): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية / كمال العروسي.

خرائط، جداول

يشتمل على ببليوغرافية.

ISBN 978-614-445-210-3

1. تهريب البضائع - تونس - 1988-2012. 2. تهريب البضائع - ليبيا - 1988-2012. 3. العولمة - الجوانب الاقتصادية - تونس. 4. تونس - أحوال اقتصادية. 5. تونس - الحدود السياسية - ليبيا. 6. ليبيا - الحدود السياسية - تونس. 7. الرأسمالية. أ. العنوان.

364.13360961

العنوان بالإنكليزية

Parallel Trade and Smuggling at the Tunisian-Libyan Border Space (1988-2012): Status Quo and Prospects within a Hidden Globalization

by Kamel Laroussi

الناشـر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174 ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني:

beirutofficeK dohainstitute8org

الموقع الإلكتروني:

www8dohainstitute8org

الطبعة الأولى

بيروت، آب/ أغسطس 2018

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة

في مجال الربيع العربي وعقب الثورات الشعبية التي نجحت في إطاحة بعض الأنظمة الاستبدادية، يمكننا تحديد السمات الغالبة لهذا الحدث وتعريفها بما يمكن أن نسميه انتفاضة الأطراف على المركز؛ ذاك المركز الذي لم يفلح – منذ بروزه بديلًا وطنيًا لمستعمر قديم – في صنع قوة ذاتية تمكنه من الإفلات من دور الوكيل؛ وكيل المستعمر الجديد المتمثل في الرأسمالية العالمية وآخر مفرزاتها: العولمة.

بقدر ما لم تفلح السلطة في «الدولة الوطنية» في عملية تحرير البلاد من قبضة القوى المهيمنة، لم تدخر جهدًا لمصادرة أي نفس في عملية التحرر المجتمعي الداخلي وقمعه، ما أسدل على الإنسان العربي في بلده وضعية السجين وسط دولة مخزنية يقوم اقتصادها على الموارد الجبائية (مثل تونس) أو ريعية تعتمد على موارد طبيعية من نفط وغيره (مثل ليبيا).

إضافة إلى ذلك، فإن تلك الدول لم تفلح في تقليص حيز المهمش في ظل سياسات كرّست نظام الاستبداد السياسي ومظاهر الحيف الاجتماعي، ما فاقم الفوارق بين الشرائح الاجتماعية ومستويات التنمية بين المناطق الداخلية ومراكز الحظوة.

إن كانت مظاهر «المهمش» (Marginalisé) بالمعنى السوسيو-اقتصادي للمفهوم تختفي في بعض المناطق ذات الحظوة من البلاد، فإن ملامح «الأطراف» (Périphérie) بالمعنى الجغرافي والسياسي للمفهوم لم تستثنها؛ إذ غالبًا ما يتفرد رأس النظام وبعض العائلات المتنفذة عنده بإدارة المجال من دون تشريك أي طرف أو جهة.

جاءت الثورة التونسية لتثير في الآن نفسه عددًا من القضايا المتعلقة بمسائل «التحرر والتحرير»، «المركز والأطراف»، «الرسمي والموازي»، «المهيكل والمهمش»، فكانت منها مسألة الفضاءات الحدودية والحركية التي زادت من زخمها عقب ثورتين متجاورتين (التونسية والليبية) جعلتا أصحاب النظر من القوى المهيمنة – وهي التي لا تزال تعتبر مسألة الحدود بين الدول العربية من مشمولاتها الجيوسياسية في العالم – تستنفر أجهزتها لمراقبة تلك الفضاءات التي صارت محل اهتمام ومحور بحث وتقصٍ لكثير من مراكز البحوث والاستشراف والمؤسسات الدولية في العالم، نعرض جانبًا من أعمالها في هذا الكتاب.

في سياق هذه المتغيرات على النطاق الإقليمي وتقاطع اهتمام دوائر القرار الجديدة في تونس مع ما أفردنا له من بحوث ميدانية منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، جدّدنا اهتمامنا بدراسة أحد المفاصل الجيوسياسية الحساسة المتمثل في الفضاء الحدودي وقطاع التجارة الموازية والتهريب المتبلور فيه بصفته مجالًا يختزل جملة من التقاطعات، داخلية بين الأطراف والمركز، وخارجية مثلت العولمة أحد أبرز الفاعلين فيه.

لما كانت تونس منطلقًا للثورات العربية، فلا عجب أن تكون أول من يشهد تداعياتها في شتى المجالات، ما جعلها في المرحلة الانتقالية تواجه صعوبات وتحديات متعددة الأوجه والمستويات، داخلية وخارجية،

اقتصادية واجتماعية وسياسية، ارتأينا أن نفتح - ضمن سياقاتها - محور بحث وتقصٍّ بشأن استفحال ظاهرة التجارة الموازية والتهريب التي مثّل الفضاء الحدودي التونسي - الليبي مجالًا لها في ظل «عولمة متخفية».

لئن شهد الفضاء الحدودي التونسي - الليبي منذ أواخر الثمانينيات حركية بشرية وتجارية لم يشهد لها مثيلًا منذ ميلاده إبان الحقبة الاستعمارية في بداية القرن العشرين (1910)، فإن هشاشة الوضع الأمني في الفترة الانتقالية (ابتداء من 14 كانون الثاني/ يناير 2011) فسحت المجال لتغول شبكات التهريب ما سبب أضرارًا كبيرة لاقتصاد البلاد، وساهم في غلاء المعيشة جراء تهريب بعض المواد الغذائية الأساسية والفوسفات والمنتوجات الفلاحية والأدوية إلى ليبيا.

على الرغم من إحباط الجيش الوطني والحرس الديواني[1] والحرس الحدودي كثيرًا من عمليات تهريب الممنوعات من سلع وعملات أجنبية، فإن مقاومة الظاهرة كانت متواضعة جدًا أمام الحجم الحقيقي الذي أصبحت تتمتع به هذه الشبكات العاملة بين الحدود البرية للبلاد على الجانبين الليبي والجزائري.

أصبح عام 2012 عامًا مرجعيًا في عدد عمليات التهريب التي أُحبطت، حيث سجلت فيها اللجنة الفرعية لمقاومة التهريب (الوزارة الأولى) تزايدًا بنسبة 330 في المئة مقارنة بعام 2011، وبنسبة 9 في المئة مقارنة بعام 2010؛ إذ تبين لنا بعد اطلاعنا على محاضر الديوانة والحرس الحدودي المتعلقة بالسلع المحجوزة من المهربين في عام 2012 أن ظاهرة التهريب وسعت نشاطها وبسطت شبكاتها في معظم القطاعات والمجالات الاقتصادية، وهذا دليل على أنها شهدت تطورًا غير مسبوق إبان حكم بن علي، واستقرت في مكامن الحياة الاقتصادية للبلاد ومفاصل إدارة الدولة ما أتاح للعاملين فيها مواصلة نشاطهم، حتى بعد سقوط رؤوس شبكاتها.

شملت هذه الظاهرة القطاعات كلها من مواد ومنتوجات فلاحية ومواشٍ ومواد غذائية ومواد ومنتوجات معملية ومنجمية (أسمنت مسلح، فوسفات) وأدوية ومخدرات وذهب ومجوهرات وعملة صعبة وأسلحة صيد وذخيرة وقطع أثرية وغير ذلك.

من هذا المنحى وغيره، باتت ظاهرة التجارة الموازية والتهريب تتبوأ درجة غير مسبوقة في سلم المخاطر الاستراتيجية المهددة أمن البلاد واقتصادها، وأصبح من الضروري تشخيصها واستشراف انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة في الأمدين المتوسط والبعيد.

من الواضح أن الإشكاليات التي يطرحها استفحال ظاهرة التجارة الموازية في اقتصادات الدول النامية ومجتمعاتها أصبحت تتجاوز النظرية القائلة إنها إجابة محلية من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة على أزمة لم تنجح الدولة بتدخلها في إيجاد الحلول الناجعة لها.

يستدعي تناولنا ديناميات التجارة الموازية في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي منذ بروزها في أواخر الثمانينيات أن نسوق جملة من المسائل والمفاهيم النظرية التي تحوم حول الإشكاليات التي نطرحها في هذا الكتاب، بحكم التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي شهدها العالم في تلك الفترة. وهذا ما سنتناوله في

القسم الأول من هذا الكتاب.

قراءة في بعض الدراسات السابقة

عقب الثورة التونسية واستفحال ظاهرة التجارة الموازية والتهريب في الفضاءات الحدودية، ظهر اهتمام عالمي ووطني بالمجال والفضاء في الآن نفسه من مؤسسات تلاقت في الأسباب واختلفت في الأهداف؛ فمنها ما كانت أهدافه جيوسياسية، ومنها ما يحمل على جوانب استراتيجيات الاقتصاد العالمي، ومنها ما هو أمني، ومنها ما هو تنموي ...إلخ.

من هذه الدراسات المهتمّة بالشأن الجيوسياسي تلك التي قامت بها «مجموعة الأزمات الدولية» (International Crisis Goup) تحت عنوان «تونس الحدود: جهاد وتهريب» (La Tunisie des frontières: Jihad et contrebande)، والتي أَولى أصحاب الشأن فيها اهتمامًا خاصًا بشبكات التهريب في الفضاءات الحدودية على الجانبين الجزائري والليبي، ومحاولة ربطها بشبكات الإرهاب من جهة الجزائر (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) وبعلاقات قابلة للتطوّر مع منظمات السلفية الجهادية في تونس وإمكانية اختراق ما سماها أصحاب هذا التقرير بظاهرة «البلطجة الإسلامية»[2] (Islamo-banditisme) – المنتشرة في ضواحي المدن الكبرى – لشبكات التهريب وتمكُّن «الجهاديين» منها.

يبدو لنا أن أصحاب هذه الدراسة يضعون السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي تمرّ بها البلاد ضمن مفرزة واحدة من دون اعتبار التاريخ الطويل الذي شهدته المناطق الحدودية في مجال التهريب والهجرة السرية. كما قاموا بجملة إسقاطات توصيفية محشوّة بخلفية فكرية بالكاد تخفي موقفًا سياسيًا موجّهًا من قبيل «البلطجة الإسلامية»، أو بتسمية الثورة التونسية «الانتفاضة» والثورة الليبية «الحرب الليبية» (في مقدمة الدراسة) وغيرها.

إضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى تعدّد اتصال الخبراء الأجانب القائمين بها بعدد من الكوادر العليا في وزارة الداخلية التونسيّة (تموز/يوليو 2013، في الفترة نفسها التي وقع فيها الانقلاب العسكري في مصر) التي أسرّت إليهم بوجود صراع بين الأجهزة وانخرام في نظام التواصل والمعلومات بينها[3]. ولعل في تداول هذه المعلومات المتعلّقة بأمن الدولة وأجهزتها والخوض فيها خروجًا عن التناول الأكاديمي الصرف للمبحث. كما أفردت هذه الدراسة توصيات توجّهت بها مباشرة إلى الحكومة، وإلى أطراف عدة أخرى[4]:

– الأحزاب السياسية والمجلس التأسيسي (بعث مجموعات عمل تسعى إلى وضع مقاربة توافقية وغير متحزّبة لمراقبة الحدود والأمن العمومي وتقديم خلاصاتها إلى السلطات الجهوية والوطنية).

– الحكومة التونسية (توصيها بتكثيف مراقبة الحدود في نقاط العبور في رأس جدير وذهيبة، والدوريات المشتركة بين الديوانة والشرطة والحرس والاستخبارات والجيش، وتدعو الحكومة إلى بعث «وكالة وطنية للاستعلامات» تنضوي إليها فرق مقاومة الارهاب ...إلخ).

– الحكومات الجزائرية والتونسية والليبية مجتمعة (تدعيم التعاون الأمني بينها من خلال تكثيف نقاط المراقبة المشتركة للحدود والدوريات المشتركة وتبادل المعلومات).

– المسؤولون الجهويون وسكان الحدود (النظر في وسائل الدّعم المحلي لآليات مراقبة الحدود، ولا سيما في جانبها البشري المتعلّق بالإرشاد، إضافة إلى مناقشة إمكانية إنشاء مناطق حرة للتبادل معفاة من الرسوم الجمركية في المناطق الحدودية).

– وزارة التجارة والصناعات التقليدية (دراسة جدوى إنشاء مناطق حرة للتبادل في المناطق الحدودية).

– الشركاء الغربيون المميزون لتونس، مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية (إعطاء الأفضلية للمناطق الحدودية والداخلية في برامج التنمية المشتركة ودعم الاستثمار فيها، إضافة إلى تجنّب تسييس الجهاز المسير لقوات الأمن وتأهيلها، وتكثيف تبادل المعلومات الأمنية مع الحكومة التونسية بشأن ليبيا في إطار بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الحدود[5] (EUBAM)).

بين الدراسات التي تهتمّ باستراتيجيات الاقتصاد العالمي تأتي دراسة البنك الدولي التي أنجزها في كانون الأول/ ديسمبر 2013 تحت عنوان «تقدير التجارة غير الرسمية عبر الفضاءات الحدودية التونسية»[6]، انكبّ فيها على تقدير أحجام الأدفاق السلعية والمالية عبر الحدود التونسية من الجانبين الجزائري والليبي التي تمرّ بطرق غير رسمية. وقدّرت الدراسة أنّ حجم «التجارة غير الرسمية» (بحسب التعبير المعتمد في التقرير) مع ليبيا يمثّل نصف حجم المبادلات التجارية الرسمية بين الدولتين، وتقدّر أن حجمها مع الجزائر يفوق حجم المبادلات التجارية الرسمية معها، إلا أن عملية حصرها تصعب نظرًا إلى اتساع رقعة الفضاء الحدودي وسرية العاملين في شبكات التهريب.

كشفت الدراسة أن نحو 25 في المئة من كمية البنزين المستهلك في تونس توفّره شبكات التهريب المحلية في الجزائر، إضافة إلى تهريب الحديد والسجائر. واعتمادًا على استبيان أجراه أصحاب الدراسة على عينة من 192 فردًا ناشطًا في التجارة الموازية في المعبر الحدودي في رأس جدير، وآخر أجروه في معبر بوشبكة (ولاية القصرين)[7] الحدودي مع الجزائر، وذلك بالاستناد إلى طريقتي احتساب اعتمدوا فيهما على ما أفرزه البحث الميداني من جهة، وما توصّل إليه الباحثون من معطيات تقريبية تعلّقت بوسائل النقل المستعملة في أثناء العبور وتقدير قيمة البضائع المحمّلة بها من جهة أخرى، تبين أن حجم المبادلات غير الرسمية يراوح سنويًا بين 1,8 مليار دينار و2,4 مليار دينار (باحتساب تهريب البنزين من الجزائر).

نرى أن هذه الدراسة أعطت توجهًا عامًا قريبًا من الواقع في ما يخصّ بعض الأدفاق التي تهم بصفة مباشرة سياسات البنك الدولي في الدول المعنية، وإن غفلت عن احتساب الأدفاق الآتية من جهة ذهبية (بنزين وآليات فلاحية وغيرها) وبعض الأوجه الاجتماعية والأبعاد العالمية للظاهرة.

أما الدراسات التي تهتمّ بالشأن التنموي الوطني والجهوي وتأمين البلاد من المخاطر المحدقة بها فأُجري عدد منها قام بمعظمه تونسيون، وكان المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية سبّاقًا إلى تناولها مباشرة

عقب الثورة واستلام أول حكومة منتخبة زمام الحكم في تونس (في إثر انتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011) في دراسة تحت عنوان «دراسة تشخيصية واستشرافية لظاهرة التجارة الموازية والتهريب بالفضاء الحدودي التونسي الليبي من 1988 إلى 2012»، في مواصلة عمل بحثي يقوم به معهد المناطق القاحلة في مدنين منذ عام 1992، حيث نُشر بعض نتائجه في **مجلة المناطق القاحلة**[8].

إضافة إلى ذلك، واكب اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية تطوّر هذه الظاهرة، وكلّف الاقتصادي هرناندو دي سوتو القيام بدراسة لفائدته نشرها في كتيب تحت عنوان **الاقتصاد غير الرسمي، كيف تكون معالجته؟، فرصة لتونس**[9]، وسنعرض لأعماله في فصول متفرقة من هذا الكتاب.

أما على النطاق الجهوي، فسارعت السلطات بإعداد دراسات عن الموضوع تهدف إلى فك العزلة عن المناطق المهمشة والحد من الانخرام البنيوي الذي ما فتئت تكرّسه ظاهرة التجارة الموازية والتهريب في الاقتصاد والمجتمع، واستنباط برامج تهدف إلى تنمية المناطق الحدودية.

إضافة إلى ذلك، أُدرجت المبادرات التي اتخذتها ولاية مدنين[10]، ووزارة التجارة والصناعات التقليدية في هذا الإطار، حيث جاء في دراسة أعدّتها وزارة التجارة والصناعات التقليدية ما يأتي: «يتمثل هذا المشروع في إنجاز مدينة أعمال حرة (منطقة للتبادل الحر) بين تونس وليبيا على مساحة أولية تقدر بين 12 ألف هكتار و15 ألف هكتار يقع تجسيمه على مدى العشريتين القادمتين، وينطلق على المدى القصير بإحداث منطقة صناعية لوجستية على فضاء 150 هكتارًا بتونس وإنجاز مخازن وشركات تسويق على نفس المساحة بالقطر الليبي، وذلك لاحتواء النشاط الاقتصادي الحالي، ويشرع في الآن نفسه على إعداد ثلاث لجان التشريع والإطار القانوني والدراسات الفنية والاقتصادية/ البنية الأساسية خارج المنطقة باستثمارات عمومية/ لجنة التمويل وإنجاز الاستثمار وتسويقه. إن إنجاز هذا المشروع الاقتصادي العملاق سيمكن من خلق آلاف مواطن الشغل القارة للمهارات والكفاءات العلمية، كما سيساهم في تحسين الناتج القومي الخام للبلدين». ويتكون هذا المشروع من النقاط الآتية:

- فضاء صناعي لوجستي ممتد على الجانب التونسي.

- فضاء مخازن للتسويق والتوزيع على الجانب الليبي.

- منطقة تسوق حر ممتدة على الشريط الساحلي بحسب ما هو مبين (في خريطة المشروع).

- منطقتان سياحيتان أنموذجيتان حرة في منطقة الكتف من الجانب التونسي وفروة من الجانب الليبي.

- منطقة خدماتية تجمع بين القطاع المالي الحر والصناعات الرقمية والمعلوماتية، إضافة إلى شركات البث الرقمي.

أما نقاط قوة المشروع، فيمكن تلخيصها في الآتي:

- انطلاق استثمارات جديدة تعتمد الشفافية في إطار مناخ سليم ومستقر.

- مناخ طبيعي مميز ومعتدل.

- موقع جغرافي متميز من الشرق والغرب.

- ترشيد ثقافة التبادل التجاري الحر المهمّش سابقًا على الرغم من أهميته.

- استثمار الطاقات البشرية الكامنة لدى الشعبين في الصناعات التحويلية واللوجستية من الجانب التونسي، وفي التجارة واكتساح الأسواق العالمية من الجانب الليبي.

- توافر بنية أساسية قابلة للاستغلال حينيًا من مصراته إلى صفاقس.

- توافر أطراف مهتمة بالاستثمارات وإنجاز المشروعات الضخمة.

أما مخطط إنجاز المشروع، فيمكن تلخيص أبرز نقاطه في الآتي:

-عقد جلسات عمل على المستوى التونسي - الليبي لمناقشة مكوّنات المشروع وإعداد الإطار القانوني المنظم للمنطقة.

-إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والتقنية للمشروع.

-تحديد جدول زمني لإنجاز المشروع على مدى عشرة أعوام بدءًا من عام 2013.

-تكفّل الدولتين توفير البنية الأساسية اللازمة لإنجاح عملية إنجاز المشروع في العقد المقبل.

لمزيد من الإيضاح في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى الخرائط (18)، (19)، (20)، (21)، (22) في الملحق (3).

في هذا السياق نفسه، كلّفت وزارة التجارة والصناعات التقليدية مكتب دراسات تونسي[11] (SERAH) بإعداد دراسة جدوى لإنشاء «منطقة تجارية ولوجستية في جهة بنقردان»، وقدّم هذا المكتب تقريره المرحلي الأوّل (باللغة الفرنسية)[12]، وجاء فيه تصوّر سيناريو تنموي للمنطقة، وأتمّه بتقرير ثان عرض فيه الجوانب الإدارية والقانونية المتعلّقة بالتصرّف والمتابعة والتسيير للبرنامج[13]. وكانت الوزارةً قد حدّدت سقف التطلعات الممكنة، فلم تتجاوزه الدراسة إلى الأفق المغاربي، مع «تغييب» (وفي رأيي أنه غير متعمّد) لدور الفاعلين المحليين الذين لم يرَ فيهم بعض المسؤولين في وزارة التجارة ممن أدرج أصحاب الدراسة آراءهم وتصوّراتهم - في شكل بطاقات حوارية في ملاحق التقرير - غير «يد عاملة» لبعض المشروعات الصناعية التي يمكن إنشاؤها في تلك المناطق. وتعد هذه الرؤية إلى مفهوم التنمية قاصرةً لأن أصحاب القرار اختزلوها في العاصمة بـ «إيجاد موطن شغل» من دون محاولة إشراك المجموعات المحلية في تصوّر مشترك لنهضة تلك المناطق، ولا سيما أنها على الرغم من التهميش الذي عانته عقودًا - من منظور تنموي تقليدي - نجحت في استنباط حلول للخروج من وضعية التهميش من خلال أشكال اجتماعية للتنظّم مؤسَّسة على الترابط العائلي والأخلاق الموروثة عن نظام العشيرة.

إن ما تنتظره المناطق المهمّشة هو دمج الشبكات العاملة في الاقتصاد الموازي ضمن المجموعة الوطنية بالتعامل معها بصفتها رافدًا لها لا وزرًا عليها، فالاعتراف بمزايا تلك المجموعات سيكون له أثر إيجابي في اندماجها ضمن المجموعة الوطنية وانخراطها في السياسة العامة للبلاد كمجموعات مشاركة في مصيرها لا مجرّد «رعايا» يبحثون عمّن يوفّر لهم قوت يومهم.

بناء على ما سبق، ندعو المسؤولين إلى قراءة معمّقة لواقع الاقتصاد الموازي في المناطق الحدودية والشبكات المنظمة له، مع الأخذ في الاعتبار جملة المعوقات والتحديات التي عرّجنا على بعضها في دراستنا ولم نعرف بعد هل سيجري إشراك الشبكات العاملة في ذاك الفضاء في الديناميات المزمع إحداثها، أم سيجري الاستغناء عنها؟ وفي حالة الإيجاب كيف سيحدث ذلك؟ إنها أسئلة لا ندّعي أنّنا قمنا بالإجابة عنها كلّها، لكن اعتقادي أن إثارتها هي أولى خطواتنا نحو استنباط حلول لها. وكان مكتب الدراسات المذكور قد اقترح في تقريره المتميز سيناريوات عدة، منها:

- **السيناريو الأوّل**: «منطقة تجارية للتوريد والعبور» على مساحة 18 هكتارًا، و«منطقة لوجستية للتصدير» على مساحة 22 هكتارًا.

- **السيناريو الثاني**: «المنطقة الكبرى للنشاطات الاقتصادية» تحتوي المناطق المذكورة في السيناريو الأوّل مع إضافة «منطقة صناعية» تراوح مساحتها بين 10 هكتارات و15 هكتارًا، ومنطقة مهيأة لاستقبال المسافرين ورجال الأعمال وتسوّق الأفراد على مساحة 5 هكتارات.

إضافة إلى ذلك، جاء في دراسة أخرى لفائدة ولاية مدنين باللغة الفرنسية تحت عنوان «Plan régional d'environnement et de développement durable (PREDD)» (الخطة الإقليمية للبيئة والتنمية المستدامة)[14] تشخيص مستفيض لبعض ما تزخر به ولاية مدنين من مقدّرات تنموية واعدة في كثير من المجالات. وأكدت الدراسة النقائص المعوقة للتنمية، خصوصًا من ناحية البنية التحتية وغيرها.

من المحاور التي عرضتها الدراسة محور ظاهرة التجارة الموازية بالجهة مبينة الأهمية التي وصلت إليها في الجهة، وذكرت في ذلك بعض الأرقام والمعطيات (خصوصًا في ما يتعلّق بعدد العاملين في القطاع وأرقام [عدد] المعاملات التجارية) التي ترتكز - في بعضها - على تقديرات انطباعية، حيث لم تستند إلى قاعدة بيانية علمية مؤسّسة على دراسة عينات أو عمل استبيان إحصائي ميداني يخصّ القطاع والناشطين فيه.

إضافة إلى ذلك، نلاحظ وقوع الدراسة في خطأ منهجي دارج عند كثير من متناولي هذا الموضوع والناجم عن لُبس في المفاهيم بين ما هو «موازٍ» وما هو «غير رسمي»، ما ينعكس مباشرة على فاعلية بعض التصوّرات الاستراتيجية لتنمية تلك المناطق، فنراها تنخرط في ما سبق أن اقترحته أدبيات البنك الدولي خصوصًا من ناحية ربط مقاومة «القطاع غير الرسمي» بمقاومة الفقر وغيرها من الحلول التي توصّلت إليها دراسات خبرائه، وهذا خلط خطر في المفاهيم يمكن أن يتسبّب في كوارث أخرى غير متوقعة.

أخيرًا نجد أن هذه الدراسة تعتمد - ضمنيًا - المنحى نفسه الذي اقترحه دي سوتو المتعلّق بـ «شرعنة

القطاع غير الرسمي» (وسنعرّج على القاعدة المنهجية والخلفية الفكرية لهذه المدرسة التي أصبح يتزعّمها دعاة الليبرالية والمتمثلة عند دي سوتو أحسن تمثيل).

يظهر هذا جليًا في توصيات الدراسة المذكورة التي دعت إلى «شرعنة القطاع غير الرسمي» (تحت باب التوصيات الاستراتيجية)، وهذا ناتج من الافتقار إلى تعريف خاص لظاهرة «التجارة الموازية» التي غالبًا ما يدمجها الدارسون في المجال المحدّد للاقتصاد غير الرسمي. وبحسب تقديرنا، يعدّ هذا الموضوع مسألة أخرى تختلف جذريًا عن قراءتنا ومفهومنا لظاهرة «التجارة الموازية» في الجهة، والتي سنقدّمها في تعريف مفاده أنها «هامش لمركز يقع خارج البلاد».

يبقى أن هذه الدراسة أضاءت جوانب مهمة في الموضوع من جانب الشريك الليبي، وأبرزت الخلل المؤسّساتي عنده في إطار رسم أفق تنموي مشترك بين البلدين، ينطلق من المناطق التي عانت التهميش والإقصاء. كما نشارك القائمين على هذه الدراسة اقتراحهم بعث «فضاء اقتصاي عالمي في المجال الحدودي التونسي - الليبي»[15]، مع اختلافنا في محتواه وطرائق تنظيمه الداخلية، والتي يكون محورها - بحسب رأينا - تأسيس نواة لاقتصاد مغاربي فعلي وفاعل.

إضافة إلى ذلك، دعّمت دراسة قام بها المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية[16] التوجّه المتمثّل في النهوض بالمناطق الحدودية من خلال النهوض بالبنية التحتية واللوجستية وهيكلة أقطابها الحضرية وتطويرها. وأفردت الدراسة التي جاءت تحت عنوان «التشخيص الاستشرافي لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية التونسية الليبية» جانبًا مهمًا لمسائل: تطوير دينامية التنمية من خلال تثمين الموارد والقدرات المحلية؛ تدعيم المبادلات الحدودية؛ فكّ عزلة هذه المناطق وتثبيت السكّان[17]. وأفضت الدراسة إلى سيناريوات تنموية ترتكز على فرضيتين: **الأولى** تتعلق ببعث «قطب اقتصادي حدودي»، و**الثانية** تتعلق بـ «جسور التعاون الحدودي»[18]. ويتكوّن «القطب الاقتصادي الحدودي» من قطب حضري ساحلي للاندماج المتوسّطي والمغاربي (بين ولاية مدنين التونسية ومنطقة زوارة الليبية)، وقطب داخلي للانفتاح على المجال الصحراوي والاندماج الأفريقي (بين ولاية تطاوين التونسية ومنطقة نالوت الليبية). وأشارت الدراسة إلى اعتماد المجالس المحلية والبلديات وممثلي المجتمع المدني من الجانبين التونسي والليبي - المجتمعين في إطار ملتقى المدن الحدودية في 23 كانون الثاني/ يناير 2014، للمقترحات التي جاءت بها هذه الدراسة والمتمثّلة خصوصًا في إنشاء قطب اقتصادي حدودي بين البلدين (الخريطة (23) والخريطة (24) في الملحق (3)).

(1) الديوانة هي إدارة التفتيش الجمركي أو هيئة الجمارك، وهي التسمية الرسمية في تونس، و«الديواني» و«الديوانية» اللذان يكثر استخدامها في هذا الكتاب مشتقة من الديوانة. (المحرر)

(2) International Crisis Group, «La Tunisie des frontières: Jihad et contrebande,» Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, no. 148, Brussel (28 novembre 2013), p. 33.

(3) Ibid., p. 35.

(4) Ibid., p. iii.

(5) EUBAM: Mission de l'Union européenne d'assistance aux Frontières.

(6) Lotfi Ayadi [et al.], «Estimating Informal Trade across Tunisia's Land Borders,» Policy Research Working Paper; no. WPS6731, World Bank Group, Washington, D.C., 2013.

(7) تجدر الإشارة إلى أن أصحاب الدراسة لم ينتبهوا عندما وضعوا معبر بوشبكة على خريطة تونس في منطقة حزوة من ولاية توزر.

(8) Kamel Laroussi, «Impact du commerce informel sur le milieu rural en Tunisie: Étude de cas: La Dynamique transfrontalière tuniso-libyenne,» Revue des régions arides, no. 9 (1/96) (1996), pp. 47-68.

(9) Hernando de Soto, L'Économie informelle comment y remédier? Une Opportunité pour la Tunisie (Tunis: Éditions Cérès, 2012).

(10) عبر الطاولة المستديرة لاقتصاد ولاية مدنين.

(11) SERAH, Société d'études, de réalisation, d'aménagement et d'hydrauliques.

(12) République tunisienne, Ministère du commerce et de l'artisanat, «Étude technico-économique du projet de création de la zone commerciale et logistique de Ben Guerdane» (Rapport de 1ère phase, Scenarii d'aménagement, SERAH, Septembre 2013).

(13) République tunisienne, Bureau d'études SOTINFOR pour le compte du Ministère du commerce et de l'Artisanat, «Étude de faisabilité technico-économique et montage institutionnel et juridique» (Rapport de phase 2, SERAH, Mars 2014).

(14) Coopération allemande au développement (GIZ), Plan régional d'environnement et de développement durable (PREDD) du gouvernorat de Médenine (Tunis: (GIZ), 2014).

(15) Ibid., pp. 208, 325.

(16) المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد ووكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية، «التشخيص الاستشرافي لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية التونسية الليبية»، CILG-VNG International (تونس، كانون الثاني/ يناير 2014).

(17) المرجع نفسه، ص 31.

(18) المرجع نفسه، ص 40.

القسم الأول
مسائل نظرية
التعريفات والمنهجية المتبعة

الفصل الأول
مسائل نظرية

يشهد العالم منذ سقوط جدار برلين (تشرين الثاني/ نوفمبر 1989) وإبرام اتفاقية مالطا بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي (كانون الأول/ ديسمبر 1989) تتويجًا لتحولات جيوستراتيجية عميقة - بدأت مفاعيلها منذ أواسط الثمانينيات - أنهت بموجبها الدول الكبرى حالة الاستقطاب الثنائي التي كانت سائدة بين دول العالم عقب الحرب العالمية الثانية، بين معسكر شرقي اشتراكي (حلف وارسو) ومعسكر غربي رأسمالي (الحلف الأطلسي). ومثلت حالة الاستقطاب الأحادي التي شهدها العالم منذ بداية التسعينيات، منطلقًا جديدًا لهيمنة النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية في العالم، ما جعل عددًا من المجالات الوطنية يتعرض لمنافسة شديدة غير متكافئة من اقتصاد معولم تتحكم به مؤسسات عالمية كبرى عبر-وطنية.

من المفاهيم التي برزت في الساحة، وخاض فيها الأكاديميون والباحثون بمدارسهم الفكرية ومناهجهم العلمية المختلفة منذ التسعينيات، كان النصيب الأوفر فيها لمسائل العولمة والحوكمة والحدود.

أولًا: الرأسمالية والعولمة

يتفق بعض الباحثين على الإقرار باشتقاق مصطلح العولمة (la Globalisation) من أعمال عالم الاجتماع الكندي مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan) الذي تحدث منذ الستينيات عن مفهوم «القرية العالمية» (Global Village) الذي استنتجه من التطور العلمي في تكنولوجيا الاتصال والتواصل في عصر الكهرباء والإلكترونيات[19]. غير أن عددًا آخر يرجع ظهوره إلى الدراسات المتداولة في الستينيات والسبعينيات في تقارير المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والشركات العالمية الكبرى المتعددة الجنسيات[20]؛ إذ انتقد عدد من الباحثين ما اعتبروه خلطًا في المفاهيم لدى ماكلوهان بين «العولمة» (Mondialisation, Globalisation) من حيث هي واقع مادي نتاج تطور تكنولوجي ملحوظ و«الكونية» (Universalisme) من حيث هي قيمة لا تزال تعترضها عراقيل عدة متعلقة بمسألة الهوية وإشكاليات أخرى في التواصل.

ابتداء من التسعينيات، انتشر استعمال كلمة العولمة انتشارًا واسعًا في لغة التخاطب لدى المختصين وعامة الناس كمفهوم دال على منظومة إنتاج وتبادل اقتصادي ومالي عابرة للحدود، تدار شبكاتها من مراكز لها في الدول الكبرى.

إلا أن العولمة لم تشمل حرية تنقل الأشخاص من دول الجنوب نحو دول الشمال، بل على العكس زادت هذه الأخيرة من التضييق عليها من خلال قوانين صارمة في المعابر للحد من الهجرة، وصل حد بناء سور بين الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك، وذلك نتيجة التفاوت الكبير في مستوى العيش بين دول متجاورة. ففي عام 2006 بلغ الناتج القومي الخام للولايات المتحدة الأميركية 12 ضعف نظيره في المكسيك (البلد المجاور)، وكذلك الشأن بين إسبانيا والمغرب (أكثر من 8 أضعاف).

ربما اعتبر بعض رواد المدرسة الماركسية العولمة إحدى مراحل تطور الرأسمالية الصناعية التي صارت تعتمد على قاعدة إنتاج اجتماعية متعددة الجنسيات والمؤهلات (كوادر وعمال) على امتداد العالم، لكن انخراط روسيا والصين في اقتصاد السوق بيّن محدودية هذا التعريف. ومن بينهم من اتجه نحو تعريفها بعملية مراكمة لأنماط إنتاج يتشكل بعضها فوق بعض حيث يمكن الرأسمالية العالمية أن تتلاءم مع أي مجتمع عشائري أو طائفي[21].

من المهم أن نشير إلى بعض الأطروحات النظرية لعلماء الاجتماع والاقتصاد التي تميّز بين الرأسمالية واقتصاد السوق، حيث يقسّم فرناند بروديل (Fernand Braudel)، بالاعتماد على أطروحات عالم الاقتصاد البريطاني كاينز (John Maynard Keynes) والاقتصاديين المعاصرين، اقتصاد البلدان إلى طبقات. فمنها العلوية التي يحتلها رأس المال الذي لا يؤمن بالتنافسية – على العكس ممّا ذهب إليه ماركس ولينين – وذلك لطبيعته المؤسسة على الاحتكار، ومنها السفلية ويحتلها اقتصاد السوق أو القطاع التنافسي – كما يخصه بالتسميه – الذي يُبنى على مبادئ الابتكار والتنافس، وهو متكوّن من المؤسسات المتوسطة والصغرى[22].

ذهب فرناند بروديل إلى إدراج الرأسمالية العالمية تاريخيًا ضمن أنساق منظومة دول، ويعتبرها نقيضًا لاقتصاد السوق؛ إذ هي قادرة على التحول والتكيف بمرونة عبر التاريخ، «فهي لا تخلق التراتبية (Hiérarchisation) بل تستعملها، تمامًا كما لم تخترع السوق أو الاستهلاك. فهي تندرج ضمن أفق تاريخي طويل الأمد، زائرة ليل تأتي عندما يكون كل شيء في مكانه»[23]. وفي هذا فهو يتفق مع نظرية ماكس فيبر وكارل ماركس اللذين ربطا الانتشار العالمي للرأسمالية مع تنافس الدول للسيطرة على رأس المال المتنقل، ولا سيما توافق فيبر[24] وبروديل[25] في ما يتعلق بالتفريق بين «خلق» الرأسمالية و«تملكها» أو بين التغريب (Occidentalisation) والعولمة (Mondialisation).

من هذا المنحى يمكننا فهم انخراط الصين في العولمة كسياق ملائم يمكن رأس المال الذي تحتكره الدولة من التوسع في المجالات العالمية التي أصبحت مفتوحة لها، وفي المقابل يأتي خيار تحولها نحو اقتصاد السوق كمقابل لدخولها ضمن تفاهمات استراتيجية كبرى مع الولايات المتحدة الأميركية التي جعلت الصين أكبر ورشة تصنيع لمنتوجات شركاتها عبر-الوطنية العملاقة.

تهيأت الصين لهذا التوجه الجديد من خلال عدد من الإجراءات التشريعية والسياسية والإصلاحات الاقتصادية بادرت بها منذ أوائل التسعينيات. وأضافت منذ عام 1993 عبارة «الاقتصاد الاشتراكي للسوق» في دستورها الجديد، وأدخلت عددًا من الإصلاحات الجبائية والمالية لمناسبة المؤتمر الرابع عشر

للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 منحت بموجبها الاستقلالية لإدارة القطاع المصرفي. كما سجلت دخولها إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بصفته عضوًا مراقبًا منذ عام 1995 قبل أن تنال عضوية كاملة فيها في مؤتمر المنظمة الذي عُقد في الدوحة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

تزامن هذا مع تبوؤ الصين مركز الصدارة بين دول العالم المستقطبة الاستثمارات الخارجية المباشرة (IED) وتحولت بالتدريج إلى أكبر ورشة تصنيع لمنتوجات العولمة والتقانات الحديثة لحساب كبرى الشركات عبر-الوطنية. بل أكثر من ذلك، انتقلت الصين في العقد الأخير إلى مرحلة تصنيع بعض المنتوجات لحساب الشركات الأميركية الكبرى خارج أسوارها. ونذكر في هذا الصدد استثماراتها في البلدان الأفريقية ذات اليد العاملة المتدنية الكلفة، على غرار ما تقوم به شركة هواجيان (Huajian)[26]، التي تصنع ماركات أحذية أميركية وأوروبية في إثيوبيا[27]. واتجهت استثمارات المصارف الصينية نحو إنشاء «مناطق اقتصادية خاصة» في عموم القارة الأفريقية وصل عددها إلى ثمانية (في مصر (1) وإثيوبيا (2) ونيجيريا (2) وزامبيا (2) وجزر الموريس (1)).

أفرزت العولمة نمطًا إنتاجيًا منتجعًا في عموم العالم مستغلة المزايا التفاضلية (Avantages comparatifs) التي أوجدتها الحدود للاستثمار في البلدان أو «المناطق الحرة» الأقل كلفة أو الأكثر إنتاجية، فلا حواجز أمام تنقل أدوات الإنتاج ورأس المال والتقانة، بل على العكس صار التنافس بين الدول على جلب الاستثمارات الخارجية إليها محتدمًا.

استنبطت بعض المؤسسات الكبرى مقاييس تعتمدها لترتيب الدول بحسب درجة اندماج اقتصادياتها في ميكانيزمات العولمة، على غرار مؤشر العولمة «آتي كيرني» الذي تصدره سنويًا شركة A. T. Kearney Index ومجلة **فورين بوليسي** (Foreign Policy) الأميركية منذ عام 2001، ومؤشر معهد «كوف» (KOF Index) السويسري الذي يتميز من المؤشر الأول بإضافة المعطى الاجتماعي والسياسي إلى المعطى الاقتصادي وموازاتهما به كعناصر حاسمة في تحديد معدلات هذا المؤشر بين دول العالم.

نجد صلب مكوّنات هذا المؤشر عناصر فرعية دالة على الخلفية البرغماتية للرأسمالية العالمية في تعريفها للعولمة بأوجهها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يرتكز عليها هذا المؤشر مفصلة على النحو الآتي[28]:

- **العولمة الاقتصادية** (تمثل 36 في المئة منه)، وحددها المؤشر في مجالين:

• الأدفاق الفعلية (نسب كل من التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والأسهم والاستثمار في محفظة الأوراق المالية والدخل المدفوع للأجانب، من إجمالي الناتج المحلي)؛

• المعوّقات (الحواجز الخفية للتوريد، معدل التعريفة الجمركية، نسبة الضرائب على التجارة العالمية من الإيرادات الجارية، القيود على الحساب الجاري)

- **العولمة الاجتماعية** (تمثل 38 في المئة منه)، وحددها المؤشر في ثلاثة مجالات:

• معطيات عن مستوى التواصل بين الأشخاص (المكالمات الهاتفية، نسب التحويلات من إجمالي الناتج المحلي، نسبة الأجانب من إجمالي عدد السكان، السياحة العالمية، المراسلات مع الخارج)؛

• معطيات عن أدفاق المعلومات (نسب مستعملي الإنترنت والتلفاز، ونسبة تجارة الصحف من إجمالي الناتج المحلي)؛

• معطيات عن التقارب الثقافي (Data on Cultural Proximity)، وتخص عدد مطاعم ماك دونالد -التي تفردت وحدها بهذا الامتياز إلى نحو عام 2007 - وعدد فروع مؤسسة إيكيا (Ikea) بالنسبة إلى عدد السكان، ونسبة تجارة الكتب من إجمالي الناتج المحلي (لم يخصها هذا المؤشر إلا بعُشر (10 في المئة) نصيب هذه النقطة، أما الباقي فتتقاسمه الشركتان المذكورتان).

- **العولمة السياسية** (تمثل 26 في المئة منه):

• عدد السفارات في البلد؛

• عضوية الدولة في المؤسسات الدولية؛

• المشاركة في مهمات مجلس الأمن الدولي لحفظ الأمن؛

• المعاهدات الدولية في الأعوام الأخيرة (منذ عام 2009).

بهذا تكون العناصر التي تهم مؤسسات العولمة - الفعلية والناجزة - عند تناولها الجانب الاجتماعي أو السياسي في الموضوع قد كشفت خلفياتها الرأسمالية التوسعية، فهي لا تهتم بالجانب الحقوقي أو الإنساني في عمليات التبادل والإنتاج، بل غايتها رفع الحواجز الجمركية، وفتح أسواق ومجالات استثمار جديدة لرأس المال العالمي وشركاته عبر-الوطنية العملاقة.

أسفرت نتائج مؤشر A. T. Kearney لعام 2006 - الذي يغطي أغلبية دول العالم - على حصول تونس على المرتبة 37 عالميًا خلف أوغندا والصين (التي احتلت المرتبة 35)، متصدرة قائمة الدول العربية[29]، وحصلت بحسب مؤشر KOF للعام نفسه على المرتبة 64 بين 208 دولة أو كيان سياسي[30] بحاصل قُدر بـ 65,12، وتصدر لبنان قائمة الدول العربية بتبوّئه المرتبة 29 بحاصل قُدر بـ 78,56.

أما مفهوم «العولمة المتخفية» - التي نتناول بعض أوجهها في هذا الكتاب - فنعرفه كأحد تجليات استراتيجيا رأس المال العالمي الذي يسعى إلى فتح مجالات جديدة لاحتكاراته، وفرضها وفق شروطه في الكيانات الوطنية لدول الجنوب؛ فالعولمة المتخفية المُعَدة حصرًا لدول الجنوب هي نوع من الإفراق (Essaimage) للعولمة «الرسمية»، فهي تستغل المنظومات الشغلية والاقتصادية المفتوحة نفسها لاستثماراتها وتقانة شركاتها عبر-الوطنية في البلدان الآسيوية، إلا أن منتوجاتٍ موازية البضائع نفسها (بضائع مقلدة)، لا تتمتع بمعايير الجودة نفسها المخصصة لدول الشمال، تُوجه حصريًا نحو أسواق دول الجنوب بأسعار زهيدة.

في سياق هذه الدينامية الجديدة تكوّنت مرافئ كبرى في الخليج (دبي) والدول الأفريقية (السنغال وليبيا) لاستقبال البضائع الموازية، ومن ثم توزيعها عن طريق شبكة تجار عبر - حدوديين (معروفون في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي بـ «تجار الخط») في داخل البلاد في أسواق موازية أعدت للغرض (تسمى في تونس «سوق ليبيا»).

ثانيًا: دينامية المجال الحدودي في عصر العولمة

يُجمع دارسو مسألة الحدود على التأثيرات المباشرة للعولمة في التحولات التي تشهدها مجالاتها (الحدود) على عدد المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ إذ شهد العالم في تلك الفترة إنشاء عدد من التجمعات الاقتصادية الكبرى بين دول واكبت عملية عولمة الاقتصاد من الجانب المؤسساتي الرسمي على غرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تحولت إلى اتحاد أوروبي في عام 1993 ضم معظم دول غرب أوروبا، واتحاد المغرب العربي في عام 1989، والمجموعة الاقتصادية لدول جنوب أميركا (MERCOSUR) في عام 1991، واتفاقية التبادل الحر الأميركي الشمالي بين كندا والولايات المتحدة الأميركية والمكسيك (ALENA) في عام 1994، ومنظمة شنغهاي للتعاون بين الصين وروسيا ودول من آسيا الوسطى (OCS) في عام 1996.

إضافة إلى ذلك، ظهر في الفترة نفسها فضاء تبادلي موازٍ في سياق عولمة «موازية» أو «متخفية» (كما سميناها) نافس فضاء اقتصاد السوق الرسمي، واستعمله رأس المال العالمي ضمن استراتيجيا متكاملة من أهدافها نشر أنماط استهلاكية وثقافية موحدة وفتح أسواق جديدة لمنتوجاتها المادية والرمزية في دول الجنوب ذات الدخل والمستوى المعيشي المتدنيين.

لهذه «العولمة المتخفية» مركز وأطراف؛ مثّلت الولايات المتحدة الأميركية «مركزها» السياسي والمالي والتقاني، وتوزع معظم منظومات الإنتاج والإدارة والتسويق في دول عدة في العالم مثلت «الأطراف»، يأتي في مقدمها الصين ودول جنوب شرق آسيا، وكان معظم أسواقها («العولمة المتخفية») في دول الجنوب.

ساهمت هذه التحولات - التي شهدها العالم على المستويين الرسمي والموازي - في رفع الحواجز الديوانية أمام كثير من البضائع والمنتوجات، ما زاد من وتيرة المبادلات الاقتصادية بين الدول.

جعلت هذه التحولات مسألة الحدود ومجالاتها تنعكس على الجدل العلمي بشأن هذا الموضوع، حيث يشير الباحثون إلى تطورٍ في مفهوم «الحدود» مر عبر العصور من «التُّخُم» إلى «النطاق» - بالتعبير الخلدوني - (كما سنتطرق إليه في موضع آخر) إلى «الخط» و«النقطة» (نقطة عبور)، وأخيرا إلى «الحدود-الشبكية» (Frontière réticulaire) كما يسميها بعض الباحثين[31] في الفترة المعاصرة.

يظهر هذا البعد الأخير لمفهوم الحدود في سياق العولمة، عقب الثورة الرقمية ودخول تقانة الاتصال والتواصل في كثير من الاستعمالات اليومية، كما يتجلى بوضوح في المدن الأوروبية الكبرى بعد فتح الحدود

بين دولها وربطها بشبكات متطورة للمواصلات (مطارات، موانئ بحرية، محطات نقل ومناطق لوجيستية لشحن البضائع) ومنظومات إعلامية متطورة مترابطة في ما بينها بحواسيب مركزية تصلها بالعالم.

تتشكل هذه الحدود، أو بحسب تعبير أربارت شولتز[32] «الحدود-الشبكية»، من شبكة نقاط مراقبة متصلة بالمنظومات التقانية داخل المدن الكبرى - غير الحدودية في الأساس - حيث تتحول إلى مجالات حضرية جديدة تُكوّن مراكز وحدود في الوقت نفسه؛ إذ إضافة إلى الإجراءات المتطورة لمراقبة تنقل الأشخاص، تصبح المبادلات بأصنافها المختلفة من بضائع وخدمات ومعلومات محل مراقبة خاصة وسط مجال حضري يضم «الحدود-الشبكية».

يوسع الجغرافيون الحقل الدلالي لمصطلح «المدينة الحدودية» - الذي يسِم به مجال الجغرافيا السياسية كل مدينة تقع في مجال حدودي بين بلدين - ليشمل التعريف الوظيفي لبعض المدن بغض النظر عن قربها من الحدود أو بعدها عنها، حيث أصبح كثير من المدن الداخلية «مدنًا حدودية» لازدهار «الاقتصاد الحدودي» بها، إضافة إلى دورها وسيطًا له روابط مع مدن أخرى للتحكم بالعلاقات الحدودية وتنظيمها لتحصيل منافع[33].

بهذا يكون المفهوم الجديد للمدن الحدودية مرتبطًا بالوظيفة الحضرية التي تؤديها بحسب درجة ارتباطها بالاقتصاد الحدودي ومقدار انخراطها فيه، أكثر من ارتباطها بموقعها الجغرافي من الحدود. وعلى الرغم من أن هذه «المدن الحدودية» وشبكاتها تمثلت في الحالة الأفريقية التي قام بدراستها عدد من المتخصصين، فإنها بقيت في تونس محدودة في مدن المجال الحدودي ومحصورة في أسواق خاصة بها تُعرف بـ «أسواق ليبيا» في داخل مدن البلاد، ولم تتحول إلى «اقتصاد حدود» نظرًا إلى متانة البنية الاقتصادية والإدارية للدولة ومؤسساتها الرقابية مقارنة بالمثال الأفريقي.

في الخلاصة، ما عادت الحدود مجرد مفصل من مفاصل السيادة الترابية للدول بقدر ما أصبحت مجالًا اقتصاديًا واجتماعيًا يشهد ديناميات محلية وأخرى وافدة، جعلت منها مجالات معيشية شبه مستقرة تتمدد شبكاتها على جانبي الخط الحدودي لترسم أفقًا لمجال سيادي جديد، يمكنه أن يتحول من خلال زرع «الحوكمات المحلية» فيه إلى كيانات سياسية صغيرة شبه مستقلة عن الدول الوطنية المتجاورة، ما يمثل تهديدًا لكيانات تلك الدول ولسياداتها في مجالاتها الترابية التي أصبحت محل تنافس بين سلطاتها المركزية و«كيانات مُعولمة» متعددة مستنسَخة داخلها.

سيتضح من خلال مباحث هذا الكتاب أن مسألة «المجال الترابي» (Territoire) و«المجال السيادي» أو السيادة (Souveraineté) و«المجال المعيشي» (Terroir) ما عادت في منأى عما أحدثته العولمة وسياقاتها السوسيو-ثقافية والسياسية والاقتصادية من متغيرات وتحوّلات مباشرة وغير مباشرة.

من المهم أن نعرض في هذا المضمار ما يدور من نقاش علمي بشأن هذه المسائل، حيث انقسم جمهور الباحثين في ما يخص مفهوم «المجال الترابي» إلى فريقين؛ ففي حين دعم أحدهما تعريف المجال الترابي

بالمفهوم التقليدي «الجامد» كناتج لتداخل بين مجموعة بشرية ومجال يسمح لها بعمليات إنتاج مادي واجتماعي يؤمن لها أسباب الحياة ويعطيها هوية، أو كما عبّر عن ذلك برنار ديباربيو (Bernard Debarbieux) عند تعريفه المجال الترابي بـ «توضيب لموارد مادية ورمزية قادرة على هيكلة الشروط العملية لحياة فرد أو مجموعة بشرية ويرشدهما في المقابل عن هويتهما»[34]. أما الفريق الآخر فأضفى على المجال الترابي صفة «الدينامية» من حيث أنه توضيب دينامي (متحرك) خاضع للتفاوض بين المجالين المؤسساتي والوظيفي الذين يكوّنانه.

مهما تكن التعريفات التي يسندها الجغرافيون لهذا المجال أو ذاك، تبقى المناهج الأنثروبولوجية من خلال المشاهدة والمشاركة المباشرة والتحقيق الميداني وغيرها من تقنيات استنبطها روادها الأوائل[35] خير مصوّب لهذه التعريفات، فأحيانًا تترك بعض التقسيمات الحاسمة فيها جانبًا مخفيًا لا تعيره اهتمامًا في بعض الظواهر المدروسة.

تبين لنا في ظاهرة التجارة الموازية والتهريب التي نتناولها بالدرس في الفضاء الحدودي التونسي – الليبي أوجهٌ عدة تتفق مع التعريفين آنفي الذكر للمجال الترابي، إضافة إلى معطى آخر تاريخي وثقافي لمسناه من خلال تعريجنا التاريخي على التحولات التي شهدتها المنطقة عبر العصور، وموروث ثقافي اختزنه سكان تلك المناطق من المنظومة الإنتاجية للبدو الرحل التي كانت سائدة قبل مجيء العولمة وأنساقها، حيث كانت تلك المنظومة سبّاقة في جعل المجال المعيشي لسكانها يتخطى مجالها الترابي، بل غالبًا ما يكون الأول محددًا لطبيعة علاقاتها وتحالفاتها مع باقي القبائل المجاورة.

كنا قد عبّرنا عن هذا المعطى بإطناب في أطروحتنا بشأن ثنائية «الانتجاع» عند البدو الرحل ورأس المال العالمي في منظومة إنتاجهم المادية وأثرها في الثقافة المتداولة عند كليهما[36]؛ إذ أشرنا إلى اقتباس العولمة من منظومة إنتاج البدو الرحل تعلقهم بنفعية المجال، أي بجدواه الاقتصادية، أكان في صورة مرعى خصب للبدوي أم منطقة اقتصادية ملائمة لاستثمارات رأس المال العالمي، أكثر من تعلقهم بالمجال وتحديداته الترابية والسيادية، وأطلقنا على تلك المزاوجة في المفهوم اسم «البداوة الحديثة» (Nomadisme moderne).

ثالثًا: الحوكمة من المفهوم إلى التطبيقات

يرجع جمهور الباحثين مفهوم الحوكمة (Gouvernance, Governance) إلى أعمال الباحث البريطاني في الاقتصاد رونالد كواس (Ronald Coase)[37] منذ ثلاثينيات القرن الماضي (1937) حيث تحدث عن «حوكمة المؤسسات الاقتصادية» (Corporate Governance) التي بيّن فيها النجاعة التنظيمية لآليات التنسيق الداخلي للمؤسسات الاقتصادية في ما يخص عملية التبادل مقارنة بما عليها الحال في السوق.

كانت الحكومة البريطانية في عهد مارغريت ثاتشر سباقة منذ بداية الثمانينيات في تطبيق هذا النمط في إدراة المؤسسات وحوّلته إلى أداة عملية في سياستها الليبرالية وبرنامجها في الخصخصة وتدعيم المركزية في مقابل سياسة اللامركزية ونظام «الحكومات المحلية» الذي اعتمدته الحكومات السابقة. وعُرف البرنامج المعتمد من الحكومة البريطانية آنذاك باسم «الحوكمة الحضرية» (Gouvernance urbaine, Urbain Governance).

ساهم عدد من البحوث الميدانية في المجالات السوسيو-اقتصادية والسياسية منذ بداية الثمانينيات في إبراز مفهوم الحوكمة الذي أُطلقت عليه تسميات مختلفة مثل «خيار الخروج» (Exit option) و«ائتلاف حاكم» (Governing coalition) عند الباحث السويدي في العلوم السياسية والسوسيو - اقتصادية غوران هيدن (Goran Hyden)، أو «نظرية الأنظمة» (Théorie des régimes) لأستاذ الاجتماع السياسي الأميركي كلارنس ستون (Clarence Stone). وتوصل الباحثان إلى نتائج وخلاصات متشابهة، على الرغم من الاختلاف الميداني للدراستين ومجاليهما، حيث أُنجزت الأولى في وسط فلاحي في أفريقيا، والثانية في وسط حضري في الولايات المتحدة الأميركية.

أبرز الباحث السويدي في العلوم السياسية والسوسيو-اقتصادية غوران هيدن في دراسته أنظمة الإنتاج المعتمدة لدى فلاحين أفارقة في تنزانيا في عام 1980 أنماطًا أخرى للإنتاج الاجتماعي والمادي من خارج سياقات المجال الرسمي للدولة. وبيّن الباحث فيها نجاح الفلاحين في استنباط حلول ملائمة لهم خارج سياسات الدولة الاشتراكية في تنزانيا وخياراتها التنمويّة، عبّر عنها حرفيًا بخيار الخروج، وكيف أنهم لم يتقبلوا أنظمة الإنتاج الرأسمالية أو الاشتراكية، وتمسّكوا بالأشكال التقليدية لاقتصادهم المحلي[38].

بعد ذلك، طوّر هذا المفهوم ليتحدث في التسعينيات مع ثلة من الباحثين عن «الحوكمة» وطبيعة علاقاتها بالسياسي في أفريقيا، ويعرف مفهوم الحوكمة باعتبارها: «إدارة فعلية للشأن العام من خلال انبثاق نظام (مجموعة قواعد) معترف بشرعيته، على أن تكون الغاية منه تشجيع القيم المجتمعية التي يسعى إليها الأفراد والمجموعات البشرية وتعزيزها»[39]. وفي السياق نفسه يشير الباحث إلى أن الحوكمة تنطوي على قوة ترتكز بالأساس على رضا المحكومين وامتثالهم الطوعي من خلال تنشيط «النظام» وتعزيزه بجملة من القواعد والتبعات المعروفة على نطاق واسع ومعلومة التطبيقات، ومعترف بشرعيتها من الجميع[40].

أثارت «نظرية الأنظمة» لأستاذ الاجتماع السياسي كلارنس ستون فكرة «الحوكمة» - من دون أن يسميها - من خلال دراسته الديناميات المنظمة والمهيكلة للمجال المتكون من شرائح فقيرة - في ولاية أتلانتا في الولايات المتحدة الأميركية - عانت تهميش الدولة لها وانتظمت في شبكات غير رسمية. وأوصى في دراسته إدارة الحكم المركزي باعتماد آليات و«نظام» تلك الشبكات غير الرسمية ودمجها في «ائتلاف حاكم» يكون القاعدة الفعلية للنظام[41].

تتشارك فلسفة «الحوكمة» من منظور ليبرالي مع «نظرية الأنظمة» لكلارنس ستون في فكرتها المتمحورة حول تضافر المصلحة الخاصة والعامة في إدارة الحكم، من خلال عملية دمج الديناميات غير الرسمية لدعم نجاعة إدارة الحكم المركزي؛ إذ إن كثيرًا من «القرارات» المتعلقة بحياة السكان ومعيشتهم تُتخذ في واقع الأمر من شبكات موازية من خارج الدوائر الحكومية الرسمية، حيث أفرزت بعض الاستراتيجيات المحلية ما يشبه «أنظمة» بالمعنى الذي ذكرناه آنفًا، حلّت فيه قوى اجتماعية محلية محل الدولة لتقصيرها في القيام بدورها الوظيفي في المجال.

شهدنا منذ نهاية الثمانينيات انتشار استعمالات مفهوم «الحوكمة» في مجالات متعددة حيث تنوعت

توصيفاتها بحسب المقاربات العلمية والفكرية المعتمدة ومجالاتها التطبيقية. فبعد «الحوكمة الحضرية» المرتبطة بمفهوم المجال الترابي، انتقلنا إلى الحديث عن «الحوكمة العالمية» المرتبطة بمجال العلاقات الدولية، ثم إلى «الحوكمة الرشيدة»[42] أو «الحوكمة الحسنة» - إذا ما التزمنا الترجمة الحرفية كما جاءت في المصادر الأصلية باللغتين الإنكليزية والفرنسية - (Bonne Gouvernance, Good Governance)، ومنها إلى «الحوكمة الإعلامية» (Gouvernance informatique) و«الحوكمة المحلية» (Gouvernance locale).

أما على مستوى المؤسسات الدولية، فكان مفهوم الحوكمة مدروسًا ومتداولًا بصفة رسمية على عدد من المستويات والصعد منذ التسعينيات، ويتجلى ذلك من خلال النقاشات التي كانت تحدث في البنك الدولي الذي شكل لجنة خاصة (مجموعة الحوكمة في البنك الدولي)[43] لدراسة هذا المفهوم وإيجاد صيغة تعريفية له.

أضفى البنك في تقريره الصادر في عام 1991 على مفهوم الحوكمة بُعد المساءلة والمحاسبة اللتين يجب أن يخضع لهما مسؤولو المؤسسات العمومية في ما يتعلق بحسن الإدارة والتصرف في الموارد المتاحة لديهم ونجاعتهم في توفير السلع والخدمات[44].

يبقى التعريف الجامع الأكثر تداولًا لمفهوم «الحوكمة» ما جاء به تقرير لجنة «الحوكمة العالمية» التابعة للأمم المتحدة في عام 1995 [45]، والذي كُلفت فيه آنذاك بتقديم توصيات للقمة المبرمجة لعام 1998 بشأن «الحوكمة العالمية»، وعرفته كالآتي: «محصلة للأساليب المختلفة التي يدير بها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة شؤونهم المشتركة. وهي عملية مسترسلة في التعاون والتكيف بين مصالح مختلفة ومتضاربة. وهي تضم إلى جانب المؤسسات الرسمية والأنظمة صاحبة السلطات النافذة، ترتيبات غير رسمية يُتفق عليها بين الشعوب والمؤسسات يرتأون فيها مصلحتهم»[46].

مثّلت الدول الأفريقية منذ التسعينيات مجالًا للتطبيقات الميدانية لهذا المفهوم من خلال نشر بعض المؤسسات الأميركية والدولية منهجها الليبرالي عبر الحوكمة السياسية والاقتصادية من خارج مؤسسات الدولة وأجهزتها.

أفردت لذلك سياسة خاصة تمثلت في الدعم السياسي والمالي لبعض مكونات المجتمع المدني المتماهية مع سياساتها وأهدافها، إضافة إلى تمكين الشرائح العاملة في المجال غير الرسمي من قروض صغرى، ورئس جاك أتالي (Jacques Attali) - أحد أكبر الداعين المعاصرين إلى تأسيس حكومة عالمية، كما سنعرض ذلك في موضع آخر من هذا الكتاب - إحدى تلك المؤسسات المالية الأوروبية الكبرى المعدة للغرض[47].

كما جاء في تقرير بياتريس هيبو (Béatrice Hibou)، الخبيرة المعتمدة لدى البنك الدولي، أن الدراسات الميدانية أثبتت خطأ المعطى القائل بعدائية العلاقة في الجانب الاقتصادي بين المجالين العام والخاص، وتؤكد التراكب بين القطاعات والتداخل بين الدولة والشبكات غير الرسمية و«منظوماتها العفوية» الممثلة للمجتمع المدني، كما تدعو في الأخير البنك الدولي إلى مراجعة سياسته في الشأن[48].

لا يزال هذا المفهوم محل نقاش وتجديد عند جمهور الباحثين، كل بحسب تخصصه ومرجعياته الفكرية،

حيث يرى عدد من الباحثين في مفهوم الحوكمة إعادة تشكيل المجال السياسي، وذلك من خلال إعادة توزيع الأدوار والمسؤوليات فيه بين المتدخلين[49] في القطاعين العام والخاص، يكون من بينهم السكان المحليون[50].

(19) Marshall McLuhan and Quentin Fiore, War and Peace in the Global Village, Produced by Jerome Agel (New York: Bantam, 1968).

(20) Roland Robertson, Globalization: Social Theory and Global Culture, Theory, Culture and Society (London: Sage Publications, 1998), p. 8.

(21) Perry Anderson, Les Passages de l'antiquité au féodalisme, Trad. par Yves Bouveret, Textes à l'appui (Paris: François Maspero, 1977).

(22) Fernand Braudel, Civilisation matérielle, économie et capitalisme XVe-XVIIIe siècle, t. 3: Le Temps du monde, Références (Paris: Le Livre de poche, 1993), pp. 795-801.

(23) Fernand Braudel, La Dynamique du capitalisme (Paris: Arthaud, 1985), p. 78.

(24) Max Weber, Confucianisme et taoïsme, Traduit par Catherine Colliot-Thélène et Jean-Pierre Grossein, Présenté par Jean-Pierre Grossein, Bibliothèque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 2000), p. 338.

(25) Fernand Braudel, Grammaire des civilisations (Paris: Arthaud-Flammarion, 1987), pp. 38-39.

(26) Sébastien Le Belzic, «L'Ethiopie, la bonne élève de la Chinafrique,» Le Monde (18 Mai 2015), <https://lemde.fr/2wdDzRx>.

(27) تذكر المقالة أن شركة هواجيان (Huajian) الصينية بأثيوبيا التي تنتج مليوني زوج حذاء في السنة وتشغل 3500 عامل بأجر شهري يقدر بـنحو 28 أورو (مقابل 510 أورو، كلفة أجر العامل في الصين) كانت وراء فكرة إنشاء «منطقة اقتصادية خاصة» في المكان الذي استقرت فيه قرب العاصمة الأثيوبية أديس أبابا على مساحة 1.5 كم، وتهدف إلى تشغيل 50,000 عامل.

(28) KOF Swiss Economic Institute, Index of Globalization, 2014, <http://globalization.kof.ethz.ch>, 13/8/2014.

(29) «The Global Top 20,» Foreign Policy (November-December 2006), p. 77 at:<https://bit.ly/2JYLCrO>.

(30) KOF Swiss Economic Institute, Index of Globalization, 2009, <http://globalization.kof.ethz.ch/>, 13/8/2014 (Note: Rankings are based on data for the year 2006).

(31) Christiane Arbaret-Schulz [et al.] (Groupe Frontière), «La Frontière, un objet spatial en mutation,» EspacesTemps.net, 29/10/2004, <https://bit.ly/2I7PhBy>.

(32) Christiane Arbaret-Schulz, «Les Villes européennes, attracteurs étranges de formes frontalières nouvelles,» dans: Bernard Reitel [et al.], Villes et frontières, Collection Villes (Paris: Anthropos-Économica, 2002), pp. 213-227.

(33) Karine Bennafla, «Commerce, marchés frontaliers et villes-frontières en Afrique central,» dans: Reitel [et al.], pp. 137-150.

(34) Bernard Debarbieux, «Territoire,» dans: Jacques Lévy et Michel Lussault (dir.), Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés (Paris: Belin, 2003), p. 910.

(35) مثل فرانز بواس (F. Boas) ومرسال موس (M. Mauss) وبرونيسلاف مالينوفسكي (Bronislaw Malinowsky) وغيرهم.

(36) Kamel Laroussi, «Commerce informel et nomadisme moderne: Étude de cas: La Dynamique transfrontalière tuniso-libyenne dans le sud-est tunisien de 1988 à 2006» (Thèse de doctorat en Histoire et civilisations, École des hautes études en sciences sociales (EHESS), Paris, 2007).

(37) Ronald Coase, «The Nature of the Firm,» Economica, vol. 4, no. 16 (November 1937), pp. 368-405.

(38) Goran Hyden, Beyond Ujamaa in Tanzania: Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry (London: Heinemann, 1980).

(39) Goran Hyden, «Reciprocity and Governance in Africa,» in: James S. Wunsch and Dele Olowu, The Failure of the Centralized State: Institutions and Self-Governance in Africa (Boulder: Westview Press, 1990), p. 246.

(40) Goran Hyden and Michael Bratton (eds.), Governance and Politics in Africa (Boulder, Colo: Lynne Rienner Publishers, 1992).

(41) Clarence N. Stone, Regime Politics: Governing Atlanta, 1946-1988 (Lawrence, KA: University Press of Kansas, 1989), p. 5.

(42) يُتداول المصطلح في تونس وبعض الدول العربية تحت هذا الاسم.

(43) World Bank's Governance Group.

(44) The World Bank, «Managing Development: The Governance Dimension, A Discussion Paper,» Washington, D. C. (29 August 1991), pp. 8-10.

(45) The Commission on Global Governance, Our Global Neighborhood: The Report of the Commission on Global Governance (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 1-2.

(46) ترجمة خاصة للنص الأصلي. جاءت الفقرة باللغة الإنكليزية في نص التقرير المذكور كالآتي:
The Concept of Global Governance is the sum of the many ways individuals and institutions, public and private, manage their common affairs. It is a continuing process through which conflicting or diverse interests may be accommodated and co- operative action may be taken. It includes formal institutions and regimes empowered to enforce compliance, as well as informal arrangements that people and institutions either have agreed to or perceive to be in their interest.

(47) جاك أتالي (Jacques Attali) رئيس المؤسسة المالية للقروض الصغيرة (Groupe Planet Finance) التي أُسست في عام 1998، وتتدخل في 80 دولة.

(48) Béatrice Hibou, «Banque mondiale: Les Méfaits du catéchisme économique, l’exemple de l’Afrique subsaharienne,» 3 September 2013. <https://bit.ly/2rg1H0D>, p. 62.

(49) Patrick Le Galès, «Du Gouvernement des villes à la gouvernance urbaine,» Revue française de science politique, vol. 45, no. 1 (Janvier 1995), p. 60.

(50) Nigel Taylor, Urban Planning Theory Since 1945 (London: Sage Publications, 1998).

الفصل الثاني
التعريفات والمنهجية

أولًا: تعريف «التهريب» وتصنيفاته القانونية

ترتبط ظاهرة التهريب ارتباطًا عضويًا بعنصر الحدود الفاصلة بين البلدان أو المجموعات الاقتصادية. وتعدّدت أشكالها واتسع مجالها عبر الزمن ليشمل إضافة إلى تهريب السلع من خلال مسالك موازية أو رسمية - باستعمال طرائق يجرّمها القانون - اليد العاملة («المازقري» و«الحرّاقة») والأموال (تبييض الأموال) و«تهريب» بعض التقانة الصناعية الحديثة لاستخدامها في الدول الآسيوية لإنتاج بضائع مقلّدة، وكذلك «قرصنة» المنتوجات الفكرية والأدبية والثقافّة وعرضها في شبكة الاتصال العالمي (الإنترنت).

بالرجوع إلى التعريف القانوني الصرف لظاهرة التهريب (أو «الكونترا» كما تسمى محليًا، والمهرّب «كناتري») نجد أن المشرّع التونسي حدّدها بكل عملية توريد أو تصدير بضاعة تحدث من خارج المكاتب الديوانية أو مسك تلك البضاعة داخل «النطاق الديواني»[51] للدولة؛ إذ عرّف الفصل 283 من مجلة الديوانة التهريب كالآتي: تعتبر قانونًا بمثابة بضائع مهرّبة البضائع التي يطلق عليها عبارة «بضائع خاضعة لضابطة **النطاق الديواني**» إذا كان الجولان بها ومسكها في المنطقة الترابية من **النطاق الديواني** غير مطابقين للقواعد المحددة[52].

في السياق نفسه، أدخل الفصل 284 شيئًا من المرونة في التعامل مع هذه الظاهرة، وذلك بما تقتضيه المصلحة العليا للدولة والأوضاع الخاصة بالمناطق الحدودية: «تضبط قائمة البضائع الخاضعة لضابطة النطاق الديواني بمقتضى أمر ويمكن إضافة بضائع أخرى إلى هذه القائمة أو حذف بعض البضائع منها حسب تطوّر تيارات التهريب وحسب الضرورات الاقتصادية. ويمكن أن تكون هذه القائمة مختلفة إن اقتضى الحال بين مختلف أجزاء المنطقة. ويمكن كلّما اقتضت مصلحة سكّان الحدود ذلك إدخال مرونة وقتية على التشريع المقرّر بهذه المجلّة أو إيقاف العمل به بصفة وقتية بكامل المنطقة أو بجزء منها وذلك بمقتضى أمر يتخذ باقتراح من وزير المالية وبعد أخذ رأي الوزراء المعنيين»[53].

إضافة إلى ذلك، دعّم المشرّع هذا التوجّه في الفصل 289 من القسم الثالث حيث «سمح» إلى حدود معينة بشيء من «المساكنة» أو «غض بصر مدروس» حيال بعض التجاوزات: «يمكن للتجار المنتصبين طبقًا للتراتيب الجاري بها العمل أن يمسكوا قصد إعادة البيع مخزونًا من البضائع الخاضعة لضابطة النطاق الديواني، على ألاّ تتجاوز قيمة هذا المخزون مقدار خمسمئة (500) دينار لكلّ صنف من أصناف البضائع.

ويمكن لمتساكني النطاق الديواني الاحتفاظ دون قيد بالبضائع المعـدّة للاستهلاك العائلي فـي حدود كميـة تتماشى مع الاستهلاك المذكور...»[54].

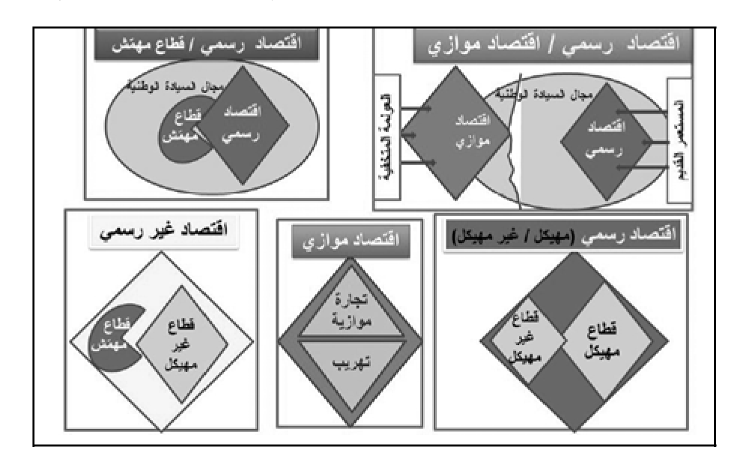
إن لم نختلف مع الدول الأوروبية في التعريف الرسمي للتهريب، فإن هذه الأخيرة وسّعت – ضمنيًا – دائرته في فصول تحت أبواب متعدّدة في مجلاتها الديوانية ليشمل «السلع المقلدة»، و«براءة الاختراع»، و«حقوق الملكية الفكرية» وما عادلها... وتندرج تلك المخالفات كلها ضمن دائرة عقوبات يمكن أن تتجاوز الجانب المالي إلى الجانب الجزائي منها، وعادة ما تكون شديدة الصرامة (من ذلك الفصل 414 في مجلة الديوانة الفرنسية لعام 2012). وأفردت المجلّة المذكورة عددًا من الفصول القانونية لمقاومة هذه الأوجه الجديدة في ظاهرة التهريب الناتجة عن العولمة وتقانة الاتصال الحديثة[55].

ثانيًا: خصائص تعريفات الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الموازي

«موازٍ»، «غير رسمي»، «مهمّش» (Marginal)، «غير مهيكل» (non-structuré) ... إلخ، إن لهذه التسميات أهمّيتها؛ فقطاع «موازٍ» يعني ضمنًا وجود عالمين يتعايشان الواحد حذو الآخر، أي بمعنى أدقّ «الموازي» حذو «الرسمي»، وذلك من دون أن يكون لعوامل وجود أحدهما أي نوع من أنواع الارتباط بعوامل وجود الآخر. في هذه الحالة يكون لكلّ قطاع مركز وهامش خاصّان به، تمامًا كما يحدث بالنسبة إلى ظاهرة «التجارة الموازية» أو «التهريب»؛ إذ يمكن اعتبار «التجارة الموازية» إحدى ميكانيزمات «العولمة المتخفية»، مركز إنتاجها منطقة جنوب شرق آسيا، خصوصًا الصين، فيما تمثّل المجالات الوطنية لدول الجنوب هامشًا لنشاطها تبلور بفتح أسواق وشبكات محلية موازية للتزوّد والترويج (الشكل (2–1)).

الشكل (2–1)

خصائص التعريفات للاقتصاد الرسمي وغير الرسمي والموازي



أمّا تسمية «قطاع مهمّش» فهي تتضمّن وجود علاقة وارتباط مع «القطاع الرسمي» الذي يمثّل «المركز» لـ «هامش» يُعد قطاعًا غير ذي أهمّية ولا تغطّيه القوانين الشغلية والاجتماعية الناظمة للقطاع الرسمي، فأصبح يعيش على هامشه مستفيدًا من هشاشة التوازنات الاجتماعية لاستحداث فضاءات للتبادل خاصّة به، مثل الباعة المتجوّلين وعملة المنازل والمهن الصغرى المختلفة غير القارّة.

أخيرًا، تأتي تسمية القطاع «غير المهيكل» لتوحي لنا ضمنًا بوجوده في داخل «القطاع الرسمي» الذي صار يحتوي على «قطاع مهيكل» وآخر «غير مهيكل»، وذلك جرّاء انخرامات بنيوية في المنظومة الإنتاجية الرأسمالية في داخل «القطاع الرسمي»، لكن مع الارتباط بالأول في أسباب وجوده وعوامله.

للقطاع «غير المهيكل» أهمّية كبرى في التنفيس عن المنظومة الرأسمالية للقطاع الرسمي عند «الأزمات»، حيث يتكفّل بالضغط على المصاريف وكلفة الإنتاج، ومنها كلفة اليد العاملة والجباية، فهو ظاهرة وليدة للقطاع المهيكل وظهير منظومته الإنتاجية الرأسمالية، مثل الوحدات الإنتاجية الصغرى.

أما في ما يخصّ التعريفات المتداولة عالميًا للقطاع «غير الرسمي» أو المتفرّعة منه، مثل «القطاع المهمّش» أو «غير المهيكل»، فلا بأس بالتعريج على بعض تصنيفاتها، وإن بدا لنا رأي في هذا الباب يجعل من تعريفنا الاقتصاد «غير الرسمي» ذا معنى أشمل بمقياس مباشر يمكن أن يعتمده أصحاب القرار السياسي في البلاد، خلاصته: «تندرج ضمن ما اصطُلح على تسميته اقتصاد غير رسمي كلّ عملية إنتاجية أو تجارية لا يشملها الجرد، ولا تخضع للقوانين الرسمية الناظمة للشغل ولا تغطّيها الجباية ضريبة أو إعفاء، وهو لصيق بالاقتصاد الرسمي الذي يمثّل مركزًا للهامش الذي يتبلور فيه».

لنضفي على تعريفنا «للاقتصاد غير الرسمي» صفة أشمل، حيث حرصنا، إضافة إلى توصيفاته المعتمدة عالميًا، والتي تخصّ عدم التزام منتسبيه التشريعات والقوانين الرسمية الناظمة للشغل وأوضاعه الاجتماعية والبيئية، على التركيز على صفة «التهرّب الضريبي» الجامعة تعريفاته المتفرّعة عنه، حيث نجد مؤسّسات كبرى تنشط في القطاع الرسمي لدول الجنوب تلتزم قوانين العمل والتشغيل لكنها تمارس التهرّب الضريبي باستعمال حيل مختلفة. ولارتباطها بمنظومة الفساد في أنظمة الحُكم الاستبدادية، فهي غالبًا ما تُعفى من الضرائب على السّلع أو المواد المورّدة التي تدخل في عملية الإنتاج (les Intrants)، وذلك من خلال عملية «غضّ طرف» ممنهجة، وبإذن خفي من السلطات الحاكمة (الإعفاء الجبائي غير المُعلن)، كما يبينه تقرير البنك الدولي الذي قدّر مبلغ التهرّب من دفع الرسوم الجمركية لشركات عائلة بن علي بين عامي 2002 و2009 بنحو 1,2 مليار دولار[56].

بتوسيعنا مفهوم الاقتصاد غير الرسمي سنجده يشمل كثيرًا من المؤسسات الكبرى في القطاع المهيكل، فهي إن وُجدت غالبًا في المناطق ذات الحظوة ستتساوى - بمقياسنا الذي يرتكز أساسًا على الجباية - مع الناشطين في التجارة الموازية في الفضاء الحدودي. فبمقياس الانعكاسات السلبية على اقتصاد البلاد وانخرام العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، يتساوى التاجر المُدرَج ضمن القطاع المهيكل في داخل البلاد والمتهرّب من الضريبة مع المهرّب الحدودي أو المتعاطي التجارة الموازية. وهذا الموضوع يستحق أن يُفرِد له الباحثون

ما يستحقّه من اهتمام، ولا سيما أنه يمثّل أحد ركائز «العدالة الجبائية»، ومدخلًا مهمًّا لإرساء «العدالة الاجتماعية» والتوازن التنموي بين الجهات.

ظهر أوّل تعريف للقطاع «غير الرسمي» في عام 1972 في إثر الدراسات التي بادر بها المكتب الدولي للشغل (BIT)، ثمّ ما فتئ أن اهتمت به المؤسّسات المالية في الثمانينيات، خصوصًا من خلال الدراسة التي قام بها جاك شارم[57] لحساب البنك الدولي بشأن تونس وبلدان المغرب العربي، ونذكر من هذه التصنيفات:

- التعريف «**متعدّد المعايير**» (multicritère) المعتمد من المكتب الدولي للشغل، والذي تبنّى أطروحة الباحث الإنكليزي في الأنثروبولوجيا الاقتصادية كيث هارت[58]، في تقريره عن كينيا في عام 1972. ويعد أصحاب هذا التعريف الاقتصاد غير الرسمي مثالًا أنموذجيًا لما يعبّر عنه باقتصاد السوق عند الاقتصاديين النيوكلاسيكيين. ويعتمد هذا التعريف على سبعة معايير تتلخّص في الآتي: سهولة دخول هذا المجال؛ استعمال الموارد المحلية؛ الملكية العائلية للمؤسسات؛ صغر أنواع النشاط؛ اعتماد تقانة ذات كثافة شغل عالية ومتكيفة؛ مُحصّلة تكوينية من خارج الأطر والنظم التعليمية؛ أسواق تنافسية غير مقنّنة.

تحت هذه الخانة نفسها متعدّدة المعايير، حدّد سيثورامان[59] منذ عام 1976 تسعة معايير لتعريفه: أقلّ من عشرة مشغَّلين؛ تشغيل يد عاملة عائلية؛ عدم تطبيق القواعد القانونية والإدارية؛ غياب اللجوء للاقتراض المؤسّساتي؛ توجيه المنتوج مباشرة إلى المستهلك؛ عمّال ذوو تكوين ضعيف؛ غياب طاقة ميكانيكية وكهربائية؛ الخاصية المتجوّلة وغير الدائمة للنشاط.

- يبرز التعريف «**الوظيفي**» (Fonctionnel) الذي أصبح يعتمده معظم المؤسّسات الأممية بديلًا من التعريف «متعدّد المعايير» للقطاع غير الرسمي الذي عيب عليه اقتصاره على وضع هذا القطاع في خانة الهامشية والفقر، تحكمه ضرورات البقاء مع طمس أي علاقة له بالقطاع المهيكل.

جاء التعريف «الوظيفي» لإبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يضطلع به القطاع غير الرسمي للنهوض بالنظام الرأسمالي في داخل القطاع المهيكل حيث عرّفه الخبير الفرنسي جاك شارم بوصفه عنصرًا ضروريًا لتنمية القطاع العصري، وذلك بدفعه في اتجاه خفض نسبة الأجور من خلال تكوين مخزون من اليد العاملة، وتوفير بضاعة وخدمات بأثمان زهيدة - خصوصًا للأجراء - لينتهي بتوصيف الناشطين في القطاع غير الرسمي بـ «مخزون يد عاملة يستعملها القطاع العصري عند الحاجة»[60].

كان المؤتمر الدولي الرابع عشر لإحصائيي الشغل الذي عُقد في جنيف في عام 1987 (28 تشرين الأول/ أكتوبر - 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987) قد أسّس لهذا التوجّه، حيث جاء تعريفه القطاع غير الرسمي كالآتي: «مجمل الأشخاص الذين يتمتّعون بعمل خلال الأسبوع المرجع، إمّا في وحدة اقتصادية غير مسجّلة أو في وحدة اقتصادية مسجّلة، وتتّصف بخصائص نظيراتها غير المسجّلة وذلك في التخصص الاقتصادي نفسه»[61].

منذ عقد المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصائيي الشغل في جنيف في عام 1993، أصبح معظم

الدراسات يعتمد تعريفه الوظيفي الذي يتمحور بشأن الآتي:

– وحدات منتجة لسلع وخدمات هدفها الرئيس إيجاد مواطن شغل وضمان الدخل لمنتسبيها.

– أنواع نشاط صغيرة مستقلّة.

– وجود عمّال مأجورين أو غير مأجورين.

– أنواع نشاط ذات مستوى تنظيمي وتقاني متدنية.

– أنواع نشاط تُمارس من دون إذن السلطات الرسمية، وتُفلت من آليات الرقابة الإدارية المكلّفة بتطبيق التشريعات المتعلّقة بالواجبات الجبائية وأحوال العمل والأجر الأدنى.

– أنواع نشاط مخفية[62].

بغرض تسهيل مهمّته، أدرج نظام الحسابيات الوطنية للأمم المتحدة (le Système de Comptabilité Nationale des Nations unies) القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي معرّفًا إياه بـ «جملة أنواع نشاط إنتاجية للأسرة في مؤسّسات فردية» (مكتب العمل الدولي، BIT)[63].

نخلص إلى أن المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصائيي الشغل الذي عُقد في جنيف في عام 1993 قسّم التعريف المعتمد للقطاع غير الرسمي إلى صنفين:

– مؤسّسات إنتاجية صغيرة جدًا يمتلكها مشغّلون غير رسميين ينتدبون عاملًا أو أكثر بصفة دائمة، يمكن تعريفها على قاعدة صغر الحجم (تشغل أقلّ من خمسة مشغَّلين)، وبالاعتماد على الوضع القانوني للمؤسسة (مسجّلة أو غير مسجّلة، وهل جرى التصريح القانوني بالمشغَّلين).

– باعثو مشاريع مستقلّون يعملون لحسابهم الخاص يشغّلون يدًا عاملة عائلية مجانية أو يدًا عاملة موقتة[64].

لكن، لاحظ كثير من الخبراء في هذا المجال قصورًا يشوب هذه التعريفات للقطاع غير الرسمي التي اقتصرت تصنيفاتها المختلفة له على المؤسّسة والوحدة الإنتاجية، وأهملت جانب التشغيل ومجالاته، لذلك نرى أن منظمة العمل الدولية تداركت في ما بعد هذا الخلل، ووسّعت مجال اهتمامها بالموضوع ليشمل بتسميته الجديدة «اقتصاد غير رسمي» أَوجُهًا كان «القطاع غير الرسمي» غير مهتمّ بها، ولا سيما شريحة المشغّلين.

جاء في تقرير المؤتمر الدولي للعمل لعام 2002 اقتراح عملي من الخبراء لضمّ العمل في القطاع غير الرسمي والعمل في القطاع المهيكل تحت إطار جامع تخضع فيه التصنيفات للوضعية الشُغلية للناشطين (عامل مستقلّ، مشغِّل، يد عاملة عائلية مجانية، أجير، عضو في جمعية منتجين)[65].

أما «التجارة الموازية» (Commerce parallèle)، التي بدأت بالظهور في تونس منذ نهاية ثمانينيات القرن

العشرين، فيمكننا اعتبارها ظاهرة موازية لا تمتّ بصلة إلى الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي من حيث المنشأ والصيرورة، ونعرّفها كالآتي: يندرج ضمن ما اصطُلح على تسميته «تجارة موازية» كلّ عملية تبادل تجاري ومالي (مبادلات سلعية وخدماتية ومالية) في الفضاء الحدودي، لا يشملها الجرد ولا تخضع للقوانين الرسمية الناظمة للقطاع، كما لا تغطّيها الجباية ضريبة أو إعفاء. تنطلق مراحلها الأولى من خارج البلاد لتُستكمَل مراحلها الأخيرة (الترويج والاستهلاك) داخل حدودها.

يسمح هذا النشاط بتزويد السوق المحلية بالبضائع من طريق المعابر بوساطة شبكة من العاملين دأبت على مراوغة الإجراءات والتراتيب القانونية الجاري بها العمل (كالاستيراد المتواتر للسلع المعدّة للاستهلاك العائلي؛ في حدود الكمّية المسموح بها قانونًا) أو بكميات كبيرة باستعمال وسائل غير مشروعة (الرشوة) أو عبر المسالك البرية.

يمهّد تعريفنا الأخير للتجارة الموازية لتعريف الاقتصاد الموازي الذي هو: منظومة اقتصادية دخيلة أفرزتها «العولمة المتخفية» تنافس الدولة في إدارة المجال الوطني، وتمثل في أوجه منها خرقًا للسيادة الترابية، وهو التقاء تاريخي لظاهرتي التجارة الموازية والتهريب في فضاء مشترك، لا يشمله الجرد ولا يخضع للقوانين الرسمية الناظمة للمجال، كما لا تغطّيه الجباية ضريبة أو إعفاء.

ينشأ «الاقتصاد الموازي» في المجال التونسي على التقاء جملة من العناصر الضرورية:

- «**العولمة المتخفية**»: تتمثل أساسًا في الشركات عبر الوطنية الأميركية والأوروبية والأميركية-الصينية المشتركة العاملة في بلدان جنوب شرق آسيا (خصوصًا في الصين)، والتي تمثل مصدر الإنتاج العالمي (**المركز**)، حيث توفّر الشركات الأولى التقانة ورأس المال، في حين تهتمّ شركات الصين وبلدان جنوب شرق آسيا بعملية إنتاج بضائع «ذات مستويات جودة متفاوتة» مع كلفة إنتاج متدنية.

يكون من ضمن هذه المنتوجات «علامات تجارية مقلَّدة» وذلك لتحفيز عملية الطلب وفتح أسواق جديدة لتلك التقانة الحديثة، حيث تُسوّق هذه السلع حصريًا في الأسواق الموازية ببلدان الجنوب (الأطراف).

- **التجارة الموازية**: هي كلّ عملية تبادل تجاري ومالي (مبادلات سلعية وخدماتية ومالية) في الفضاء الحدودي، لا يشملها الجرد ولا تخضع للقوانين الرسمية الناظمة للقطاع، كما لا تغطّيها الجباية ضريبة أو إعفاء. تنطلق مراحلها الأولى من خارج البلاد لتُستكمَل مراحلها الأخيرة (الترويج والاستهلاك) في داخل حدودها.

يسمح هذا النشاط بتزويد السوق المحلية بالبضائع من طريق المعابر بوساطة شبكة من العاملين دأبت على مراوغة الإجراءات والتراتيب القانونية الجاري بها العمل (كالاستيراد المتواتر للسلع المعدّة للاستهلاك العائلي؛ في حدود الكمّية المسموح بها قانونًا)، أو بكميات كبيرة باستعمال وسائل غير مشروعة (الرشوة) أو عبر المسالك البرية.

- **شبكات «التجار الحدوديين»**: وهي متكوّنة أساسًا ممن يسمّون محليًا «تجار الخطّ» («الخطّ» هو الخطّ التجاري طرابلس-بنقردان)، متكفلة بتزويد أسواق قائمة في معظم مدن البلاد، دُرج على تسميتها «سوق ليبيا»، يوجد أكبرها في مدينة بنقردان حيث تؤمّن سوق الجملة فيها تزويد باقي الأسواق في داخل البلاد.

- **شبكات الصرف والمبادلات المالية الموازية**: يديرها أصحاب رؤوس الأموال، وهي تمتلك مكاتب للصرف الموازي في المجالات الحدودية البرية، وتتحكّم بأسواق الصرف المنتشرة فيها وتجنّد آلافًا من أعوان الصّرف المنتشرين على طول الطريق الوطنية رقم واحد (من واد الزاس - مدنين - إلى حدود رأس جدير) يُعرفون باسم «صرّافة».

- **المهرّبون أو «الكناترية»**: وهم أصحاب رؤوس الأموال الضالعين تاريخيًا في التهريب في المجال الحدودي التونسي - الليبي، والذين يمثّلون «شبه إدارة محلية موازية» قادرة على تجنيد شبكات التهريب عند الضرورة.

خلاصة القول، بالرجوع إلى المعايير التي اعتمدناها في تعريفنا الاقتصاد غير الرسمي، يمكن تعميم مراقبة مصالح الدولة لهذه الظاهرة على سائر أشكال النشاط الاقتصادية، حيث يمكنها التسرّب إلى جزء من العمليات الإنتاجية في المجال الرسمي (الشكل (2-1)).

ثالثًا: المنهجية المتّبعة

يمكن أن تستدعي خصوصية ظاهرة التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي وتشعّبها تفكيكًا منهجيًا نبرز من خلاله المناهج الملائمة لدراستها من ناحية، من دون أن نُغفِل الإشارة - ولو في لمحة تاريخية موجزة - إلى عملية تشكّل «الفضاء الحدودي التونسي - الليبي» كمنطقة جغرافية محدّدة مثّلت مجالًا تتداخل فيه منظومات إنتاجية متعدّدة الأوجه (اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية) ومنطقة عبور استراتيجية لشبكات من الطرقات التجارية والعسكرية التي تشكّلت عبر التاريخ، من ناحية ثانية.

اعتمدنا في هذا المجال على التمشّي الأنثروبولوجي الذي نقدّر أنه الأكثر ملاءمة نظرًا إلى خُصوصية مجال الدراسة، حيث تستعصي هذه المنظومة الموازية والمحجوبة عن الرسم والإحصاء الإداري للبلاد عن المناهج والمقاربات التقليدية. لذلك استعرنا في كتابنا المنهجية المتّبعة من رواد الأنثروبولوجيا الأوائل الذين أسّسوا لعدد من المقاربات والمناهج المعتمدة في عملية التقصي والتحقيق الميداني، والتي تهدف إلى تنزيل موضوع البحث في إطاره وبيئته من دون إسقاط نظري يتعسّف على الواقع المعيش، ما يساعدنا على كشف الديناميات الكامنة في الظاهرة أو المجتمع المعني بالدراسة.

على غرار ما جاءت به تلك المناهج، اعتمدنا المشاهدة المباشرة ومعايشة المجموعة المدروسة كأحد الروافد الأساسية في هذا الكتاب. وكان للقرب الجغرافي لمؤسسة البحث التي ننتمي إليها (معهد المناطق القاحلة بمدنين) من المجال الحدودي أثره الإيجابي في تتبّع تطور ظاهرة التجارة الموازية والتهريب في المنطقة

على مدى عقدين (1992–2012).

إضافة إلى ذلك، كانت ندرة الدراسات والمعطيات الإحصائية في الشأن مسوّغًا منطقيًا لإفرادنا مكانة خاصة للجانب الميداني والتقصّي المباشر في نقاط العبور (رأس جدير من ولاية مدنين وذهيبة من ولاية تطاوين، ينظر الخريطة (2) في الملحق (3)) وأسواق الفضاء الحدودي وللمتدخّلين المباشرين في هذه المنظومات الإنتاجية الموازية من مهرّبين ووسطاء وباعة؛ فكان للاستجواب المباشر والاستمارة البيانية حضور بارز، إضافة إلى الاستئناس بالأرشيفات الإدارية والإحصاءات الرسمية، وبعض البحوث العلمية التي تناولت الموضوع بالبحث.

كانت الاستمارات البيانية الميدانية[66] في نقطتي رأس جدير وذهيبة الحدوديتين قد أُنجزت في ثلاث فترات (1992، 2006، 2012) وشملت «عينة عشوائية مُعقلنة»، وذلك نظرًا إلى غياب قائمة حصرية في الشريحة المدروسة التي تتميز بتغيرها السريع وبحركتها الدؤوبة في المجال الحدودي التونسي الليبي. وكنا قد ركّزنا فيها على تقويم الأحجام الحقيقية للحركية التجارية بين البلدين، مع توصيف سوسيولوجي للشرائح العاملة في هذا القطاع وتبيان طرائق تنظّمها وتوزيع العمل في شبكاتها.

إضافة إلى نتائج فرز الاستمارات البيانية التي شملت النقاط الحدودية والأسواق، اعتمدنا بعض المعطيات والإحصاءات التي استقيناها من إدارات الحرس الحدودي والديوانة والبلديات وأخرى من المعهد الوطني للإحصاء. وفي جانب التقصّي الميداني من الدراسة، كان للمقابلات مع عدد من الناشطين في شبكات التهريب أهمية بالغة في توضيح طرائق تنظّم تلك الشبكات العابرة الحدود وعملها، وكشف علاقتها بأجهزة الدولة على جانبي الحدود. كما كان للتجارب والتحاليل والتصوّرات العملية التي خصّنا بها مسؤولو الهياكل الإدارية والأمنية الجهوية والوطنية حيزًا مهمًا، وذلك من خلال تنظيم ورشات دراسية في مدينتي تطاوين وتونس العاصمة (أيار/ مايو وتشرين الأول/ أكتوبر 2013) تُوّجت بتوصيات عدة تهدف إلى مقاومة ظاهرة التهريب والحدّ من الأثر السلبي للتجارة الموازية في الاقتصاد الوطني، مع العمل على رفع العزلة عن المناطق الحدودية التي عانت التهميش في ظلّ النظام السابق.

في المجمل يمكن أن تكون تلك التوصيات سندًا لأصحاب القرار في اتخاذ أنجع الحلول التي ترجع بالفائدة على المجتمع والشرائح العاملة في هذا القطاع، مع الحرص على درء الأخطار عن الاقتصاد الوطني ومؤسسات الدولة.

كان «اليوم العلمي الدراسي» الذي عُقد بدار الضيافة بقرطاج (12 كانون الأول/ ديسمبر 2013) محطة مهمة لهذه الدراسة التي نأمل أن تساهم في كشف جوانب عدة من ظاهرة التجارة الموازية والتهريب، من حيث الأحجام والأدفاق التجارية والبشرية وشبكات تنظّمها على مدى عقدين (1992–2012)، وفي كشف القوى العالمية الكامنة وراء هذه الظاهرة (نشأة ورعاية).

رفعًا للالتباس الحاصل في بعض المفاهيم المصاحبة للظاهرة، اقترحنا في المناسبة نفسها تعريفًا خاصًا

لظاهرة «التجارة الموازية» و«القطاع غير الرسمي» في ظلّ اكتساح العولمة ممنهج لعدد من الاقتصاديات الوطنية، أصبحت معه دول مهدّدة في كياناتها وسياداتها الصرفة.

كانت تلك الورشات والندوات فرصة لتقديم تعريفات جديدة مقترحة وداعمة أو مصوّبة للتوصيات النهائية، خصوصًا في ما يتعلّق ببعث **مجلة قانونية موحّدة لمقاومة الاقتصاد الموازي** تُدمج فيها مجلة الديوانة، وجملة الإجراءات المعتمدة في هذا الشأن من الوزارات المعنية، وفكرة إنشاء منطقة تبادل حرّ في المجال الحدودي التونسي – الليبي نطلق عليها اسم «**المنطقة المغاربية الحرة للتصنيع والتبادل التجاري**».

نظرًا إلى التشابك الحاصل في مجال الدراسة بين جملة من العناصر المحدِّدة في تكوين ظاهرة التجارة الموازية وتطوّرها، كان من الضروري إبراز العناصر المتفرّعة بين محلية وأخرى معَولمة في جملة من نقاط ارتكاز استراتيجية نعتمدها في هذا الشأن ونعرضها في الآتي:

– يأتي في مقدم هذه النقاط تحديد التعريفات المتداولة عالميًا لظاهرة «الاقتصاد غير الرسمي» وحيثيات تطوّرها وتنوّعها بحسب المدارس الفكرية والخلفيات الأيديولوجية التي تسندها، من دون أن نهمل تحديد المفاهيم والتعريفات الخاصة بنا للاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الموازي المنبثق من واقع الظاهرة محليًا ووطنيًا. إنّ تحديد تلك التعريفات، إضافة إلى ضرورتها المنهجية والمعرفية، هي بلا شكّ تعبير عن خلفية فكرية تحمل أفقًا معرفيًا وسياسيًا محدّدًا؛ إذ لاحظنا السقوط الدارج في خطأ منهجي عند كثير من متناولي هذا الموضوع والناتج – في الأرجح – لديهم عن لُبس في المفاهيم بين ما هو «موازٍ» وما هو «غير رسمي»، ما ينعكس مباشرة على فاعلية بعض التصوّرات الاستراتيجية لتنمية تلك المناطق، فتراهم يعتمدون – من دون تنسيب – ما كانت قد اقترحته تقارير البنك الدولي، خصوصًا في ما يتعلّق بربط مقاومة «القطاع غير الرسمي» بمقاومة الفقر وغيرها من الحلول التي توصّلت إليها دراسات خبرائه، وهذا خلط خطر في المفاهيم.

لعل النهج نفسه الذي انخرط فيه بعض الخبراء التونسيين الدارسي ظاهرة التجارة الموازية، والذين يعتمدون المنحى نفسه الذي اقترحه دي سوتو (H. De Soto) المتعلّق بـ «شرعنة القطاع غير الرسمي»، وسنعرّج على القاعدة المنهجية والخلفية الفكرية لهذه المدرسة التي أصبح يتزعّمها دعاة الليبرالية المتوحشة.

يظهر هذا جليًا في توصيات بعض الخبراء التونسيين[67] عند تناولهم موضوع التجارة الموازية في المناطق الحدودية والذين دعوا إلى «شرعنة القطاع غير الرسمي»، وهذا ناتج من افتقار لتعريف خاص لظاهرة «التجارة الموازية» التي يدغمونها ضمن المجال المحدّد للاقتصاد غير الرسمي. وبحسب تقديرنا يُعتبر هذا موضوعًا آخر يختلف جذريًا عن قراءتنا ومفهومنا لظاهرة «التجارة الموازية» بالجهة، والتي جرى ضبطها بتعريف مفاده «هامش مركزه خارج البلاد».

– تأتي النقطة الثانية في هذا السياق، العامل المحلي التاريخي والجغرافي والاجتماعي – السياسي الذي يمثّل البيئة الحاضنة لظاهرة التجارة الموازية والتهريب، حيث مثّل الفضاء الحدودي التونسي – الليبي منذ

بروزه أوائل القرن العشرين أحد المفرَزات التي تجسّم تداخل العامل الخارجي بالداخلي، أي اقتران ظهور هذا الفضاء (المحلي) بفرض ترسيم الحدود من المستعمر الفرنسي (الخارجي)؛ إضافة إلى الإخلالات الحاصلة في منوال التنمية والتهميش اللذين عانتهما المناطق الحدودية منذ الاستعمار، وتواصلا في جوانب منهما على مدى عقود الاستقلال (عامل داخلي)، مع وجودها على حدود دولة جارة في أوج ازدهارها في عقب الطفرة النفطية التي شهدتها أواخر الستينيات (عامل خارجي) جعل من شرائح كبيرة من سكان هذه المناطق تهاجر للعمل في ليبيا، أو تنزع نحو نشاط تهريب الأشخاص أو السلع عبر الحدود.

- يبقى أنّ الإشكاليات التي يطرحها استفحال ظاهرة التجارة الموازية في اقتصادات الدول النامية ومجتمعاتها أصبحت تتجاوز كثيرًا النظرية القائلة إنها مجرّد إجابة محلية من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمّشة على أزمة لم تنجح الدولة التقليدية في إيجاد الحلول الناجعة لها.

هنا تأتي نقطة الارتكاز الاستراتيجية الأخيرة التي نفرد لها جانبًا مهمًا في دراستنا، وتتمحور حول ديناميات جديدة أحدثتها «العولمة» في دول الجنوب، وكان لها دور أساسي في بروز ظاهرة التجارة الموازية ونموّها في عموم تلك الدول.

تكشف دراساتنا الميدانية نسبة توريد موازٍ بلغت في عام 2012 نحو 77 في المئة (بقيمة 1,631.1 مليون دينار) من إجمالي التوريد الفعلي (إجمالي التوريد السنوي الرسمي والموازي) وكانت تلك النسبة قد بلغت نحو 92 في المئة في عام 1992 ثمّ انخفضت إلى حدود 36 في المئة في عام 2005 (كما يبينه الجدول (9-9)).

تجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة انعكست على الاقتصاد التونسي سلبًا من ناحية تهريب السلع المدعّمة إلى القطر الليبي، وإيجابًا من ناحية توريد المحروقات، وبعض الآليات الفلاحية وغيرها من المواد والبضائع التي تستوردها تونس بالعملة الصعبة.

(51) حدّد الفصل 44 من مجلة الديوانة «النطاق الديواني» كالآتي: «1- يشتمل النطاق الديواني على منطقة بحرية ومنطقة برية؛ 2- تقع المنطقة البحرية بين الساحل والخط الخارجي للبحر الإقليمي كما يحدده التشريع الجاري به العمل. يضاف إلى هذه المنطقة البحرية المتركبة من المياه الداخلية والبحر الإقليمي المنطقة المتاخمة كما يحددها الفصل 45 من هذه المجلة؛ 3- تمتدّ المنطقة البرية :أ- على الحدود البحرية بين الساحل وخط مرسوم في الداخل على مسافة تتراوح بين 20 و30 كيلومترًا من شاطئ البحر؛ ب- على الحدود البرية بين حدود التراب الديواني وخط مرسوم في الداخل على مسافة تتراوح بين 20 و30 كيلومترًا؛ 4- تشتمل أيضًا المنطقة البرية للنطاق الديواني على تراب الجزر الطبيعية والاصطناعية والتركيبات المحدثة في المنطقة الاقتصادية أو الجرف القاري؛ 5- لتيسير ردع المخالفات والجنح الديوانية يمكن توسيع مجال المنطقة البرية إلى حدود 60 كيلومترًا بمقتضى أمر؛ 6- تحتسب المسافات على أساس خط مستقيم دون اعتبار منحنيات المسالك؛ 7- يحدّد رسم الحد الداخلي للمنطقة البرية بمقتضى أمر». تونس، مجلة الديوانة (2008).

(52) تونس، مجلة الديوانة، العنوان التاسع «الجولان بالبضائع ومسكها داخل التراب الديواني»، الباب الأول «الجولان بالبضائع ومسكها بالمنطقة الترابية من النطاق الديواني»، القسم الأول: أحكام عامة، 2008.

(53) المرجع نفسه.

(54) تونس، مجلة الديوانة، العنوان التاسع «الجولان بالبضائع ومسكها داخل التراب الديواني)، الباب الأول الجولان بالبضائع ومسكها بالمنطقة الترابية من النطاق الديواني، القسم الثالث، مسك البضائع، 2008.

(55) نذكر من تلك الفصول: L'article L 716-10 interdit l'importation et l'exportation par toute personne de marchandises présentées sous une marque contrefaisante; - L'article L 613-3 interdit l'importation du produit objet du brevet ou du produit obtenu directement par le procédé objet du brevet sans le consentement du propriétaire du brevet; - L'article L 513-4 interdit l'importation et l'exportation des contrefaçons de dessins ou modèles; - Les Articles L 335-2 et L 335-334 interdisent l'importation et l'exportation d'ouvrages contrefaisant le droit d'auteur ou les droits voisins.

(56) Bob Rijkers [et al.], «Political Connections and Tariff Evasion: Evidence from Tunisia,» Policy Research Working Paper; no. WPS7336, World Bank Group, Washington, D.C., 2015, p. 5.

(57) Jacques Charmes, «Place et rôle du secteur non structuré dans la planification du développement et les politiques d'emploi en Tunisie,» dans: World Bank, «Tunisia. Industrial Employment,» Report no. 5564, TUN, Washington, D.C., June 1985, Annexe.

(58) Keith Hart, «Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana,» The Journal of Modern African Studies, vol. 11, no. 1 (1973), pp. 61-89.

(59) S. V. Sethuraman, «The Urban Informal Sector: Concept, Measurement and Policy,» International Labour Review, vol. 114, no. 1 (January 1976).

(60) Jacques Charmes, «Une Revue critique des concepts, définitions et recherches sur le secteur informel,» dans: David Turnham, Bernard Salomé et Antoine Schwarz, Nouvelles approches du secteur informel (Paris: OCDE, 1990), p. 11.

(61) Ibid.

(62) Bureau international de travail (BIT), «Rapport pour la 15ème Conférence internationale des statisticiens du travail,» Genève (19-28 Janvier 1993).

(63) Ibid.

(64) International Labour Organization (ILO), Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture (Geneva: (ILO), 2002).

(65) Bureau international de travail (BIT), «Travail décent et économie informelle,» Conférence internationale du travail, 87ème session, Genève, 2002.

(66) لمزيد الاطلاع، يُنظر الوثائق (1)، (2) و(3) في الملحق (1).

(67) Coopération allemande au développement (GIZ), Plan régional d'environnement et de développement durable (PREDD) du gouvernorat de Médenine (Tunis: (GIZ), 2014), p. 209.

الفصل الثالث
الخلفية العالمية

أولًا: الصين - الورشة الكبرى لـ «العولمة المتخفية»

إضافة إلى ما أشرنا إليه، وبالرجوع إلى تطوّر نسب الاستثمارات الخارجية المباشرة الوافدة على الصين ودول شرق آسيا من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية منذ التسعينيات، يتضح لنا أن ما يسمى بضاعة مقلدة أو بضاعة موازية ما هي في الحقيقة إلا نتاج استراتيجيات تجارية لشركات عالمية كبرى متخصصة في التقانة الحديثة، تهدف إلى إنشاء أسواق جديدة في العالم والتعريف بمنتوجاتها، ولا سيما في دول الجنوب. وسخّرت من أجل هذا الهدف - غير المعلن - عددًا من الإجراءات، أهمّها تحويل جزء مهم من استثمارات مؤسساتها المالية الكبرى في الخارج نحو الصين التي أصبحت تحتلّ مرتبة «دولة ذات حظوة» لدى الولايات المتحدة الأميركية، كما فتحت المسالك التجارية العالمية أمام هذا النشاط الجديد.

من المفيد أن نشير هنا إلى بعض المعطيات والمؤشرات الاقتصادية التي تميزت بها الصين، والتي كان للدعم الأميركي نصيب فيها بين عامي 1990 و2002، حيث بلغ مجموع الاستثمارات الخارجية فيها 510,8 مليار دولار أميركي ما يؤمّن 40 في المئة من نسبة نموّ الناتج المحلي الصيني، كما قفزت فيها المبادلات التجارية (تصدير وتوريد) من 115,4 مليار دولار أميركي إلى 509,8 مليارات دولار، ما خوّل الناتج المحلي الصيني القفز إلى الدرجة السادسة عالميًا بعد ما كان يحتلّ الدرجة العاشرة.

في ظلّ ما سمّي سياسة «الارتباط البنّاء» (Constructive Engagement)، سمحت الإدارة الأميركية لبيل كلينتون في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 بتصدير بعض المنتوجات التقانية والعسكرية الحسّاسة (الحاسوب المتطوّر، تقان عسكرية متطوّرة تستعمل في الأقمار الصناعية، محرّكات طائرات ...إلخ) إلى الصين التي سارعت باقتنائها منذ أول وهلة.

واصلت الإدارة الأميركية في حقبة بوش الابن في انتهاج الانفتاح على الصين من خلال ما سمّي سياسة «الترابط الاقتصادي»، الأمر الذي جعلها تتبوّأ - بدءًا من عام 2007- المرتبة الأولى بين الدول المصدّرة إلى الولايات المتّحدة، حيث مثّلت واردات هذه الأخيرة من الصين نسبة 16.5 في المئة (321,5 مليار دولار) من مجموع وارداتها من العالم لتصل في عام 2012 إلى 18.6 في المئة (بقيمة 390,8 مليار دولار)، بينما لم تتخطّ صادراتها إلى الصين 100,2 مليار دولار للعام نفسه[68]. واقترحت الإدارة الأميركية على السلطات

الصينية في تلك الفترة «آلية للحوار الاستراتيجي والاقتصادي» بين البلدين، وافقت عليها هذه الأخيرة في 20 أيلول/ سبتمبر 2006 [69].

إضافة إلى ذلك، واصلت العلاقات الأميركية – الصينية تطوّرها في عهد الرئيس الأميركي أوباما، وذلك بدعمها «الحوار الاستراتيجي والاقتصادي» – على أعلى مستوى – بين البلدين ابتداء من نيسان/ أبريل 2009 [70]، انتهى بتوقيع اتفاق إطاري عام للتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأميركية والصين في 11 أيار/ مايو 2011 في واشنطن[71].

لنا أن نسأل – في ظل ما توفّره العولمة من حرية تنقّل و«انتجاع» المؤسسات الصناعية والخدماتية ولرأس المال العالمي بين القارّات والدول: هل لا تزال المفردات من قبيل «الواردات» و«الصادرات» لعصر ماقبل العولمة تؤدّي المعنى نفسه في عصرنا الحاضر؟ ما معنى إدراج منتوجات صنّعها بلد ما خارج حدوده، ثمّ جلبها إلى سوقه المحلية في خانة «الواردات»؟

بحسب تقارير البنك الدولي، أصبح الاقتصاد الصيني منذ عام 2010 يحتلّ المركز الثاني عالميًا وراء الولايات المتحدة الأميركية، ويمكن أن يحتلّ المركز الأوّل في عام 2030، كما يفيد خبراء أهم بنك في العالم. من جهة أخرى، هنالك أكثر من 20 ألف شركة ذات رأس مال مشترك صيني – أميركي (Joint Venture) في الصين[72]. وبحسب وزارة التجارة الصينية، فإلى حدود أيلول/ سبتمبر 2008 أنشأت 480 مؤسسة أجنبية – من بين أكبر 500 مؤسسة في العالم – مؤسسات إنتاج واستثمار لها في الصين[73]. ويضيف المصدر نفسه أن إلى حدود حزيران/ يونيو 2008 هنالك 650 ألف مؤسسة أجنبية مقيمة في الصين، وأنّ قيمة رأس المال الأجنبي المستثمر في الصين تجاوز 800 مليار دولار، كما يوجد في الصين نحو 500 شركة متعدّدة الجنسيات أنشأت 1,299 مركزًا للبحث والتطوير التقاني.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات العالمية التي غالبًا ما يكون مقرّها الرسمي في الولايات المتحدة الأميركية أو أوروبا أو اليابان، أصبحت تحافظ على جنسيتها الأم، لكن مع بعث وحدات إنتاجية أو مالية لها في عموم العالم حيث صارت تسميتها المتداولة في المؤسّسات الأممية والدولية منذ عام 2000 الشركات «عبر–الوطنية»، أو ما نسميه استعارة من المنظومات الإنتاجية للبدو الرحّل الشركات «المنتجعة في العالم».

بحسب إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[74] (CNUCED) لعام 2008، بلغ عدد الشركات عبر الوطنية في العالم النامي 82 ألف شركة أمّ أنشأت 810 ألف شركة فرعية في عموم العالم، وهي تساهم في تشغيل 77 مليون شخص، كما أنّ المئة شركة الأكبر تنفرد بإنتاج 16 في المئة من الثروات الجديدة في العالم، وتساهم في الناتج الداخلي الخام العالمي بنسبة مستقرّة منذ عام 2000 تقدّر بـ 4 في المئة.

أمّا بالنسبة إلى عام 2011، فبحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[75] فإنّ فروع هذه الشركات العالمية لا تزال تشغّل نحو 69 مليون شخص، وأنتجت ما مقداره 28 ألف مليار دولار كرقم معاملات في السوق العالمية وسبعة آلاف مليار دولار كقيمة مضافة بنسبة نموّ تقدّر بـ 9 في المئة، مقارنة بعام

.2010

بلغ إجمالي الاستثمارات الأميركية في الصّين في عام 2011 ثمانية وأربعين مليار دولار، أي ضعف ميزانية الدولة التونسية، فضلًا عن استقطاب الصين مختلف صناعات الدول الآسيوية المجاورة التي أصبحت تحرص على علامة «صنع في الصّين» للحظوة التي باتت تتمتّع بها الأخيرة – برعاية أميركية – في الأسواق العالمية.

من جهة أخرى، ناهز إجمالي الاستثمارات في عام 2007 رقمًا قياسيًا بلغ 2,000 مليار دولار. وإذا ما اعتمدناها كسنة مرجعية لمقدار الاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم (IED/FDI)، فإن الأعوام الأخيرة شهدت تراجعًا نتيجة الأزمة المالية العالمية (2008–2009) التي شهدها الاقتصاد العالمي، ما جعلها تنزل إلى حدود 1,197.8 مليار دولار في عام 2009[76].

بحسب آخر مؤشرات مؤسسات الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) لعام 2012 في ما يتعلق بإجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم، فإنه شهد انتعاشًا في الأعوام الأخيرة، حيث قفز 25 في المئة في عام 2011 مقارنة بعام 2009، ووصل إلى ألف وخمسمئة مليار دولار[77] (1,524.4 مليار دولار).

ما يلفتنا في جملة هذه المعطيات هو محافظة الصين على مرتبتها الأولى في صدارة الدول المستقطبة هذه الاستثمارات، حيث بلغت رقمها القياسي في عام 2011، فبلغت نحو 124 مليار دولار، شاهدة في الآن نفسه تحوّلًا نوعيًا، حيث توجّه معظم هذه الاستثمارات نحو القطاع الخدماتي عوضًا عن قطاع الصناعات المعملية كما كان معتادًا.

بحسب هذه الدراسة التي تتضمّن جانبًا استشرافيًا، ستبقى الصين محافظة على مركزها الأول في الأعوام المقبلة، حيث مثّلت عموم منطقة شرق آسيا وجنوب شرق آسيا منطقة استقطاب بامتياز لتدفّق هذه الاستثمارات نحوها؛ إذ قُدّرت بنحو 336 مليار دولار، أي بنسبة 22 في المئة من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة. وتدفّقت على دول جنوب شرق آسيا وحدها 117 مليار دولار مسجّلة نموًا قُدّر بـ 26 في المئة في عام 2011، وكانت أندونيسيا وبروني وسنغافورة وماليزيا أكبر الدول المستفيدة من نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة في المنطقة.

أما بالنسبة إلى أفريقيا فشهدت تراجعًا من 4.4 في المئة في عام 2009 إلى 2.8 في المئة في عام 2011 من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم، حيث لم تتجاوز قيمتها الإجمالية 42,7 مليار دولار لعام 2011، ويُرجع التقرير هذا الانخفاض في مقدار الاستثمارات الخارجية للدول النامية في أفريقيا للأوضاع الاستثنائية التي شهدتها البلدان العربية كمصر وليبيا وتونس خلال ثوراتها الشعبية وقلب أنظمتها السابقة، بينما نسجل ارتفاعًا نسبيًا لمقدار الاستثمارات المباشرة فيها من الدول في طريق النمو، والتي بلغت 53 في المئة من إجمالي عام 2011 بعد ما كان 45 في المئة في عام 2010.

أما في تونس، فبحسب الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي[78]، تطور مقدار الاستثمارات الخارجية لعام 2012 بنسبة 79.2 في المئة مقارنة في عام 2011 (وبنسبة 27.4 في المئة مقارنة في عام 2010)، حيث قفز من 1,718.3 مليون دينار في عام 2011 إلى 3,079.5 مليون دينار في عام 2012 (منها 2,996.1 مليون دينار استثمار مباشر خارجي). وتصدّرت فيه قطر المرتبة الأولى بمقدار استثمار بلغ 784.2 مليون دينار أمام فرنسا (388.31 مليون دينار) وإيطاليا (133.96 مليون دينار) وألمانيا (102 مليون دينار).

تمكّنت الصين – في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين – من التحوّل من دولة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية، وحاضنة للشركات عبر–الوطنية، إلى دولة مستثمرة من طريق شركاتها عبر–الوطنية (ولا سيما في قطاع الطاقة والإلكترونيات والملابس والأحذية) في العالم (خصوصًا في أفريقيا). وتدرّجت الاستثمارات الصينية من المرتبة السادسة إلى المرتبة الثالثة عالميًا في عام 2012 بقيمة استثمارات تقدّر بـ 84 مليار دولار، وراء اليابان (123 مليار دولار) والولايات المتحدة الأميركية (329 مليار دولار)، بينما احتلّت فرنسا المرتبة الثالثة عشر (37 مليار دولار)[79].

تدلّ هذه المؤشرات الاقتصادية على متغيرات مرتقبة في موازين القوى الجيوستراتيجية في العالم وصراع نفوذ منتظر بين القوى التقليدية الكبرى وأخرى وافدة على الساحة الأفريقية والعربية.

ثانيًا: الرّهانات الجيوستراتيجية للدول الكبرى في المنطقة والإقليم

إضافة إلى كل هذه المعطيات التي ذكرنا، وبالتوازي مع هذه الاستراتيجية المُعتمدة من الدول الكبرى، يُطل علينا بعض المفاهيم النظرية المموّلة من البنك الدولي والمعلّبة للغرض من بعض مراكز الدراسات الغربية المعتمدة، من أهمّها مفهوم «الحَوْكمة».

إنّ هذا المفهوم الجديد هو دعوة مباشرة إلى الشبكات المحلية للتنظّم من خلاله ومقارعة الهيكل الكلاسيكي للدولة الوطنية الذي بات عبئًا ومعوّقًا أمام حركة رأس المال العالمي ومتطلباته الجديدة، حيث تحبّذ الليبرالية المتوحشة التعامل مع الفضاءات المرتبطة بالشبكات عوضًا عن الفضاءات المرتبطة حصريًا بمجالاتها الترابية التي تختزلها مفاهيم الدولة التقليدية في مفاهيم «السيادة الوطنية» و«السيادة الترابية» ...إلخ.

مثّل مفهوم «الحَوْكمة المحلية» المدخل الممهّد لبناء «الحكومة العالمية»، ويحصل هذا بعد القضاء على الهيكل الكلاسيكي للدولة الوطنية، وهي غاية ما فتئ كثير من منظّري السياسات المتّبعة في الدول الغربية ومهندسيها – ومنهم جاك أتالي[80] – يدعون إليها صراحة، منهين بذلك حقبة كانوا يكتفون فيها بتداول

مثل هذه الموضوعات الحساسة في الغرف المغلقة لمراكز البحوث الاستراتيجية المتخصصة في الغرب أو في بعض الدوائر المتنفّذة داخل المؤسسات الدولية.

يبقى التساؤل مطروحًا عن دلالات تلقّف الدوائر الحكومية لمثل هذا المفهوم الجديد وسرعة إنفاذه ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي لجهاز الدولة (حيث أُنشئت وزارة للحوكمة لهذا الغرض) من دون مناقشة مضامينه ومراميه بروية، ما يمكن أن يتسبّب في إضعاف ما لم يتمتّع المجتمع التونسي بعد بمزاياها – جرّاء الحكم الاستبدادي – ونقصد بذلك الدولة الوطنية القادرة المستقلة ومؤسساتها الديمقراطية. ويبدو أن الرهانات الجيوستراتيجية الجديدة للدول الكبرى أصبحت تتّجه نحو إضعاف الهيكل البنيوي للدولة الوطنية في منطقة ربيع الثورات العربية وذلك بعد إزاحة وكلائهم من رأس تلك الدّول التي أصبحت – موضوعيًا – تُدرج في خانة الخطر الاستراتيجي – غير المعلن – على مصالحهم بالمنطقة.

نلاحظ في فترة ما بعد الثورة، أن عملية الخلط بين ظاهرة التهريب والإرهاب التي تسرّبت إلى بعض أجهزة الدولة وصارت متداولة في كثير وسائل الإعلام، لم تكن نتيجة بحوث متخصصين في المجال بقدر ما تبدو توصية من أجهزة استخبارية أجنبية. ويهيئ هذا المناخ لها ولوج تلك المفاصل الجديدة التي أنشأتها الديناميات الاجتماعية من خلال التواصل والمبادلات عبر–الحدودية ويثبّت وجودها في ذاك الفضاء الذي لا تزال تعتبره مجالًا جيوستراتيجيًا خاضعًا لأنظارها. فكلما استشعرت الدول الكبرى تهديدًا لمصالحها الاقتصادية ومجال نفوذها في منطقة ما، أجّجت نوعًا من التوتر فيها عبر استحداث شيء من التوجّس حيال تلك المناطق وشعوبها باستخدام فزّاعة الإرهاب، من دون التقليل من قيمة الأسباب الذاتية والموضوعية لوجود بعض الجماعات الدينية المتطرّفة – القابلة للاختراق – في المنطقة العربية[81]؛ مع الإشارة إلى أنّ بروز مثل هذه الجماعات لم يكن بمعزل عن سياق دولي شهد ظهور عدد من الحركات والأحزاب القومية المتطرّفة في أوروبا والولايات المتحّدة الأميركية، شدّدت الخناق على دخول المهاجرين إليها، الأمر الذي زاد من درجة الاحتقان والغبن لدى شرائح عريضة في دول الجنوب، حيث زاد نفوذ تلك الحركات المتطرّفة في دول الشمال، خصوصًا بعد سقوط «جدار برلين» (1989) وهيمنة الاقتصاد المعولم على السوق، ووصول بعض أجنحتها إلى سدّة الحكم (على غرار بعض زعماء المحافظين الجدد في زمن ولاية بوش الابن).

إضافة إلى ذلك، استعملت الإدارة الأميركية ذريعة محاربة الإرهاب للتدخّل العسكري في أفغانستان والعراق، فإنّ أي تلويح بوجوده في منطقة ما أصبح مسوّغًا يسمح لها بالتدخّل، بل أكثر من ذلك صارت «فزّاعة الإرهاب» آلية من آليات العمل الدبلوماسي والسياسي لحفظ مصالحها وامتيازاتها في منطقة ما؛ فزراعة هذا النوع من التوتّرات في الدول العربية يجعل هذه الأخيرة تنصاع لإرادة الدول الكبرى من دون أن تثقل كاهلها بالكلفة البشرية والمادية لأي تدخّل عسكري مباشر.

لنا أن نلاحظ ذلك من خلال بعض الحملات الإعلامية التي بدأت تسوّق لموضوع الإرهاب في تونس –كتوظيف سياسي وأيديولوجي محض – حيث استُعمل في مرحلة أولى لإسقاط حكومة الترويكا التي تضمّ إسلاميين (حركة النهضة)، ثم في مرحلة ثانية توجّهت الحملة نحو الجنوب الشرقي التونسي كبوّابة للتضييق

على حكومة طرابلس المتكوّنة من إسلاميين، والتي تواجه من الشرق حصارًا من حكومة طبرق المدعومة من قوات العميد خليفة حفتر ومن مصر والإمارات العربية المتحدة.

أما عن واقع الإرهاب فربّما تقاطعت مسالك شبكاته مع تلك التي تستعملها شبكات التهريب التقليدية، ولا سيما في الجانب الجزائري للحدود، أو تشابهًا في بعض الآليات المستعملة. يبقى أن التهريب بصيغته التقليدية المتداولة في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي بعيد كل البعد عن الإرهاب وبيئته كما تبدو عليها الحال في جبل الشعانبي من ولاية القصرين الحدودية مع الجزائر. وفي الحالات كلها تثبت دراستنا ومتابعتنا الموضوع منذ عقدين أنه لا يمكن في أي حال إدراجهما تحت عنوان واحد، كما يفعل بعض صنّاع الرأي العام لأهداف محددة؛ فشبكات التهريب تدخل ضمن التشكيل القبلي والعائلي للنسيج الاجتماعي في المناطق الحدودية التونسية - الليبية، ما يجعل من الربط الآلي في بعض وسائل الإعلام بين التهريب والإرهاب تشويهًا كبيرًا للظاهرة وتجنيًا على شرائح اجتماعية واسعة ابتدعت لنفسها وسائل عيش على طريقتها الخاصة، في ظلّ تجاهل الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال (20 آذار/ مارس 1956) لمعاناتهم؛ فتاريخيًا لم يكن للتهريب معنى سلبي، حيث اقترن ظهوره في المنطقة بمقاومة قبائل الجنوب للغزو الفرنسي منذ أواخر القرن التاسع عشر (كما سنبينه في موضع آخر)، فمنذ إنشاء الحدود التونسية - الليبية في عام 1910 ظلّت شبكاته سندًا لحركات التحرير والمقاومة في أقطار المغرب العربي طوال فترة الاستعمارين الفرنسي والإيطالي، تمدّها بالمؤونة والسلاح.

أما بعد الاستقلال، على مرّ العقود، صارت مسالك التهريب التاريخية التي استعملتها المقاومة الوطنية ممرات تستخدمها شبكات التهريب المحلية في السبعينيات، لتهريب اليد العاملة إلى ليبيا، وجلب بضائع منه لتزيد وتيرة تهريب السلع بأنواعها المختلفة ابتداء من الثمانينيات، لتصل أوجها في التسعينيات في إثر فتح الحدود التونسية - الليبية (1988). وأصبحت تلك الشبكات ظهيرًا لشبكات التجارة الموازية التي شهد حركيتها الفضاء الحدودي التونسي - الليبي، مفرزة حركية يسترزق منها آلاف التونسيين أكثر من عقدين من دون الانزلاق إلى متاهات الإرهاب أو المسّ بأمن الدول. بل على العكس من ذلك، نراها تساهم في تنمية تلك المناطق والنهوض بمستوى عيش سكانها، حيث ساهمت شبكات التجارة الموازية منذ عام 1992 في تغذية موارد بلدية بنقردان بما قيمته 1,2 مليار مليم استفادت منه لبناء بعض المنشآت العامة في الجهة.

غالبًا ما شكّلت شبكات التهريب المحلية، من خلال التعاون مع بعض أجهزة الدولة، طوقًا أمنيًا على حدود البلاد، حيث كانت تغضّ الطرف عن بعض السلع الاستهلاكية المهرّبة من خلال المسالك البرية، لقاء الامتناع عن تعاطي تهريب الممنوعات الخطرة (أسلحة، مخدّرات، ...إلخ)، والإبلاغ عنها كلما توافرت معلومات بشأنها.

من الواضح أن للولايات المتحدة الأميركية مصالح كبرى في عدد من مناطق العالم، خصوصًا في ما يتعلّق بسيطرتها على المضائق البحرية، وتأمين الخطوط التجارية الكبرى، ومنابع النفط ومسالك توزيعه،

ومسألة الحدود. وأثارت الثورات العربية هذه المسائل كلها في آنٍ (اليمن ومصر وتونس) في غفلة من مراكز الاستشعار التابعة للدول المهيمنة، فبادرت الولايات المتحدة باستخدام فزّاعة الإرهاب لتحديد مجالات نفوذها، ولا سيما بعد إعادة توجيه السياسات الاستراتيجية الأميركية بمنطقة الربيع العربي في عقب الإعتداءات التي تعرّضت لها سفاراتها في بعض دول الربيع العربي في أيلول/ سبتمر 2012.

للتذكير، سبق تلك الفترة نزاع مفتوح بين حكومة الكيان الصهيوني وإدارة البيت الأبيض الأميركي بشأن كيفية التعاطي مع «مسألة الربيع العربي»، ولا سيما بالنسبة إلى الحالة المصرية التي وقع بشأنها خلاف عميق في المقاربات، بين وجهة نظر أوباما القائلة بمساندة الإسلام السياسي المعتدل، وتشجيع الانتقال الديمقراطي في المنطقة من جهة، والموقف المبدئي لنتنياهو الرافض أي انفتاح أميركي في ذلك الشأن، من جهة أخرى.

كادت تلك المواقف المتباينة أن تتحوّل إلى خلاف استراتيجي عميق بين الحكومتين، لولا «حوادث السفارات» التي جاءت لتغير وجهة نظر الحليف الأميركي لينصاع كعادته لابتزاز السياسة الصهيونية ومخططاتها في المنطقة الرامية إلى معاضدة «الثورة المضادة»، ابتداء بالانقلاب على الشرعية الغضّة في مصر (3 تموز/ يوليو 2013). وكان الهاجس الأكبر لعموم التونسيين وللسياسيين الساهرين، خصوصًا إنجاح مرحلة التأسيس والانتقال الديمقراطي، كيفية التوفيق بين محاربة التنظيمات الارهابية ولواحقها الدولية، من دون هدم مشروع تأسيس دولة المؤسسات الدستورية الديمقراطية المستقلة، أو تشويهه.

مثّل ما عرف بـ «حوادث السفارة الأميركية في تونس» (14 أيلول/ سبتمبر 2012) التي تصدّرت واجهة الحوادث فيها جماعة «أنصار الشريعة في تونس» (تيار السلفية الجهادية) ذروة مشهد تجمّعت فيه صور من الاختراقات المفضوحة لهذا التيار الذي ادّعى زعيمه، أبو عياض، في أوّل ظهور علني له بعد الثورة أن تونس «أرض دعوة لا أرض جهاد»، فناله ما نال أسلافه ليوفّر موضوعيًا البنية التحتية لفنون الاختراقات والتوجيه الاستخباري للقوى الأجنبية، ويطوَّع لخدمة «مشروع الثورة المضادة» في تونس من خلال بوابتها المحبّذة «صناعة الإرهاب»، والتي جرت تجربتها في عموم البلاد العربية والإسلامية لإجهاض أي أفق تحرّري لشعوب المنطقة.

تمكّنت القوى الأجنبية - جرّاء هذا الوضع - من استنساخ تجربتها الدولية في داخل المربع السياسي الجديد في تونس بعد الثورة، ما أتاح لها احتلال موقع المفاوض المتقدّم داخل موازين قواه الذاتية. وبعد شهور، انتهت حكومة الترويكا الثانية في 27 آب/ أغسطس 2013 إلى تصنيف «أنصار الشريعة في تونس» تنظيمًا إرهابيًا بعد الكشف عن تورّط بعض منتسبيه في أجندات خارجية وضلوعهم في عمليات إرهابية.

على الرغم من أن «حوادث السفارات»[82] تزامنت مع تظاهرات في عدد من عواصم الدول الإسلامية، فإنها أخذت في «بلدان الربيع العربي» طابعًا دمويًا خلّف عددًا من القتلى والجرحى (هجومات على البعثات الدبلوماسية في القاهرة وصنعاء وتونس وليبيا، أسفرت عن قتل السفير الأميركي وثلاثة من مرافقيه في بنغازي في 11 أيلول/ سبتمبر 2012). ولاحظنا آنذاك المرونة التي لم تعوّدنا عليها الولايات المتحدة في

تعاطيها مع من يقتل رعاياها، فما بالنا إذا تعلّق الأمر باستباحة مقار سيادية وقتل سفيرها وجنودها في بعثة دبلوماسية محصّنة كما حصل في بنغازي!

للتذكير، تُعدّ «محاربة الإرهاب» ذريعة قديمة ابتدعتها الولايات المتّحدة الأميركية في عقب الهجوم الإرهابي على نيويورك في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وما تبعه من غزو أفغانستان (2001)، حيث أصبح عنوانًا للسياسة الأميركية تغطّي بها أطماعها في السيطرة على مقدّرات العالم وثرواته، وذلك على غرار ما قامت به في ما بعد من احتلال للعراق (2003) تحت الذريعة نفسها.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، أصبحت فزّاعة «محاربة الإرهاب» بمنزلة العلامات الحدودية الرمزية الدّالة على تحديد خاصّ بها للمجالات السيادية بين الدول (على غرار الناظور الحدودي)، فهي عادة ما تكون مقدمات لتدخّل أميركي في منطقة ما. كذلك الشأن بالنسبة إلى ما تقوم به فرنسا من عمليات عسكرية جنوب الصحراء الكبرى ضد شعب الطوارق وثورته الممثّلة في الحركة الوطنية لتحرير أزواد في مالي تحت غطاء «محاربة الإرهاب»، وذلك حماية لمصالحها النفطية، وتأمين شركاتها المستغلّة للموارد الطبيعية، ومناجم الذهب والفوسفات واليورانيوم جنوب الصحراء، في خطّ ممتدّ من موريتانيا إلى تشاد، مرورًا بمالي والنيجر؛ فإقليم جنوب الصحراء - الذي حرصت فرنسا دائمًا على جعله مغنمًا حصريًا لها - صار محلّ تنافس شرس بين المستعمر القديم والوافدين الجدد، على غرار الإيطاليين والأميركيين والصينيين الذين دخلوا إلى سوق التنقيب عن النفط واليورانيوم والفوسفات[83]، ما زاد من تخوّف فرنسا من فقدان مصالحها ومناطق نفوذها التقليدية، فتدخّلت بجيشها في مالي (11 كانون الثاني/ يناير 2013).

إضافة إلى ذلك، تواترت تصريحات القادة العسكريين الأميركيين بشأن تركيز قاعدة عسكرية تابعة لـ «أفريكوم» (Africom) في شمال النيجر في صحراء آغاداس، في منطقة تتقاطع فيها الحدود المالية والجزائرية والليبية، مجهّزة بطائرات من دون طيار ذات مهمّة رقابية وقتالية، موجّهة ضد مجموعات قتالية جنوب الصحراء، حيث تقوم أيضًا برصد خطوط إمداداتها بالسلاح والرجال من ليبيا، ويجري ذلك كله بالتنسيق مع جيوش الدول المعنية، وفي مقدمها الجزائر[84].

أما في ما يخصّ الفضاءات الحدودية التونسية، فهي كذلك تحت المراقبة عن كثب من قوى استعمارية قديمة وأخرى وافدة تحسب ألف حساب لثورات شعوب متجاورة يمكن أن تسعى إلى إزالة الحدود تحت تأثير التحوّلات السياسية العميقة التي تشهدها، وتطوّر الأدفاق البشرية والمبادلات الاقتصادية لمصلحة مشروع بناء مغاربي مشترك كأفق مستقلّ عن إدارتها وإرادتها، ومنفتح على محيطه الأفريقي جنوب الصحراء.

تلك العوامل جعلت القوى المهيمنة تهرع إلى تثبيت مواقعها الجيوستراتيجية من خلال بوّابة «محاربة الإرهاب» الذي لم نكن نعرف له امتدادًا في النسيج الاجتماعي للبلدان المغاربية، فيما نرى مراكز استخباراتها أكثر المطّلعين على خباياه، في الوقت الذي تكون فيه هذه البلدان ومستقبلها أكبر ضحاياه.

من هذه المنطلقات، تصبح دراستنا لظاهرة التجارة الموازية والاقتصاد الموازي بصورة عامّة ذات قيمة استراتيجية عالية، تدخل في حدّها الأقصى ضمن الحيز الخاص بأمن الدولة وديمومتها، وفي حدّها الأدنى تنبّه إلى عدم التفريط في مكتسباتها جرّاء الانخراط اللاواعي في مخطّطات القوى المهيمنة ومشروعاتها للمنطقة.

(68) United States Census Bureau News, United States Department of Commerce, «Full Report on Manufacturers' Shipments, Inventories and Orders,» Washington, D.C., November 2012.

(69) République populaire de Chine, Ministère du Commerce, «À Propos du dialogue économique stratégique Chine-Etats-Unis» (24 Juin 2008), <https://bit.ly/2renu97>.

(70) United States, Department of Treasury, «U.S. - China Strategic and Economic Dialogue» (10 July 2013), <http://www.treasury.gov/initiatives/Pages/china.aspx>.

(71) République populaire de Chine, Ministère du Commerce, «Signature d'un accord-cadre global sur la coopération économique entre la Chine et les Etats-Unis» (11 Mai 2011), <https://bit.ly/2I70DFX>.

Sébastien Fontaine, «Géopolitique de la Russie et de la Chine, (72) Quelles perspectives pour le partenariat stratégique sino-russe?» .<(Avril 2008), <https://bit.ly/HMykgU

(73) République populaire de Chine, Ministère du commerce, 480 entreprises étrangères parmi les 500 les plus fortes dans le monde investissent en Chine (10 Septembre 2008), <https://bit.ly/2reSHJn>.

(74) Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED), Rapport sur l'investissement dans le monde: Les Sociétés transnationales, production agricole et développement, UNCTAD ITE IIT; 5 (Overview) (New York; Genève: Nations unies, 2009).

(75) Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED), Rapport sur l'investissement dans le monde 2012, vue d'ensemble, Vers une nouvelle génération de politiques de l'investissement (New York; Genève: Nations unies, 2012).

(76) Ibid.

(77) Ibid.

(78) Agence de promotion de l’investissement extérieur (FIPA Tunisia), «Note IDE année 2012,» Tunis, 11/10/2013, <https://bit.ly/2Id1h4X>.

(79) Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED), Rapport sur l’investissement dans le monde 2013, vue d’ensemble: Les Chaînes de valeur mondiales: L’Investissement et le commerce au service du développement (New York; Genève: Nations unies, 2013), pp. 4-5.

(80) Jacques Attali, Demain, qui gouvernera le monde? (Paris: Fayard, 2011).

(81) محمد الحاج سالم (مراجع ومحرر)، **السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات** (تونس: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2014).

(82) جاءت حوادث السفارات في منطقة الربيع العربي في إثر إنتاج فيلم «براءة الإسلام» في الولايات المتحدة، تضمّن إساءة إلى الرسول.

(83) اكتشفت شركة إيطالية احتياطيًا مهمًا من النفط والفوسفات واليورانيوم شمال مالي، كما حصلت الصين في عهد الرئيس المالي أمادو – قبل إطاحته بانقلاب عسكري في آذار/ مارس 2012 – على رخصة في التنقيب عن اليورانيوم في شمال مالي. كما تعدّ مالي ثالث دولة في إنتاج الذهب في أفريقيا. أمّا مناجم اليورانيوم في النيجر فهي مزوّد رئيس لمحطّات الطاقة النووية الفرنسية، حيث تقوم شركة أريفا (AREVA) الفرنسية باستغلال مناجم اليورانيوم في المنطقة منذ نحو خمسين عامًا. وتقع تلك المناطق الغنية بالموارد المنجمية والنفطية في وسط أراضٍ تتنازع عليها قبائل الطوارق، ولا تزال الحركة الوطنية لتحرير أزواد وغيرها تطالب بحقوقها في الانتفاع بتلك الثروات.

(84) Elisabeth Studer, L’Africom (commandement de l’armée US en Afrique) non remis en cause par le shutdown, Le Blog finance, 5 Novembre 2013, <https://bit.ly/2JHdRqo>.

القسم الثاني

الخلفية التاريخية للفضاء الحدودي التونسي – الليبي وظاهرة التهريب

الفصل الرابع
من فضاء حدودي إلى فضاء للتهريب

من المفيد أن نعرّج – ولو بإيجاز – على الأهمية الجيوستراتيجية لهذا المجال الذي لم يصبح فضاءً حدوديًا إلا مع الاحتلال العسكري الفرنسي للجنوب التونسي في أواخر القرن التاسع عشر، حين كان يُعرف لدى إدارة المجبى في عهد الدولة الحسينية بـ «عمل الأعراض» الذي كان يمتدّ من قابس والحامّة ومطماطة شمالًا إلى التخوم الطرابلسية في سهول الجفارة والوعرة موطن «ورغمّة»[85] جنوبًا. أما حاليًا فتمتدّ الحدود التونسية من الجانب الليبي على طول 480 كلم جنوب شرق البلاد و1,050 كيلومترًا من الجانب الجزائري على امتداد غرب البلاد.

مثلت منطقة الجنوب الشرقي التونسي عبر التاريخ منطقة عبور استراتيجية بالمنظور العسكري والتجاري، وهي بوابة طبيعية تربط المشرق العربي بمغربه، يمثّل فيها سهل الجفارة المجاز الرئيس لقوافلها، يحدّها شرقًا البحر الأبيض المتوسّط بسباخه وخلجانه من بحيرة البيبان إلى خليج بوغرارة وخليج قابس، وغربًا وجنوبًا سلسلة جبال مطماطة والظاهر المتاخمة للصحراء أو ما تسمى بـ «العِرق الشرقي» (الخريطة (3) في الملحق (3)).

على مرّ القرون، تجمّع في هذه المنطقة كثير من المسالك المتّجهة إلى عدد من النواحي، شمالًا وشرقًا وغربًا وأخرى جنوب الصحراء. ونذكر من بين تلك المسالك المهمة الطريق المتّجهة شرقًا نحو مصر من خلال إقليم برقة الليبي، وأُخرى جنوبًا تتفرّع إلى أربع وجهات: **الأولى** نحو غدامس، و**الثانية** إلى بلاد السودان من خلال إقليم فزّان وغات الليبي، و**ثالثة** غربًا في اتجاه أفريقيا عبر قفصة وتبسّة، و**رابعة** في اتجاه الشمال الشرقي لتونس عبر القيروان أو ميناء صفاقس.

نظرًا إلى أهميتها الاستراتيجية، كانت الخريطة العمرانية والسكانية للجنوب الشرقي متحوّلة، تعكس موازين القوى وتقلّباتها عبر العصور، فغالبًا ما مثّل العامل الخارجي من القوى الوافدة على البلاد عنصرًا حاسمًا في التحوّلات الطارئة على الخريطة القبلية لتلك المناطق. وكانت جملة تلك العوامل قد أضفت طابعًا ميّز الجهة بثراء المعطى العرقي لسكّانها، فكما نجد العنصر العربي نجد البربري والزنجي، وآخر مزيج بينهم بالمصاهرة والاختلاط.

قبل مجيء الهلاليين إلى تونس في القرن الخامس الهجري، كانت قبائل كثيرة ذات الأصول البربرية تعمر سهول «الجفارة» و«الوعرة» و«الأعراض» في الجنوب الشرقي التونسي. ويذكر المؤرخون أن منذ زمن الحكم البيزنطي لتونس، قدمت قبائل «لواتة» و«زناتة» و«هوّارة» و«نفّوسة» و«مطماطة» و«دمّر» البربرية من

مناطق برقة وطرابلس في ليبيا إلى مناطق الجنوب التونسي واستقرّت فيها[86]. كما يذكر آخرون أن «لواتة» المتحدرة من قبائل رعاة الإبل المعروفين بـ «البُطر» كانت قد قدمت من الشرق واستقرت جنوب بيزنطة ونوميديا[87].

أولًا: الجنوب الشرقي منطقة عبور استراتيجية عبر التاريخ

منذ أواسط الحقبة الفينيقية (القرن الخامس قبل الميلاد)، بالتحديد بعد استعادة الإغريق سيطرتهم على مرافئ المتوسّط، في إثر الهزيمة التي لحقت بجيش القائد القرطاجنّي أميلكار في معركة «هيمار» في جزيرة صقلية (480 ق م)، تحوّل اهتمام قرطاج بتنمية المناطق الداخلية للبلاد وتنشيط علاقاتها التجارية مع جنوب الصحراء وغرب المتوسّط، ولعلّ رحلة «حانون» (Hannon) (450 ق م) المعروفة نحو الغرب الأفريقي في القرن الخامس قبل الميلاد أكبر دليل على هذا التحوّل.

منذ تلك الحقبة شهدت هذه المنطقة إنشاء عدد من المرافئ التجارية على سواحلها الجنوبية (تكابا في قابس، جكتيس في بوغرارة ومييننكس في جربة). مثّلت هذه المرافئ حلقة وصل مهمة بين تجارة القوافل جنوب الصحراء ومرافئ المتوسّط، وكان المؤرّخ اليوناني هيرودوتس قد ذكر دَور قبائل «القارامة» المستوطنة في منطقة فزّان الليبية كحلقة وصل تربط تجارة القوافل جنوب الصحراء بالمرافئ الإغريقية والقرطاجية، حيث كان العاج والتبر والرقيق وريش النعام والمعادن من أهمّ بضائعها. كما مثّلت هذه المنطقة البوابة الرئيسة لعبور الفيلة التي كانت الشبكات التجارية تجلبها من أفريقيا لتجهيز جيش قرطاج (الخريطة (4) في الملحق (3)).

في الحقبة الرومانية، ابتداء من نهاية القرن الثاني قبل الميلاد (146 ق م) حتّى فترة غزو الوندال في عام 439 ميلادية، تواصل الاهتمام بهذه المرافئ التجارية، وزاد عددها، وتدعّم دورها في هذه المنطقة على طول الخطّ التجاري المعروف بـ «طريق الجمال» الذي كان يمرّ من خلال مدنين مرورًا بجرجيس وانتهاء في جزيرة جربة.

ظهر عدد من المرافئ مثل جكتيس (أو تجغّط كما سمّاها التيجاني في رحلته في القرن الرابع عشر ميلادي) في بوغرارة – مدنين، وزيطة (أو هنشير زيان) في جرجيس ثمّ بريسيديوم (أو برج البيبان)، وأخيرًا مييننكس (أو برج القنطرة) في جزيرة جربة. وكان المركز التجاري في جكتيس قد تحوّل من أمبوريوم أو مركز تجاري إلى مينيسيبيوم أو مركز بلدي (Municipium romain) بقرار من الإمبراطور الروماني أونتونين (Antonin Le Pieux)) 161–138)م)، وراوح عدد السكّان فيه بين 12 ألفًا و15 ألف نسمة[88]. وفي القرن الثاني أصبح أهمّ محطة في الخطّ التجاري الآتي من النيجر عبر غدامس ورمادة[89] (الخريطة (5) في الملحق (3)).

مع ازدهار تجارة القوافل عبر الصّحراء، نشط عدد من الخطوط التجارية عبر شطّ الجريد وسلسلة جبال مطماطة (خطّ رمادة – غدامس – النيجر)، حيث كان العاج والتبر والرقيق والمعادن من أهمّ بضائعها.

شهدت هذه المناطق ثورات عدّة ضدّ الوجود الروماني الذي أراد فرض جباية على السكان النوميديين المحليين، أهمّها التي قادها القائد النوميدي تاكفاريناس (17–23 م). كما شهد القرن الأوّل عددًا من الحملات العسكرية التي نظّمها الرومان ضدّ قبائل البدو امتدّت إلى القارامة في فزّان الليبي (85م) وقبائل النازامونس في خليج سرت الليبي (81–96م)[90].

نجحت السلطات الرومانية – ولا سيما بعد إنشاء خطّ اللیماس وتأسيس أبراج مراقبة دائمة – في توظيف معلوم جبائي على تجارة القوافل في نقاط العبور من رمادة (Tillibari) حتى مارث (Martei)، مرورًا بتلالت (Talalati) في تطاوين (الخريطة (6) والخريطة (7) في الملحق (3)).

مع الفتوحات الإسلامية لبلاد أفريقيا في عقب الحقبة البيزنطية، استعادت تجارة القوافل ازدهارها، وذلك بالاستعمال المكثّف للإبل (سفن الصحراء)، الأمر الذي أتاح فتح شبكة من الطرقات الصحراوية بشكل لم يسبق له مثيل، ما جعل هذه المنطقة، مجددًا، من أهمّ مناطق العبور في العالم.

منذ القرن الثامن ميلادي، نظّم المسلمون كثيرًا من الرحلات عبر الصحراء، ومنها نحو السنغال[91] (720م)، ما مكنهم من النجاح بحلول القرن التاسع في تكوين شبكة تجارية في عموم أفريقيا، ربطت شرق بلدان جنوب الصحراء بغربها، فكان من أهمّ مراكزها الجديدة سجلماسة وتمبكتو وقاو وكانو وبورنو. كما شهدت الدولة الأغلبية (800–909) إنشاء ثلاثة خطوط تجارية مباشرة نحو بحيرة تشاد وتمبكتو. وشهدت هذه الطرق التجارية في فترة لاحقة عددًا من الإمارات التي كوّنها الخوارج المقبلون من المشرق العربي في إثر حوادث «الفتنة الكبرى» (مثل إمارة الأدارسة (788–921) وبني مدرار (757–909) في المغرب الأقصى، وكذلك إمارة بني رستم في الجزائر (779–909)، وكذلك فعلت الدولة الفاطمية التي بسطت سلطتها على بلاد أفريقية (909–973)).

شهدت تجارة القوافل في مناطق الجنوب التونسي في حقبة دولة الموحّدين (1160–1248) ازدهارًا ملحوظًا، كانت قد ساهمت فيه دولة المرابطين التي بسطت نفوذها على بلدان جنوب الصحراء الكبرى (تشاد، مالي، السنغال ... إلخ)، والتي بنت عددًا من الرباطات على طول خطوط تجارة القوافل الصحراوية منذ القرن الحادي عشر. ويذكر محمّد حسن[92] أن أكبر تجار تلك الحقبة كان أبو يحيى زكريا بن صالح اليهراسني الذي اتبع طريق القوافل الرابطة بين جنوب شرقي أفريقيا وسجلماسة، حتى اجتمع بحوزته 250 مثقالًا[93] من الذهب، وذلك في عهد الخليفة الموحّدي يعقوب المنصور (580–595هـ/ 1184–1199م).

في حقبة الموحّدين، صارت المرافئ في أفريقيا مراكز تجارية مهمة وقبلة للتجّار الأندلسيين والأوروبيين، حيث كانت عواصم تجارة القوافل الصحراوية كسجلماسة وغدامس وتيارت، من أهمّ مزوّديها ببضائع البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. إضافة إلى هذا النشاط التجاري في اتجاه شمال – جنوب، شهدت هذه المنطقة تطوّر طريق تجارية في اتجاه غرب – شرق، كانت قوافل الحجيج من أهمّ روّادها.

من خلال تقاطع الطرق التجارية في منطقة الجنوب الشرقي، أصبحت السلط المركزية منذ عهد الدولة الحفصية تولي هذا الفضاء الاستراتيجي - كمنطقة عبور ومراقبة - أهمية كبرى، حيث وظّف بعض قبائلها لممارسة دور القبيلة المخزنية، تحفظ مصالحها، وتدعمها في حروبها، وتؤمّن لها جباية البدو الرحّل.

مكّن تأسيس «حلف ورغمّة» الذي تبلور بين قبائل عدّة قاطنة جبل دمّر من إعادة انتشارها في سهل الجفارة ابتداء من القرن العاشر الهجري (أواخر القرن السادس عشر ميلادي) وإحكام سيطرتها على سهول الوعرة والجفارة، خصوصًا بعد نزوح قبائل دبّاب عنها لمؤازرة مراكز الدولة الحفصية في الوسط والشمال، والتي شهدت قلاقل واضطرابات بدأت تهدّد كيان الدولة، ودحرت قبيلة النوايل جنوبًا نحو الجهة الطرابلسية (الخريطة (8) في الملحق (3)).

سمحت طبيعة التضاريس في الجهة بنزوع القبائل البدوية التي ترعى مواشيها في سهول الجفارة والوعرة والظاهر إلى الاحتماء بالجبال عند استشعارها خطرًا داهمًا من قبائل غازية تمرّ بالمنطقة. إضافة إلى العوامل التاريخية المرتبطة بحالة الحرب والسلم في المنطقة، وموازين القوى التي غالبًا ما تفرز هيمنة القوى المنتصرة على السهول والأودية، فإن العوامل الطبيعية والمناخية التي تسم هذه المناطق الجافّة وشبه الصحراوية فرضت على قبائلها شكلًا من منظومات الإنتاج المشتركة في ما بينها، وربّما كان ذلك أسوة بقول الرسول: «الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار»، لذلك تجد أكثر المراعي مشاعًا مشتركًا بين القبائل المتجاورة معقودة بأحلاف وعهود مكتوبة بينها.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن يمثّل هذا النوع من التصرّف في الموارد وإدارة المجال شكلًا من التأمين الجماعي، يحدّ من شحّ الموارد المائية، وقساوة العوامل المناخية من جفاف وتصحّر، فتتّجه القبائل بمواشيها إلى خارج أراضيها نحو المراعي المُمطَرة في الأراضي الاشتراكية، ويُحجَّر في تلك الأراضي ما دأبت القبائل على ممارسته في أراضيها الخاصّة من أعمال فلاحية من قبيل غراسة أو حرث وغيره.

لم يرتبط «المجال المعيشي» (Le Terroir) للقبائل البدوية بمجال ترابي (Le Territoire) محدّد، بقدر ما ارتبط بشبكة تبادل اقتصادي بين مختلف المنظومات الإنتاجية المتكاملة بينها[94]؛ إذ ارتبطت تلك المنظومات الإنتاجية الرعوية - البدوية في السهول بمنظومات الإنتاج الفلاحية المستقرّة بسلسلة الجبال المجاورة لها، والتي عرّفها الباحثون في المجال بـ «منظومة الجبالية»[95]، حيث كانت هذه الأخيرة تعتمد على فلاحة الجسور (نوع من السدود المائية الصغيرة المنتشرة في الجبل وسفوحه والمعدّة لإنتاج الزيتون والتين وشتى أنواع الخضر والغلال) والتبادل التجاري مع القبائل البدوية.

في القرن السابع عشر ميلادي، أصبح «قصر مدنين» مركزًا للتبادل التجاري لقبائل ورغمّة التي استقرّت بسهل الجفارة وأسّست مدينة قصورية عدّت أكثر من خمسة وعشرين «قصرًا» (الصورة (1) والصورة (2) في الملحق (4))، تخزّن فيها القبائل شبه الرحّل مؤنها ومحصولاتها ومعدّاتها الفلاحية طوال العام. كما استقرّ حوله كثير من العائلات المزاولة النشاط الفلاحي في الأودية المجاورة، وحفرت الآبار ونشطت به الحرف التقليدية من نجارة وحدادة ونسيج ومعاصر زيتون ومتاجر لبيع المنتوجات الفلاحية

والمنسوجات والأقمشة. وظلّ قصر مدنين قبلة القوافل التجارية أكثر من قرنين، إلى حين الاحتلال الفرنسي لتونس (1881) ودخوله مجال ورغمّة في الجنوب الشرقي في عام 1882.

في حقبة حكم البايات لتونس، وإلى حدود القرن التاسع عشر، تاريخ دخول الاستعمار الفرنسي، أصبحت شبكة طرق تجارة القوافل الصحراوية تغطّي ثلثي القارّة الأفريقية (الخريطة (9) في الملحق (3))، حيث ذكر المؤرّخون معدّل ثلاث قوافل مقبلة من غدامس كانت تمرّ عبر منطقة الجنوب التونسي متّجهة نحو تونس العاصمة[96].

كانت هذه القوافل تأتي محمّلة بالتبر والعاج والجلود المصبوغة (الفيلالي)، وتعود محمّلة بالأقمشة والملابس الفاخرة والشاشية والمصنوعات القطنية والحلي والأسلحة والعطور والمرايا[97]، وغير ذلك من البضائع المطلوبة في بلاد السودان وبلدان جنوب الصحراء.

كانت مدينة قابس محطّة مركزية في تجارة القوافل، حيث كانت تُحمّل قوافل الغدامسية بالبضائع الآتية من تونس نحو السودان الغربي عبر واد تطاوين، ثمّ مرزق في ليبيا، أو إلى تمبكتو عبر عين صالح. وكان للتجّار الجبالية بالدويرات دور مهم في هذه التجارة. وشهدت هذه التجارة فترات تراجع إبّان بعض الحوادث على غرار منع باي تونس أحمد باي تجارة العبيد في عام 1846، أو بعض القلاقل الأمنية الناتجة عن الترفيع في قيمة الجباية. وعلى الرغم من هذا المنع، فإنّ سوقًا موازية للتهريب نشأت – من خلال شبكة تربط سوق البِركة في تونس العاصمة وبلدة المدو في قابس – وصارت قبائل الطوارق والشعابنة تزوّدها بالعبيد من بلاد السودان. وغالبًا ما كان العبيد يستخدمون في أعمال فلاحية ومنزلية، أو يقوم بتسويقهم تجّار مصريون وجزائريون ومغاربة في الأسواق الإيطالية والعثمانية.

حرص المستعمر الفرنسي حال دخوله التراب التونسي (1881) على استغلال هذه الطرق التجارية وذلك لفتح أسواق جديدة لبضائعه، وعمل على السيطرة عليها بإنشاء أبراج مراقبة عسكرية بالتخوم الصحراوية للجنوب التونسي – تمامًا كما فعل الرومان من قبل – وفرض رسوم جبائية على القوافل التجارية.

ثانيًا: الحدود – من المفهوم إلى الترسيم الخطّي

يشير معظم بحوث المؤرخين إلى أن مصطلح «الحدود» في إثر الفتح الإسلامي لبلاد أفريقيا شهد تطوّرًا مفهوميًا عبر الحقب التاريخية المتتالية؛ فمن مفهوم «الثغر» الإسلامي أوّل الفتح، والدّال على منطقة عسكرية استراتيجية فاصلة بين مجالين: «دار الحرب» و«دار الإسلام»، نجد كثيرًا من المؤرخين يستعملونه للدلالة أيضًا على مجال متنازع عليه في أطراف مراكز الحكم في داخل «دار الإسلام» نفسها. ويمكن الاستدلال بما يفيد بذلك بتوصيف ابن خلدون للثّغر في حديثه عن صراع الموحّدين مع صنهاجة في القرن الرابع عشر الميلادي[98]. كما عرض عددًا من المفاهيم تهمّ مجال الدولة ورموز سيادتها الترابية، حيث عرّف «الحدّ»

بوصفه مفهومًا يحتمل تصنيفات عدّة، منها «الثّغر» و«التّخم» و«النطاق»، على خلفية تقابل كلّ واحدة منها مع ماهية المجال محلّ النظر، «دولة» كان أم «وطنًا» أم «مركز ملك»، ذاكرًا: «وقد بلغت الممالك حينئذ إلى حدٍّ يكون ثغرًا للدّولة وتَخمًا لوطنها ونطاقًا لمركز مُلكها»[99].

إضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الإيالة التونسية شهدت في العهد العثماني نوعًا من تحديد المجالات الحدودية مع الجزائر أو طرابلس، فإنها بقيت نطاقية وسط مجال قابل للاتساع والانحسار بحسب موازين القوى بين مراكز السلطة من جهة، وطبيعة العلاقات بين القبائل المتجاورة، من جهة أخرى. وأوّل اتفاقية للحدود بالمفهوم النطاقي تضمّنتها معاهدة واد سرّاط التي أنهت حالة الحرب بين الإيالتين التونسية والجزائرية في عام 1628 [100].

فرض علينا موضوع كتابنا بمجال «الجنوب الشرقي» التونسي اهتمامًا خاصًا بعنصر الحدود وتاريخها، حيث لا يمكن الحديث عن «جنوب شرقي تونسي» من دون وجود «خطّ حدودي» يفصل بين تونس وليبيا، ما لم يكن موجودًا قبل الاحتلال الفرنسي للمنطقة، حيث لم يسبق في تاريخ بلدان المغرب العربي أن وقع تحديدٌ خطّي (Délimitation linéaire) يفصل بين سيادتي دولتين متجاورتين قبل هذه الفترة.

حرصت فرنسا منذ الفترة الأولى من احتلال الجزائر (1830) في اتّصالاتها بباي تونس لرسم الحدود بين البلدين، ما أفضى في عام 1843 إلى تكوين لجنة مشتركة لترسيم الحدود بعد تعثّر المفاوضات منذ عام 1835. وشهد ترسيم الحدود عقبات عدّة منها الخلاف بشأن السيادة على منطقة طبرقة، ما جعل المفاوضات تتعطّل فترات طويلة لم تشهد خلالها تطوّرًا كبيرًا.

سمح احتلال فرنسا لتونس (1881) بتكوين لجان من إداريين وضبّاط ابتداء من عام 1883 لرسم الحدود بين البلدين بخطّ يمتدّ على نحو (700 كلم) ابتداء من البحر المتوسّط باتجاه الصحراء (بئر رومان)، وتمكّنت اللجنة من إنهاء أشغالها وترسيم الحدود التونسية الجزائرية في عام 1902 [101]. وكذلك كان الشأن متّبعًا لدى اللجنة المشتركة الفرنسية الطرابلسية الخاصّة بترسيم الحدود بين طرابلس وتونس في عام 1910.

أما بين الجزائر والمغرب فجمع اتفاق للّامغنية[102] الموقّع في عام 1845 بين السلطات الفرنسية في الجزائر والسلطات المغربية بين ثلاثة أشكال من الترسيم الحدودي: الطبوغرافي والقبلي والطبيعي، بحسب تبويب المؤرخ الفرنسي دانييل نوردمان[103]، قياسًا على ما كان معمولًا به في المجال الأوروبي. ولعلّ ما تفرّدت به فرنسا في تاريخ الترسيم الحدودي الذي عرفته المنطقة المغاربية على مرّ الزمن، هو شكل التقسيم الطبوغرافي الذي يعتمد في الأساس على رسم خطّي على الخرائط من دون إيلاء بال للعوامل الطبيعية أو السكّانية (القبلية) كما هو الشأن للمثال التونسي - الليبي. وللإشارة، فإنّ معاهدة كامبو فورميو (Campo Formio) بين الإمبراطوريتين الفرنسية والنمساوية في عام 1797 تُعدّ أوّل تحديد خطّي حصل في العصر الحديث[104].

أمّا التحديد الطبيعي الذي يحتكم إلى التضاريس والمعوقات الطبيعية، والتقسيم القبلي الذي يحدّده

التواجد البشري والعمراني في المجال، فسبق أن انتهجته ولاية تونس الناشئة في مستهلّ العهد العثماني (1574) لتحديد مجالها الحدودي مع ولاية الجزائر؛ ففي عهد يوسف داي (1610–1637) حصل خلاف حدودي بين الولايتين تحوّل إلى قتال بين قبائل القطرين، تغلّب فيه الجزائريون في واقعة السطارة[105] قرب الكاف في عام 1627، قام في إثرها داي تونس بإبرام صلح بين القطرين عرف بمعاهدة واد سرّاط في عام 1628 نصّت على وقف الحرب واعتبار «واد سرّاط حدًا جبائيًا وبشريًا بين العمالتين، مع تمديده في اتجاه الشمال نحو البحر»[106].

ستشهد منطقة سرّاط واقعة لنزاع آخر بين الجانبين ينتصر فيها جيش حمودة باشا الحسيني (1782–1814) – تحت قيادة الوزير يوسف صاحب الطابع – على الجزائريين في عام 1808. وبتدخّل مباشر من الدولة العثمانية في عام 1820 أبرمت تونس والجزائر صلحًا استرجعت بموجبه تونس ما أخذ منها من تراب، وأنهت بذلك نزاعًا دام زهاء قرنين بين الجارين[107]. كما يذكر نوردمان – في سياق التحديد النطاقي للحدود التونسية – الجزائرية محاولة أخرى توقّفت في عام 1845 [108] عند خطّ الطول 34°.

أمّا من جهة الحدود مع طرابلس، فإن معظم المؤرّخين في تونس لم يهتدوا إلى أي نوع من الوثائق في الأرشيف التونسي تشير إلى ترسيم حدودي بين الإيالتين. في المقابل، تشير وثيقة يعتمدها المؤرخون في ليبيا إلى مرسوم أصدره باي تونس حمودة باشا (16 محرم 1221هـ – 6 نيسان/ أبريل 1806م)[109] إبّان العهد القرمانلي في إيالة طرابلس (1711–1835) يحتوي ترسيمًا نطاقيًا للحدود بين القطرين. وارتكز هذا التحديد على علامات طبيعية وأخرى عمرانية ومعمارية (مثل برج النوايل)[110] تبتدئ من شبه جزيرة البيبان إلى منطقة رمادة[111].

صدًا للأطماع الفرنسية التي بدأ يشير إليها التقارب الفرنسي مع الإيالة التونسية، وتشجيعها للباي على الانفصال عن السلطة العثمانية وتأسيس مملكة مستقلّة، سارع يوسف باشا في عام 1840 إلى إعلان سيادة طرابلس على غدامس[112]. ومن تلك المؤشّرات التي تفيد بالتوجّه الجديد للإيالة نحو مزيد من الاستقلال عن الباب العالي إبرامها عددًا من الاتفاقات مع الدول الأوروبية وفي مقدمها فرنسا من دون الرجوع إلى الباب العالي في تركيا[113]. وكان من أوجه ذلك التقارب أيضًا منح حسين باشا باي الثاني فرنسا أرضًا على ربوة في قرطاج قصد بناء كنيسة سان لويس عليها (8 آب/ أغسطس 1830).

(85) فتحي ليسير، «نجع ورغمّة تحت الإدارة العسكرية الفرنسية 1881-1939»، إشراف محمد الهادي الشريف (شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 1991).

(86) محمد حسن، **المدينة والبادية بإفريقيّة في العهد الحفصي**، ج 1، تاريخ؛ 4. المجلد عدد **xxxii** (تونس: جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 1999)، ص 138.

(87) Gabriel Camps, «Comment la Berbérie est devenue le Maghreb arabe,» Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, no. 35 (1983), p. 9.

(88) Émile Violard, L'Extrême sud tunisien: Rapport à M. le résident général S. Pichon (Tunis: Société anonyme de l'imprimerie rapide de Tunis, 1905), Service historique de la défense, Paris-Vincennes, Tunisie, 2H49, D6, p. 18.

(89) Jacob Festus Ade Ajayi et Michael Crowder, Atlas historique de l'Afrique, Sous la direction de Catherine Coquery-Vidrovitch et Georges Laclavère (Paris: Jaguar, 1988), p. 49.

(90) Hédi Slim [et al.], Histoire générale de la Tunisie, t.1: L'Antiquité (Tunis: Sud éd.; Paris: Maisonneuve et Larose, 2003), p. 168.

(91) أحمد العراقي، «تجارة القوافل بين شمال وغرب إفريقيا وأثرها الحضاري»، في: معهد البحوث والدراسات، **تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر** (بغداد: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1948)، ص 149.

(92) محمد حسن، «التجار والحرفيون بأفريقية بين القرنين السادس والتاسع الهجري (15/12م)»، في: **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، تنسيق هادي التيمومي (قرطاج، تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، 1999)، ص 65.

(93) مثقال يساوي 4.5 غرامات.

(94) Kamel Laroussi, «Commerce informel et nomadisme moderne: Étude de cas: La Dynamique transfrontalière tuniso-libyenne dans le sud-est tunisien de 1988 à 2006» (Thèse de doctorat en Histoire et civilisations, École des hautes études en sciences sociales (EHESS), Paris, 2007), p. 216.

(95) Gianni Albergoni et François Pouillon, «Le Fait berbère et sa lecture coloniale: l'Extrême-Sud tunisien,» dans: Le Mal de voir: Ethnologie et orientalisme, politique et épistémologie, critique et autocritique: Contributions aux colloques Orientalisme, africanisme, américanisme, 9-11 mai 1974, et Ethnologie et politique au Maghreb, 5 juin 1975, [organisés par l'] Université de Paris VII, U.E.R. Didactique des disciplines, 10-18; 1101 ([Paris]: Union générale d'éditions, 1976), p. 368.

(96) Abdel Jelil Temimi, «Les Affinités culturelles entre la Tunisie, la Libye, le Centre et l'Ouest africain dans la période contemporaine,» La Revue d'histoire maghrébine, nos. 21-22 (Avril 1981), p. 12.

(97) André Martel, Les Confins saharo-tripolitains de la Tunisie (1881-1911) (Paris: Presses universitaires de France, 1965).

(98) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون: وهي الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** (بيروت: دار الفكر، [د. ت.])، ص 155، حيث يذكر ابن خلدون: «... واستمرّت لهم الدّولة متقلّصة الظلّ بالمهدية وبِجاية والقلعة وسائر ثغور أفريقية وربّما انتزى بتلك الثغور من نازعهم المُلك واعتصم فيها والسّلطان والمُلك مع ذلك مسَلم لهم حتّى تأذّن الله بانقراض الدّولة وجاء الموحّدون بقوّة قوية من العصبية في المصامدة فمحوا آثارهم».

(99) المرجع نفسه، ص 161.

(100) Daniel Nordman, «La Notion de frontière en Afrique du Nord: Mythes et réalités (Vers 1830-Vers 1912)» (Thèse dactylographiée, Université de Montpellier-III, 1975), p. 91.

(101) Daniel Nordman, Profils du Maghreb: Frontières, figures et territoires (XVIIIe-XXe siècle), Essais et études; no. 18 (Rabat: Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, 1996), p. 33.

(102) Nordman, «La Notion,» p. 26.

(103) Ibid., p. 30.

(104) Pol Trousset, «L’Idée de frontière au Sahara et les données archéologiques,» dans: Pierre-Robert Baduel [et al.], Enjeux sahariens: Table ronde du Centre de recherches et d’études sur les sociétés méditerranéennes [CRESM], nov. 1981 (Paris: Éditions du Centre national de la recherche scientifique, 1984), p. 51.

(105) حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي (تونس: دار الجنوب للنشر، 2001)، ص 115.

(106) فاطمة بن سليمان، **الأرض والهوية: نشوء الدولة الترابية في تونس، 1574-1881** (تونس: جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009)، ص 124.

(107) عبد الوهاب، ص 134.

(108) Nordman, Profils du Maghreb, p. 33.

(109) حسن الفقيه حسن، **اليوميات الليبية: الجزء الأول: 958-1248 هـ (1551-1832)**، تحقيق محمد الأسطى وعمار جحيدر، سلسلة نصوص ووثائق (7-1)، ط 2 (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2001)، ص 183، الهامش 7.

(110) بنى مراد باي برج النوايل في عام 1673 في أثناء حملة قادها إلى طرابلس، وسيطرت عليه قبيلة التوازين بعد دحرها قبيلة النوايل التي تقهقرت نحو التخوم الطرابلسية في عام 1770. ثمّ في أثناء الاحتلال الفرنسي لمنطقة بنقردان، استعملته مركزًا عسكريًا لكتيبة من المخزن.

(111) جاء في المرسوم: «من يقف على أمرنا هذا من أولادنا الولات (كذا) والكواهي والأغوات والقواد والمخازنية والمشايخ والرعية والخاص والعام من ذوي الأحكام سدد الله أمر الجميع ووفق الكل لمصالح (كذا) القول وحسن الصنيع، أما بعد فإننا حددنا بين عمالتنا وعمالت (كذا) طرابلس غرب في الأراضي؛ فالحاجز بيننا وبين العمالة المذكورة من جزيرة البيبان على قصر النوايل: يعرف بن قردان على معطن المرة على الأجرد على الرمادة. على موجب الأوامر السابقة من أوائلنا، رحمهم الله، وأوايل حكومة طرابلس. يكن (كذا) تنبيهكم وإعلامكم وكف من يتجاوز ذالك (كذا) الحدود من رعايانا المجاورين لذالك (كذا) أهل البوادي وإياكم مخالفة أمرنا ومجاوزة الحدود التي ذكرنا تحديدًا تامًا مطلقًا عامًا، فعلى الواقف عليه أن يعمل بما فيه من غير خلاف إن شاء الله، والسلام. من الفقير إلى ربه حمودة باشا باي وفقه الله في 16 محرم الحرام فاتح سنة 1221 إحدى وعشرين ومائتين وألف».

(112) Tayeb Chenntouf, «La Dynamique de la frontière au Maghreb,» dans: Des Frontières en Afrique du XIIe au XXe siècle (Paris: UNESCO; CISH, 2005), p. 205.

(113) République tunisienne, Ministère des affaires étrangères, Documents diplomatiques, Affaires de Tunisie-supplément, no. 234 (Paris: Imprimerie nationale, 1881).

الفصل الخامس
ميلاد الفضاء الحدودي التونسي - الليبي
وأهمّ الحوادث التي شهدها من الفترة الاستعمارية
حتى الثورة التونسية

أولًا: إنشاء الفضاء الحدودي التونسي - الليبي أوائل القرن العشرين

في إطار تناولنا موضوع نشأة الفضاء الحدودي التونسي الليبي، وجب علينا التطرّق إلى التحوّلات الجذرية التي شهدتها المنطقة إبّان الاحتلال الفرنسي. ومن المهمّ الإشارة إلى التأثيرات الطارئة على المجتمعات القبلية الرعوية وتجارة القوافل ابتداء بدخول عنصر المصالح الإستعمارية الفرنسية بالمجال الإنتاجي والمعيشي لقبائل الجنوب في أواخر القرن التّاسع عشر، وإنشاء الفضاء الحدودي التونسي - الليبي في أوائل القرن العشرين.

نتطرّق بإيجاز إلى أهمّ هذه التحوّلات على مستوى المنظومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع القبلي (البدوي والجبالي) بهذه التّخوم، وطبيعة علاقته بالسلطة المركزية (سلطة الباي أو إدارة الاحتلال العسكرية الفرنسية).

كان من أوجه هذه التحوّلات تركيز سياسة السّلط الاستعمارية على إجبار القبائل الرحّل على اعتماد نمط العيش والإنتاج المستقرّ لإرساء الاستقرار الأمني لإدارتها، فأنشأت لهذا الغرض أسواقًا عدّة حديثة في بنقردان ومدنين وتطاوين، وخطّطت لتنشيط الموانئ البحرية بالجنوب الشرقي.

على الرغم من قيام هذه القبائل بانتفاضات عدة، ولا سيما بعد ترسيم الحدود التونسية - الليبية (1910)، فإن الإدارة العسكرية نجحت نسبيًا في تحديد المجال المعيشي لهذه القبائل في داخل الفضاء الحدودي وإحكام السيطرة على طرق القوافل التجارية المقبلة من الشرق وجنوب الصحراء.

1- التحوّلات الطارئة على المجتمع القبلي المحلّي في أواخر القرن التاسع عشر

اعتمدت قبائل ورغمّة دائمًا نظامًا يسمح لها بتسيير شؤونها المعيشية، وإدارة علاقاتها الداخلية والخارجية، ولا سيما مع السلطة المركزية. ومن هذا المنطلق كانت مؤسّسة «الميعاد» تؤدي دورًا محوريًا في هذا المجال، ما جعلها عرضة لحملات عدائية خصوصًا عند تعارض مصالحها وأعرافها مع السّياسة الجبائية المعتمدة من سلطة البايات، وهدفًا استراتيجيًا في السياسة الاستعمارية الفرنسية منذ أواخر القرن التاسع عشر، نذكر منها هجوم «المحلّة» على مضارب قبيلة الودارنة بجبال تطاوين في عام 1868 [114]، وإيقاف عامل الأعراض في قابس في عام 1872 شيخَ قبيلة التوازين بسبب مناقشة قيمة الضريبة[115]. واستشعارًا منها للأخطار المحدقة بها، ارتأت قبائل الجنوب الشرقي التونسي ضرورة عقد أحلاف نذكر منها:

- **حلف الفضول**: عُقد بين قبائل ورغمّة[116] في عام 1837 في إثر الحملات الاستعمارية الفرنسية التي طاولت الإيالة الجزائرية الجارة في عام 1830، وانتحت فرنسا سياسة تشجيع باي تونس على الانفصال عن السلطة العثمانية بتحويلها من «إيالة تركية» إلى «مملكة تونسية».

- **حلف الكراشوة**: عقدته قبائل أولاد عبد الحميد[117] في ما بينها في عام 1863.

ساهمت هذه الأحلاف في تنشيط تجارة القوافل الصحراوية وتأمين مسالكها، ما عسّر على سلطة الاحتلال الفرنسي في ما بعد فرض سياستها، على الرغم مما ستستعمله من وسائل ممكنة لضرب المنظومات السياسية والاقتصادية التي حافظت قرونًا على النسيج القبلي لهذه المجتمعات. وكانت قد شكّلت للغرض في أثناء حملاتها العسكرية الأولى[118] تركيبة من المجنّدين (القُومية) من قبيلة الفراشيش (منطقة السباسب وسط البلاد) الذين عاثوا فسادًا وحرقًا في قصور الجوامع ودِمّر التي خزّنت فيها قبائل ورغمّة مؤنها، وذلك إذكاء للنعرات القبلية وتأجيجًا لـ «صراع الصفوف» الذي شهدته تونس مع بداية القرن الثامن عشر بين «صف الباشية»[119] الذي تنتمي إليه قبيلة الفراشيش و«صف الحسينية»[120] الذي تنتمي إليه عروش ورغمّة.

في المرحلة التالية لدخول الاستعمار وإعلان الجنوب التونسي منطقة عسكرية في عام 1888، أصبحت مؤسسة «الميعاد» تنشط في السر وترفض محاصرة مجالها المعيشي بسهل الجفارة والوعرة، بعد أن فقدت تواصلها مع المناطق الجبلية التي أذكت فيها سياسة المستعمر روح التفرقة الواهية من خلال إدراج الثنائية التي عمّقتها بتجربتها في الجزائر بين العنصر المحلّي البربري المستقر والعنصر العربي البدوي الوافد.

كانت سياسة السلطات الاستعمارية تهدف إلى إجبار القبائل الرحّل على اعتماد نمط العيش والإنتاج الحضري وإرساء الاستقرار الأمني، فأنشأت لهذا الغرض عددًا من الأسواق الحديثة في كل من بنقردان ومدنين وتطاوين، وخطّطت لتنشيط الموانئ البحرية في الجنوب الشرقي، ويهدف مجمل المحاور التي ركّزت عليها سياسات المستعمر إلى:

- تحديد المجال المعيشي لهذه القبائل داخل مجال ترابي محدد (رسم الحدود التونسية - الليبية في عام 1910، ينظر الخريطة (10) في الملحق (3)).

– إنشاء مراكز ديوانية حدودية لضبط حركية التجارة الصحراوية وتوظيفها لخدمة مصالحه، وربط هذه الحركية التجارية بفتح أسواق جديدة لبضائعه على خط طرابلس والسودان.

– بعث أسواق في داخل الفضاء الحدودي تكون مركزًا لهذه التجارة الجديدة، وهمزة وصل مع موانئ جربة وجرجيس وقابس.

● توطين البدو الرحل وتعويدهم على الاستقرار من خلال حفر الآبار، وإنشاء الطرقات، وتخصيص أراضٍ للفلاحة السقوية بالمدن الحديثة التي أنشأتها السلطات الاستعمارية، ولا سيما منطقة بنقردان التي وجدت فيها أكبر الصعوبات في انصياع قبائلها (وأشرسها قبيلة أولاد خليفة) لمخططاتها. ولمّا لم تنفع القوة للوصول إلى هذا الهدف، اعتمد الضباط العسكريون الفرنسيون[121] الحيلة مع هذه القبائل، حيث استوفدوا بدءًا من عام 1896 مجموعات سكانية من المدن المجاورة لبنقردان (جربة وجرجيس ومدنين وتطاوين وبعض الأوروبيين) لتعمير نحو 174 هكتارًا، كمقاسم لأراضٍ سقوية منتشرة حول سوق مدينة بنقردان التي كانت السلطات الاستعمارية قد أنشأتها.

بداية من عام 1901، تداركت قبيلة التوازين هذه الوضعية بانخراطها في هذا النظام المستحدث، حيث بلغت المقاسم التي أصبحت بحوزتها 110 مقاسم من 200 مقسم تمسح نحو 771 هكتارًا موزّعة بحسب إميل فيولار (Emile Violard) كالآتي: 110 مقاسم على ملك التوازين، 32 مقسمًا على ملك عكارة (أصيلي جرجيس)، 25 مقسمًا على ملك الجرابة (أصيلي جزيرة جربة)، 15 مقسمًا على ملك الحوايا (أصيلي بني خداش)، 12 مقسمًا على ملك الودارنة (أصيلي تطاوين)، و6 مقاسم على ملك أجانب[122].

كانت قوات الاحتلال الفرنسي منذ حملاتها الأولى قد ركّزت على حمل سكان هذه المناطق القبلية على الإذعان لسلطاتها من خلال الإغارة وتدمير بعض القصور، مثلما ستُوَظفها في ما بعد خلال الحرب العالمية الثانية في معاركها ضدّ قوات المحور بالجنوب الشرقي التونسي، من تشرين الثاني/ نوفمبر 1942 إلى آذار/ مارس 1943 (معركة «خط مارث» العسكري المُمتدّ من مارث إلى تطاوين)، حيث استُعملت هذه القصور – الجبلي منها والسهلي – تحصينات عسكرية من الطرفين. وقضى في هذه الحرب التي كان الفضاء الحدودي بسهل الجفارة والظاهر التونسي جزءًا من مسرحها الآلاف من الضحايا المدنيين في الجهة.

من المفيد أن نستخلص أن على الرغم من السياسات المتّبعة في تحديد المجال المعيشي لهذه القبائل، ومحاولات توطينها بالقوّة حينًا وبالحيلة حينًا آخر، ظلّت جذوة حركة المقاومة متّقدة إلى ما بعد ثورة الودارنة[123] في عام 1915.

استفادت القبائل المتاخمة للحدود بحكم نمط عيشها شبه الرعوي، ومعرفتها الجيدة بتضاريس المجال الجغرافي، لتنشئ شبكات للتهريب عبر المسالك البرّية. وعند انطلاق حركات المقاومة المسلّحة المغاربية في منتصف القرن العشرين، ساهمت تلك الشبكات في إمداد رجال المقاومة التونسية والجزائرية بالسلاح.

غالبًا ما شهد هذا الفضاء الحدودي التونسي – الليبي المستحدث حركة للهجرة ونزوع القبائل إلى

اللّجوء إلى هذا الجانب أو ذاك من الحدود، فكما شهد في عقب تأسيسه نزوح عائلات من قبيلة التوازين التونسية إلى الجانب الليبي، شهد في عام 1912، في إثر احتلال العسكر الإيطالي للتراب الليبي، نزوح ما يناهز 70 ألف ليبي، معظمهم من قبائل النّوايل (النّايلي) والصّيعان (الصّويعي) والعجيلات (العجيلي) إلى التراب التونسي، حيث استقرّوا هناك حتّى عام 1952 في إثر استقلال المملكة الليبية المتّحدة في عام 1951.

2- ترسيم الحدود التونسية الطرابلسية من الحقبة الاستعمارية إلى ما بعد الاستقلال

في إثر كثير من المطالب التي توجّهت بها فرنسا إلى الباب العالي منذ دخولها التراب التونسي بشأن ترسيم الحدود التونسية - الطرابلسية، توصّل الجانبان في عام 1910 إلى إبرام اتفاق شُكّلت بمقتضاه لجنة مشتركة تمثّل الحكومتين. وجرى الرسم الأوّلي على الخرائط، واختُتم باتفاق موقع من اللجنة المشتركة[124] المتكوّنة من ممثّلين عن السلطات العثمانية في طرابلس، والسلطات الفرنسية في تونس، أفرزت خريطة تمهّد لرسم الحدود التونسية - الطرابلسية من البحر إلى واحات غدامس في طرابلس في 19 أيار/ مايو 1910 (الخريطة 10 في الملحق (3)). وأوردنا في الملاحق صورًا لأعضاء اللجنة المشتركة لترسيم الحدود التونسية - الطرابلسية مذيلة بأسمائهم (الصورة (3) في الملحق (4)).

بعد ذلك، كُلّفت لجنة لتطبيق الرّسم على الأرض باستعمال نواظير (Bornes) بلغ عددها 233 ناظورًا، اتّفق على مقاساتها قطرًا وارتفاعًا (من مترين إلى متر ونصف المتر، بحسب أهمّية الموقع)[125]، وتفاوتت المسافات الفاصلة بينها بحسب طبيعة المكان ووعورته من 100 متر (النواظير 111 و112 و113 في واد المرطبة جنوب ذهيبة) إلى 5,000 متر في صحراء العرق الكبير حيث الكثبان الرملية قرب منطقة تيارت على طريق غدامس (الناظوران 211 و212)[126].

في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1910، جرى الانتهاء من العمليات الميدانية الخاصّة بتحديد أماكن العلامات الحدودية الفاصلة بين البلدين على طول الحدود التونسية - الليبية (480 كلم)، كما جرى توقيع محضر عمليات التحديد الذي جاء في 54 صفحة، مشفوعا برسوم وخرائط، بين الطرفين في غدامس في 1 آذار/ مارس 1911 [127].

في فترة خروج المستعمر واستقلال دول المغرب العربي، بقي بعض التوتّرات الحدودية قائمًا، أكان بين دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب)، أو بينها وبين الدول الأفريقية جنوب الصحراء (ليبيا وتشاد).

حدّدت فرنسا في اتفاق الاستقلال الداخلي في عام 1955 السيادة الترابية لتونس إلى حدود منطقة فرسان (Fort Saint) ما أصبح يسمّى في ما بعد «برج الخضراء»، أي إلى الناظور الحدودي رقم 220، بينما يشير اتفاق طرابلس (1910) امتداد الحدود التونسية إلى الناظور الحدودي رقم 233 في منطقة «قرعة الهامل»

على مسافة 15 كلم على خطّ غدامس (الصورة (4) في الملحق (4)).

على الرغم من توقيع معاهدة الاستقلال التام في 20 آذار/ مارس 1956، ظلّت فرنسا محافظة على عدد من القواعد العسكرية في البلاد مثل قاعدة بنزرت، وتونس العوينة، وأخرى في الجنوب في صفاقس وقفصة وقابس ورمادة، رغبة منها في تأمين حدودها لصدّ هجمات ثوار جبهة التحرير الجزائرية المرابطين في تونس، وقطع الإمداد بالسّلاح عن جيش التحرير الجزائري. وقُدّر عدد القوات الجزائرية الموزّعة على مراكز تدريب على مقربة من الشريط الحدودي مع الجزائر بنحو 22 ألف رجل بكل من ساقية سيدي يوسف، وغار الدماء، ووادي ملاق وتاجروين، وكانت تلك الوحدات من جيش التحرير تحت قيادة هواري بومدين[128].

يذكر عبد الله عبعاب، قائد وحدة الصحراء في الجيش التونسي الذي قاد ما عرف بمعركة الناظور[129] (18-22 تموز/ يوليو 1961) ضدّ الجيش الفرنسي، أن المعارك مع الجيش الفرنسي المرابط بثكنة رمادة ومراكزه الأخرى جنوب الصحراء (برج بورقيبة أو برج البوف سابقًا) اندلعت منذ 24 أيار/ مايو 1958، استشهد فيها عدد من المقاومين، كان منهم القائد في جهة مدنين مصباح الجربوع، في إثر غارة لسرب من الطائرات قدمت من الجزائر للمساندة[130].

عقب عملية إعادة انتشار القوات الفرنسية في تلك المناطق في أيار/ مايو 1959، تسلّم الجيش التونسي مقرّ حامية رمادة وبرج كركواي وبرج الخضراء (الناظور 220) في أقصى الجنوب، وانتقلت القوات الفرنسية إلى قرعة الهامل[131] (في الناظور 233). وستكون هذه النقطة الحدودية محورًا من محاور معركة الجلاء التي غطّت عليها معركة بنزرت، ولم يعرف حوادثها إلا عدد قليل من الناس، على الرغم من ورود أخبارها آنذاك في جريدة **العمل** «الرسمية» في 19 تموز/ يوليو 1961، (الوثيقة (4) في الملحق (1)، والصورة (5) في الملحق (4)).

تزامنت معركة الناظور في 20 تموز/ يوليو 1961 مع اندلاع معركة الجلاء في بنزرت في 19 تموز/ يوليو 1961 بشمال البلاد، حيث كانت استجابة لدعوة الرئيس بورقيبة في خطابه المعروف أمام عشرات الآلاف من المتظاهرين التونسيين في 14 تموز/ يوليو 1961 إلى مواجهة القوّات الفرنسية وإجلائها، الأمر الذي جرى سريعًا وعُرف بمعركة الجلاء.

تبقى أطوار هذا القرار وخلفياته موضوع بحث المؤرّخين، حيث لم يكن ميزان القوى أو درجة الاستعداد للمعركة يوحيان بأن بورقيبة - وهو السياسي العقلاني المحنّك - كان يشكّ في نتيجتها، ولا سيما بعد لقائه الرئيس الفرنسي شارل ديغول في رمبويي في فرنسا في 27 شباط/ فبراير 1961، واطّلاعه على الموقف الرسمي الفرنسي في موضوع إجلاء القوات الفرنسية من قاعدة بنزرت وقرعة الهامل في الصحراء التونسية (الناظور 233). وفي شهادة للباهي الأدغم، وزير الدفاع التونسي في تلك الفترة، ما يشير إلى علاقة عملية الجلاء بملفّ المفاوضات الفرنسية - الجزائرية، ولا سيما بعد ما أسرّ الجنرال ديغول إليه بنيته في إجلاء قواته عن بنزرت في حال استقلال الجزائر، من دون إعطاء تاريخ محدد[132].

ربما كان لبورقيبة أهداف أخرى، ما يجعل منها مناورة سياسية سعى من ورائها إلى تحصيل مكاسب داخلية، لاندلاعها في أوج الصراع اليوسفي – البورقيبي الذي جرى إنهاؤه آنذاك باغتيال بن يوسف في 12 آب/ أغسطس 1961 في منفاه في ألمانيا (باعتراف بورقيبة نفسه في خطاب له[133] في 15 كانون الأول/ ديسمبر1973) وأخرى دولية، حيث شهدت العلاقات التونسية بالولايات المتحدة الأميركية[134] تطورًا ملحوظًا، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تتقهقر أمام ضربات جيش التحرير الجزائري.

بقدر ما جلبت هذه المعركة من تعاطف دولي، وعربي تمثّل خصوصًا في مساندة جمال عبد الناصر[135] – الحليف التقليدي لغريم بورقيبة صالح بن يوسف – لبورقيبة نفسه، أسفرت عن مئات الشهداء من متطوّعين ومقاومين ومن قوات الجيش والحرس الوطنيين، من دون أن تأتي بنتائج على الأرض، بل ذهب بعض المصادر إلى تعداد بين الألف (بحسب المصادر الأميركية) والأربعة آلاف شهيد تونسي (بحسب المصادر الفرنسية)[136]. بل سرعان ما أُصدرت الأوامر لوحدات الجيش والمتطوّعين الذين نجحوا في تحرير موقع الناظور 233 في 22 تموز/ يوليو 1961 بالانسحاب من دون أن يدرك القادة الميدانيون من كان وراء هذا القرار الذي صدر عن القيادة العامة في 24 تموز/ يوليو 1961، والذي خلّف في صدور الوحدات المقاتلة حسرة ولغزًا عبّر عنه صاحب هذه الشهادة التاريخية وقائد تلك القوّات في مذكّراته[137] ولم يكشف كُنهه. وكانت القوات الفرنسية قد تكبّدت خسائر في الأرواح بلغت 60 قتيلًا، وعددًا من الجرحى، وطائرة من نوع (ب 26)، وعددًا من التجهيزات والسيارات العسكرية، بينما قدّر عدد الضحايا في الجانب التونسي بـ 16 شهيدًا (14 جنديًا ومتطوعان اثنان)[138].

إن ما يؤكّد القول إن «معركة الجلاء» كانت أقرب إلى فرضية المناورة السياسية التي تهدف إلى تصفية بعض الملفّات السياسية العالقة منذ ما قبل الاستقلال وبُعْده منها إلى القرار الوطني الرامي إلى تحرير البلاد من القواعد العسكرية الفرنسية، كان انصياع بورقيبة لمخطّط الانسحاب الذي سبق ورسمته القيادة السياسية والعسكرية الفرنسية لقوّاتها؛ إذ لم تُجْلِ فرنسا قواتها المرابطة في بنزرت وقرعة الهامل إلا في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1963، أي بعد خروجها من الجزائر في عقب اتفاقات إيفيان (les Accords d'Evian) في 18 آذار/ مارس 1962 التي تنص على استقلال الجزائر في 5 تموز/ يوليو 1962.

إضافة إلى ذلك، لم يستطع بورقيبة فضّ النّزاع الحدودي الذي بقي عالقًا منذ عهد الاستعمار مع الجزائر إلا في أعوام متأخّرة، ومن خلال مرحلتين من المفاوضات مع السلطات الجزائرية في عامي 1968 و1970، انتهت بتوقيع «معاهدة التعاون وحسن الجوار» بين البلدين في 6 كانون الثاني/ يناير 1970، ضمّت بمقتضاها البلاد التونسية 20 كيلومترًا مربعًا من الأراضي إلى مجال سيادتها[139] كما يبينه البروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلّق بترسيم الحدود التونسية الجزائرية من بئر رومان إلى الحدود الليبية، مكتفية بالتحديد جنوبًا إلى الناظور 220 في المنطقة المعروفة ببرج الخضراء عوضًا عن الناظور 233 بقرعة الهامل.

أمّا من جانب الحدود التونسية – الليبية فاتفقت فرنسا ومملكة ليبيا المستقلّة على إزالة الإشكالات الحدودية العالقة في 26 كانون الأول/ ديسمبر 1956، وجرت الموافقة على المعاهدة في البرلمان الليبي في 10

آب/ أغسطس 1957 [140].

ثانيًا: استفحال الفرز الجهوي للتنمية وانخرام العدالة الاجتماعية من عهد الاستقلال إلى الثورة

مثّلت التوجّهات الأيديولوجية والسياسية للرئيس الحبيب بورقيبة منذ عهد الاستقلال القاعدة التي حدّدت بقدر كبير طبيعة نظام الحكم والخيارات الاستراتيجية للدولة التونسية الحديثة ومناويل التنمية بها.

ففي مرحلة التأسيس، حرص بورقيبة على فكّ ارتباط الدولة الناشئة بالسياق العربي الإسلامي، وسعى إلى تدعيم علاقات تونس مع أوروبا بشقّيها الغربي الرأسمالي، والشرقي الاشتراكي.

كانت أولى قراراته في تلك الفترة قد تعلّقت بمجال التهيئة الترابية والتقسيم الإداري للبلاد التونسية، حيث اعتمدت الدولة بداية من 21 جوان (حزيران/ يونيو) 1956 نظام «الولاية»[141] كدائرة إدارية جديدة عوضا عن نظام «القيادات» الذي كان معتمدا إبّان عهد البايات.

كما تكرّست تلك السياسة من خلال الاهتمام بتهيئة المجال الترابي الموروث عن عهد البايات وتصفية الأراضي القبلية (قانون 28 أيلول/ سبتمبر 1957) التي كانت تمثّل ثلاثة ملايين هكتار، وأراضي الأحباس العامة والخاصة التي كانت تمثّل قرابة المليون هكتار[142] بمقتضى قانونَي 2 آذار/ مارس 1956 و18 تموز/ يوليو 1957.

من جهة أخرى، حظي الشأن الاجتماعي والتربوي بالأولوية نفسها، فأصدرت مجلّة الأحوال الشخصية بأمر مؤرّخ في 13 آب/ أغسطس 1956، نُشر في **الرائد الرسمي التونسي** في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1956– تضمّنت العديد من الحقوق والمكاسب الجديدة للمرأة التونسية، كان منها إلغاء تعدّد الزوجات والزواج التقليدي، وإقرار حقّها في الانتخاب[143]. وللإشارة، جاء القانون بتوقيع صاحب المملكة التونسية محمد الأمين باشا باي، حيث كان بورقيبة آنذاك وزيرًا أكبر للمملكة التي لم تكن قد تحوّلت إلى جمهورية إلا في 25 تموز/ يوليو 1957. كما سمح للمرأة في ما بعد، في قوانين مدعمة لهذه المجلة، بالإجهاض[144]، وضمن لها حق الشغل والمساوات في الأجر مع الرجل[145].

في إطار سياسة بورقيبة ذات المرجعية اللائكية – اليعقوبية الفرنسية في التحديث القسري، شرع في إصلاح المنظومة التربوية[146] بالتوازي مع إلغاء التعليم الزيتوني في البلاد في عام 1958، ولم يتردّد في الدعوة إلى إلغاء الإفطار في شهر رمضان، وذلك في عام 1960 بحجة تأثيره على منتوج العمال. كما حرّض المرأة على نزع الحجاب. وبلغ التدخّل في الشأن العائلي حدّ تغيير الألقاب العائلية التي لها صبغة خصوصية (قانون 1959)[147]، واقتصار الناس على لقب عائلي مميز، مُضفِيًا بذلك على صفة المواطنة رمزية المقدّس الأعلى التي لا تعلوها صفة من خارج أطر الدولة الحديثة ودستورها. وتجلّت هذه النزعة التحديثية القسرية

أيضًا في سياسته السكانية حين حثّ على تحديد النسل والتشجيع عليه في إطار ما عرف في الستينيات بسياسة «التنظيم العائلي» (1966)[148]، كما بدأ حملة في 4 أيار/ مايو 1967 لمنع ارتداء اللباس التقليدي في أثناء العمل، والحثّ على ارتداء اللباس الأوروبي[149].

كانت حكومة أحمد بن صالح الاشتراكية (1962–1969) قد جاءت لتنفيذ هذه السياسة، وجلّ ما استعصى على الدولة تنفيذه في المرحلة الأولى، ولا سيما في ما يتعلّق بمسألة أراضي المعمّرين، والأراضي القبلية في الجنوب والسياسة السكانية. فكان من أهمّ قراراتها تأميم أراضي البلاد الخصبة التي كانت بيد المعمّرين الفرنسيين (قانون 12 أيار/ مايو 1964)، وضمّ المنشآت الصناعية إلى القطاع العمومي[150]، كما قام بورقيبة بتوزيع قسط كبير من أراضي المعمّرين على عدد من المقرّبين منه في دائرة الحكم.

على الرغم من بلوغ مساحة الأراضي التي انخرط أصحابها في نظام التعاضديات [الجمعيات] الفلاحية 380 ألف هكتار في الشمال و43 ألف هكتار في الجنوب، إلا أن هذه السياسة لم تنجح في ترسيخ الثقة لدى الفلاحين في المنظومة الاشتراكية التي فقدوا فيها «هويتهم»، لذلك لم يحرصوا على مواصلة هذه التجربة، بل ساهموا في إسقاطها.

في المحصّلة، نجحت الدولة في تلك الفترة إلى حدّ ما في تكوين نواة أولى لاقتصاد وطني ومنوال تنمية شمل عموم البلاد، تجلّت مظاهر ذلك في عدد من المجالات كان منها البنية التحتية الأساسية في قطاعات التربية والتعليم والصحّة والصناعة والخدمات وربط المدن والأرياف التونسية بشبكات الماء الصالح للشرب والكهرباء.

تميّزت تونس في محيطها الأفريقي والعربي بنمو سكاني منخفض، حيث لم يتجاوز عدد السكان حتى عام 1987 حدود 7,6 مليون نسمة بعدما كان يناهز 3,5 ملايين نسمة في عام 1956، مسجلًا بذلك نسبة نمو سكاني منخفضة (2.3 في المئة في عام 1984) مقارنة بدول «العالم الثالث»، وتراجعت نسبة الولادات من 48 في المئة في عام 1956 إلى 31.1 في المئة في عام 1986 [151].

إضافة إلى ذلك، شهد التونسيون في تلك الفترة تطورًا في مستوى العيش، حيث ارتفع الدخل الفردي السنوي من 91 دولارًا في عام 1956 إلى 1,050 دولارًا في عام 1987 (بحساب العملة الثابتة) بحسب التيمومي الذي أضاف أن «في عام 1984، أصبح عدد الأسر التونسية التي تملك مساكنها 78.9 في المئة، كما تطوّر معدّل الغرف التي تعيش فيها الأسرة الواحدة من 1.9 سنة 1966 إلى 2.25 سنة 1975، ثمّ إلى 2.60 سنة 1984»[152].

عمومًا، على الرغم من أن فترة الستينيات اتسمت بمنوال تنمية اشتراكي (تحت مسمّى السياسة التعاضدية، أو التنمية الذاتية)، فإن الدولة سعت من خلاله إلى إرساء بنية تحتية متوازنة بين مناطق البلاد، واستحداث أقطاب صناعية وسياحية جديدة في الجهات الداخلية منها والساحلية (على غرار معمل الفولاذ بمنزل بورقيبة ومعمل السكر في باجة ومعمل الورق بالقصرين والمركّب الكيمياوي في قابس)[153]، إلا أن

البلاد كانت تفتقر إلى إطارات وبنية تحتية اقتصادية يمكن الاعتماد عليها في مجال التصنيع أو الفلاحة.

عجّل عدد من العوامل بسقوط حكومة بن صالح، منها التناحر في أروقة السلطة، ومنها ما سبّبه تذمّر التجار والفلاحين الكبار من سياساته وخياراته الاقتصادية والمالية.

في السبعينيات، تحوّلت السياسة الاقتصادية لحكومة الهادي نويرة نحو الأنموذج الرأسمالي الليبرالي، واعتمدت سياسة الانفتاح على الخارج، حيث أصدر الرئيس بورقيبة قانون 27 نيسان/ أبريل 1972 المتعلّق بإحداث نظام خاص بالصناعات المعَدّة للتصدير[154]، والذي أسند بمقتضاه إعفاءات جبائية، ونظامًا تفاضليًا للمؤسّسات الأجنبية المستثمرة في تونس. ومثّل هذا القانون أُولى خطوات الدولة التونسية في ربط منظومة الإنتاج الوطنية بمراكز الإنتاج الأوروبية، وفتح قطاعات اقتصادية مهمة للاستثمار الأجنبي، كقطاع النسيج والصناعات المعملية والنفط والثروات المنجمية والمصارف والسياحة وغيرها.

في خضمّ الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تونس في الثمانينيات («ثورة الخبز» في 3 كانون الثاني/ يناير 1984)، استجابت الدولة التونسية لشروط صندوق النقد الدولي، وقامت بإعادة هيكلة الاقتصاد (1986)، ما مكن المؤسسات الدولية من ولوج إدارة الشأن الاقتصادي والاجتماعي في تونس.

لئن تواترت الخطوات التي قطعتها تونس في النهوض بالمستوى المعيشي للتونسيين، فإن سياسة الفرز الجهوي ظلت مواكبة لها، حيث لم تقتصر على احتكار المناصب الكبرى في الدولة لأصيلي الساحل (جهة الرئيس بورقيبة) وبعضًا من بِلدية (أعيان) العاصمة، بل انتقلت لترسم خريطة تنمية غير متوازنة بين مناطق مرفّهة في الساحل والشمال الشرقي وأخرى مهمّشة في باقي الجهات الداخلية للبلاد.

أشارت البحوث الأكاديمية في الجامعة التونسية منذ الستينيات إلى هذا الانتقاء الجغرافي للنخب والكوادر المسيرة لدواليب الدولة، حيث بلغت نسبتها باعتبار أصولها الجهوية في عام 1965 كالآتي: تونس العاصمة تمثل 17.4 في المئة من السكّان وتحوز نسبة 23.2 في المئة من الكوادر، وسوسة (كانت تضمّ ولايات سوسة والمنستير والمهدية الحالية) تمثّل 11.5 في المئة من السكّان ونسبة 23.3 في المئة من الكوادر، وصفاقس تمثّل 9.4 في المئة من السكّان و15.2 في المئة من الكوادر[155].

هذا ما يبرز الخلل البنيَوي في عملية التأسيس للدولة الحديثة التي سعى بورقيبة إلى بعثها، للتناقض الصارخ بين الطابع القسري في الإصلاحات الاجتماعية والسياسية من جهة، والنهج الانتقائي في اختيار النخب المديرة لـ «جهاز الدولة» المبني على قاعدة الولاءات من جهة أخرى. وبالتالي، نلاحظ أن مشروع الدولة الحديثة لم يتّجه نحو تخليص السلطة المركزية من العصبيات القبلية والجهوية التي بقيت تمثل قاعدة في استقرار مركز الحكم في تونس منذ العهد الحسيني إلى الدولة الحديثة في العهدين البورقيبي والنوفمبري، بقدر سعيه إلى توطين سلطة الدولة داخل الفرد والمجتمع، وزرع نمط عيش حديث فيه.

في هذا السّياق يشير الهرماسي إلى أن «هذه العصبيات بدأت تنشط وتنتعش عقب الاستقلال السياسي، في علاقة بالصراع على السلطة والنزعة التي برزت واضحة في الستّينات وما زالت قوية وفاعلة، داخل

النظام السياسي نحو انتقاء قسم كبير من المسؤولين السياسيين والاداريين من منطقة الساحل بشكل لا تفسّره نسبة هذه المنطقة من السكّان ولا أهمية انغراس الحزب الدستوري فيها – والاعتماد على هذه الإطارات لضمان استقرار النظام»[156].

كان لهذا الفرز الجهوي في الطاقم المسير لجهاز الدولة أثَر في توجيه الاستثمارات والتنمية نحو مناطق دون أخرى. فكانت أغلبية الاستثمارات العامة والخاصة تتجه نحو تلك المناطق التي تمتّعت منذ الستينيات بمؤسّسات جامعية كبرى (كليات الطبّ والصيدلة والحقوق والعلوم والأداب) في الجامعات الثلاث آنذاك (جامعة تونس للشمال وجامعة المنستير للوسط وجامعة صفاقس للجنوب)، بينما بقيت باقي الجهات خالية من أي مؤسّسة جامعية إلى حين مجيء بن علي الذي باشر سياسة أخرى من قبيل فتح مؤسسات جامعية صغرى (معاهد عليا للدراسات التكنولوجية) لاستيعاب الأعداد المتزايدة من حاملي شهادة البكالوريا، ولخفض الضغط على المدن الجامعية الكبرى بالوسط والشمال في الآن نفسه.

في سياق دال على سياسة التمييز بين الجهات، نشير إلى القرارات التي اتخذت في إطار التنظيم الإداري للبلاد، والتي منحت جهة الساحل منذ استقلال البلاد نصيب الأسد من عدد الدوائر البلدية. تجدر الإشارة إلى أن لتلك الدوائر دورًا مهمًا في تحسين البنية التحتية والمرافق العامة في مناطقها، وذلك بما توفّره ميزانية الدولة من مخصّصات سنوية لها على حساب باقي الجهات المحرومة.

تأكيدًا لما ذكرنا نشير إلى أن عدد الدوائر البلدية في ولاية المنستير[157] وحدها بلغ 31 بلدية من مجموع 246 بلدية إلى حدود عام 1990، ويضاهي هذا العدد في تلك الفترة مجموع الدوائر في خمس ولايات جنوبية تبلغ مساحتها 81,455 كيلومترًا مربعًا، أي ما يعادل نصف مساحة البلاد (توزر (5) وقبلي (5) وقابس (9) ومدنين (7) وتطاوين (5)) وبقي الأمر على حاله – إذا استثنينا دائرة بلدية وحيدة أضيفت إلى ولاية قابس – حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2012 [158].

أمّا في عهد بن علي، فاستفحلت الفوارق بين شرائح المجتمع، وترسّخت منهجية الفرز الجهوي للتنمية لمصلحة جهة الساحل والشمال الشرقي على حساب باقي الجهات التي هُمّشت، كما هُمّشت الطبقة المتوسطة؛ هذان العاملان كوّنا خميرة ثورة 14 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2011 التي فجّرها المُغيبون في زمن حُكم بن علي.

لئن اشترك نظاما بورقيبة وبن علي في انحيازهما المفضوح في برامج التنمية والعمران لجهة الساحل، إلا أن النظام البورقيبي حرص على حماية الطبقة الوسطى ومقدرتها الشرائية من تغوّل طبقة الأغنياء على حساب باقي الشرائح الإجتماعية، الأمر الذي لم يحافظ عليه خلفه، بل وفّر لليبيرالية الرأسمالية المتوحشة أسباب الرعاية من إعفاءات جبائية ورسوم التغطية الإجتماعية وغيرها من أساليب غير معلنة في التلاعب بالقانون والتحايل عليه، ما ساهم في إفلاس الصناديق الاجتماعية. ودفعت تلك السياسة بالتضخم المالي الذي عرفته البلاد آنذاك إلى أقصى حدوده.

من جهة أخرى، أدخل بن علي البلاد في منظومة لا تعتمد الإنتاج بقدر ما تنخرط في تبعية اقتصادية وسياسية عمياء لمنظومات اقتصادية قوية مثل أوروبا («عقد الشراكة» مع الاتحاد الأوروبي المُوقع في عام 1995) في إثر دخول تونس منظمة التجارة العالمية في عام 1990؛ «عقد الشراكة» هذا الذي أبرمته تونس منفردة عن «اتحاد المغرب العربي» يفرض عليها فتح أسواقها أمام المنتوجات الأوروبية، التي كان آخرها المنتوجات الفلاحية بدءًا من عام 2012. ولكم انخرطت المؤسّسات المصرفية العالمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك الأوروبي للاستثمار ...إلخ) في التغطية على الفساد المالي وسوء التصرّف في الأموال التي تقرضها هذه الأخيرة، ما دامت قد ضمِنت خلاص فوائد الدّين من خلال برامج الإصلاح الهيكلي التي فرضتها على الحكومة التونسية منذ عام 1986، حيث بلغت في عام 2009 ضعف ميزانية الصحّة العمومية للبلاد التونسية. وبلغت قيمة فوائد الدّين المسدّدة لعام 2011 (قانون الميزانية التكميلي) 1,210 ملايين دينار متجاوزة بذلك نصف قيمة أصل الدين المسدّدة والمقدّرة من المصرف المركزي التونسي بـ 2,204 ملايين دينار. أمّا إجمالي الدّين العام فتفاقم منذ عام 1988 حيث قدّره البنك الدولي بـ 6,000.9 ملايين دولار[159] ليبلغ في بداية عام 2011 نحو 29,528.8 مليون دينار يمثّل منه الدّين الخارجي 59.6 في المئة، وبنسبة 44.1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي[160].

أسس بن علي نظامًا تدرّج على مدى 23 عامًا من حالة الفرز الجهوي للتنمية، إلى حالة الفرز الفئوي، إلى حالة الفرز العائلي حيث تجمّعت السلطات والثروات المنهوبة ليصبح بذلك نظامًا «مافيويًا» بامتياز.

للاطلاع على ثقل إرث الفساد ومنظومته يمكن أن نستشهد بما جاء في تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق بشأن الرشوة والفساد[161]، الصادر في تونس في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011؛ إذ تلقّت هذه اللجنة آلاف العرائض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. وبحسب الجرد الأوّل للثروات والأموال المنهوبة من بن علي وأسرته وأقربائه والعائلات المتصاهرة وعموم منظومته الفاسدة التي تضمّنها التقرير المذكور، فهي تعدّ بعشرات المليارات من الدينارات، طاول الفساد فيها كثيرًا من المجالات الاقتصادية.

من جهة أخرى، تُبين الدّراسات الجغرافية للبلاد التونسية أن الشريط الساحلي للبلاد حاز النصيب الأوفر من التنمية على المستويات والقطاعات كلها، ومثّل على امتداد حقبتي الجمهورية الأولى[162] (بورقيبة وبن علي) وِجْهة الخيارات التنموية للنظام، حيث تجمّع 62 في المئة من السكان في ربع مساحة البلاد، وحصل منذ عام 1970 على أكثر من 76 في المئة من الاستثمارات العمومية (إذا استثنينا قطاعات الزراعة والمناجم والطاقة) و87 في المئة من الاستثمارات الخاصّة[163]. ويذكر عمر بلهادي في دراسته[164] أن المجال الساحلي للبلاد يغطّي 60 في المئة من القيمة المضافة للمنتوجات الفلاحية المصدّرة، كما يوفّر 85 في المئة من مواطن الشغل المعملية و90 في المئة من القيمة المضافة للمنتوجات الصناعية، و83 في المئة من صناعة المحرّكات و66 في المئة من الصناعات الحديثة، و95 في المئة من النزل السياحية.

يغطي هذ المجال 82 في المئة من حركة النقل البري و88 في المئة من إجمالي الصادرات، وهو «يتمتّع» من جهة أخرى بـ 75 في المئة من إجمالي النفقات العامة للدولة وبنسبة تعادلها في مجال الإستثمارات التنموية

وذلك إلى حدود عام 1996، لتتواصل هذه السياسة المجحفة إلى حدود هروب بن علي يوم 14 كانون الثاني/ يناير 2011، حيث صرّح ليلة هروبه من قصر قرطاج في كلمة مقتضبة أوردتها التلفزة التونسية: «أنا فهمتكم... نعم، أنا فهمتكم... فهمت الجميع».

لم تكن مشكلة «البطّالة» أو «المعطّلين عن العمل» - كما يحرص على تسميتهم شباب الثورة - والإخلالات الحاصلة في توزيع الثروة بين الجهات أو إشكالات سياسات التنمية المعتمدة عمومًا من النظام البائد لعقود من الزمن اكتشافًا لجمهور الباحثين المتخصصين في هذا المجال، بل تناولته دائمًا دراساتهم الميدانية وبحوثهم الأكاديمية التي بقيت محصورة التداول في نطاق ضيق، هذا إن حالفها الحظّ وخرجت من رفوف المكتبات الجامعية... وهذا مدخل للقول إن التنمية هي كُلٌّ لا يتجزّأ، يضم جانب الثقافة السياسية السائدة كما الاجتماعي أو الاقتصادي، حيث بقيت باقي الفضاءات، ولا سيما الاقتصادية منها، في ظلّ غياب فضاء سياسي محرَّر، مَغنمًا يتقاسمه المتنفّذون في السلطة.

إضافة إلى ذلك، جاوزت نسبة البطالة كثيرًا الإحصاءات الرسمية التي حدّدت نسبتها بـ 14 في المئة، بينما هي في الحقيقة تناهز الضعف، خصوصًا في الوسط الشبابي بحسب بعض المصادر الأجنبية[165] التي قدّرتها بـ 30 في المئة.

كانت فئة الشباب ممّن يحملون شهادة جامعية أكثر الفئات تعرّضًا لهذه الظاهرة، إذ بحسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء[166] بلغ عدد العاطلين من العمل من هذه الفئة 217,800 فرد يمثّلون 30.9 في المئة من عموم العاطلين من العمل المقدّر عددهم في الثلاثة الشهور الثانية من عام 2011 بنحو 704,900 فرد. ومثّل خرّيجو الجامعات العاطلون من العمل أصيلو الجهات الداخلية في عام 2009 أكثر من 42 في المئة من مجموع العاطلين من العمل في جهاتهم: (قبلي (47 في المئة)، قفصة (44.8 في المئة)، سيدي بوزيد (44.4 في المئة)، جندوبة (42.2 في المئة)، تطاوين (43.6 في المئة))[167].

تجدر الإشارة إلى أن مؤشّر التنمية البشرية[168] في سيدي بوزيد أو سليانة، مُقارنة بمؤشّر الولايات الساحلية مثل بنزرت، تونس، سوسة أو المنستير، لم يتجاوز نصف هذه الأخيرة في عام 2010. أما عن باقي المعطيات كمعدّل الدخل الفردي في ولايات الداخل والجنوب فإنه يصل أحيانًا إلى أقلّ من النصف مقارنة بولايات الساحل والشمال الشرقي[169]، والأمثلة الدّالة على انخرام التوازن التنموي بين الجهات كثيرة.

ثالثًا: أهمّ الحوادث التي شهدها الفضاء الحدودي التونسي - الليبي منذ استقلال البلاد

1- حوادث جرت في زمن الحقبة البورقيبية

في إثر توقيع بورقيبة اتفاق الاستقلال الداخلي في 3 حزيران/ يونيو 1955، شهد الفضاء الحدودي تسلّل كثير من المنتسبين إلى الحركة اليوسفية والمطاردين من النظام البورقيبي إلى المشرق العربي، وذلك إبّان احتدام الصّراع اليوسفي – البورقيبي. وكان أهل الجنوب وسكان المناطق الحدودية خصوصًا، قد ساعدوا في تهريب اليوسفيين المطاردين من المناطق الداخلية في وسط البلاد وشمالها، كما كان جزء كبير من أهل الجنوب في صفّ بن يوسف (حزبًا ومقاومة) آنذاك.

إلا أن التحوّل الجذري الذي حدث في ليبيا في أوائل السّبعينيات – نتيجة الطّفرة النفطية التي شهدتها البلاد – تسبّب في تدفّق آلاف التونسيين العابرين إلى سوق الشغل الليبية (80 ألف تونسي)، تسلّل معظمهم عبر مسالك التهريب الحدودية البرّية بصفة غير قانونية، واشتغلوا في كثير من المِهن داخل التّراب الليبي بصفة غير شرعية. ومثّل أبناء ولايات القصرين – سيدي بوزيد وقفصة – توزر في عام 1977 نسبة 50 في المئة من مجموع اليد العاملة التونسية المشتغلة بصفة غير قانونية في ليبيا[170]، ودرج أهالي الجنوب على تسميتهم بـ «المازقري».

شهد هذا الفضاء الحدودي فترات من التوتر في العلاقات الليبية – التونسية، ولا سيما بعد إلغاء «إعلان جربة» لمشروع الوحدة بين البلدين في زمن بورقيبة والقذافي (12 كانون الثاني/ يناير 1974). كما كان تراجع بورقيبة عن هذا الاتفاق قد سبّب توترًا في العلاقات دام أعوامًا عدة، انتهت بمحاولة قتل فاشلة استهدف بها نظام القذافي شخص الوزير الأول الهادي نويرة في عام 1976 [171].

ارتفع منسوب التوتر في العلاقات الثنائية بين الجارين ليصل حد تآمر من القذافي على أمن التراب التونسي في عقب ما صار يعرف بـ «حوادث قفصة» في يومي 26 و27 كانون الثاني/ يناير 1980 – التي تسبّبت في قطع العلاقات مع النظام الليبي، وذلك في إثر تسلّل عصابات مسلحة ومدربة في ليبيا إلى التراب التونسي، حيث قامت بعمليات عسكرية في مدينة قفصة ضد ثكنات الجيش التي احتلتها (ولم يستعصِ عليها من المراكز الأمنية غير منطقة الحرس الوطني التي استماتت ضباطها في الدفاع عنها). وحثّت هذه المجموعات المسلّحة – تحت قيادة «المرغني» – الأهالي على الثورة على النظام، لكن من دون جدوى.

إضافة إلى ذلك، شهد عام 1985 عملية طرد جماعي لآلاف العمال التونسيين المقيمين في ليبيا بعد مصادرة أملاكهم وأرصدتهم المصرفية، ما اضطرّ بورقيبة إلى اتخاذ قرار قطع العلاقات الديبلوماسية مع ليبيا في26 أيلول/ سبتمبر 1985، وبقيت في إثرها العلاقات متوتّرة إلى عام 1988، ولم تُفتح الحدود وتطبّع العلاقات إلا بعد عزل بن علي للرئيس بورقيبة في عام 1987.

2– انتفاضة التراويح في بنقردان (10–23 آب/ أغسطس 2010)

اندلع ما سُمّي «انتفاضة التراويح»[172] في بنقردان، إثر إقدام بعض المتنفذين في السلطة[173] على تشغيل خطّ تجاري بحري صفاقس – طرابلس بديلًا من منفذ الحدود البرية التونسية – الليبية في رأس جدير،

والذي فَرض على عابريه معلومًا جبائيًا قيمته 150 دينارًا لكلّ سيارة تونسية تعبر الحدود، إضافة إلى التصريح لدى السلطات الليبية بمبلغ مالي من العملة الصعبة تبلغ قيمته 1,000 دولار أو 700 يورو، أي ما يعادل 1,500 دينار تونسي. وتواتر خبر لدى الناشطين في مجال التجارة الموازية مفاده أن المسؤولين في ليبيا أبلغوا بعض أصدقائهم من وجهاء بنقردان حرجهم من إقرار تلك الإجراءات التي فُرضت بإيعاز من السلطات التونسية. وكانت هذه الأخيرة بدورها ترزح تحت سطوة المتنفذين من أصهار بن علي.

انطلق التطبيق الفعلي لهذا الإجراء مع بداية رمضان في عام 2010، وإثر ذلك مباشرة قام الناشطون في القطاع الموازي بمدينة بنقردان بالاحتجاج، وبدأ بعض التجمّعات يظهر على الطرقات بمشارف المدينة (خصوصًا منطقتي «جلاّل» على طريق مدنين، و«الزُكرة» على طريق رأس جدير)، ويتعرّض للسيارات الليبية، ثمّ سرعان ما تطوّرت الحوادث إلى حرق عجلات في مفترقات الطرقات بالمدينة وأحوازها، ما جعل السلطات تتدخّل لقمع المتظاهرين، وتوقيف المئات من الشباب (بحسب بعض شهود العيان فاق عددهم 300 شاب)، مدعومين من المكتب المحلّي للاتحاد العام التونسي للشغل في بنقردان.

كانت أغلبية المواجهات تحدث خارج مركز المدينة («الزُكرة»، «جلاّل»، «الورسنية»، «طريق جرجيس» ...إلخ)، وتحدث ليلًا مباشرة في إثر صلاة التراويح، وتستمرّ إلى فجر اليوم التالي، ولذلك سُمّيت انتفاضة بنقردان 2010 «انتفاضة التراويح»، والتي كانت بشهادة القيادة الأمنية أشرس انتفاضة عرفها نظام بن علي قُبيل سقوطه.

تواصلت هذه الحوادث نصف شهر، ولم تتوقّف إلا بمبادرة من السلطات التونسية تقضي بإلغاء الرسوم المفتعلة ومنع مرور العربات المحمّلة بالبضائع من معبر رأس جدير حيث يجري تفريغ حمولتها قبل اجتياز الجمارك الليبية، ثمّ بانتقالها إلى الجانب التونسي من الحدود، حيث يُعاد شحنها من جديد عن طريق حمّالة مترجّلين متنقّلين بين هذا الجانب من الحدود وذاك، ويسمّونهم محلّيًا «كرّاية».

في دراسة سابقة (2006)[174]، كنّا قد أشرنا إلى ظهور هذه الشريحة من الناشطين في هذا المجال، حيث كانوا رجالًا ونساء من أعمار ومناطق تونسية مختلفة (الكاف، القصرين، سيدي بوزيد ...إلخ). إلا أن الجديد الطارئ بعد هذا الاتفاق بين السّلطات والناشطين في هذا القطاع، هو استئثار أصيلي مدينة بنقردان بهذا الامتياز، في انتظار تهيئة منطقة للتبادل الحرّ بين مدينتي بنقردان وزوارة في ليبيا.

بحسب شهادة أحد القادة الجهويين في الديوانة، فإن «الطرابلسية» نجحوا في زرع شبكة من العملاء لهم في داخل نسيج الناشطين المحليين في التجارة الموازية بالفضاء الحدودي، ولا سيما من العاملين في ما يسمّى «الخطّ»[175]، وذلك بتأمينهم عبور حاويات كبيرة الحجم تُنقل إلى الجزائر عبر بوابة رأس جدير، باستعمال منظومة «الكرّاية»، من دون تسجيل أو دفع رسوم جمركية. وأفادنا كذلك أن هذه الشبكة المحلية العاملة في بنقردان واصلت هذا النوع من النشاط إلى ما بعد سقوط النظام وهروب بن علي، وذلك من خلال التواصل مع شبكات مافيوية في الجانبين الجزائري والليبي متخصصة في تهريب الكحول وبعض الممنوعات.

3- حوادث شهدها المعبر الحدودي رأس جدير وبعض المقار الديوانية في بنقردان إبّان الثورة التونسية

شهد المعبر الحدودي رأس جدير والمنشآت المختلفة التابعة للديوانة في رأس جدير وبنقردان من مقار إدارية ومستودعات ومنازل وظيفية، سلسلة من الاعتداءات وصلت حدّ الحرق، نذكر منها:

- حرق مستودع الديوانة (طريق جرجيس) في 11 كانون الثاني/ يناير 2011.

- حرق مقرّ قباضة الديوانة ومستودع محاذٍ لها (وسط مدينة بنقردان) واستهداف الأرشيف بالحرق.

- حرق المساكن الوظيفية لأعوان وإطارات الديوانة كادت تؤدي إلى سقوط ضحايا.

- هجوم مئات الشباب من بنقردان على مستودع الديوانة في رأس جدير، في 21 شباط/ فبراير 2011 [176].

- اعتداء بعض المنحرفين على أحد أعوان الديوانة في أثناء أداء عمله في المعبر، ما دفعه إلى الانتحار. ووقعت هذه الحادثة الأليمة في حزيران/ يونيو 2011.

- في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2011، تعرّض المكتب الديواني في رأس جدير للحرق على أيدي مجموعات من العمال المهاجرين وبعض المهرّبين المحليين مستهدفين رئيس المكتب، ما دفع بقوات الجيش إلى التدخل لحمايته وتهريبه من الجموع الهائجة[177].

- في 19 كانون الثاني/ يناير 2012، اعتدى الأشخاص المرافقين قوافل «التهريب الجماعي عَنوة» بمادة أمونيتر الفوسفات على ضباط الديوانة بنقطة العبور[178].

4- حوادث 10-26 كانون الثاني/ يناير 2013 في بنقردان

في إثر إغلاق المعبر الحدودي التونسي الليبي في رأس جدير بقرار من السلطات الليبية في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر 2012، شهدت مدينة بنقردان الحدودية تحركات احتجاجية تطوّرت إلى مصادمات بين قوات الأمن وبعض المتظاهرين من الناشطين في قطاع التجارة الموازية، بلغت أوجها في «الإضراب العام» الذي أعلنه من المكتب المحلي للاتحاد العام التونسي للشغل (الخميس 10 كانون الثاني/ يناير 2013). وأسفرت هذه المواجهات عن اقتحام بعض الشبان مقار أمنية، حيث قاموا بتهريب مطلوبين من العدالة كانوا موقوفين فيها. كما اقتحموا مكتب حزب حركة النّهضة (الحزب الحاكم) وأتلفوا محتوياته، ووصل بهم الأمر حدّ حرق منطقة الأمن الوطني ومكتب الديوانة وسرقة سيارات كانت محجوزة فيه.

لئن كان ما جرى من حوادث في بنقردان وقتذاك، وسوّقه معظم وسائل الإعلام إلى الرأي العام التونسي على أنه ردة فعل «طبيعية» من شرائح اجتماعية متضرّرة من إغلاق المعبر الحدودي التونسي - الليبي في رأس

جدير، فإنّه في واقع الأمر «حدث اجتماعي – سياسي مركّب» بامتياز، تتداخل فيه عناصر وأبعاد عدّة وسط فضاء مفتوح لتأثيرات متعدّدة الأوجه.

يأتي في مقدم هذه الأوجه سياسة التهميش الممنهجة منذ عقود، التي ترسّخت منذ عهد بورقيبة وتواصلت في عهد خلفه بن علي، فكلاهما لم يرَ في تلك المنطقة من الجنوب التونسي غير مصدر قلق لحكمه، إمّا بوصفها أحد المعاقل التاريخية لليوسفية بالنسبة إلى الأول – حيث تمّ في عهده إعدام ثلّة من المقاومين اليوسفيين أصيلي بنقردان[179] – أو مجرّد منطقة حدودية مضطربة بالنسبة إلى الثاني، حصر التعامل معها في منظور أمني بحت، وكان قد تركها في العقد الثاني من حكمه مغنمًا تتقاسمه العائلات المتنفذة في نظامه مع بعض أباطرة تجارة الممنوعات والتهريب في الجهة ومن خارجها.

أمّا الوجه الثاني الذي لا يقلّ أهمّية عن الأول، فيحوم حول تأثيرات ما سمّيناه «عولمة متخفية»، مكّنت القوى المهيمنة في العالم من تحويل الفضاءات الحدودية في دول الجنوب إلى محاضن لتفريخ أسواقها الجديدة. يتم من خلالها إنشاء شبكات للتجارة الموازية تكون أداة أساسية في استراتيجية الدول الكبرى ومؤسّساتها «عبر-الوطنية» لاكتساح الاقتصاديات الرسمية لدول الجنوب، وفرض منافسة قسرية عليها من داخل أسوار سيادتها، في أسواقها، وعلى هياكلها المؤسساتية الناظمة لحياتها الاقتصادية الوطنية الصرفة. فبالنسبة إلى الحكومة، يمثّل فكّ الارتباط كليًا مع قطاع التجارة الموازية، أو تركه ينمو بصورة «طبيعية» – أو بتوصيف أدقّ مفروضة قسريًا من القوى المهيمنة – اتّجاهان لقرار سياسي ينطوي على منسوب عالٍ من الانزلاقات والمخاطر التي يمكن أن تنتج منهما.

إذا كانت خطورة الفرضية الأولى يمكن أن تكون لها ارتدادات اجتماعية لا قرار لها، فإن خطورة الثانية تكاد تكون أعظم، حيث يمكنها أن تصيب مفهوم «الدّولة الوطنية» في مقتل، وتعطي المفاهيم المصاحبة «للعولمة المتخفية» كمفهوم «الحوْكمة المحلية» بديلًا هيكليًا فوقيًا تنتظم من خلاله الشبكات المحلية الموازية على أنقاض هياكل «الدولة الوطنية» الكلاسيكية.

كان ثمة أصوات قد تعالت منادية باستبعاد قوات الأمن الوطني من هذا الفضاء العمومي، وهذا مؤشر خطر جدًا إلى أن مفهوم السيادة الوطنية أصبح محلّ تنازع تتجاوز أبعاده حدود البلاد، ما يهدّد الدولة بالتفكّك والانحلال في الأمد المتوسّط. ولعلّ أبرز الأمثلة على ذلك إقدام بعض الشرائح العاملة في شبكة التجارة الموازية في بنقردان، مرات عدة، على إغلاق المعبر الحدودي التونسي – الليبي، وآخرها في 21 كانون الثاني/ يناير 2013، كردّة فعل على عملية تقنين قام بها الجانب الليبي تحدّ من خروج البضائع ذات الطابع التجاري عن طريق تجار القطاع الموازي عبر بوابة رأس جدير.

من دون أي توسّع في الموضوع، شهدنا في الأعوام الأخيرة نسقًا تصاعديًا لحركات مماثلة في مناطق مختلفة من البلاد تصبّ في خانة التنازع بشأن مفهوم «السيادة الوطنية»، منها ما كان يخصّ الثروة المنجمية والنفطية، وطرقات العبور، وحركة الموانئ والحدود، وكل ما يرجع إلى مفهوم «السيادة الترابية» عمومًا، ومنها ما كان يرجع بالنظر إلى «جهاز الدولة» الناظم للفضاء الوطني والذي بات أيضًا محل تنازع كتسمية

والٍ بجهة أو تسمية مدير على رأس إدارة أو انتشار لقوات أمن وطني في منطقة ما.

(114) Paul Cambon, «Rapport adressé au ministre des affaires étrangères» (Centre national universitaire de documentation scientifique et technique, série Tunisie, archive 90, Paris, 28 juin 1886).

(115) أرشيف الحكومة التونسية بالقصبة، صندوق عدد 42، ملف عدد 478. يحتوي الصندوق المذكور على عدد من مراسلات عامل الأعراض مع الوزير الأكبر بين عامي 1825 و1894.

(116) Abderrahman Abdelkebir, «Les Mutations socio-spatiales, culturelles et aspects anthropologiques en milieu aride: Cas de la Jeffara tuniso-libyenne 1837-1956,» Sous la direction de Abdelwadoud Ould Cheikii (Thèse présentée pour l'obtention du Doctorat, Université de Metz, 2003).

(117) Kamel Laroussi, «Commerce informel et nomadisme moderne: Étude de cas: La Dynamique transfrontalière tuniso-libyenne dans le sud-est tunisien de 1988 à 2006» (Thèse de doctorat en Histoire et civilisations, École des hautes études en sciences sociales (EHESS), Paris, 2007), p. 346.

(118) الحملة التي قادها الجنرال فيلبيرت في آذار/ مارس 1882.

(119) تعرف كذلك بصف شدّاد، نسبة إلى علي باشا.

(120) وتعرف كذلك بصف «يوسف»، نسبة الى الحسين بن علي.

(121) نخص بالذكر الملازم فلاي سانت ماري.

(122) Émile Violard, L'Extrême sud tunisien: Rapport à M. le résident général S. Pichon (Tunis: Société anonyme de l'imprimerie rapide de Tunis, 1905), Service historique de la défense, Paris-Vincennes, Tunisie, 2H49, D6, p. 44.

(123) فتحي ليسير، **خليفة بن عسكر: بيوغرافيا قائد غامض** (تونس: مركز سرسينا للبحوث حول الجزر المتوسطية، 2001)، ص 116.

(124) تكوّنت بعثة السلطات العثمانية من صاحب السموّ أحمد رشيد باي المستشار القانوني للباب

العالي، والجنرال محمّد توفيق باشا المتفقّد العام للمدارس العسكرية، وداود أفندي مدير التربية العمومية بولاية حلب والمقدّم جمال باي. أمّا البعثة الفرنسية فتكوّنت من المندوب عن الإقامة العامّة الفرنسية بتونس دي بورت دي لافوس (Des Portes de la Fosse) والمقدّم جول لوبوف (Jules le Boeuf) والنّقيب جول مايي دي جاردان (Jules Meullé Desjardins) وقاضي الجبل الأبيض محمّد الصغير المقدميني.

(125) Laroussi, «Commerce informel,» p. 353.

(126) Ibid., p. 359.

(127) Ibid., p. 385.

(128) عبد الله عبعاب، **شهادة للتاريخ: مذكرات، الجزء الأول:** 1917–1961، تقديم فتحي ليسير وعلي عبعاب (تونس: [د. ن.]، 2010)، ص 307.

(129) المرجع نفسه، ص 303.

(130) المرجع نفسه، ص 308.

(131) المرجع نفسه، ص 309.

(132) Bernard Cohen, Habib Bourguiba: Le Pouvoir d’un seul, Grandes figures politiques (Paris: Flammarion, 1986), p. 120.

(133) جريدة **العمل**، 16/ 12/ 1973.

(134) خصوصًا بعد إشعار الولايات المتحدة الأميركية السلطات التونسية بقيام القوّات الفرنسية بأربع تفجيرات نووية تجريبية من الجوّ سرًّا في الصحراء التونسية الجزائرية بمنطقة رقّان (ولاية آدرار) بين عامي 1960 و1961. ينظر: Cohen, p. 119.

كما قامت القوات الفرنسية بثلاثة عشر تفجيرًا نوويًا تحت الأرض بين 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961 و16 شباط/ فبراير 1966 في منطقة عين أكر، قبل أن تجلي قوّاتها من مراكز تجاربها في الجزائر نهائيًا في عام 1967، كما نص اتفاق إيفيان على ذلك.

(135) جريدة **العمل**، 19/ 7/ 1961. جاءت الإشارة للتقارب بين بورقيبة وعبد الناصر تحت عنوان: «الرئيس عبد الناصر يمجّد كفاح الشعب التونسي بقيادة فخامة الرئيس ويؤكد تأييد العربية المتحدة المطلق لمعركة الحرية في بنزرت».

(136) Cohen, pp. 114, 144.

(137) عبعاب، ص 333.

(138) المرجع نفسه، ص 331.

(139) Tayeb Chenntouf, «La Dynamique de la frontière au Maghreb,» dans: Des Frontières en Afrique du XIIe au XXe siècle (Paris: UNESCO; CISH, 2005), p. 193.

(140) Ibid., p. 194.

(141) من بين 14 «ولاية» محدثة في البلاد كانت ولاية مدنين تضمّ تطاوين قبل أن تصبح ولاية في 2 آذار/ مارس 1981.

(142) الهادي التيمومي، **تونس** 1956-1987 (صفاقس، تونس: دار محمد علي للنشر، 2006)، ص 36.

(143) **الرائد الرسمي التونسي** (28 كانون الأول/ ديسمبر 1956)، أمر قانون مؤرخ في: 13آب/ أغسطس 1956.

(144) **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** (2 تموز/ يوليو 1965)، قانون عدد 24 لسنة 1965 المؤرخ في 1 تموز/ يوليو 1965 يتعلق بالإجهاض. تجدر الإشارة إلى أن القانون أجاز إجهاض الحمل عمدًا بشرط ألا يتجاوز عمر الجنين 3 شهور، وألا يقلّ عدد الأطفال الأحياء عند الزوجين عن خمسة. وشدّد العقوبات في ما عدا ذلك.

(145) مجلة الشغل (1966)، المادة 5 مكرر.

(146) قانون عدد 118 المؤرخ في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958 المتعلّق بالإصلاح التربوي.

(147) **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، قانون رقم 53 لسنة 1959. مؤرخ في 26 أيار/ مايو 1959 .يقتضي أن يكون لكلّ تونسي لقب عائلي وجوبًا.

(148) Nabiha Gueddana, «L'Expérience du programme tunisien de planification familiale (1956-1996),» dans: Jacques Vallin et Thérèse Locoh, Population et développement en Tunisie: La Métamorphose (Tunis: Cérès éditions, 2001), p. 206.

(149) 236 .Cohen, p

(150) Habib Dlala, «État et développement industriel en Tunisie: De L'investissement direct au désengagement,» Revue tunisienne de géographie, no. 17 (1989), pp. 33-65.

(151) الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس، من بن علي إلى الانتفاضة الشعبية (7 نوفمبر 1987–23 أكتوبر 2011)** (صفاقس، تونس: دار محمد علي للنشر، 2012)، ص 25.

(152) المرجع نفسه، ص 26.

(153) Claude Chaline, Les Villes du monde arabe, Collection géographie (Paris: Masson, 1989), p. 63.

(154) **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، قانون عدد 38 لسنة 1972، مؤرخ في 27 نيسان/ أبريل 1972، يتعلّق بإنشاء نظام خاص بالصناعات التي تنتج للتصدير.

(155) عبد اللطيف الهرماسي، **الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس أنموذجاً** (تونس: دار سراس للنشر، 1993)، ص 187.

(156) المرجع نفسه، ص 186.

(157) أحدثت ولاية المنستير في 5 حزيران/ يونيو 1974، تبلغ مساحتها 1,019 كيلومترًا مربعًا. وفرض الرئيس بورقيبة على باقي الولايات المجيء بوفود تمثّلها لمناسبة عيد ميلاده (3 آب/ أغسطس 1903) الذي كان يحييه في مدينة المنستير – مسقط رأسه – وذلك طوال فترة حكمه. وكانت تلك الاحتفالات تدوم شهرًا، تقدّم فيها وفود مجالس الولايات مساهمة مالية لمدينة المنستير ومعرضًا لمنتوجات كلّ جهة، بعد تقديم التهاني «للمجاهد الأكبر» بالأغاني والأناشيد وصلت حدّ المدائح والأذكار.

(158) تونس، المعهد الوطني للإحصاء، 2014.

(159) Yoon Je Cho [et al.], «Rapport sur le developpement dans le monde 1989,» World Development Report, no. PUB7682, Washington, D. C., 1989, p. 232.

(160) البنك المركزي التونسي، **التقرير السنوي الثاني والخمسون لسنة 2010** (آب/ أغسطس 2011)، ص 151،41.

(161) تونس، اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، **تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد** (تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).

(162) يمكننا تحديد «الجمهورية الأولى» ابتداء من صدور أوّل دستور لتونس بعد استقلالها (في 20

آذار/ مارس 1956) في 1 حزيران/ يونيو 1959 إلى حدود الثورة التونسية التي أطاحت نظام بن علي بعد هروبه (في 14 كانون الثاني/ يناير 2011) وصدور ثاني دستور أعلن ميلاد «الجمهورية الثانية» في 26 كانون الثاني/ يناير 2014. وسمّيت الفترة الممتدّة بين كانون الثاني/ يناير 2011 وكانون الثاني/ يناير 2014 بالفترة الانتقالية.

(163) Amor Belhedi, «La Mondialisation et les régions périphériques: Intégration ou désintégration? Le Cas de la Tunisie,» dans: Mohamed Berriane et Pierre Signoles, Les Espaces périphériques au Maroc et au Maghreb à l’heure de la mondialisation, Série colloques et séminaires; no. 88 (Rabat: Publications de la Faculté des lettres et sciences humaines de l’Université Mohamed V de Rabat, 2000), pp. 109-132.

(164) Ibid.

(165) Michel Chossudovsky, «La Tunisie et les dictats du FMI: Comment la politique macro-économique entraîne la pauvreté et le chômage dans le monde,» Investig’Action, 10/2/2011, <https://bit.ly/2rfzciP>, p. 9.

(166) الجمهورية التونسية، المعهد الوطني للإحصاء، «ندوة صحفية حول نتائج المسح الوطني حول التشغيل: الثلاثية الثانية لسنة 2011» (تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).

(167) التيمومي، **خدعة الاستبداد**، ص 116.

(168) مؤشّر التنمية البشرية (Indice de développement humain) استنبطه برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام 1990 لتقويم المستوى المعيشي العام ونوعية الحياة من خلال رصد المصادر المتاحة للمواطنين داخل بلدهم.

(169) I. Haouari, «Des Fractures sociales longtemps occultées. Rapport sur le développement humain en Tunisie (1996),» La Presse (Tunis), 15/6/2011.

(170) Pierre Robert Baduel, «Migrations internes et émigration: Le Cas de la Tunisie,» Annuaire de l’Afrique du nord, vol. 20 (1981).

(171) محمد مزالي، **نصيبي من الحقيقة، وزير أوّل في رئاسة بورقيبة يشهد** (القاهرة: دار الشروق،

2007)، ص 560.

(172) «انتفاضة التراويح»: اصطلاح محلّي متداول بين ناشطي الحوادث التي جرت في شهر رمضان 1431 هـ، وكنّا إذّاك من الشاهدين عليها في عين المكان.

(173) المعروفون بالطرابلسية والذين تغوّل نفوذهم في دواليب الدّولة التونسية إبان حكم بن علي.

(174) Laroussi, «Commerce informel,» p. 178.

(175) تسمية محلية للخطّ التجاري في المجال الحدودي يربط بين مدينة بنقردان ومدن التزوّد الليبية.

(176) جرى نهب 51 كيلوغرامًا من الذهب المحجوز وعملات أجنبية وبضائع جرى تقديرها من إدارة الديوانة بأربعة ملايين دينار.

(177) معظمهم من المهاجرين العاطلين من العمل في أوروبا مصحوبين بسيارات أجنبية يرغبون في بيعها في ليبيا، رافضين الانصياع للإجراءات القانونية الجاري العمل بها في المعبر، أقدموا صحبة بعض المندسين من المهربين المحليين على حرق المكتب الديواني (الذي تداول على رئاسته - في غضون عامين - خمسة ضباط، ما يدلّ على حجم الضغوط المسلّطة على هذا السلك).

(178) قافلة مكوّنة من 47 شاحنة ثقيلة مجرورة محمّلة بمادّة أمونيتر الفوسفات، اعتدى مرافقوها بالعنف الشديد على الضابط الذي نُقل على جناح السرعة إلى المستشفى العسكري في العاصمة، وجرى إغلاق المعبر مدّة ثلاثة أيام.

(179) نذكر منهم حسن شندول وسعد بعر وبشير قريصيعة ومبروك زغدود.

الفصل السادس
السياق التاريخي لظاهرة التهريب بالفضاء الحدودي التونسي – الليبي من مقاومة المستعمر إلى «العولمة المتخفية»

أولًا: نشأة ظاهرة التهريب الحدودي في سياق المقاومة ضد المستعمر

لم تتمكّن سلطات الاحتلال الفرنسي من دخول الجنوب التونسي إلا بعد قيامها بثلاث حملات، قاد أولاها الجنرال فيليبير والجنرال جامي، حيث انطلق الأوّل من قفصة في 25 آذار/ مارس 1882، أما الثاني فانطلق من حامية قابس على رأس 2500 عسكري في 30 آذار/ مارس 1882، والتقت قواتهما في مدنين في 8 أيار/ مايو 1882 بعد هجومها على قبائل الحوايا وحرق قصر الجوامع الذي كان يحتوي على المخزون الغذائي لقبائل ورغمّة[180].

أما الحملة الثانية فقادها الجنرال غيون فرنيي بين كانون الأول/ ديسمبر 1882 وشباط/ فبراير 1883 عبر خطّ بحري سوسة – صفاقس – جرجيس، وذلك بقصد تأمين وادي فِسّي لمحاصرة قبيلة التوازين ومنع تواصلها مع باقي عروش ورغمّة، وفي الآن نفسه قدم العقيد لاروك من قابس في كانون الأول/ ديسمبر 1882 للقيام بمهمات قتالية في منطقة جنوب غرب وادي فسّي التي كانت لا تزال خاضعة لمفاوضات مع الدولة العثمانية لإخضاع قبيلتي الودارنة والتوازين.

واصل فرنيي بصحبة المقدم فارلو حملة ثالثة على القبائل المقاومة للاحتلال من التوازين (أولاد خليفة وأولاد حامد) والودارنة بين تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر 1883، ركّزا فيها على مجال التوازين بين «وادي فسّي» و«المُقطاع» (منطقة رأس جدير حاليًا)، ثمّ أنشأوا داخل التخوم الجنوبية مراكز مراقبة كان من أهمّها مركز «الوحمية» الذي ضمّ 500 جندي[181] («خَوِي الوحمية»، وهي منطقة منخفض سهلي على بعد عشرة كيلومترات شمال بنقردان).

مع دخول القوات الفرنسية المحتلة تخوم البلاد التونسية في الجنوب، شكّل عنصر المقاومة المسلّحة عائقًا حال دون استتباب الأمن للسلطات الاستعمارية على مدى أعوام، ما جعلها بدءًا من 30 نيسان/ أبريل

1888 تصنّف مناطق الجنوب ابتداء من بلدة مارث «ترابًا عسكريًا» خاضعًا لإدارة الجيش الفرنسي (قرار وزارة الحرب الفرنسية)[182]؛ فأنشأت في تموز/ يوليو 1888 في مدنين دائرة عسكرية ألحقت تحت إدارتها بدءًا من عام 1889 باقي المراكز المتقدمة في جرجيس و«فم تطاوين» و«أمّ التّمر»، وأسندت قيادتها إلى الضابط ريبيي. ولم تشهد هذه المنطقة استقرارًا نسبيًا إلا بعد إنشاء أسواق تطاوين وبنقردان في عام 1895 على مقربة من مراكز مراقبة تابعة للجيش الفرنسي، على غرار مركز «برج النوايل» في بنقردان الذي كان خاضعًا لنظام المخزن.

كانت سياسة سلطات الاحتلال تهدف إلى ضرب المنظومات الإنتاجية القديمة، والنسيج السياسي والاجتماعي لتلك القبائل، وإخضاعها لنظامها وسوقها الجديدة. كما كان لرسم الحدود التونسية – الليبية في أيار/ مايو 1910 أثر بالغ في ضرب ما بقي من تجارة القوافل التي كانت تسيطر عليها هذه القبائل، وإخضاعها للرسوم والمنظومة الجبائية لسلطات الاحتلال، الأمر الذي جعل المنطقة تدخل حقبة من الصراعات الجديدة بشأن إدارة المجال والتصرف فيه، فظهرت شبكات سرّية للتهريب كان للجماعات المحلية المتحدرة من القبائل المقاومة للاحتلال اليد الطولى فيها. كما كان لسياستها المتبعة في تلك الربوع أثر بالغ في تحوّل منظومات الإنتاج المحلية من «بدوية – رعوية» إلى «ريفية – فلاحية»، نتيجة برامجها الخاصة بالبنية التحتية والتنمية من قبيل حفر الآبار، وتهيئة مسالك ومقاسم فلاحية سقوية، وتعبيد الطرقات، وإنشاء سوق مركزية وإدارات محلية للخدمات الإدارية، ومدارس ومستوصفات ...إلخ.

مثّل بعض القبائل الرافضة الاحتلال بالجنوب، كقبائل بني زيد والحوايا والودارنة والتوازين خطرًا أمنيًا تكبّدت فيه القوات الفرنسية خسائر بشرية كبيرة كان أوجها في «ثورة الودارنة» في عام 1915 إبان الحرب العالمية الأولى. وكان للحدود التونسية – الليبية دور إيجابي بالنسبة إلى عناصر المقاومة التي راوح وجودها بين ضفتي الحدود بحسب الضغوط من هذا الجانب أو ذاك، ولا سيما بعد الغزو الإيطالي لليبيا في عام 1911، والذي تسبب في هجرة 70 ألف ليبي، واستقرارهم على التراب التونسي طوال الفترة بين عامي 1912 و1952[183].

منذ ذلك الحين، تمرّس سكان تلك المناطق الحدودية بالمرور بمسالك موازية لتهريب الأشخاص والبضائع، وظهر ذلك مثلًا في تزويد رجال المقاومة المتحصّنين في الجبال بالسلاح (جبال بني خداش وتطاوين)، ثمّ تسريبه إلى باقي نواحي البلاد وإلى القطر الجزائري من خلال شبكة أشرفت عليها قيادة «مكتب المغرب العربي» في القاهرة، الذي حوّله الأمير عبد الكريم الخطابي عند استقراره فيها في عام 1947 إلى «لجنة تحرير المغرب العربي». وكان «مؤتمر ليلة القدر» للحزب الدستوري التونسي في آب/ أغسطس 1946 علامة فارقة في تاريخ الحركة الوطنية، حيث نادى المؤتمرون بالاستقلال التام، ودعا بعضهم إلى المقاومة المسلحة (شقّ الزعيمين الحبيب ثامر وصالح بن يوسف).

بدءًا من عام 1948 بدأت قيادة الحزب في القاهرة (الحبيب ثامر ويوسف الرويسي) في إعداد ثلّة من الضبّاط التونسيين في الأكاديميات العسكرية في سورية والعراق لمعاضدة الثورة المسلحة التي ستندلع في ما

بعد (1952-1954)، وتدريب عناصر من المقاومين التونسيين في مصر على حرب العصابات (1953)، وانتهاء بتكوين ما سيعرف في ما بعد بـ «جيش التحرير الوطني التونسي» (1956) بقيادة الطاهر لسود.

نشطت في تلك الفترة حركية تهريب الأسلحة من مصر عبر طرق بحرية ومسالك صحراوية تمرّ عبر التراب الليبي، وتكوّنت شبكات تهريب بين ليبيا وتونس والجزائر لفائدة جيشَي التحرير الوطنيين التونسي والجزائري على السواء (الخريطة (11) في الملحق (3)). وأشرف على تلك الشبكات عناصر من المقاومة تحت إشراف ضبّاط من الجيش أصيلي الجنوب التونسي (أمثال الضابط عبد الله عبعاب والمناضل حسن شندول أصيلي بنقردان). وكان لشيوخ القبائل الليبية دور مركزي في تأمين طرق التزوّد من مصر إلى ليبيا ومنها إلى التراب التونسي، حيث ساعد المناضل الليبي الشيخ العيساوي المحمودي في نقل كميات كبيرة من الأسلحة إلى الحدود الليبية - التونسية[184].

ثانيًا: التهريب الحدودي في سياق «العولمة المتخفية»

بعد الاستقلال، وعلى مرّ العقود، صارت مسالك التهريب التاريخية التي استعملتها المقاومة الوطنية تُستخدم من شبكات التهريب المحلية مستعملة إياها في السبعينيات لتهريب اليد العاملة - التي تسمّى محليًا «المازقري» - إلى ليبيا وجلب البضائع والمصوغ منها، ثمّ بدءًا من الثمانينيات زادت وتيرة تهريب السلع بأنواعها المختلفة لتصل أوجها في التسعينيات في إثر فتح الحدود التونسية - الليبية.

برزت ظاهرة تهريب المخدرات وتفاقمت قضايا الحجز فيها من حرس الحدود لتصل أوجها في عام 1991، حيث بلغت قيمة المخدّرات المحجوزة في 15 قضية 3,829,524 دينارًا[185]، وتنوعت المخدرات من الهيروين والكوكايين إلى الأقراص المخدرة والقنّب الهندي، أو ما يعرف محليًا بمادة «الزطلة».

تطوّرت في أعوام الألفية الثالثة قيمة هذه المحجوزات المسجلة لدى إقليم الحرس الوطني في مدنين لتبلغ 5,094,600 دينار في عام 2006 و5,241,100 دينار في عام 2009 (ينظر الجدول 6-1))، وهي أرقام تدلّ على استفحال هذه الظاهرة وترسّخها في هذا المجال لا سيما وأنّ المتنفذين في حكم بن علي من أصهاره وغيرهم، صاروا يرعون هذا النشاط ويُديرون شبكات تهريبه عبر الحدود البرّية وعدد من الموانئ البحرية بالبلاد، على غرار مينائي صفاقس ورادس.

الجدول (6-1)

البضائع المهربة المحجوزة من وحدات الحدود التابعة لإقليم الحرس الوطني في مدنين

العام	القيمة الجملية للمحجوز (بالألف دينار)

1988	460.8
1989	898.2
1990	1,889.2
1991	3,829.5
1992	3,543.5
1993	2,753.1
2005	4,306.1
2006	5,094.8
2007	3,594.6
2008	4,430.6
2009	5,241.1
2010	4,278.0
2011	942.8
2012	17 4,424.3 ألف يورو

المصدر: تونس، إقليم الحرس الوطني في مدنين (1994–2012).

إبّان الثورة الليبية، زادت وتيرة احتكار المواد الغذائية والأدوية وتهريبها إلى القطر الليبي، وتواصلت لتأخذ شبكات التهريب أشكالًا متطوّرة في التنظّم سعيًا إلى تلبية المتطلبات الضخمة للسوق الليبية من أصناف السلع المختلفة، ما تسبّب في أزمة في السوق الداخلية التونسية، حيث شحّ العرض لمعظم السلع وانقطع بالكامل لأخرى مع ارتفاع في الأسعار.

لاحظنا انخراط بعض المضاربين وتجار الجملة وأصحاب مخازن التبريد المنتشرين في عموم البلاد في منظومة الاحتكار، وربط بعضهم صلات بشبكات التهريب المتخصصة في المواد الفلاحية التي تقلّص فيها دور أسواق الجملة، حيث وصل بعض الوسطاء والمهربين درجة التعامل المباشر مع الفلاح. كما اختصّت شريحة أخرى من المهرّبين في المواد الغذائية ومادّة الحليب ومشتقّاته معتمدة على شاحنات صغيرة وسريعة أو

مموِّهة إياها تحت مواد إنشائية أو معملية تحملها شاحنات ثقيلة. كما ازدهر ما سُمّي «تجارة الليل» التي تمثّلت في حركية شاحنات صغيرة (نوع إيسوزو) ومتوسطة الحجم (نوع OM وIVECO) وثقيلة، عابرة طريقها نحو رأس جدير أو ذهيبة طوال الليل من دون انقطاع، محمّلة بشتى أنواع السلع المنجمية منها والمصنّعة، ولا سيما المنتوجات الفلاحية وقطعان الماشية (أغنام وأبقار وماعز).

هذه الحركية التجارية الناشطة على المستوى الرسمي والموازي، ساهمت من جانبها الإيجابي في إنعاش الاقتصاد، حيث ناهزت درجة نموّه بالنسبة إلى عام 2012 معدّل 3.6 في المئة (بحسب آخر إحصاءات المعهد الوطني للإحصاء، 2012). أما من جوانبها السلبية فأحدثت إرباكًا كبيرًا في قاعدة العرض والطلب في السوق المحلية، وارتفاعًا في مؤشّر الأسعار ونسب التضخّم المالي، ما جعل الحكومة تلتجئ إلى توريد الخراف من رومانيا لتعويض النقص الحاصل وسد حاجات المواطنين لمناسبة عيد الأضحى لعام 2012.

من جهة أخرى، تعالت أصوات نواب من المجلس التأسيسي وقوى المجتمع المدني، ووقفت بحزم تجاه ظاهرة التهريب واتُّهمت شبكاتها بكونها أصبحت ذراعًا من أذرع قوى الردة والثورة المضادة.

1 – ظاهرة «التهريب الجماعي عَنوة»

تتمثّل في هجوم قوافل من العربات – التي عادة ما تكون من صنف الشاحنات الثقيلة – على بوابة المعبر والمرور بقوة رافضًا أصحابها الامتثال للإجراءات القانونية المعمول بها، وذلك بشهادة مسؤولي المكتب الحدودي للديوانة برأس جدير[186].

شهد المعبر الحدودي في أواخر عام 2011 تغوّلًا لشبكات التّهريب وصل حدّ تنظيم حملات «تهريب جماعي عَنوة» تتمثّل في هجوم قوافل شاحنات ثقيلة محمّلة بمادّة أمونيتر الفوسفات، متجاوزة الحدود التونسية – الليبية عَنوة، في سلسلة متراصّة، تتكوّن أحيانًا من ثلاثين شاحنة مصحوبة بعدد كبير من المهرّبين للتملص من الأعوان وفسح الطريق أمامها، وكانت أيامًا عصيبة على أعوان الديوانة وإطاراتها.

في تلك الفترة، من جانب المعبر الحدودي في ذهيبة، أكّد مسؤولو المكتب الحدودي للديوانة[187] رفضهم إعطاء الأمر بإخلاء المعبر على الرغم من تعرّضه لكثير من الاعتداءات بالقذائف الصاروخية في أثناء حرب الثوّار ضدّ كتائب القذافي، ما عرّض المكتب الديواني التونسي ومحيطه للقصف وهدّد سلامة العاملين فيه. وفضّل مسؤولو الأمن والديوانة المحليون تكوين غرفة عمليات مشتركة لإدارة شؤون المعبر، وذلك في غياب شبه تامّ للإدارة المركزية، وجرى ضبط الحدود بإمكانات محدودة لكن بإرادة صلبة تنمّ عن ترسّخ مفهوم الدولة عند هذه الإطارات شبه العسكرية (حرس وديوانة).

بداية من عام 2012، أخذت الفرق الأمنية والديوانية والعسكرية تستردّ بالتدريج هيبة الدولة التي فقدتها. وبحسب شهادة المسؤولين في سلك الديوانة في معبر رأس جدير، تمكّنت هذه الفرق من إعادة السّيطرة على حركية العبور وفرض هيبة الدولة فيه. وكانت هذه الفرق قد قامت بعملية نوعية في 19 كانون

الثاني/ يناير 2012 جرى بموجبها تجنيد كافة وحدات الديوانة والأمن للتصدّي لمهرّبين قرّروا القيام بعملية «تهريب جماعي عَنوة» بتشكيل قافلة تتكوّن من 47 شاحنة ثقيلة مجرورة محمّلة بمادّة أمونيتر الفوسفات، فجرى توقيفها واحتجازها في داخل فضاءات المعبر.

كان من نتائج هذه العملية اعتداء مرافقي هذه القافلة بالعنف الشديد على أحد ضباط الديوانة سبّبت له أضرارًا بدنية خطرة، جرى في إثرها إغلاق المعبر ثلاثة أيام، ريثما تستوفي الحمولة الشروط القانونية للتصدير.

بعد أيام من المفاوضات مع أصحاب البضاعة المحجوزة، اتُّفق معهم على دفع معلوم إضافي قدّرته مصالح الدولة بـ 200 دينار لكل طنّ. وتجدر الإشارة إلى أن هذا يُعتبر جزءًا من التكلفة الحقيقية التي تغطيها الدولة التونسية من صندوق التعويض لفائدة الفلاّح، والتي تقدّر بـ 600 دينار للطن الواحد. ومكّن هذا الإجراء الديواني الجديد من القضاء النهائي على ظاهرة «التهريب الجماعي عَنوة» لمادة الفوسفات.

2- التهريب معطيات وأرقام

على مرّ السنين، تنوّعت المواد والسلع المهربة من ليبيا وإليها، وخضعت لأحوال السوق والوضع السياسي الذي مرّت به العلاقات التونسية - الليبية من جهة، وللأوضاع الدولية التي أثّرت في ليبيا من جهة أخرى، خصوصًا في إثر الحظر الجوي والعسكري الذي فرضته الأمم المتحدة (مجلس الأمن) عليها في التسعينيات بعد حادثة «لوكربي»[188].

يمكننا إجمالًا، حصر السلع المهربة منذ التسعينيات في مجال الآليات الفلاحية والصناعية، وقطعان الماشية، والمحروقات والزيوت الصناعية، ثمّ تطوّرت في الفترة الأخيرة لتشمل الفوسفات والمنتوجات الفلاحية والغذائية المدعّمة، إضافة إلى الجعة والكحول والمخدرات.

ارتفعت قيمة البضائع المهربة المحجوزة من وحدات الحدود التابعة لإقليم الحرس الوطني في مدنين من942.8 ألف دينار في عام 2011 إلى ما يناهز 4,460 آلاف دينار في عام 2012، ويبقى هذا الرقم في حدود المعدّلات السنوية للعقد الذي سبق الثورة (ينظر الجدول (6-1)). وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة البضائع المهربة المحجوزة من وحدات الحدود التابعة لإقليم الحرس الوطني في تطاوين التي بلغت 2,081.1 ألف دينار في عام 2012 (ينظر الجدول (6-2)) بعد ما كانت 990.2 ألف دينار في عام 2011.

الجدول (6-2)

قيمة المحجوزات من البضائع المهربة من ليبيا وإليها (بالألف دينار تونسي)

الفرقة الحدودية / عام	2010	بالنسبة المئوية	2011	بالنسبة المئوية	2012	بالنسبة المئوية	مجموع 2011–2012	المجموع العام
رمادة	579.9	27	6.2	1	387.3	19	393.5	973.4
ذهيبة	1,343.8	63	463.7	47	715.4	34	1,179.1	2,522.9
المرطبة	220.6	10	520.3	52	978.4	47	1,498.7	1,719.3
إجمالي قيمة المحجوزات في المنطقة	2,144.3	100	990.2	100	2,081.1	100	3,071.3	5,215.6
النسبة المئوية							59	100

المصدر: تونس، الإدارة العامة للحرس الوطني، إقليم الحرس الوطني في تطاوين، منطقة رمادة (فرق حدود رمادة وذهيبة والمرطبة)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

تدل هذه المعطيات على رجوع المنظومة الأمنية إلى سابق أدائها قبل الثورة من ناحية المعطيات الإحصائية، إلا أننا لا يمكن أن نعتمدها كمرجع قطعي يعكس المستوى الحقيقي الذي وصلته ظاهرة التهريب في الجنوب الشرقي التونسي.

لإعطاء فكرة أوضح، نورد في الجداول أدناه عينة من نوعية البضائع المهربة التي حجزتها الفرق الحدودية في رمادة وذهيبة والمرطبة التابعة لمنطقة الحرس الوطني في رمادة بين عامي 2010 و2012.

الجدول (6–3)

جرد في المحجوزات من البضائع المهرّبة إلى ليبيا ووسائل النقل المستعملة

البضاعة / عام	2010	2011	2012	العدد الإجمالي
رأس غنم	1,698		1,192	2,890
رأس ماعز			60	60
رأس أبقار			14	14

كسكسي (كلغ)	3,105		4,605	7,710
مقرونة (كلغ)			2,480	2,480
حليب (لتر)		60	5,000	5,060
زبادي (ياغورت)		1,800		1,800
كتكوت (فلّوس)			7,000	7,000
بيض (طبق)			900	900
فلفل (كلغ)			1,500	1,500
غلال (كلغ)	1,700			1,700
دواء (علبة)			250	250
جعة (علبة)		3,600	2,064	5,664
فوسفات (كيس)	40	70		210
بنزين (أيام الثورة)		755		755
شاحنات ثقيلة	2			2
سيارات	42	11	41	94

المصدر: تونس، الإدارة العامة للحرس الوطني، إقليم الحرس الوطني في تطاوين، منطقة رمادة (فرق حدود رمادة وذهيبة والمرطبة)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

نلاحظ في الجدول (6-3) دخول مواد جديدة في سوق التهريب، وذلك بعد ثورتي البلدين ابتداء من عام 2011، تخصّ مادة الحليب ومشتقّاته، والمشروبات الكحولية، والدّواء، والبيض والدجاج. أما باقي المحجوزات مثل المواد الغذائية والأغنام والفوسفات فهي من السلع التقليدية المتداولة عند شبكات التهريب، حيث وقع التركيز عليها أكثر من فرق الحرس والديوانة إبّان الثورة تطبيقًا للقرارات الحكومية التي تسعى إلى حماية السوق الداخلية والقدرة الشرائية للمواطن. أما تهريب البنزين التونسي إلى ليبيا فظهر فترة وجيزة، حيث كان مرتبطًا بالوضع الأمني في ليبيا حين حالت العمليات العسكرية بين المتنازعين في تلك الفترة دون التزود بالنفط الليبي.

تكمن أهمية الإحصاء والجرد الرسمي للبضائع المهرّبة إلى ليبيا في نوعية السلع أكثر من أحجامها؛ إذ بمجرّد المشاهدة المباشرة يمكن أن نقدّر أن أحجامها أكبر كثيرًا ممّا تظهره السجلات الرسمية، ولعلّ ذلك ناتج عن استفادة شبكات التهريب من تواطؤ بعض العاملين في الفضاء الحدودي لتمرير السّلع عبر نقاط العبور في أوقات معينة، كما أن آلاف الليبيين العائدين إلى بلدهم يعبرون الحدود يوميًا بسياراتهم محمّلة بكميات كبيرة من البضائع الاستهلاكية.

يبرز الجدول (6–2) الأهمية التي اكتسبها بعض مراكز حرس الحدود في مقاومة ظاهرة التهريب ابتداء من عام 2011، التي نستشفّ منها تركيز شبكات التهريب على مسالك أهمّها تلك التي تمرّ بمنطقة المرطبة، حيث يشير الجدول إلى تطوّر قيمة المحجوزات من الفرقة الحدودية في المنطقة المذكورة من 220.6 ألف دينار في عام 2010 إلى 978.4 ألف دينار في عام 2012، بينما انخفضت قيمة المحجوزات في باقي المراكز، وهذا مؤشر على تحوّل في مسالك التهريب إبان الثورة الليبية من نقاط العبور التقليدية لتلك الشبكات إلى مسالك كانت هامشية، إمّا توقّيًا من المواجهات الحربية بين شقّي الصراع في ليبيا، أو هروبًا من مقاومة حرس الحدود لهذه الظاهرة، أو توجّسًا من المفاجآت التي يمكن أن تتعرّض لها قوافلها بعد التحوّلات الحاصلة في تونس بعد الثورة.

أما قيمة المحجوزات في المنطقة فلم ترتقِ إلى المستويات التي وصلتها في بداية التسعينيات حيث بلغت بحسب الإحصاءات الرسمية لإقليم الحرس الوطني في تطاوين[189] 21,561 ألف دينار في عام 1993 بعد ما كانت في عام 1992 نحو 13,655 ألف دينار، ويمكن أن نُرجع ذلك إلى الأدفاق الضخمة من الآليات الفلاحية والصناعية المهرّبة من ليبيا في تلك الفترة (الجدول (6 – 4)).

الجدول (6–4)

الجرارات والآلات الصناعية والفلاحية التي أُدخلت إلى التراب التونسي بعد إتمام إجراءات الرفع القانوني للحجز عنها في المكاتب الحدودية بذهيبة ورأس جدير (1988–2012)

الآلات / العام	جرار (جذع)	معصرة زيتون	حاصدة دارسة	جرافة	غرافة	آلة ماسحة	آلة رافعة	محراث	محرّك سفينة	آلة ثقيلة	حاصدة عشب	آلة ربط التبن	مولد كهربائي
1988	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
1989	194	4	–	4	–	1	–	–	–	–	–	–	–

–	–	–	–	–	–	2	1	2	8	–	–	748	1990
–	–	–	–	–	–	2	8	14	20	2	15	1003	1991
–	–	–	–	–	–	2	2	54	19	3	16	1285	1992
–	–	–	–	–	13	–	–	16	19	–	11	1772	1993
–	–	–	–	1	56	–	1	1	15	–	–	969	1994
–	–	–	–	2	23	–	–	7	–	1	–	759	1995
3	–	–	–	–	3	2	–	–	–	–	–	68	1996
–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	5	1997
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	35	1998
–	–	–	–	–	–	–	1	1	–	–	–	37	1999
2	–	1	–	–	3	–	–	–	–	–	–	29	2000
1	–	–	–	–	2	1	–	–	–	–	–	18	2001
1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	9	2002
2	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	22	2003
6	–	–	–	–	18	2	–	–	1	–	4	299	2004
–	–	–	–	–	7	1	–	–	–	–	2	198	2005
–	–	–	12	–	–	–	–	–	–	–	–	172	2006
–	–	–	5	–	–	–	–	–	–	–	–	126	2007
–	–	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	47	2008
–	–	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	15	2009
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2010
–	–	–	13	–	–	–	–	–	–	–	–	31	2011

2012	22	–	–	–	–	–	–	–	–	10	–	–	–
العدد الإجمالي	7863	54	6	86	95	14	12	125	3	43	1	1	15
سعر الوحدة (بالدينار)	10,000	50,000	60,000	70,000	80,000	90,000	47,000	500	10,000	50,000	500	2000	1500
إجمالي القيمة (بالدينار)	78,630,000	2,700,000	360,000	6,020,000	7,600,000	1,260,000	564,000	62,500	30,000	2,150,000	500	2000	2,500

المصدر: تونس، المكتب الحدودي للديوانة بذهيبة، المكتب الحدودي للديوانة في رأس جدير، كمال العروسي، بحث ميداني، 1992، 1996، 2005، 2012.

سبق لنا في دراسات ميدانية قمنا بها في أواسط التسعينيات[190] – إبّان الحظر الجوي على ليبيا (1992–2003) – أن لاحظنا التسهيلات الجمركية المتعلقة بجلب قطعان الماشية والآليات والمعدّات الصناعية الفلاحية (كالجرارات والجرافات ومعاصر الزيتون) من ليبيا، عبر نقطة العبور في ذهيبة، حيث كانت العمليات تجري لقاء دفع معلوم تسوية مغر قُدّر آنذاك بدينار واحد على كل شاة مورّدة بطريقة موازية مع تمتّعها بفحص بيَطري مجاني، ما زاد في تشجيع المهربين على اعتماد تلك الآلية لأعوام (ينظر الجدول (6–5)).

الجدول (6–5)

تهريب قطعان الماشية من ليبيا إلى تونس عبر المعبر الحدودي في ذهيبة (1994–1996)

النوع / العام والوجهة	غنم			ماعز			جمل	حصان	مجموع
	خروف	نعجة	كبش	جدي	معزة	تيس			
1994	153	35	42	104	108	19	120	2	583

ليبيا – تونس									
1995 ليبيا – تونس	512	134	152	15	139	–	19	–	971
1996 ليبيا – تونس	4,038	4,560	441	1,093	1,668	136	124	–	12,060
مجموع التوريد الموازي	4,703	4,729	635	1,212	1,915	155	263	2	13,614

المصدر: تونس، المكتب الحدودي للديوانة في ذهيبة، دراسة ميدانية، كمال العروسي (1994–1996).

كان الأمر كذلك بالنسبة إلى الآليات الصناعية والفلاحية التي شهدت تدفقًا كبيرًا عبر مسالك التهريب في منطقة ذهيبة، حيث يمكن إدراج هذه الإجراءات في إطار سياسة «غضّ الطرف» التي اتبعتها السلطات التونسية.

كما نلاحظ من خلال دراسات ميدانية قمنا بها (2006–2012) تواصل عمليات تهريب المواشي في اتجاه تونس إلى عام 2000 (الجدول (6–6)). ونُرجع ذلك إلى تأثير الحظر الجوّي على ليبيا وتدنّي قيمة الدينار الليبي في مقابل الدينار التونسي في سوق الصرف الموازية، حيث جرت مبادلته بثلث قيمته المعتادة، ما اضطرّ المواطن الليبي إلى الاستعاضة بالتبادل العيني مع التاجر التونسي عن التبادل النقدي.

الجدول (6–6)

تهريب قطعان الماشية في الاتجاهين عبر المعبر الحدودي في ذهيبة

النوع / العام والوجهة	غنم			ماعز			جمل	مجموع
	خروف	نعجة	كبش	جدي	معزة	تيس		
1997 ليبيا – تونس	1,490	1,816	20	137	194	19	254	3,930
1998 ليبيا – تونس	4,398	2,281	33	470	424	11	124	7,741
1999	1,434	180	8	99	369	99	6	2,195

ليبيا – تونس								
2000 ليبيا – تونس	110	31	–	11	22	2	–	176
مجموع التوريد الموازي	7,432	4,308	61	717	1,009	131	384	14,042
2010 تونس – ليبيا	1,698							1,698
2012 تونس – ليبيا	1,192				60		14 رأس بقر	1,266
مجموع التصدير الموازي	2,890				60		14	2,964

المصدر: تونس، المكتب الحدودي للديوانة في ذهيبة، منطقة الحرس الوطني في رمادة، كمال العروسي، دراسة ميدانية (2006–2012).

كنا قد عاينّا عملية تسوية مع الديوانة في ذهيبة تجاوز فيها عدد رؤوس الأغنام المهرّبة ألف رأس، كانت لمشترٍ تونسي واحد. ويشير الجدول إلى انقطاع عملية التهريب بين عامي 2000 و2009، واستئنافها في عام 2010، لكن هذه المرّة في الاتجاه المعاكس، أي من تونس إلى ليبيا. وإذا عزونا الانقطاع المشار إليه إلى ظهور مؤشرات رفع الحظر الجوي على ليبيا في إثر انطلاق محادثات تسوية أزمة لوكربي في عام 1999 [191] ورجوع قيمة الدينار الليبي في سوق الصرف الموازية إلى مستوياته العادية ما قبل الحظر، فإنّنا نُرجع استئناف تهريب المواشي إلى ليبيا في عام 2010 إلى ظهور شبكات لتهريب المواشي على الحدود التونسية – الجزائرية، مثّلت فيها تونس سوقًا استهلاكية ومنطقة عبور في الآن نفسه.

على الرغم من التراجع الملحوظ لعدد المخالفات المسجلة لدى مصالح الديوانة في عام 2011، وتقلّص قيمة عائدات التسوية المدرجة في إجمالي قباضات الديوانة[192] في مدنين وتطاوين، فإن عام 2012 شهد ارتفاعًا بالتدريج نحو المستويات المعهودة، بل ربّما فاقتها أحيانًا. فمقارنة بعام 2009 – حيث أنجزت مصالح الديوانة 4,525 مخالفة وفّرت من خلالها 2,736.4 ألف دينار – حصّلت في عام 2012 ما يقارب هذا المبلغ، أي 2,044.4 ألف دينار في مقابل ما يقارب نصف عدد المخالفات فقط (2,678 مخالفة). ويعود هذا بالأساس إلى تطوّر قيمة المحجوزات كمًا ونوعًا.

نلاحظ بعض الاختلافات في الإحصاءات المسجلة بين المكاتب الحدودية في ذهيبة ورأس جدير من جهة، والإدارة الجهوية في مدنين من جهة أخرى، وذلك كما توضّحه الأرقام غير المتجانسة في الجداول (6–7) و(6–8) و(6–9). وبرجوعنا إلى المسؤولين المعنيين لم نظفر بإجابة تعلّل هذا الاختلاف، باستثناء تعليل

بعضهم لهذا الفارق باحتساب مؤشّر ديواني خاص[193] وبعض العمليات الأخرى التي تقوم بها عادة القباضات المالية[194] كبيع الطوابع الجبائية بأنواعها، وذلك لعدم وجود قباضة مالية في المنطقة.

الجدول (6-7)

عدد المخالفات الديوانية ومبالغ عائدات الصلح[195]

بحسب المكاتب الراجعة بالنظر إلى الإدارة الجهوية للديوانة في مدنين

(بالألف دينار تونسي)

العام المكتب الديواني	2009			2010			2011			2012		
	المخالفات (عدد)	عائدات الصلح		المخالفات (عدد)	عائدات الصلح		المخالفات (عدد)	عائدات الصلح		المخالفات (عدد)	عائدات الصلح	
		القيمة	بالنسبة المئوية		القيمة	بالنسبة المئوية		القيمة	بالنسبة المئوية		القيمة	بالنسبة المئوية
المكتب الجهوي في مدنين	1,515	688.8	25	1,142	1,586.7	45	117	112.4	26	1,040	983.2	48
المكتب الجهوي في تطاوين	290	81.8	3	184	186.6	5	58	30.6	7	113	111.3	5
المكتب الحدودي في ذهيبة	277	296.5	11	342	524.4	15	101	86	20	412	415.5	20
المكتب الحدودي في رأس جدير	2,156	1,658.4	61	1,344	1,208.1	34	112	174.6	41	519	420.5	21

المكتب الحدودي في جرجيس	144	6.3	–	93	11.7	–	84	11.6	3	142	42.6	2
المكتب الحدودي في جربة	143	4.6	–	607	36.3	1	115	12.1	3	452	71.3	4
الجملة	4,525	2,736.4	100	3,712	3,553.8	100	587	427.3	100	2,678	2,044.4	100

المصدر: تونس، الإدارة الجهوية للديوانة بمدنين، 2013.

الجدول (6–8)

عدد المخالفات الديوانية ومبالغ عائدات الصلح بحسب المكتب الحدودي للديوانة في رأس جدير (بالألف دينار تونسي)

عام	2010	2011	2012
المداخيل الإجمالية	23,829	9,469.6	12,316.5
عائدات الصلح	1,046.3	183	420.1
استخلاص الديون المثقلة	63.9	0.5	73.7
عدد المخالفات المسجلة	–	216	523

المصدر: تونس، المكتب الحدودي للديوانة في رأس جدير، 2013.

الجدول (6–9)

عدد المخالفات الديوانية ومبالغ عائدات الصلح بحسب المكتب الحدودي للديوانة بذهيبة (بالألف دينار تونسي)

العام	2010	2011	2012
المداخيل الإجمالية	–	–	744.9
عائدات الصلح	523.4	96.6	490.5
قيمة المحجوزات	806.5	275.2	566.6
عدد المخالفات المسجلة	349	151	386

المصدر: تونس، المكتب الحدودي للديوانة بذهيبة، 2013.

يسترعي انتباهنا تطوّر قيمة المحجوزات من البضائع المهربة وازديادها المُطّرد بُعيد فتح الحدود في عام 1988، حيث تضاعفت قيمتها أكثر من أربع مرات بين عامي 1988 و1990 لتستقرّ في العقدين التاليين (1990–2010) في مستويات مرتفعة ومنتظمة كما سبق أن بينا في الجدول (6–1).

كان معظم محاضر المخالفات المسجلة من طرف الحرس الوطني تتعلّق بتهريب الذهب والعملة والمخدرات والتبغ والمعسّل، والباقي سلع استهلاكية، أو أجهزة تلفزة ولواقط فضائية، وهواتف نقالة وغيرها من أجهزة إلكترو – منزلية، وجرارات وآلات فلاحية وصناعية.

إضافة إلى استقطاب ظاهرة التجارة الموازية كثيرًا من شباب المنطقة، نلاحظ في العقد الأخير استفحال ظاهرة الهجرة السرية نحو أوروبا بينهم، واصطُلح على تسمية هذه الشريحة بـ «الحرّاقة». ويستعمل في ذلك مراكب صيد صغيرة، أو يعتمد على شبكات تهريب منظمة انتشرت على كامل السواحل التونسية. ومن هذه الشبكات تلك العاملة على الحدود البرية الجنوبية التي تتكفّل بتهريبهم إلى ليبيا، حيث يجري الربط مع شبكات البلدان المجاورة لتسفيرهم من هناك إلى لامبيدوزا الإيطالية عبر موانئ ليبية أو مصرية (الإسكندرية)، لقاء مبلغ يراوح بين 2,000 و4,000 دولار يدفعه كلّ فرد إلى سماسرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا[196]، وقد ساهمت شبكات التهريب في هجرة الآلاف من الشباب التونسي نحو بلدان أوروبا.

شهد الفضاء الحدودي، من جانبه البحري، ظهور أنواع جديدة من شبكات التهريب تخصصّت في نقل الأشخاص إلى أوروبا[197] بصفة غير شرعية في مقابل مبلغ مالي يراوح بين 2,000 و3,000 دينار للفرد الواحد، وذلك على ظهر مراكب صغيرة ومتوسّطة غير مجهّزة للغرض، تُحمّل فوق طاقتها وتعرّض ركابها للخطر. وعادة ما تنطلق من بعض المرافئ في بنقردان أو جرجيس أو بوغرارة (الصورة (6) في الملحق (4)) حاملة ما بين 50 و200 مهاجر سري (أو كما يُسمّى محلّيًا «حرّاق»). ونلاحظ زيادة وتيرة حركة الهجرة السرية عن طريق البحر عقب الثورة التونسية، كما يبرز ذلك في الجدول (6–10).

الجدول (6–10)

حركة الهجرة السرية (اجتياز الحدود البحرية) (2005–2012)

عام	الاجتياز	المحاولة	المجموع
2005	00	01	01
2006	13	17	30
2007	13	00	13
2008	239	133	372
2009	44	11	55
2010	18	14	32
2011	05	24	29
2012	308	11	319

المصدر: تونس، إقليم الحرس الوطني بمدنين، 2012.

عند اشتداد التضييقات من فرق الحرس البحري، يلتجئ المهرّبون إلى حمل مجموعات محدودة العدد على قوارب صيد صغيرة لا تثير الشبهة عند الإبحار، ليتواصلوا مع مراكب كبيرة منطلقة من السواحل الليبية ينتقلون إليها في عرض البحر، بعد التنسيق مع شبكات التهريب من الجانب الليبي، وهي الشبكات والمسالك البحرية والأساليب المعتمدة نفسها في تهريب السلع الخطرة والممنوعات (مثل المخدرات والمصوغ).

يشير بعض الدراسات إلى تحوّل ميناء جرجيس – في الفترة الأولى من الثورة التونسية (بين كانون الثاني/ يناير ونيسان/ أبريل 2011) – إلى مرفأ مركزي للهجرة غير الشرعية نحو جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، حيث سُجّل فيه هجرة 6,300 شخص في 15 يومًا[198] (من 15 إلى 30 كانون الثاني/ يناير 2011)، أي بمعدّل هجرة 420 شخصًا في اليوم، في الوقت الذي لم تسجّل فيه إدارة إقليم الحرس الوطني في مدنين (التي تشمل منطقة جرجيس) غير خمسة أشخاص اجتازوا الحدود في العام نفسه (الجدول 6–10)، وتنطبق هذه الفوارق في الإحصاءات على ما تسجّله السلطات الأمنية التونسية وما تعاينه السلطات الأوروبية على أرض الواقع كما يتبين من خلال الجدولين (6–10) و(6–11)، واللذين يخصان عامي 2010 و2011.

يذكر أصحاب الدراسة رصد خروج 22,189 شخصًا من منطقة جرجيس (ولاية مدنين) جاءوا من

عدد من المناطق الداخلية للبلاد بين كانون الثاني/ يناير ونيسان/ أبريل 2011؛ إذ إضافة إلى أصيلي المنطقة الذين مثّلوا 40 في المئة من إجمالي المهاجرين السرّيين، توزّع الباقون بين أصيلي مناطق وولايات أخرى: المهدية 12.4 في المئة، سيدي بوزيد 12 في المئة، بنقردان (ولاية مدنين) 8 في المئة، قابس 6.8 في المئة، القصرين 6.7 في المئة، تطاوين 4.8 في المئة... وغيرها[199].

من جانب آخر، تؤكّد تقارير الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (FRONTEX) إلى دخول 14,400 مهاجر سري تونسي إلى لامبيدوزا في آذار/ مارس 2011 وحده[200] (وربّما عبّرت الصورة (6) في الملحق (4) عن حقيقة هذه الأدفاق). كما سجّلت الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود اجتياز 28,829 تونسيًا الحدود الأوروبية في عام 2011، عبرها جلّهم عن طريق البحر (28,013 شخصًا)[201]، كما يبين ذلك الجدول (6-11).

الجدول (6-11)

الاجتياز غير الشرعي للحدود الأوروبية من التونسيين (2010-2011)

طبيعة الحدود / الفترة في العام	الاجتياز السنوي من الحدود كلها		الاجتياز السنوي عبر الحدود البحرية	
	2010	2011	2010	2011
الثلاثة شهور الأولى	335	20,476	34	20,245
الثلاثة شهور الثانية	237	4,489	191	4,298
الثلاثة شهور الثالثة	603	3,573	416	3,374
الثلاثة شهور الرابعة	323	291	70	96
المجموع	1,489	28,829	711	28,013

المصدر: FRAN Quarterly: no. 1 (January-March 2012), and no. 3 (July-September 2011).

يعود الخلل الحاصل في الإحصاءات لدى الإدارة التونسية إلى غياب مرصد خاص للغرض، واقتصارها على ما جاءت به الإجراءات القانونية المعتمدة في

المجال، والتي لا تفي بالغرض، حيث تصنّف عملية التسلّل عبر الحدود قانونًا إلى نوعين:

- **الاجتياز**: ينطبق على كل من نجح في التسلّل عبر مسالك التهريب إلى بلد مجاور، وأُلقي القبض عليه بعد عودته إلى التراب التونسي، أو من قامت عائلته بالإبلاغ عنه لدى مراكز الأمن.

- **محاولة الاجتياز**: تنطبق على كلّ من يُلقى عليه القبض وهو يهم باجتياز الحدود من خارج المعابر الرسمية، وذلك عبر مسالك يعتمدها المهرّبون.

نظرًا إلى تضييق التعريف المعتمد لعملية الاجتياز لدى السلط التونسية، واعتماد الحرس الحدودي في عملياته الإحصائية على هذه التصنيفات وحدها، وفي غياب استخدام التطبيقات التكنولوجية في مجال مراقبة السواحل عبر الأقمار الصناعية أو غيرها من وسائل الاتصال الحديثة والاستشعار عن بعد، وضعف التنسيق مع الدول المغاربية والأوروبية المعنية، لن تعطي البيانات الرسمية - إجرائيًا - جردًا إحصائيًا قريبًا من الواقع لعدد المهاجرين السريين.

نلاحظ في الجدول (6-12) ارتفاعًا في عدد مخالفات اجتياز الحدود البرية في اتجاه ليبيا في عام 1988، على الرغم من تمكين مواطني البلدين من المرور من خلال المعابر الرسمية من دون الحاجة إلى تأشيرة. ويتواصل النسق المرتفع لعمليات الاجتياز والمحاولات على مدى الأعوام الثلاثة التالية، ثمّ ينخفض إلى أدنى مستوياته على مدى أكثر من عقد ليعود مجدّدًا إلى الارتفاع بين عامي 2005 و2009.

الجدول (6-12)

اجتياز الحدود البرية

(1988-1992) و(2005-2012)

العام	الاجتياز	محاولة الاجتياز	المجموع
1988	7,301	4,529	11,830
1989	4,673	1,942	6,615
1990	1,220	377	1,597
1991	57	88	145
1992	158	120	278

2005	384	253	637
2006	339	1,972	2,311
2007	253	1,608	1,861
2008	349	1,940	2,289
2009	484	1,009	1,493
2010	145	288	433
2011	103	119	222
2012	166	113	279

المصادر: تونس، فرقة حرس الحدود في بنقردان، 1994، وإقليم الحرس الوطني في مدنين، 2012.

تتشابك الأسباب في ارتفاع عدد المهاجرين السريين في الفترة الأولى من فتح الحدود؛ إذ يعود بعضها إلى جنوح المتسلّلين لاستعمال المسالك الجانبية تلافيًا لموانع عدة، نذكر منها وجوب التصريح لدى الجمارك بمبلغ مالي من العملة الصعبة يعادل 500 دولار، وتقديم شهادة صحية تثبت سلامته من مرض فقدان المناعة (الإيدز) مسلّمة من معهد باستور في تونس العاصمة، إضافة إلى عدم توافر جواز سفر عند عدد من التونسيين لأسباب مختلفة (قضائية أو سياسية أو غيرها).

حالما رُفعت تلك الشروط في عام 1990 التي أضيف إليها إلغاء العمل بجواز السفر للعبور بين البلدين، بدأت عمليات التسلّل في التراجع لتبلغ أدنى مستويات عرفها تاريخ البلدين، وستحافظ على تلك الوتيرة إلى حدود عام 2005، على الرغم من الرجوع إلى العمل بنظام الجوازات بين البلدين في أواخر عام 1992.

ابتداء من تموز/ يوليو 2005، نلاحظ من جديد ارتفاع مستويات الهجرة السرّية نحو التراب الليبي، وذلك لظهور عوامل مشابهة لما كان عليه الشأن عند فتح الحدود، ولا سيما في ما يتعلّق بشرط التصريح لدى الجمارك الليبيّة بمبلغ مالي من العملة الصعبة قدّر حينها بـ 700 دولار، أي ما يعادل 1,000 دينار تونسي، لعبور الحدود.

غير أن هذا الإجراء لم يدم العمل به مطولًا، حيث توصّلت المباحثات بين البلدين في إطار «اللجنة العليا المشتركة» (التي يرأسها رئيسا وزراء البلدين) إلى تخفيف الأزمة، خصوصًا بعد بقاء كثير من التونسيين عالقين على الحدود.

يمكننا أن نرجع ارتفاع مستوى الهجرة السرية في الأعوام التالية، بدءًا من عام 2005 إلى عام 2009، إلى عوامل وأسباب عدة، يتقاطع فيها السياسي مع الاقتصادي، نذكر منها:

– الإجراء الاحترازي الذي قامت به الحكومة التونسية لمنع السفر على فئة الشباب، حيث اشترطت على الراغبين في السفر أن يرافقهم أولياؤهم تحسّبًا من التحاقهم بشبكات المقاومة العراقية التي ظهرت بعد الحرب الأميركية على العراق في عام 2003. وبلغ أوج تلك الإجراءات بعد «أحداث مجموعة سليمان» الإرهابية التي استهدفت نظام بن علي في عام 2006 [202].

– اعتُمد الإجراء نفسه للحدّ من ظاهرة تسفير الشباب من ليبيا عبر البحر في رحلات هجرة سرية منظمة إلى أوروبا، فكان كثير من الشباب التونسي من كلّ أنحاء البلاد يلتجئ إلى شبكات المهربين المحليين لدخول التراب الليبي، نظرًا إلى الرقابة الصارمة التي اتخذتها السلطات التونسية للحدّ من الهجرة السرية عبر السواحل التونسية، تنفيذًا لالتزاماتها للاتحاد الأوروبي الذي عاضدها في تنظيم «القمة العالمية حول مجتمع المعلومات» بتونس (تشرين الثاني/ نوفمبر 2005)، والتي تقضي بالتشدد في مراقبة حدودها البحرية وتكثيف دورياتها لمكافحة تلك الظاهرة، حيث وصلت في بعض الحالات إلى مستوى الملاحقات القضائية.

– بعض المخالفات المسجّلة في شأن عدد من تجّار القطاع الموازي الذين يختارون توريد السلع المطلوبة في السوق الموازية التونسية (مثل اللواقط الهوائية والتبغ والمعسّل والشاي والمحروقات) عبر مسالك التهريب البرية، فهامش الربح فيها يسمح بالمخاطرة، ويبقى هذا العامل الأخير متعلّقًا بمتطلبات السوق الموازية.

الجدول (6–13)

المحاضر الديوانية المسجلة في المكتب الحدودي في ذهيبة

العام	عدد العمليات	قيمة المحجوزات (بالدينار التونسي)	نوعية البضاعة	عائدات الصلح (بالدينار التونسي)
2005	282	–	مختلفة	–
2006	316	–	مختلفة	–
2007	338	–	مختلفة	–
2008	347	–	مختلفة	–
2009	302	–	مختلفة	–
2010	349	806,493,860	مختلفة	523,394,000

2011	151	275,220,519	مختلفة	96,579,000
2012	306	566,569,637	مختلفة	344,264,982

المصدر: تونس، المكتب الحدودي للديوانة بذهيبة، 2012.

من جهة أخرى، تنشر فرق حرس الحدود الليبية[203] من حين إلى آخر فيديوات وصورًا على صفحتها في الموقع الاجتماعي لمهربين تونسيين يقعون في قبضتها متلبسين بتهريب كميات كبيرة من الجعة والكحول الفاخرة (الفودكا) على متن سيارات من النوع المذكور آنفًا. وغالبًا ما يلقى القبض أيضًا على مجموعات أخرى من المهربين التونسيين، تتاجر في المخدرات من القنّب الهندي (الزطلة) والخمور الفاخرة التي غالبًا ما يجلبها المهرّب من السوق الجزائرية الموازية عبر المناطق الحدودية التونسية – الجزائرية في ولايات جندوبة والقصرين وقفصة (الصورة (7) والصورة (8) في الملحق (4)).

نلاحظ في الأعوام الأخيرة انتشار مادّة القنّب الهندي (الزطلة) المنتجة في المغرب، والتي تهرّب من الجزائر إلى ليبيا عبر تونس عن طريق شبكات التهريب في المجال الحدودي التونسي – الجزائري (القصرين وقفصة) التي أنشأت شبكة محلية للترويج داخل البلاد، ثمّ يتكفّل أباطرة التهريب بالفضاء الحدودي التونسي – الليبي بإدخالها إلى ليبيا (الصور (9) و(10) و(11) في الملحق (4)).

إضافة إلى ذلك، شهدت حركية التهريب من ليبيا إلى تونس دخول كميات كبيرة من أقراص الفياغرا (Viagra) وأنواع أخرى خطرة من الأقراص الكيمياوية المخدّرة كالترامادول (Tramadol) أو السوبوتكس (Subutex) المصنوعة في الهند. وبحسب ما أورده تقرير مجموعة الأزمات الدولية[204] (International Crisis Group) على لسان ديبلوماسي تونسي في ليبيا أن الشرطة الليبية نجحت في حجز 61 مليون قرص من هذه المواد الكيمياوية المخدرة، والتي كان جزء منها معدًا للسوق التونسية.

من جهة أخرى، يعد تهريب المحروقات أحد أكبر النشاطات التي تكثفت عقب الثورتين التونسية والليبية (الصور (12) و(13) و(14) و(15) في الملحق (4))، وصار البنزين الليبي والجزائري البضاعة الأكثر تداولًا في السوق التونسية، حيث أصبح متوافرًا في عموم البلاد بعدما كان تداوله – بيعًا وشراء – محصورًا في الجهات الحدودية، فأصبح معروضًا للبيع على قارعة الطريق في حاويات بلاستيكية صغيرة (ذات سعة عشرين لترًا) عند تجار قارين في دكاكين مبنية، وآخرين منتصبين عشوائيًا (من دون تراخيص بلدية). أمّا الأسعار فهي غالبًا ما تكون أقلّ بنحو 30 في المئة من السعر المتداول في محطات البنزين الرسمية.

يمكن تقدير كمية المحروقات التي تدخل البلاد، أكان عبر شبكات التهريب أم عن طريق الشاحنات الثقيلة الليبية، من خلال استهلاك أسطول السيارات والشاحنات ومراكب الصيد الخاصة في تونس، حيث نقدّر أن نسبة 70 في المئة من هذه العربات تستهلك البنزين المهرّب.

إضافة إلى ذلك، شهد هذا الفضاء الحدودي تهريب كثير من الآليات الفلاحية والصناعية (جرارات ومعاصر زيتون وحاصدات وجرافات) كانت تمرّ عبر مسالك التهريب في منطقة ذهيبة والمرطبة وبنقردان،

وتقع التسوية القانونية ورفع اليد عن هذه الآليات بعد التحصّل على رخصة توريد ورخصة اقتناء جرّار من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ودفع الرسوم المستوجبة للتوريد (دفع غرامة مالية تقدّر بـ 200 دينار و10 في المئة من قيمة الجرار باحتساب العمر، وهي غالبًا ما لا تتجاوز 150 دينار).

ويخضع سعر الجرارات لعوامل عدة، أبرزها: قوّة المحرّك وسعر الصرف في السوق الموازية والأداء الجمركي الذي يختلف بدوره بحسب قوّة المحرّك، حيث كان يراوح بين 1,050 دينارًا بالنسبة إلى الجرار من نوع «جذع 240»[205] إلى حدود 1,811 دينارًا بالنسبة إلى الجرار من نوع «جذع 398». إجمالًا، كانت كلفة الجرار المهرّب، بحسب قوة المحرك، تراوح بين 6 آلاف و11 ألف دينار[206]. ويبقى الجرار «جذع 240» أكثر الأنواع تهريبًا، في التسعينيات، مقارنة بمثيليه «جذع 275» و«جذع 398» الأغلى كلفة والأقوى محرّكًا، حيث ناهزت كلفته 11 ألف دينار، وبلغ سعر بيعه في السوق الموازية 14 ألف دينار. وتسهيلًا لعملية الاحتساب، فضّلنا اعتماد معدّل سعر موحّد لأنواع الجرارات المهرّبة المختلفة على مدى عقدين، قدّرناه بـ 10 آلاف دينار، حيث شهدت أسعار الجرارات في السوق الموازية نسق تطوّر عادي طوال العقدين الماضيين، ولم تعرف ارتفاعًا حادًا إلا ابتداء من عام 2010 حيث ارتفع سعر الجرار «جذع 240» إلى 15 ألف دينار. ونشير إلى أنّ السوق الرسمية توفّر نظائر لهذه الجرّارات، لكن بضعف ثمنها في السوق الموازية.

بلغ إجمالي عدد الجرّارات التي أُحضرت من ليبيا عبر مسالك التهريب بعد تسوية وضعيتها الديوانية، منذ فتح الحدود التونسية الليبية بين عامي 1988 و2012، نحو 8,000 جرّار (7,863 جرّارًا، اعتمادًا على دفاتر المحاضر الشهرية لدى المكاتب الحدودية في ذهيبة ورأس جدير). وتجدر الإشارة إلى أن المكتب الحدودي في رأس جدير سجّل دخول 21 جرّارًا فلاحيًا في يوم واحد (10 آب/ أغسطس 2011)، وكان ذلك في أوج المعارك بين ثوار ليبيا وكتائب القذافي.

أمّا مسالك التهريب على طول الشريط الحدودي فهي كثيرة ومتنوّعة الاستعمالات، فمنها ما يسلكها المهرّب راكبًا (على ظهور الدواب أو على متن السيارات رباعية الدفع أو على ظهر المراكب البحرية)، ومنها ما يقطعها راجلًا. وكان المهرّب يصنّفها بين مسالك نهارية وأخرى ليلية (يحبّذ استعمالها ليلًا). وتبين الخريطة (12) والخريطة (13) في الملحق (3) أهمّ الفرق والمراكز الحدودية المجنّدة من أقاليم الحرس الوطني في مدنين وتطاوين لمكافحة عمليات التهريب بالنقاط السوداء التي حُدّدت في مسالك التهريب المشار إليها في الخريطتين.

(180) Kamel Laroussi, «Commerce informel et nomadisme moderne: Étude de cas: La Dynamique transfrontalière tuniso-libyenne dans le sud-est tunisien de 1988 à 2006» (Thèse de doctorat en Histoire et civilisations, École des hautes études en sciences sociales (EHESS), Paris, 2007), p. 72.

(181) Ibid., p. 74.

(182) Ibid., p. 76.

(183) Ibid., p. 144.

(184) عمار السوفي، **عواصف الإستقلال: رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي: جذوره وتداعياته من ثامر 1946 إلى الأزهر الشرايطي 1962** (تونس: [المؤلف]، 2006)، ص 176، حيث يذكر عمّار السوفي: «لقد تمّ تجنيد مجموعة من الخبراء بمسالك الصحراء والتهريب من عناصر المقاومة للقيام بهذا الدور الذي مهّد له المناضل «عبد الله عبعاب» بتكليف من صالح بن يوسف وعلالة البلهوان، حيث اصطحب أحمد بن بلة إلى جهة نالوت واجتمعا بالمناضل الليبي الشيخ العيساوي المحمودي الذي ساعد على نقل كميات الأسلحة إلى الحدود حيث كانت تتسلمها شبكات تكوّنت لتهريبها عبر مسالك مختلفة».

(185) عائشة التايب كرشيد، «حركة الهجرة السرية والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية وظاهرة التهريب بأقصى الجنوب التونسي» (أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 1996-1997)، ص 317.

(186) مقابلة أجريناها مع رئيس المكتب الحدودي للديوانة والسيد قابض الديوانة في المعبر الحدودي في رأس جدير، في الأول من حزيران/ يونيو 2013.

(187) مقابلة أجريناها مع رئيس المكتب الحدودي للديوانة والسيد قابض الديوانة في المعبر الحدودي في ذهيبة، في 31 أيار/ مايو 2013.

(188) لوكربي مدينة اسكتلندية شهدت سقوط طائرة مدنية (بوينغ لشركة بان أم الأميركية) بعد انفجارها في الجو في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1988، واتُّهمت ليبيا بارتكاب العملية التي تسببت في هلاك 259 شخصًا. وبعد إصدار حكم من القضاء الأميركي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 يدين عنصري مخابرات ليبية في العملية، أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 748 الذي فرض حظرًا جويًا على ليبيا في 31 آذار/ مارس 1992.

(189) بحسب الإحصاءات الرسمية لإقليم الحرس الوطني في تطاوين، 1994.

(190) Kamel Laroussi, «Impact du commerce informel sur le milieu rural en Tunisie: Étude de cas: La Dynamique transfrontalière tuniso-libyenne,» Revue des régions arides, no. 9 (1/96) (1996), pp. 47-68.

(191) أفضت التسوية إلى تسليم المتهمين الليبيين إلى محكمة لاهاي وتعليق الحظر الجوي في نيسان/ أبريل 1999، مع الإبقاء على باقي العقوبات (حظر بيع المعدات العسكرية والأسلحة).

(192) قباضة الديوانة: الاسم الرسمي لإدارة الاستخلاص الجمركي في تونس.

(193) المؤشّر الديواني الخاص مدرج تحت عنوان: «المبالغ ذات قيمة (616)».

(194) قباضة الماليّة: الاسم الرسمي لإدارة الاستخلاص الجبائي في تونس.

(195) الصلح: هو إجراء قانوني يسمح بموجبه المشرّع التونسي لإدارة الديوانة (الجمارك) بإبرام صلح مع الأشخاص الواقع تتبّعهم بسبب ارتكاب مخالفات أو جنح ديوانيّة (جمركيّة)، وتسقط بموجبه الدعوى العموميّة لدى القضاء العدلي (الفصل 322 من مجلة الديوانة).

(196) دينا مصباح، «ليبيا بوابة الهجرة 'غير الشرعية' لأوروبا،» **بوابة الوسط: صوت ليبيا الدولي**، 2 شباط/ فبراير 2014، <httpwwwalwasatlyarnewsinvestigations>.

(197) عادة ما تكون جزيرة لامبيدوزا الإيطاليّة.

(198) Hassan Boubakri, «Revolution and International Migration in Tunisia,» MPC Research Report 2013/04, MPC-Migration Policy Center and European University Institute, Florence, 2013, p. 5.

(199) Ibid., p. 5.

(200) FRAN Quarterly, no. 3, (July-September 2011), p. 5.

(201) FRAN Quarterly, no. 1 (January-March 2012), p. 40.

(202) «أحداث مجموعة سليمان»: نسبة إلى منطقة سليمان التي تبعد 30 كلم عن العاصمة تونس، والتي قطنت فيها مجموعة من المسلحين المنتسبين إلى السلفية الجهادية، التي دخلت في مواجهات دامية مع قوات الأمن والجيش التونسي، من 29 كانون الأول/ ديسمبر 2006 إلى 3 كانون الثاني/ يناير 2007، كان جبل بوقرنين مسرحًا لها.

(203) بحسب موقع التواصل الإجتماعي لحرس الحدود الليبي الذي نشر على صفحته الخاصة «كتيبة 713 حرس حدود» وثائقي مصوّر لأطوار عملية إلقاء القبض على مجموعة من المهربين التونسيين (أصيلي

مدنين وبنقردان) وقعوا في قبضة القوات الليبية ليلة الثالث من حزيران/ يونيو 2013.

<https://bit.ly/2lhsWVu>, and <https://bit.ly/2HVRTP2>.

(204) International Crisis Group, «La Tunisie des frontières: Jihad et contrebande,» Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, no. 148, Brussel (28 Novembre 2013).

(205) «جذع» تسمية للجرار من إنتاج الشركة الأميركية ماسي فرغسون Massey Ferguson والذي يقع تركيبه في ليبيا.

(206) Laroussi, «Impact du commerce,» p. 58.

القسم الثالث
التجارة الموازية
في الفضاء الحدودي التونسي – الليبي

من المفيد أن نعرّج بداية على العوامل والمعطيات الموضوعية في العالم وفي تونس، التي وفرت للتجارة الموازية البيئة الملائمة للتبلور والانتشار، ونعني بذلك ظاهرتي الاقتصاد غير الرسمي والعولمة المتخفّية.

في هذا السياق، نشير إلى أن جل الدارسين يُرجعون انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي إلى سببين رئيسين، يرتبط **أولهما** منذ منتصف السبعينيات والثمانينيات بسياسات التعديل الهيكلي لاقتصادات الدول في طريق النمو المشروطة من المؤسسات المالية الدولية المُقرضة، ويتعلّق **ثانيهما** بالمزايا التفاضلية التي توفرها اقتصادات دول الجنوب ومجالاتها الترابية للشركات العالمية من ثروات طبيعية وأيدٍ عاملة رخيصة.

أما العامل الثاني الذي ساهم في بروز التجارة الموازية وانتشارها، فيتمثل في العولمة التي نشرت ثقافتها الإنتاجية الجديدة، ثقافة «الترحال والانتجاع»[207]، التي يمارسها رأس المال والمؤسسات العالمية الكبرى على مستوى العالم، وذلك للضغط على كلفة الإنتاج من خلال إنشاء «مناطق حرّة» في العالم (مناطق اقتصادية ذات كلفة إنتاج متدنية وجباية منخفضة) وأسواق جديدة لمنتوجاتها بصنفيها: الرفيع للسوق الرسمية والمتدنّي للسوق الموازية، وذلك في عموم القارات.

كان عدد من الدراسات التي اعتمدت منهج المقارنة في هذا المجال أكد صفة العالمية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من حيث انتشارها في الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد السواء، وتُرجع نشأته الأولى إلى تأثيرات سياسة إعادة هيكلة اقتصاديات الدول في بداية السبعينيات[208].

بحسب هذه المقاربة، اتصفت تلك السياسات المتبعة باتجاه الضغط المسلط على كلفة العمل، والتي سنحت للمستثمر بفتح ثغرات قانونية والالتفاف على التشريعات الجبائية وقوانين العمل في جانبهما المتعلّق بالأجرة والتعاقد والتغطية الاجتماعية للعمال. منذ تلك الفترة، بدأت المؤسسات الاقتصادية تبثّ ثقافة إنتاجية جديدة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بالتركيز على تقنيات جديدة للإنتاج تعتمد على الرفع من إنتاجية رأس المال، وتكثيف اليد العاملة (Labor Intensive)، والضغط على النفقات العامة.

لاحظنا من خلال دراستنا هذا الموضوع تعدد المدارس والمناهج الفكرية التي أسست نظريًا لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالاقتصاد المهيكل، نذكر من أهمّها أربع مدارس:

– **مدرسة الازدواجية** (L'école dualiste): تُعد هذه المدرسة الأولى في الظهور (منذ بداية السبعينيات)، وهي تعتبر الاقتصاد غير الرسمي نشاطًا هامشيًا غير مرتبط بالاقتصاد الرسمي، يمكّن منتسبيه من توفير دخل، وهو يمثّل «شبكة أمان» (Safety Net) للفقراء في فترة الأزمات. وبحسب روّاد هذه المدرسة، يعود ترسخ ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي إلى الخلل الحاصل بين العرض والطلب في سوق العمل للقطاع العصري، ويفسرونه بانخرام المعادلة بين حجم نمو اقتصادي ضعيف أمام نمو ديمغرافي مرتفع كما جاء في أدبيات مكتب العمل الدولي لعام 1972 [209]، وكتابات كلّ من سيثوراامان[210] وتوكمان[211].

- **مدرسة البنيوية** (L'école structuraliste): تعد مدرسة البنيوية التي بدأت في الظهور في بداية الثمانينيات الاقتصاد غير الرسمي خاضعًا للاقتصاد الرسمي من حيث أنه يتيح للمؤسسات الرأسمالية الكبرى مضاعفة أرباحها والضغط على الكلفة، وذلك من خلال إخضاع صغار المنتجين والتجار والضغط على كلفة اليد العاملة، خدمة لمصالحها. وبحسب روّاد المدرسة البُنيوية، فإن من طبيعة التطوّر الرأسمالي أن يعوّل على نمو العلاقات غير الرسمية للإنتاج. وخلافًا للمدرسة الازدواجية، فإن المدرسة البنيوية ترى أن أشكال الإنتاج وأنماطه تتجاوز مجرّد التعايش بين الرسمي وغير الرسمي إلى درجات متطوّرة من التواصل وتداخل العلاقات بينهما، كما بيّنته دراسات موزير[212] وكاستلز وبورتاس[213].

- **مدرسة الشرعنة** (L'école légaliste): برزت مفاهيم هذه المدرسة مع بداية انتشار العولمة بشكلها المكثّف والممنهج في نهاية الثمانينات حيث دعت إلى إضفاء الشرعية على الاقتصاد غير الرسمي معللة ذلك بالنجاعة الإنتاجية لهذا التمشي غير الرسمي بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى التي اعتمدته، بعد أن تخلّصت من أعباء التصاريح الرسمية والقوانين المعتمدة.

لم تتبنّ هذه المدرسة هذا التمشي فحسب، بل أشادت به وندّدت بكل إجراء إداري، معتبرة إياه «بيروقراطية» مقيتة، وجب التخلّص منها. وذهب أحد منظّري هذه المدرسة خبير الاقتصاد البيروفي لدى البنك الدولي – والمعروف بمساندته مدرسة الليبرالية الأميركية – دي سوتو هرناندو[214] حدّ الدعوة إلى إسناد الملكية المكتسبة بطرائق غير رسمية والاعتراف بها قانونًا[215]. وواجه هذه الدعوة كثير من الانتقادات من عدد من الاختصاصات العلمية لخطورتها على الوجود البنيوي للدولة وتحطيم المجتمع. وذهب السوسيولوجي الأميركي مايك ديفيس[216] حدّ وصف منظّريها بعرّابي الشعبوية النيوليبرالية على مستوى العالم.

أما الخبيرة الدولية بياتريس هيبو[217]، فإنها تعيب على المؤسسات المالية الدولية اعتمادها اللامشروط – منذ بداية التسعينيات – لأطروحات بعض الأنثروبولوجيين ومتخصصي العلوم السياسية الأميركيين الداعية إلى التهميش الممنهج لدور الدولة ومؤسساتها (خصوصًا بالنسبة إلى الحالة الأفريقية) لمصلحة دور الباعثين الخواص ونشر مفاهيم «الحوكمة» (La Bonne Gouvernance) بصفتها حاملًا مسوّقًا للنظريات الليبرالية الجديدة. وندّدت هذه الخبيرة بما سمته محاولات تنصير المفاهيم الاقتصادية (Le Catéchisme économique) التي يقوم بها البنك الدولي والمؤسسات الدولية لنشر هذه المفاهيم التي تستعير اصطلاحات عدة خاصّة بالديانة المسيحية (نافع «Bon»، سيئ «mauvais»، فعل الخير «faire le bien») في حملاتها التبشيرية تحت عنوان نشر الحضارة في ظلّ الواقع الاستعماري للبلدان الأفريقية، وذلك تغطية لأهدافها في نشر «العولمة المتخفية» وضرب سيادة الدول.

إضافة إلى ذلك، انتقدت الخبيرة هيبو اعتماد البنك الدولي منذ عام 1987 أطروحات الخبير الاقتصادي دي سوتو[218] وغيره من الخبراء الأميركيين الليبيراليين الذين يعتبرون الدولة جهاز تعطيل يجب تجاوزه لفسح المجال للمبادرة الخاصة وحرية حركية رأس المال، حتى وإن كان في مجال غير رسمي، بل يصبح هذا

الأخير أنموذجًا مندوبًا لإنشاء أسواق غير مقيدة بشروط الدولة، وهكذا تكون أطروحات البنك الدولي في التنمية قد اختارت القفز على الأبعاد السياسية والاجتماعية للتنمية، وحصر نفسها في الجانب الاقتصادي الصرف متبعة في هذا منهج «الاقتصادويين» (Les Économicistes).

- **مدرسة التجريم** (L'école illégaliste): معظم روّاد هذه المدرسة من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين الذين يرون في تهرّب الناشطين في القطاع غير الرسمي من عمليات التصريح الضريبي والتسجيل الإداري والتبادل السلعي والخدماتي في السوق السوداء نوعًا من أنواع الجريمة التي يُعاقب عليها القانون، ومن أبرز روّادها خبير التنمية لدى البنك الدولي ويليام مالوني[219].

أشار كثير من تقارير الهيئات الدولية إلى انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في العالم وتونس منذ الثمانينيات. ففي تقريره الذي وجهه رئيس المنظمة الدولية للشغل ميشيل هانسن إلى مؤتمر المنظمة الذي عُقد في جنيف (حزيران/ يونيو 1991) يذكر أن المعطيات التي جرى الحصول عليها من عدد من البلدان في العالم تُبين أن مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي لهذه البلدان يراوح بين 5 و35 في المئة. من جهة أخرى، ذكر مكتب المنظمة الدولية للشغل في واشنطن أن نحو 300 مليون شخص في العالم يشتغلون في هذا القطاع.

أما بخصوص الاقتصاد غير الرسمي في القارة الأفريقية في التسعينيات، فكان يمثّل 80 في المئة من مواطن العمل غير الفلاحية وأكثر من 60 في المئة من مواطن العمل في المدن، ويمثّل هذا القطاع أكثر من 90 في المئة من مواطن العمل المستحدثة[220]. أما في دول جنوب الصحراء، مثّل نشاط العنصر النسوي في الاقتصاد غير الرسمي نسبة 92 في المئة من مجموع فرص العمل غير الفلاحية (مقارنة بالرجال 71 في المئة)، وكان نحو 95 في المئة من العنصر النسوي يعمل لحسابه الخاص في مقابل 5 في المئة منه كأجير.

أكد كثير من الدراسات على الانتشار الواسع لتجارة الشوارع في بلدان جنوب الصحراء، ومثّل فيها العمل للحساب الخاص نسبة 70 في المئة من إجمالي مواطن العمل في الاقتصاد غير الرسمي، ونسبة 62 في المئة في بلدان شمال أفريقيا و60 في المئة في بلدان أميركا اللاتينية و59 في المئة في بلدان آسيا.

يبقى أن السمة الغالبة في مجال التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية ترتكز على العمل للحساب الخاص، حيث لم تتجاوز فيه نسبة الأجراء 40 في المئة في أقصى الحالات (من دون اعتبار القطاع الفلاحي)[221]. ويذكر التقرير الأخير الذي اشتركت فيه منظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للتجارة أن «التجارة العالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهدت نموًا واسعًا، حيث مثّل نصيب مساهمتها في الناتج الخام الداخلي للعالم في عام 2007 أكثر من 60 في المئة بينما كان يمثّل أقل من 30 في المئة في الثمانينيات. [...] أغلب مواطن العمل الجديدة في البلدان النامية استُحدثت في الاقتصاد غير الرسمي الذي يوفّر دخلًا لنسبة 60 في المئة من مجموع عدد السكان الناشطين»[222].

أكدت هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين توسع النشاط التجاري في ظل العولمة على سوق العمل الهشّ

في الدول السائرة في طريق النمو، ولا سيما تلك التي اكتسحها الاقتصاد غير الرسمي، حيث يمكن أن يتحوّل أي خلل طارئ في سلسلة الإنتاج العالمي إلى أزمة خانقة، ولا سيما عند الدول التي يحتلّ فيها سوق العمل غير الرسمي رقعة واسعة، تكلّفها خسائر مضاعفة مقارنة بغيرها من الدول التي لا تعتمد أساسًا على الاقتصاد غير الرسمي.

راوحت نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي (Taux d'informalité) في اقتصاد الدول الأفريقية ودول شمال أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية بين 30 و90 في المئة بحسب الحالات المدروسة. فأمام أي أزمة، يمكن أن تجد هذه الدول نفسها عاجزة عن مواجهتها، ما سيفاقم من مديونيتها واستفحال البطالة بها، نظرًا إلى هشاشة سوق العمل غير الرسمي وانعدامه تمامًا في اقتصادها المهيكل.

يتضح لنا أن من مساوئ الاقتصاد غير الرسمي عجزه عن امتصاص الصدمات التي تأتيه من الخارج، وذلك لضعف بنية الإنتاج فيه (صغر المؤسسات العاملة فيه، ضعف رأس المال، الوضعية المهنية والاجتماعية الهشة للعمال، ضعف الكفاءة والتكوين، عدم قدرته على المراكمة الرأسمالية وتطوير إنتاجه لدخول سوق التصدير والمنافسة ...إلخ). وسبّب هذا انتكاسة بنقطتين في معدل النمو لهذه الدول التي غطتها الدراسة المذكورة آنفًا.

تجدر الإشارة إلى ما صرح به بيير دلفال[223]، مدير عام مؤسسة «وايتو» (Waito) العالمية غير الحكومية المتخصصة في مكافحة المنتوجات المقلّدة والرشوة والفساد، عند افتتاحه المركز الأورو-مغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية لمكافحة المنتوجات المقلّدة والفساد في تونس بشأن بعض المعطيات الإحصائية، منها أن الأرباح التي يحقّقها القطاع غير الرسمي تصل إلى 250 مليار يورو في العالم، وأن بحسب الدراسة التي أنجزها خبراء «وايتو» فإن 77.6 في المئة من التونسيين يقتنون بضاعة من السوق الموازية. ويضيف من جهة أخرى أن التجارة الموازية تساهم في نسبة تراوح بين 15 و20 في المئة من الناتج الداخلي الخام، وتشغّل أكثر من 31 في المئة من اليد العاملة غير الفلاحية، كما أنّ أكثر من 30 في المئة من الفلاحين هجروا الميدان الفلاحي ليتفرّغوا لنشاط التهريب[224]، معتمدين في ذلك معطيات دراسة قام بها الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

يتمثّل الاقتصاد غير الرسمي في تونس في قطاع (غير القطاع الفلاحي) يتكوّن من وحدات اقتصادية صغرى (أقلّ من 6 أُجراء). وموازاة له، برزت ظاهرة التجارة الموازية غداة فتح الحدود التونسية – الليبية في عام 1988، وانتشرت أسواقها الجديدة (سوق ليبيا) تقريبًا على كامل تراب البلاد.

يساهم القطاع غير الرسمي في تشغيل 20 في المئة من مجموع عدد السكان الناشطين اقتصاديًا، وبنسبة 36 في المئة من الناتج المحلّي، وذلك بحسب دراسة قام بها الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية في عام 1991 [225]. وفي عام 1994، قام هذا القطاع بتشغيل 840 ألف شخص، أي ما يعادل 36 في المئة من مجموع عدد السكان الناشطين اقتصاديًا و46 في المئة في غير القطاع الفلاحي[226].

بحسب التقديرات الأوّلية التي طرحها دي سوتو[227] في دراسته التي قام بها لحساب الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، يبلغ عدد المؤسسات التونسية الناشطة «خارج نطاق القانون» (Entreprises extralégales) 524 ألف مؤسسة، أي بنسبة 85 في المئة من إجمالي المؤسسات (616 ألف). وبحسب المصدر نفسه، فإن الأصول التجارية والممتلكات العقارية لهذه المؤسسات التونسية الناشطة «خارج نطاق القانون» تقدّر بـ 115 مليار دولار (180 مليار دينار تونسي)، أي بما يعادل 11 ضعفًا قيمة رأس المال المتداول للمؤسسات المدرجة في بورصة تونس في عام 2010، وأربعة أضعاف قيمة الاستثمارات الخارجية المباشرة منذ عام 1976.

أما عن الحركية التجارية بين تونس وليبيا، فساهم قطاع واسع من الشرائح الاجتماعية ضعيفة الدّخل ورؤساء شبكات التهريب المحلية (من أصحاب رؤوس الأموال) المعروفين محلّيا بـ «الكناترية» من سكّان المناطق الحدودية بولايتي تطاوين ومدنين في هذه الدينامية الجديدة، حيث أسست لها أسواقًا محلية كبرى، تديرها شبكات محلية تسيطر على عمليات التزوّد بالسلع من ليبيا أو عبرها، وتزوّد الأسواق الحدودية كالسوق المغاربي في بنقردان وسوق ذهيبة، حيث يأتي باقي تجار البلاد للتزوّد.

بحسب الدراسة التي قمنا بها منذ التسعينيات، وفّر هذا القطاع أكثر من 14 ألف موطن شغل مباشر قارّ[228] في شبكة التزوّد وحدها (ما يسمّى محليًا بـ «الخَطّ») من دون اعتبار باقي الفاعلين والناشطين في القطاع من صيارفة للعملات الليبية والعالمية «صرافة» أو تجار «نصابة» (كما يسمّونهم محليًا) يشتغلون لحسابهم الخاص في أسواق مستحدثة اعتاد الناس على تسميتها بـ «سوق ليبيا» في أغلب مدن البلاد[229] (الخريطة (1) في الملحق (3)).

من المعلوم لدينا أن هذه الأسواق الموازية التي فرضتها دينامية شبكات التجارة الموازية في المجال الحدودي التونسي – الليبي، منذ نهاية الثمانينيات (ومركزها مدينة بنقردان)، سرعان ما انتشرت مثيلاتها على كامل التراب التونسي مدنًا وقرى (مدينة الجمّ مثلًا). ومن المؤكد أنه لا يمكننا فهم هذه الظاهرة وسرعة انتشارها على امتداد دول الجنوب من دون الرجوع إلى السياق العام الذي أفرزها ألا وهو «العولمة»؛ فإذا ألقينا نظرة على خريطة الشبكة العالمية للتجارة الموازية، سنجد أن هذه الأسواق تتوزّع في معظم القارات، خصوصًا في كثير من البلدان العربية والأفريقية والآسيوية، التي أصبح بعض من عواصمها كدبي (الإمارات العربية) وفايا (تشاد) والخرطوم (السودان) وطرابلس (ليبيا)، أو شنغهاي (الصين)، من المرافئ الكبرى للتجارة الموازية والمزوّدة لشبكات التوزيع العالمية (ينظر الخريطة (14) والخريطة (15) في الملحق (3)).

من هذا المعطى، فإن الشبكات التونسية للتجارة الموازية تنخرط هيكليًا وتنظيميًا في سياق «العولمة المتخفية»، أو بمعنى أدق العولمة التي صيغت لدول الجنوب ذات الدخل المتدنّي، والتي اتخذت من هذه الشبكات حصان طروادة لفتح أسواق موازية لبضائعها الجديدة التي غالبًا ما تكون نماذج مقلّدة لا تلتزم معايير الجودة المميزة للبضاعة الأصلية؛ من هذا المنظور الفني فهي «بضاعة موازية» تُغري المستهلك بسبب

سعرها الزهيد.

إن هذه البضاعة الموازية المصنّعة بتكنولوجيا أميركية في الصين ودول جنوب آسيا، بإشراف الشركات عبر–الوطنية، وبتمويل من المؤسسات المالية الأميركية والأوروبية الكبرى، تكون معدّة للتصدير إلى أسواق دول الجنوب، وتُمنع منعًا باتًا من دخول أسواق دول الشمال التي تُخصَّص حصريًا للبضائع ذات المعايير الأصلية، حيث تُشدّد الرقابة الديوانية في منع دخول البضائع الموازية أراضيها.

تمثّل البضائع المقلّدة في العالم، بحسب كريستيان شافانيو[230]، نسبة تراوح بين 7 و9 في المئة من حجم التجارة العالمية، وتمثل التجارة الموازية في العالم 15 في المئة من مجموع المبادلات الاقتصادية العالمية.

تقدر إدارة الديوانة الفرنسية أن حجم البضائع المقلَّدة التي تحجزها مصالحها تضاعف أكثر من 44 مرة بين عامي 1994 و2011 مرتفعًا من 200 ألف قطعة محجوزة إلى 8,9 ملايين للأعوام نفسها. كما بلغت البضائع المقلّدة التي حجزتها مصالح الديوانة الأوروبية في عام 2010 أكثر من 103 ملايين قطعة بقيمة قدّرتها بـ 1,1 مليار يورو، ويُعزى ذلك إلى تطوّر التجارة الإلكترونية (E-commerce). وبحسب المصدر نفسه، تذكر غرفة التجارة العالمية أن جملة الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العالمي الرسمي فاقت الألف مليار دولار (1,000 مليار دولار) في عام 2011، مع الإشارة إلى أنها توقعت تراوح تلك الخسائر بين 1,220 و1,770 مليار دولار في عام 2015[231]. كما يتّضح من معظم الدراسات المهتمّة بالموضوع أن 80 في المئة من إنتاج هذه البضائع يقع في الدول الآسيوية، ولا سيما في الصين (الخريطة (16) في الملحق (3)).

---

(207) Kamel Laroussi, «Commerce informel et nomadisme moderne: Étude de cas: La Dynamique transfrontalière tuniso-libyenne dans le sud-est tunisien de 1988 à 2006» (Thèse de doctorat en Histoire et civilisations, École des hautes études en sciences sociales (EHESS), Paris, 2007).

(208) Manuel Castells and Alejandro Portes, «World Underneath: The Origins, Dynamics and Effects of the Informal Economy,» in: Alejandro Portes, Manuel Castells and Lauren A. Benton (ed.), The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries (Baltimore-Maryland; London: Johns Hopkins University Press, 1989), pp. 11-35.

(209) International Labour Office (ILO), Employment, Incomes and Equality: A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya (Geneva: (ILO), 1972).

(210) S. V. Sethuraman, «The Urban Informal Sector: Concept, Measurement and Policy,» International Labour Review, vol. 114, no. 1 (January 1976).

(211) Victor E. Tokman, «An Exploration into the Nature of Informal—Formal Sector Relationships,» World Development, vol. 6, nos. 9-10 (September 1978).

(212) Caroline O. N. Moser, «Informal Sector or Petty Commodity Production: Dualism or Dependence in Urban Development?,» World Development, vol. 6, nos. 9-10 (September 1978).

(213) Castells and Portes, «World Underneath».

(214) Hernando de Soto, The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World, In Collaboration with the Instituto Libertad y Democracia; Foreword by Mario Vargas Llosa, Translated by June Abbott (New York: Harper and Row, 1989).

(215) Hernando de Soto, Le Mystère du capital: Pourquoi le capitalisme triomphe en Occident et échoue partout ailleurs, Trad. par Michel Le Seac'h (Paris: Flammarion, 2005).

(216) Mike Davis, Planète Bidonvilles; Suivi de Bruno Bachmann, Les Enfants de la même agonie (Paris: Ab irato éditions, 2005).

(217) Béatrice Hibou, «Économie politique du discours de la Banque mondiale en Afrique sub- saharienne: Du Catéchisme économique au fait (et méfait) missionnaire,» Les Études du CERI, no. 39 (Mars 1998), pp. 1-46.

(218) Ibid., p. 15.

(219) William F. Maloney, «Informality Revisited,» World Development, vol. 32, no. 7 (July 2004).

(220) Jacques Charmes, «Informal Sector, Poverty and Gender: A Review of Empirical Evidence,» Background Paper for the World Development Report 2001, The World Bank, Washington, D.C., 1998).

(221) International Labor Office (ILO), «Decent Work and the Informal Economy,» International Labour Conference, 90th Session (2002).

(222) Marc Bacchetta, Ekkehard Ernst et Juana Paola Bustamante, Mondialisation et emploi informel dans les pays en développement: Étude conjointe du Bureau international du travail et du Secrétariat de l'Organisation mondiale du commerce, Organisation mondiale du commerce (OMC) et Organisation internationale du Travail (OIT) (Genève: Organisation mondiale du commerce, 2009), p. 9.

(223) وكالة تونس أفريقيا للأنباء (وات)، افتتاح مركز أورو - مغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في تونس، 6 تموز/ يوليو 2012.

(224) المرجع نفسه.

(225) L’Union tunisienne de l’industrie, du commerce et de l’artisanat (UTICA) et l’Organisation internationale des employeurs (OIE), «La Politique et les stratégies des organisations d’employeurs envers le secteur informel dans les pays d’Afrique du Nord et du Moyen-Orient,» Tunis, 2-4 Octobre 1991.

(226) Sboui Faouzi, «Étude de cas: Les Déséquilibres du marché du travail et le rôle du secteur informel,» dans: Jacques Vallin et Thérèse Locoh, Population et développement en Tunisie: La Métamorphose (Tunis: Cérès éditions, 2001), p. 408.

(227) Hernando de Soto, L’Économie informelle comment y remédier? Une Opportunité pour la Tunisie (Tunis: Éditions Cérès, 2012), p. 17.

(228) Laroussi, «Commerce informel,» p. 173.

(229) Kamel Laroussi, «Impact du commerce informel sur le milieu rural en Tunisie: Étude de cas: La Dynamique transfrontalière tuniso-libyenne,» Revue des régions arides, no. 9 (1/96) (1996), pp. 47-68.

(230) Christian Chavagneux et Franck Seuret, «Les Contrebandiers de la mondialisation,» Alternatives économiques, no. 216 (Juillet-Août 2003), pp. 38-54.

(231) Comité Colbert, «La Lutte anti-contrefaçon de l’industrie du luxe = How the Luxury Industry Fights Counterfeiting,» 2012, <https://bit.ly/2181K8t>.

الفصل السابع
الأدفاق البشرية والتجارية
عبر الحدود التونسية – الليبية

أولًا: الأدفاق البشرية
وتأثير الثورتين التونسية والليبية في حركية المعابر

1- الأدفاق البشرية

شهدت تونس بعد فتح الحدود مع ليبيا في 15 شباط/ فبراير 1988، وإبرام اتفاق ثنائي بعد تطبيع العلاقات الديبلوماسية، تدفّقًا بشريًا لم تشهد البلاد له مثيلًا، زاد وتيرته في إثر اتفاق قادة الدول المغاربية وتوقيعهم معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي في مراكش في 17 شباط/ فبراير 1989.

على الرغم من التفاوت في النسب والأحجام، تطوّرت أدفاق الوافدين الليبيين والجزائريين والمغاربة على تونس بين عامي 1987 و1991، حيث تضاعف عدد الليبيين إلى نحو مئة وسبعين ضعفًا، والمغاربة خمسة عشر ضعفًا، وثلاثة اضعاف بالنسبة إلى الجزائريين، كما يبينه الجدول (7-1)، حيث شهد عدد الليبيين الذين عبروا مراكز الحدود البرية مستوى قياسيًا في عام واحد، فارتفع من 6,814 مسافرًا في عام 1987 إلى 1,236,038 في عام 1988.

الجدول (7-1)

دخول المسافرين غير المقيمين بحسب الجنسية (1979-2012)

الجنسية العام	جزائريون	ليبيون	مغاربة	مجموع المغاربيين (1)	مجموع البلدان (2)	بالنسبة المئوية (1)/ (2)
1979	184,122	23,089	4,545	211,756	1,355,951	15,62
1980	422,511	4,225	4,527	431,263	1,602,054	26,92

42,01	2,150,996	905,698	7,888	1,345	896,465	1981
18,47	1,355,129	250,266	6,386	88,080	155,800	1982
30,13	1,438,872	433,539	7,774	169,982	255,783	1983
35,97	1,579,607	568,187	11,880	87,605	468,702	1984
40,86	2,002,997	818,350	13,127	35,668	769,555	1985
20,51	1,502,092	308,125	6,748	3,871	297,506	1986
14,14	1,874,734	265,057	10,475	6,814	247,768	1987
48,92	3,468,360	1,696,581	48,379	1,236,038	412,164	1988
44,69	3,222,236	1,439,871	104,704	956,956	378,211	1989
42,92	3,204,300	1,374,951	143,950	795,792	435,209	1990
63,76	3,224,000	2,056,100	157,400	1,154,400	744,300	1991
44,98	3,539,900	1,592,400	149,500	635,700	807,200	1992
34,14	3,855,600	1,316,400	100,000	544,000	672,400	1994
39,66	4,119,800	1,6,34,000	26,700	618,700	988,600	1995
31,58	3,884,600	1,226,900	30,900	526,100	669,900	1996
29,90	4,263,100	1,274,600	42,800	626,400	605,400	1997
33,15	4,717,500	1,563,800	45,100	834,500	684,200	1998
26,02	4,831,700	1,257,300	37,800	603,100	616,400	1999
26,39	5,057,500	1,334,500	37,700	685,200	611,600	2000
31,10	5,387,300	1,675,400	35,500	1,016,600	623,300	2001

2002	728,300	1,280,700	38,900	2,047,900	5,063,500	40,44
2003	811,500	1,325,700	35,000	2,172,200	5,114,300	42,47
2006	945,300	1,472,400	32,400	2,458,400	6,549,500	37,53
2007	980,600	1,544,800	29,200	2,564,200	6,761,900	37,92
2008	968,500	1,767,900	32,400	2,780,800	7,050,300	39,44
2009	961,300	1,995,200	29,500	2,999,100	6,902,300	43,45
2010	1,060,000	1,825,500	29,100	2,927,900	6,903,400	42,41
2011	693,700	1,642,600	34,700	2,384,100	4,785,300	49,80
2012	901,700	1,887,700	34,900	2,843,300	5,950,400	47.80

المصدر: تونس، وزارة الداخلية والتنمية المحلية، **النشرية الإحصائية السنوية 2012**.

شهد نسق دخول الليبيين تونس انخفاضًا في عقد التسعينيات جرّاء العقوبات الدولية على ليبيا بسبب قضية لوكربي (15 نيسان/ أبريل 1992)، حيث انخفض عددهم بين عامي 1991 و1992 إلى النصف (الجدول (7-1)).

في إثر بدء المفاوضات بين ليبيا من جهة، وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى (2000)، والتي انتهت باتفاق سمح برفع الحظر الدولي والعقوبات في أواخر عام 2003 [232]، شهد نسق دخول الليبيين، ولا سيما من نقطة العبور الحدودية في رأس جدير، ارتفاعًا مطّردًا ليبلغ أوجه في عام 2009 بتسجيل دخول نحو مليونَي ليبي (1,995,200) إلى البلاد.

بقيت تونس تمثل بلد عبور بالنسبة إلى المغاربة والجزائريين طوال العقد الأول من إبرام اتفاقية اتحاد المغرب العربي في عام 1989، قبل أن تصبح وجهة للتسوّق والسياحة بالنسبة إلى الجزائريين بدءًا من الألفية الثالثة، لتستقبل في عام 2010 نحو مليون زائر.

إضافة إلى ذلك، مثلت تونس محطة مهمة مسار هجرة الجزائريين نحو فرنسا، حيث شهدت دخول 896,465 جزائريًا في عام 1981 مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية في فرنسا وفوز الاشتراكيين الذين قرّروا فتح باب الهجرة الشرعية وتسوية أوضاع المهاجرين السريين. وشهد تدفق الجزائريين انحسارًا في الأعوام التي تلت ليرتفع مجدّدًا في عام 1985 إلى 769,555 زائرًا قبيل قرار السلطات الفرنسية اعتماد نظام التأشيرات في عام 1986، حيث لم يدخل تونس حينذاك إلا 297,506 جزائريين كما نلاحظ في الجدول

.(1–7)

عمومًا، نلاحظ أن نسق أدفاق الوافدين على البلاد من مجموع البلدان (ولا سيما الأوروبية منها) شهد تطوّرًا منتظمًا بين عامي 1979 و2012 مقارنة بأدفاق المغاربيين التي شهدت مستويات متفاوتة، نظرًا إلى خضوعها لتأثيرات سياسية طارئة من حين إلى آخر، أكان بين دول المغرب العربي أم على الضفة الشمالية للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، نذكر منها مشكلة الصحراء الغربية أو طرد العمال التونسيين من ليبيا في عام 1985، أو فرض نظام التأشيرات داخل هذا الفضاء.

منذ فتح الحدود، أصبحت أدفاق المغاربيين الداخلين إلى تونس تراوح بين ثلث ونصف الوافدين من البلدان المختلفة، وحدث أن تجاوزت تلك النسبة بصفة استثنائية في عام 1991 لتبلغ 63.76 في المئة من مجموع البلدان، بعدما كانت لا تتجاوز 15 في المئة في عام 1987 (الجدول (7–1)). ومنذ فتح الحدود مع ليبيا، ظلّ مجموع خروج التونسيين إلى هذا البلد محافظًا على الصدارة، حيث مثّلت تلك الوجهة وحدها أكثر من نصف مجموع التونسيين إلى البلدان المختلفة (الجدول (7–2)). نلاحظ أيضًا تطوّر عدد سفرات التونسيين إلى ليبيا، حيث ارتفع من 5400 في عام 1987 إلى 1,292,200 في عام 1991 (كما نلاحظ في الجدول (7–2)).

الجدول (7–2)
تطوّر خروج التونسيين إلى البلدان المختلفة
ونسبة القاصدين منهم ليبيا (1987–2012)

عام	عدد المسافرين إلى البلدان المختلفة (1)	عدد القاصدين منهم ليبيا (2)	النسبة المئوية (2)/ (1)
1987	556,900	5,400	0.96
1988	1,500,500	808,200	53.86
1989	1,800,700	1,020,700	56.68
1990	1,741,300	1,019,800	58.56
1991	1,940,000	1,292,200	66.60
1992	1,901,600	1,291,800	67.93

1993	1,838,300	1,215,600	66.12
1994(*)	1,759,400	1,114,200	63.32
1995	1,778,300	1,129,700	63.52
1996	1,424,900	768,100	53.90
1997	1,380,700	672,700	48.72
1998	1,525,900	788,200	51.65
1999	1,479,700	668,600	45.18
2000	1,631,800	613,000	37.56
2001	1,668,400	748,400	44.85
2002	1,938,900	1,013,600	52.27
2003	2,273,500	1,301,100	57.22
2004	2,312,500	1,274,600	55.11
2005	2,241,100	1,132,500	50.53
2006	2,301,700	1,160,700	50.42
2007	2,743,100	1,535,700	55.98
2008	3,117,500	1,808,100	57.99
2009	2,623,500	1,238,000	47.18
2010	2,249,600	699,000	31.07
2011	2,302,900	475,900	20.66
2012	2,897,400	842,500	29.07

(*) ابتداء من عام 1994 صار التونسيون غير المقيمين محتسبين في إحصاءات الدخول والخروج.

المصادر: تونس، وزارة الداخلية والتنمية المحلية، **النشرية الإحصائية السنوية**، وتونس، المعهد الوطني للإحصاء، **النشرية الإحصائية السنوية لتونس** (تونس: المعهد، 1994؛ 2000؛ 2003؛ 2007؛ 2010

و2012).

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصاءات المتعلّقة بحركية العبور البري تدلّ على عدد السفرات، لا المسافرين، حيث يقوم الشخص الواحد بأكثر من سفرة في العام إلى ليبيا وذلك لأغراض تجارية. وبحسب ما تفيدنا به الاستبيانات الميدانية التي قمنا بها، بلغ معدّل وتيرة سفرات الشخص الواحد إلى ليبيا في العام 88 مرة، وذلك في عام 1992. ويتضاعف هذا المعدّل في الأعوام التالية، كما سنذكر ذلك في ما بعد في سياق حديثنا عن الشبكات التي تنظّم حركية التجارة الموازية في الفضاء الحدودي.

في التسعينيات، بقي كثير من سكان المناطق الحدودية القريبة يزودون سياراتهم بالوقود من محطّات الوقود الليبية القريبة (على بعد كيلومتر واحد من المعبر)؛ إذ علاوة على تسهيل إجراءات العبور، كان سعر لتر البنزين الليبي يمثّل ثلث سعره في الجانب التونسي في عام 1992، ومع نسق ارتفاعه الحاصل في تونس وصلت النسبة في عام 2006 إلى نحو عُشر سعره. أمّا اليوم فتتكفّل شبكة مهرّبي المحروقات (من قبيلة الذهيبات) في ذهيبة بتزويد السوق من خلال ارتباطها بشبكات نقل المحروقات نحو عموم مدن الجنوب التونسي، حيث يقوم تجّار كثر بعرضه للبيع في حاويات بلاستيكية على قارعة الطريق بسعر يقارب نصف ثمن البنزين في محطات الوقود الرسمية.

يمكن أن نستشفّ من الجدولين (7-1) و(7-2) مدى الحركية البشرية التي شهدها الفضاء الحدودي بشكل متواصل منذ فتح الحدود كمجال عبور للجنسيات المختلفة، حيث بقي معبر رأس جدير أكبر معبر بري يستقبل ذاك العدد من الأدفاق البشرية على مدى أكثر من عقدين من دون توقّف يذكر. فكما شهد دخول 1,863,531 مسافرًا وخروج 1,685,736 في عام 1988 [(233)]، نراه في العقد الأخير لا يزال محافظًا على النسق نفسه.

إضافة إلى ذلك، مثّل الفضاء الحدودي لكثير من التونسيين الآتين من أنحاء البلاد المختلفة وجهة للتسوّق. وأثرت هذه الحركية البشرية في التطوّر العمراني الكبير الذي شهدته المدن والقرى المحاذية للطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين مدنين وبنقردان، حيث انتشرت المطاعم ومحلات البيع بأنواعها وتأسست أسواق كبرى في مدن الفضاء الحدودي من تطاوين إلى مدنين وبنقردان، مثّلت مقصدًا لكثير من المتسوّقين من داخل البلاد وصلت إلى حدّ تنظيم سفرات أسبوعية بالحافلات تنطلق من العاصمة وكبريات المدن التونسية باتجاه السوق المغاربي وأسواق الجملة في بنقردان.

يشعر الآتي إلى هذا الفضاء الحدودي أنه دخل - في أوجه منه - منظومة موازية؛ فابتداء من الحدود الشمالية لولاية مدنين - في واد الزاس بالتحديد - يعترض المرء «الصرّافة» ملوّحين برزم من العملات الأجنبية بقصد التبديل للعابرين في الاتجاهين، في مشهد يتكرّر على طول الطريق الرابطة بين وادي الزاس ورأس جدير. وعادة ما يراهم المرء واقفين مستظلين بشجرة، أو بقرب محلات منشأة لبيع الزيوت والمحروقات المهربة من ليبيا؛ ذلك كله من دون أن يتعرّضوا للتوقيف أو المساءلة، في عملية «غضّ الطرف» من السلطات. وإن كانت لتلك السياسة غير المعلنة كلفة على الاقتصاد الوطني، فذلك لأن الحكومة

اضطَرّت إلى ذلك حتى تُنفّس عن تلك المناطق المهمّشة، وتمتصّ البطالة المتفشية بها، ولا سيما بين شبابها.

من جانب آخر، ساعدت التجارة الموازية على دعم الميزان التجاري التونسي، خصوصًا قطاع المحروقات وبعض المواد والأجهزة والآليات التي كانت تستوردها الدولة بالعُملة الصعبة (كالآليات الصناعية والفلاحية، وبعض المواد الغذائية وغيرها). إلا أن بعض القطاعات الانتاجية كقطاع الملابس والأقمشة والنسيج وبعض الصناعات والحرف الصغرى في البلاد تضرّر من المنافسة الجديدة التي استحدثها الاقتصاد الموازي أمام الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي جعل اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية يحتجّ لدى السلطات مرّات عدة، من دون جدوى تذكر. بل مع مرور الوقت، أصبحت الدولة شريكًا في استباحة مجال الاقتصاد الرسمي حيث أدغمت ثلاثة مجالات من الاقتصاد الموازي متوزّعة في ثلاث مناطق كبرى غير معلنة في خريطة البلاد التونسية (الخريطة (17) في الملحق (3))، وانتظمت على ذلك النحو إلى تاريخ الثورة التونسية التي شهدنا في إثرها تعميم ما سمّيناه «تسامح القانون» على عموم البلاد، ولا سيما بالنسبة إلى بيع المحروقات:

- **المجال الأول لتسامح القانون:** تركز في الولايات الحدودية (مدنين وتطاوين)، حيث سمحت السلطات بالتصريف الموازي للعملات عن طريق «صرّافة» ومحلات للصرف انتشرت من وادي الزاس إلى بنقردان وطريق رأس جدير وذهيبة.

- **المجال الثاني لتسامح القانون:** اقتصر على عموم الجنوب التونسي إلى الحدود الجنوبية لولاية صفاقس، وبالتحديد مدينة الصخيرة التي كانت تمثّل الحدّ الجغرافي المسموح به لعرض المحروقات وزيوت السيارات المهربة من ليبيا وبيعها في محلات على قارعة الطريق.

- **المجال الثالث لتسامح القانون:** امتدّ إلى عموم البلاد، حيث لم ترَ الدولة مانعًا من إنشاء أسواق على شاكلة «سوق ليبيا» في عموم المدن التونسية، وأصبح «سوق المنصف باي» في العاصمة و«سوق الجمّ» من أكبر الأسواق المرادفة لأسواق ليبيا في الجنوب، متزوّدين من الشبكة نفسها في البدء، ثمّ أصبحت لهم شبكاتهم الخاصة في ما بعد، حيث تُعرض للبيع سلع استهلاكية ومعدات إلكترونية وتجهيزات منزلية وزرابي (سجاد) ومفروشات وملابس وغيرها.

2- تأثير الثورتين التونسية والليبية في حركية المعابر ومستوى الأدفاق البشرية

شهدت الشهور الأولى من عام 2011 انخفاضًا حادًا في حركية العبور البشرية في المعبر الحدودي رأس جدير نتيجة ثورة 14 كانون الثاني/ يناير 2011 في تونس وانطلاق الثورة الليبية في 17 شباط/ فبراير 2011. كما أن احتدام المواجهات العسكرية بين الثوار الليبيين وكتائب القذافي في الشهور التالية جعل آلاف العمال الأجانب المقيمين في ليبيا يلجأون إلى تونس عبر بوابتي الحدود البرية التونسية - الليبية. ونلاحظ في

الجدول (7-3)، الخاص بحركية المسافرين، دخول 45,835 شخصًا من جنسيات مختلفة عبر بوابة رأس جدير في شباط/ فبراير 2011 (الصورة (16) والصورة (17) في الملحق (4)).

الجدول (7-3)

حركية عبور المسافرين ووسائل النقل في المعبر الحدودي رأس جدير في خضمّ الثورتين التونسية والليبية (2011)

الشهر	حركية المسافرين								حركية وس		
	دخول				خروج				دخول		
	تونسيون	ليبيون	جزائريون	جنسيات أخرى	تونسيون	ليبيون	جزائريون	جنسيات أخرى	سيارات	شاحنات	المجموع
كانون الثاني/ يناير 2011	76,890	65,766	1,875	1,182	86,544	61,292	2,209	770	64,773	2,576	67,349
شباط/ فبراير 2011	80,478	48,160	2,285	45,835	70,818	28,548	1,485	310	65,748	2,129	67,877
تشرين الأول/ أكتوبر 2012	54,639	96,407	113	13,096	52,337	48,510	81	237			
تشرين الثاني/ نوفمبر 2012	40,516	110,500	68	2,697	88,401	64,124	65	218			
كانون الأول/ ديسمبر 2012	32,379	71,017	66	7,054	36,319	35,577	56	242			

المصدر: تونس، المكتب الحدودي للديوانة برأس جدير، 2013.

الجدول (7-4)

حركية عبور المسافرين ووسائل النقل في المعبر الحدودي في ذهيبة

(2010–2012)

العام	حركية المسافرين								حركية وسائل النقل						
	دخول				خروج				دخول					خ	
	تونسيون	ليبيون	جنسيات مختلفة	مجموع	تونسيون	ليبيون	جنسيات مختلفة	مجموع	سيارات تونسية	سيارات أجنبية	شاحنات	جملة	سيارات تونسية	سيارات أجنبية
2010	12,954	58,779	1,413	73,146	8,991	51,105	726	60,822	10,121	22,164	84	32,369	7,112	19,479
المجموع العام	133,968													
2011	79,037	280,174	5,490	364,701	79,939	212,417	5,944	298,300	26,346	71,112	112	97,750	30,750	72,666
المجموع العام	663,001													
2012	175,250	266,400	–	432,435	189,126	172,800	–	364,410	–	–	–	–	–	–
المجموع العام 796,845														

المصدر: تونس، المكتب الحدودي للديوانة بذهيبة، 2013.

أخذ تدفّق اللاجئين عبر بوابات الحدود (رأس جدير وذهيبة) منحى تصاعديًا على مدى الشهور التالية حيث وصل ذروته في صيف عام 2011 ليبلغ مئات آلاف الأشخاص من جنسيات مختلفة (ليبيون، مصريون، سودانيون، تشاديون، صوماليون، بنغال، صينيون وغيرهم). وجرى إيواء بعضهم في مخيم الشوشة بإشراف الجيش التونسي بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس (الصورة (18) والصورة (19) في الملحق (4)). أما السواد الأعظم منهم فجرى إيوائه في مدن الجنوب التونسي، في القاعات الرياضية المغطاة، ودور الشباب، وعند العائلات التونسية التي فتحت أبوابها، خصوصًا للعائلات الليبية. وقدّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد الأجانب العاملين في ليبيا من جنسيات مختلفة، ممن لجأوا إلى تونس عبر المعابر البرية على مدى الشهور الستة التي تلت بداية الثورة الليبية في شباط/ فبراير 2011 بنحو 200 ألف لاجئ[(234)]، في انتظار ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. كما جاء في تقرير المفوضية أنها تتكفّل بشؤون 4390 شخصًا في مخيم الشوشة الذي فتحته السلطات التونسية على مقربة من معبر رأس جدير، والذي يستقبل نحو 4670 لاجئًا. وأشارت المفوضية أنها ترعى أيضًا نحو ثمانين ألف ليبي مقيمين لدى العائلات التونسية. أما منظمة الهجرة الدولية، فقدرت عدد اللاجئين الداخلين من جنسيات مختلفة من المعابر نحو 256 ألف شخص[(235)].

شهدنا في هذه الفترة مدًا تضامنيًا تونسيًا لتغطية حاجات اللاجئين (مواد غذائية، أدوية، ملابس، أغطية،

ومفروشات، وأموال، وبطاقات شحن هاتفية)، وكانت مؤسسات المجتمع المدني (اللجان المحلية لحماية الثورة وجمعية الهلال الأحمر التونسي) تنسق مع مؤسسات الدولة (ولاية ومعتمديات وجيش وطني)، وكان لهذه الجمعيات دور رائد ومحوري في التنظيم والإشراف الميداني المباشر على عمليات الإغاثة، وكذلك الدُور الجهوية والمحلية للاتحاد العام التونسي للشغل التي سخّرت فضاءاتها لتخزين مواد الإغاثية والإعانات الالآتية من ولايات البلاد.

شهد المعبر الحدودي في ذهيبة أول مرة في تاريخه توافد مئات آلاف الليبيين بسبب حوادث الثورة الليبية في موازاة تضاعف عدد التونسيين الناشطين في ميدان التجارة الموازية والتهريب ليزداد عدد التونسيين القاصدين ليبيا من 8,991 شخصًا في عام 2010 إلى 79,939 شخصًا في عام 2011، حيث شهد نشاط التهريب في الاتجاهين تطوّرًا قياسيًا لم يظهر في ذلك العام في عدد المحاضر المسجلة لدى مكتب الديوانة الحدودي في ذهيبة التي وصلت إلى أقل من نصف معدّل عددها في الأعوام الماضية (151 محضرًا في عام 2011 بعدما كان 349 محضرًا في عام 2010، يُنظر الجدول (6-7)) مع العلم أنّ إجمالي حركية العبور من هذا المعبر ارتفع من 133,968 شخصًا في عام 2010 إلى 663,001 في عام 2011، أي بزيادة بلغت نحو خمسة مرّات (الجدول 7-4)).

إضافة إلى ذلك، شهد المعبر في ذهيبة في تلك الفترة حوادث أمنية بالغة الخطورة نتيجة الحرب بين الثوار وكتائب القذافي (الصورة (16) والصورة (17) في الملحق (4)). وبحسب وكالة تونس أفريقيا للأنباء سقط المعبر في أيدي الثوار الليبيين في 21 نيسان/ أبريل 2011، ولجأ 13 عنصرًا من الجيش الليبي بينهم ضباط إلى تونس، حيث أوقفهم الجيش التونسي.

تجدر الإشارة هنا إلى تماسك أجهزة الدولة وصمودها إبان الحالات الأمنية الطارئة في عموم البلاد وعلى تخومها؛ إذ على الرغم من الازدحام الشديد الذي شهده المعبر (الصورة (20) والصورة (21) في الملحق (4)) والإشكالات الأمنية الحاصلة فيه، فإن قوات الأمن والحرس والجيش والديوانة قامت بدورها في حماية الحدود والمثابرة في عملها الدؤوب ليلًا ونهارًا، وهذا دليل على متانة هياكل مؤسسات الدولة ورسوخ تقاليدها مهما بعدت عن المركز ورزحت تحت الأوضاع القاسية. فهياكل الدولة الموجودة على الحدود التونسية - الليبية تعرّضت - دون مثيلاتها في سائر البلاد - إلى تداعيات ثورتين امتدّتا من 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 إلى 14 كانون الثاني/ يناير 2011 في ما يتعلّق بالثورة التونسية، ومن 17 شباط/ فبراير 2011 إلى 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 بالنسبة إلى الثورة الليبية.

ثانيًا: الأدفاق التجارية

عادة ما يكون مستوى التبادل التجاري بين الدول مقياسًا لدينامية اقتصاد بلد ما ومحكًا لقدراته الإنتاجية والتنافسية في سوق تبادل حر. واعتمادًا على ما سبق، نجد أن مستوى التبادل التجاري الرسمي في تونس لا يزال يشهد انخرامًا في الميزان التجاري لمصلحة دول الشمال (أوروبا خصوصًا) والصين في مقابل

ضعف في حجم التبادل مع دول الجنوب، ولا سيما دول المغرب العربي على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، وتعد الدول الأفريقية استثناء لمصلحة الميزان التجاري التونسي؛ إذ على الرغم من إبرام معاهدة اتحاد المغرب العربي في 17 شباط/ فبراير 1989 لغرض الاندماج الاقتصادي بين الدول الخمس الموقعة، واعتماد خطة استراتيجية للتنمية في ما بينها تدعو بموجبها إلى إرساء منطقة تبادل حرّ للمنتوجات المغاربية (في آذار/ مارس 1991) تكون أولى خطواتها رفع الحواجز الديوانية وتوحيد المعايير والرسوم الجمركية بقصد تكوين سوق مغاربية مشتركة تسمح بالتنقل الحرّ للأشخاص والمنتوجات المغاربية في انسجام مع باقي دول العالم، خصوصًا القوانين الأوروبية المعتمدة في هذا الشأن. لكن على الرغم من كلّ ما سبق، لم يجد معظم تلك البرامج – إلى حدود يومنا هذا – طريقها نحو التنفيذ.

في المحصّل، بدا تأسيس اتحاد المغرب العربي كأنه أقرب إلى انخراط الأنظمة المغاربية في السياق العالمي الجديد ومتطلباته، منه إلى استجابتها لتطلّعات شعوبها إلى الوحدة والعمل المشترك، حيث تزامن تأسيسه مع بروز كيانات اقتصادية وجيوسياسية كبرى في مناطق عدة من العالم، وسقوط جدار برلين رمز انتهاء الحرب الباردة، وافتتاح العالم حقبة جديدة تجلّت فيها المعالم الأولى للعولمة، من خلال الثورة الرقمية وتقانة الاتصال الحديثة. ومن تلك الكيانات التي أفرزتها التحولات الجيوسياسية والاقتصادية نذكر بالقارة الأميركية المجموعة الاقتصادية لدول أميركا الجنوبية التي أُسّست في 26 آذار/ مارس، واتفاقية التبادل الحر في شمال أميركا في عام 1994، بعدما كان اتفاق التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا قد دخل حيز التنفيذ منذ عام 1989.

أما في القارة الأوروبية فنجد اتفاقية ماسترخت في عام 1992 التي أسست الاتحاد الأوروبي (المنبثق عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية) ومنظمة شنغهاي للتعاون في آسيا الوسطى في عام 1996، وتوقيع دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، واتفاق منطقة جنوب آسيا للتجارة الحرة في عام 1995. أما في جنوب شرق آسيا فوقّعت رابطة دول جنوب شرق آسيا اتفاقية للتبادل الحرّ في عام 1992.

لم تكن تونس بمنأى عن تلك التحوّلات العالمية، إذ وجد النظام نفسه أمام الانخراط مبكّرًا في أحد مداراتها المعولمة تحوّطًا من أي طارئ سياسي يمكن أن يزعزع طبيعة الحكم واستقراره، فسارع بإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 تموز/ يوليو 1995 (15 دولة أوروبية)، بصفة منفردة من دون الرجوع إلى شركائه في اتحاد المغرب العربي، بل على العكس من ذلك شهدنا تنافسًا محتدمًا بين دوله (ولا سيما بين المغرب وتونس) في طلب منصب الشريك المتقدّم مع الاتحاد الأوروبي.

تهدف تلك الاتفاقية إلى إنشاء منطقة «المنطقة الاقتصادية الحرّة الأورومتوسطية» (zone de libre-échange euro-méditerranéenne)، حيث يجري تبادل السلع والخدمات ورأس المال، باستثناء التنقّل الحرّ للتونسيين نحو دول الاتحاد الأوروبي، وهي تعوّض الاتفاقية المبرمة في عام 1976. وتضمّنت اتفاقية الشراكة رفع الحواجز الجمركية أمام المنتوجات الصناعية الواردة من أوروبا على أربع مراحل تمتدّ على 12 عامًا، ابتداء من 1 آذار/ مارس 1998، ولم ينتظر الجانب التونسي دخول تلك الاتفاقية حيز التنفيذ ليسارع منذ 1 كانون الثاني/ يناير

1996 بالبدء في رفع الحواجز الجمركية المنصوص عليها[236].

لم ينعكس الانفراج في العلاقات بين الدول المغاربية وقتئذ إلا لمامًا على مستوى التبادل الاقتصادي الرسمي، مقارنة بتطوّر العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي، كما تبينه أرقام الصادرات والواردات للعقدين المنصرمين.

تحسن التبادل التجاري بين تونس وليبيا بعد فتح الحدود وتطبيع العلاقات في عام 1988، حيث ارتفعت الصادرات التونسية من 3.9 ملايين دينار في عام 1986 إلى 141.9مليون دينار في عام 1990 (الجدول 7-5)) لتصل إلى 1,293.2 مليون دينار في عام 2012 (الجدول 7-6))، إلا أنّ هذه الأحجام تبقى متدنية مقارنة بأحجام التبادل مع الدول الأوروبية التي لا زالت تستأثر بأكثر من 60 في المئة من المعاملات التجارية لتونس مع دول العالم (الجدول 7-7) والجدول (7-8)). وكذلك الأمر بالنسبة إلى حجم الواردات الرسمية مع الدول المغاربية الذي بقي ضعيفًا مقارنة بالدول الأوروبية. وإذا ما استثنينا التطور النسبي في المبادلات التجارية مع ليبيا (في جانبيها الرسمي والموازي)، بقي معظمها من حصة البلدان الأوروبية، ولم تشهد تغيرًا على مرّ العقود الأخيرة (1986-2012).

الجدول (7-5)

الصادرات والواردات بحسب البلدان (1986-2000)

(بالمليون دينار)

العام / البلد	1986		1988		1990		1992		1995	
	الصادرات	**الواردات**	**الصادرات**	**الواردات**	**الصادرات**	**الواردات**	**الصادرات**	**الواردات**	**الصادرات**	**الواردات**
الجزائر	71.5	64	50.9	76.2	71.6	98.5	86.4	134.4	175.2	169.9
المغرب	5.8	13.6	10.3	41.9	20.8	42.1	40.7	65.8	25.3	56.4
ليبيا	3.9	1.7	33.4	7.6	141.9	26.4	155.4	45.4	181.8	192.6
إيطاليا	189.5	242.9	388.7	421.9	653.4	767.8	608.9	1,033.2	988.3	1141.8
فرنسا	321.5	633.2	530.6	785.2	822.3	1,345.5	966	1,448.8	1451.6	1912.2

المصادر: تونس، البنك المركزي التونسي، 1993، وتونس، المعهد الوطني للإحصاء، **النشرية الإحصائية السنوية لتونس**، الأعداد 30، 32، 33 و34 (تونس: المعهد، سنوات مختلفة).

الجدول (7–6)

الواردات والصادرات بحسب القارات والبلدان (2010–2012)

(بالمليون دينار)

العام القارة/ البلد	2010		2011		2012	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصا
أفريقيا	1,816.8	2,759.2	1,418.6	2,844	2,776.7	3.4
الجزائر	890.0	679.7	896.4	656	1,535	7
ليبيا	406.3	1,048.5	31.5	1,103.3	492.6	3.2
المغرب	141.9	332.1	131.7	336.7	202.6	3
أميركا	2,237.3	784.2	2,759.4	610.3	2,772.4	.2
آسيا	4,631.7	1,175.9	4,942.8	942.7	6,411.9	4.7
الصين	1,924.8	67.5	2,048.3	57.9	2,633.1	.5
أوروبا	22,700.6	17,956	23,978.8	19,760.3	25,457.1	13.1
المجموع	31,816.7	23,519	33,695.4	25,091.9	38,178	47.7

المصدر: تونس، المعهد الوطني للإحصاء، **النشرية الإحصائية السنوية لتونس**، العدد 55 (تونس: المعهد، 2012).

أما في ما يخصّ الإحصاءات المتعلّقة بالواردات من ليبيا بعد فتح الحدود معها وظهور التجارة الموازية، فإنّها أصبحت تفتقر إلى صورة دقيقة عن وضع الواردات الحقيقي من هذا البلد المجاور؛ ففي حين يشير الجدول (7–9) إلى توريد ما قيمته 45,4 مليون دينار لعام 1992، تشير المعطيات التي أفرزتها دراستنا بشأن ظاهرة التجارة الموازية في العام نفسه إلى أضعاف تلك القيمة، حيث بلغ مستوى الواردات بطريقة موازية ما قيمته 539.2 مليون دينار، أي ما يمثّل 92.23 في المئة من إجمالي التوريد الفعلي (يُنظر الجدول (9–9) في الفصل التاسع).

نلاحظ في العقد الأخير تطورًا في المبادلات التجارية مع القارة الأفريقية استفادت فيها تونس بفائض في ميزانها التجاري على مدى تلك الفترة، وبلغت الصادرات التونسية إليها ذروتها في عام 2012 بقيمة 3,163 مليون دينار (الجدول 7-6) في مقابل 2,776 مليون دينار بعنوان واردات منها للعام نفسه.

أما المبادلات التجارية لتونس مع القارة الآسيوية فشهدت هي الأخرى تطورًا كبيرًا، ولا سيما مع الصين التي استفاد ميزانها التجاري من الواردات التونسية التي بلغت 2,633.1 مليون دينار (قُدّرت بـ 1,924.8 مليون دينار في عام 2010) في مقابل صادرات بقيمة 131,5 مليون دينار في عام 2012 (قُدّرت بـ 67,5 مليون دينار في عام 2010)، ونعزو هذا إلى تأثير السوق الموازية على السوق الرسمية وتوجّه هذه الأخيرة نحو تكثيف تبادلها مع مراكز الإنتاج الآسيوية التي باتت منتوجاتها تحتلّ نسبة مهمة من السلع المعروضة في فضاءات التسوّق الرسمية الكبرى بالمدن التونسية والعاصمة.

لاحظنا من خلال جرد البضائع التي تهرّب من ليبيا (عن طريق التجارة الموازية) سلعًا استهلاكية متنوّعة (كالأرز والشاي والقهوة والزيوت النباتية وغيرها) كانت تكلّف الخزانة العامّة مبالغ كبيرة من العملة الصعبة لتوفيرها في السوق المحلية.

أما من جانب الصادرات الرسمية إلى ليبيا، فإن دراستنا الميدانية أثبتت أن للتوريد الموازي أثره في ازدهارها، حيث إن نسبة من السلع الاستهلاكية التونسية المصدّرة إلى ليبيا تعود إلى السوق التونسية من خلال التجارة الموازية بعدما تكون قد استفادت من التخفيضات التي يمنحها صندوق التعويض الليبي على سعر بيعها في السوق الداخلية إضافة إلى الفرق في سعر الصرف بين سوقي الصرف الرسمية والموازية.

تعوّد كثير من التونسيين على التزود بالمنتوجات التونسية المتوافرة في أسواق ليبيا المنتشرة في المدن التونسية (عجلات مطاطية، مواد تنظيف وبعض منتوجات الصناعات الغذائية ...إلخ) بأسعار منخفضة مقارنة بالسوق الرسمية. وعلى الرغم من الضرر الحاصل عند بعض تجّار السوق الرسمية وشكواهم من منافسة التجارة الموازية لقطاعهم، فإن السلطات أدركت أن هذه الأخيرة صارت من أبرز الداعمين للقدرة الشرائية للمواطن وللصادرات التونسية عمومًا، ما يساعدها على المحافظة على المستوى المعيشي لدى التونسيين والحد من وطأة البطالة في ظل ما تمرّ به البلاد من أزمة اقتصادية واجتماعية تنذر من حين إلى آخر بالانفجار.

على العكس من ذلك، فإننا نجد أن نسبة من الصادرات التونسية نحو البلدان الأوروبية ما هي في الواقع إلا منتوجات لمؤسسات أوروبية في تونس تحت قانون 27 نيسان/ أبريل 1972، أو في إطار اتفاقية الشراكة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي المبرمة في 17 تموز/ يوليو 1995، حيث تعدّ البلاد حاليًا أكثر من سبعة آلاف (7,074) مؤسسة أجنبية[237]؛ فعقب هذه الاتفاقية - في غضون خمسة أعوام - تضاعفت الصادرات التونسية إلى فرنسا بنحو نصف قيمتها لترتفع من 1,451.6 مليون دينار في عام 1995 إلى 2,145.7 مليون دينار في عام 2000، وبأكثر من مرة ونصف المرة على مدى عقد، حيث كانت في عام

1990 نحو 822,3 مليون دينار (الجدول (7-5)). لذلك فإنّ جداول الإحصاءات الرسمية المتعلّقة بالمبادلات التجارية مع الخارج لا تعكس في الواقع حقيقة اقتصاد البلاد بالمفهوم الوطني الصرف، بل تشمل في أوجه منها أجزاء من اقتصاد معولم وآخر موازٍ.

كشفت الثورة التونسية عن منظومة فساد يديرها بن علي والعائلات المتنفذة المقرّبة منه جعلت من الاقتصاد التونسي مغنمًا حصريًا لها، بل ربّما تكون قد أنشأت اقتصادًا غير رسمي اعتمد - بحسب تقرير البنك الدولي - على 662 مؤسسة كانت ملكًا لعائلة بن علي، منها 206 مؤسسات تصدير وتوريد[238] لا تخضع للقوانين السارية على المؤسسات الأخرى.

كشفت دراسة البنك الدولي من خلال المقارنة بين أحجام الصادرات المصرّح بها من الشركاء الاقتصاديين لتونس - بين عامي 2002 و2009 - والأحجام المعلن عنها من الشركات المورّدة التابعة للعائلة الحاكمة، عن عملية تحايل ممنهجة تمثّلت في التصريح بأحجام وأسعار أقلّ للسلع المستوردة المصرّح بها لدى مصالح الديوانة التونسية. وأدّى هذا التهرّب الضريبي إلى إرساء منافسة غير نزيهة في السوق الداخلية نتج عنها إفلاس بعض المؤسسات الخاصة، كما سبّب خسائر لخزينة الدولة قدّرت بـ 1,2 مليار دولار في الفترة المذكورة[239].

من المنتوجات التي كانت تستوردها مؤسسات بن علي، السيارات من أوروبا، والمنتوجات الإلكترونية من الصين، وكانت تحرص على تزييف قيمتها عند التصريح بها لدى مصالح الديوانة على مستوى الأحجام والأسعار في الآن نفسه بمعدّل 8.1 في المئة أقلّ من قيمتها المسجّلة لدى الشريك الاقتصادي الأجنبي، ما يمكّنها من دفع أقلّ ما يمكن من الرسوم الجمركية والضرائب، ويجعل أسعار سلعها أكثر تنافسية في السوق المحلية. ويُبرز ما سبق مدى التشابك الحاصل بين ما هو رسمي وغير رسمي وموازٍ في اقتصاد تقتسمه مراكز نفوذ ولوبيات وشبكات عبر-حدودية لا تزال متحكّمة في مفاصله في عموم البلاد.

الجدول (7-7)

الصادرات بحسب المجموعات الاقتصادية

(2003-2012)

(بالمليون دينار)

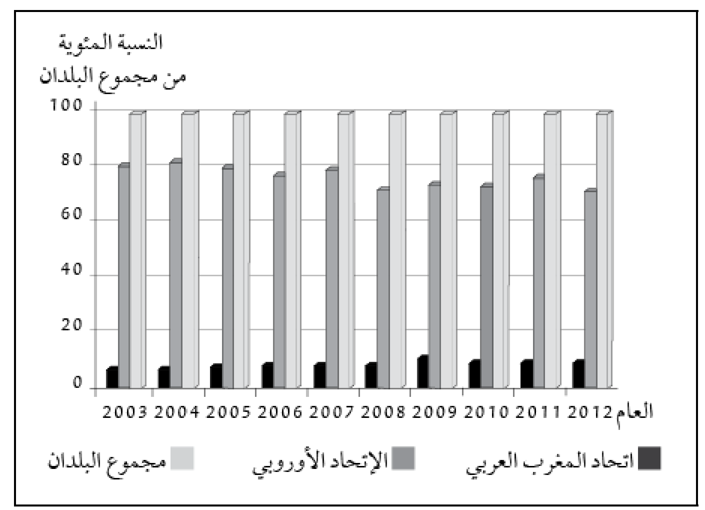
البلدان / العام		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	11
اتحاد	القيمة	661	804.8	1,010.9	1,231.9	1,500.8	1,879.7	2,035.2	2,095.4	32.1

المغرب العربي										
	النسبة المئوية	6.4	6.5	7.3	7.9	7.7	8	10.5	8.9	.5
الاتحاد الأوروبي	القيمة	8,343.4	10,185.7	11,052.2	12,006.6	15,386.7	17,028.1	14,367.1	17,211.9	63.7
	النسبة المئوية	80.7	82.1	80.1	77.2	79.3	72	73.8	73.2	.4
مجموع البلدان		10,342.6	12,403.8	13,793.6	15,558.1	19,409.6	23,637	19,469.2	23,519	91.9

المصادر: تونس، المعهد الوطني للإحصاء، **النشرية الإحصائية السنوية لتونس** (تونس: المعهد، 2007؛ 2011، و2012).

الشكل (7-1)

الصادرات بحسب المجموعات الاقتصادية



إضافة إلى ذلك، شهدت المبادلات التجارية مع دول المغرب العربي في العقد الأخير نسقًا تصاعديًا (خصوصًا مع الجزائر وليبيا) لتبلغ ذروتها في عام 2012، حيث جرى توريد ما قيمته 1,535 مليون دينار من الجزائر وتصدير ما قيمته 1,293 مليون دينار إلى ليبيا (الجدول (7-6)).

على الرغم من تطوّرها، تبقى المبادلات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي متدنية إذا قارنّاها بحجم المبادلات مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث إن أكثر من 70 في المئة من صادرات تونس هي مع الدول الأوروبية، في مقابل ما يناهز 8 في المئة فقط مع دول اتحاد المغرب العربي. أما الواردات فهي في معدل 5 في المئة مع دول اتحاد المغرب العربي في مقابل 60 في المئة مع دول الاتحاد الأوروبي (الجدول (7–7) والجدول (7–8)). ونعزو هذا الضعف المزمن إلى انخرام البنية الاقتصادية لهذه الدول التي لم تتجه نحو بناء نسيج صناعي متكامل ضمن مجال مغاربي مشترك، ويستدعي هذا الأمر إرادة سياسية موحّدة لدى صناع القرار في الدول المعنية تقفز بها فوق معوّقاتها التقليدية.

الجدول (7–8)

الواردات بحسب المجموعات الاقتصادية

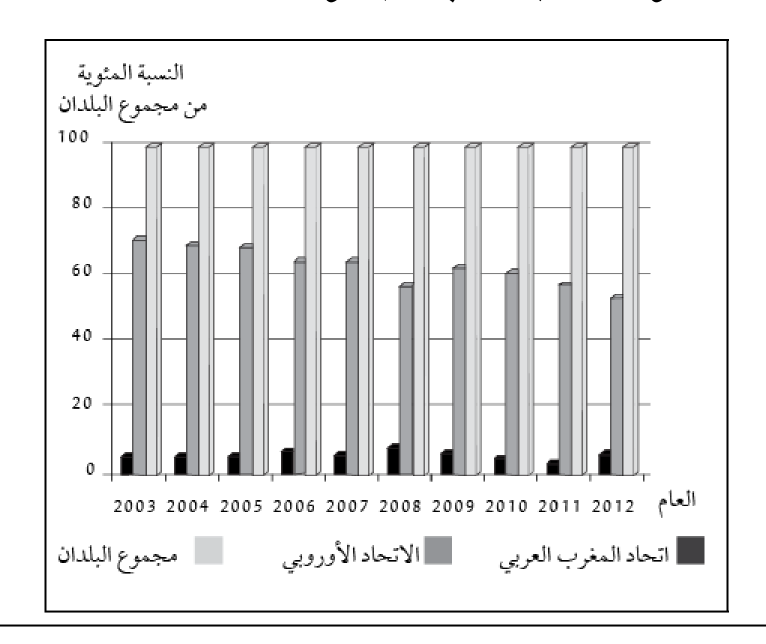
(2000–2012) (بالمليون دينار)

البلدان / العام		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	11
اتحاد المغرب العربي	القيمة	690	800.7	917.4	1,320.3	1,309.4	2,319.0	1,520.6	1,441.0	1.1
	النسبة المئوية	4.9	4.9	5.3	6.6	5.4	7.7	5.9	4.5	1
الاتحاد الأوروبي	القيمة	10,008.6	11,274.5	11,970.1	12,969	15,867.1	17,331.9	16,237.0	19,465.3	71.6
	النسبة المئوية	71.3	69.7	69.2	64.8	64.9	57.3	62.7	61.2	.5
مجموع البلدان		14,038.9	16,185.1	17,291.5	20,003.5	24,437.3	30,241.2	25,877.6	31,816.7	95.4

المصادر: المرجع نفسه.

الشكل (7–2)

الواردات بحسب المجموعات الاقتصادية



---

(232) قرار مجلس الأمن رقم 1506 القاضي برفع العقوبات على ليبيا في 12 أيلول/ سبتمبر 2003.

(233) تونس، وزارة المالية، الإدارة الجهوية للديوانة بمدنين، 1993.

(234) UNHCR Global Report 2011 (Genève: 2011), p. 159.

(235) World Migration Report 2011: Communicating Effectively about Migration, vol. 6 (Geneva: International Organization for Migration (IOM), 2011), p. 50.

(236) Vincent Caupin, Libre-échange euro-méditerranéen: Premier bilan au Maroc et en Tunisie, Notes et documents/ Agence française de développement; 12 (Paris: Agence française de développement, 2005), p. 39.

(237) Bob Rijkers [et al], «Political Connections and Tariff Evasion: Evidence from Tunisia,» Policy Research Working Paper; no. WPS7336, World Bank Group, Washington, D.C., 2015, p. 38.

(238) Ibid., p. 15.

(239) Ibid., p. 5.

الفصل الثامن
رصد حركة التجارة الموازية
في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي
(المهن والشبكات)

أولًا: بروز الحركية التجارية الموازية بين تونس وليبيا

تعدّدت العوامل التي جعلت من هذا الفضاء حاضنة لنشاط اقتصادي موازٍ، تجاوزت مستحكمات وجوده حدوده، لتقترن بما يشهده العالم من تحوّلات بنيوية عميقة، تختزلها العولمة وتنسجها شبكات عبر-وطنية، ترابطت في ما بينها بشكل جرّد الحدود من ثقلها السياسي المتعارف عليه بين الدول، لتُدرج ضمن دفاتر حسابيات العولمة في خانة الكلفة المضافة، الخاضعة لتقلبات السوق، وقانون العرض والطلب لا غير، أي بمعنى آخر، أصبحت المحدّدات السياسية النابعة من سيادة الدول على حدودها في مقام ثانٍ أمام محدّدات الاقتصاد المعولم والكتل الجيوسياسية المهيمنة عليه.

نشاهد في خضمّ حركية التجارة الموازية في الجنوب الشرقي التونسي في أواخر الثمانينيات كيف تحوّل الفضاء الحدودي التونسي - الليبي إلى مجال تتقاطع فيه مصلحة الدولة مع مصلحة الشبكات الناظمة له، حيث تصبح الدولة شريكًا موضوعيًا مع التاجر الموازي والمهرّب والصرّاف في إدارة المجال، ساعية كأي متدخّل في ذلك النشاط إلى حفظ مصالحها، لكن من دون مساس بالمصالح الحيوية لباقي المتدخلين. وسبق أن فصّلنا التقاسم غير المعلن للمجال الوطني من خلال سياسة غض الطرف وتسامح القانون مع أشكال مختلفة من النشاط مخلّة بالتشريعات المعتمدة بالبلاد.

من الواضح أن حركية التجارة الموازية، بصفتها منتَجًا للعولمة المتخفية، استفادت من العوامل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، والثقافة المحلية لسكان المناطق الحدودية التي مثّلت فيها روابط العشيرة وما دونها، ونزعة الترحال والتنقّل، والتخفّي والنفور من كلّ سلطة مركزية أهمّ سماتها. ووجدت في منظوماتهم الإنتاجية التقليدية من قبيل الرعي والترحال وتجارة القوافل والتهريب من ناحية، وتاريخ المنطقة الحافل بالحركية البشرية الناتجة عن الهجرات إلى الدول المجاورة طلبًا للرزق أو اللجوء جراء الثورات على الدولة المركزية من ناحية أخرى، البيئة الملائمة لتطور ذاك النشاط وديمومته. هذا إضافة إلى سياسة التهميش التي استهدفت هذه المناطق لمقاومتها المستعمر الفرنسي في فترة أولى، ومعارضتها التاريخية للنظام

في فترة مابعد الاستقلال، كما سبق أن ذكرنا.

تتشكّل الشبكات المحلية الناظمة لهذه الحركية الناشئة أساسًا من عدد من المتدخلين، نذكر منهم:

- «تجار الخطّ» وهم الناشطون في نقل البضائع بصفة متواترة بين ليبيا وتونس على امتداد الطريق الرابطة بين بنقردان وطرابلس، وبين ذهيبة وطرابلس.
- «الصرّاف» أو الصيرفي الموازي.
- التجار الصغار وتجار الجملة.
- «الكناتري» أو المهرّب، ويكنّى أيضًا بهذه التسمية المحلية صاحب رأس المال.

تتنوّع طرائق عمل تلك الشبكات بين ما هو ظاهر وما هو خفي، تمكنّا من فكّ بعض قواعدها الداخلية الناظمة وشيء من أسرارها من خلال المشاهدة واستجواب بعض الناشطين في المجال، ومن خلال الاستبيانات الميدانية في المعابر والأسواق، وفي أثناء ورشات العمل الجهوية والوطنية.

كانت هذه الأدوات قد يسرت ملامسة عدد من طرائق عمل تلك الشبكات، على غرار طريقة «البرنامج» وطريقة «الكرّاية» وطريقة «صغار التجار» والتهريب وغيره. إلا أنه تعذر علينا استقصاء طبيعة العلاقات بين هذه الشبكات المحلية ونظيراتها في الجانبين الليبي أو الجزائري، أو مع بعض أعوان الدولة من المتماهين معها، وذلك لمحدودية الإمكانات المادية والبشرية المتوافرة للدراسة.

على طول الحدود البرية التونسية – الليبية التي تمتدّ على مسافة 480 كيلومترًا، يجري التواصل مع ليبيا عبر بوّابتي رأس جدير وذهيبة، حيث عرف هذا الفضاء الحدودي تدفّقًا للأشخاص والبضائع لم يشهد له نظيرًا من قبل، حيث بلغ المعدّل اليومي لعابري بوّابة رأس جدير في عام 1991 أكثر من 10 آلاف شخص، وذلك بُعيد فتح الحدود التونسية – الليبية للأفراد والبضائع في عام 1988.

تمثّل عملية المسح الميداني عن طريق الاستبيان التي قمنا بها في رأس جدير وذهيبة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 – والتي شملت نحو خمسين تونسيًا آتين من ليبيا – تحيينًا للمسوحات الميدانية التي قمنا بها في معبر رأس جدير بين عامي 1992 و2006، والتي شملت على التوالي 500 و400 تونسي آتين من ليبيا (معظمهم من «تجّار الخطّ»، ينظر الوثيقة (2) والوثيقة (3) في الملحق (1)). وقمنا بكلّ منها خلال يوم واحد استلزم تسخير فريق من المستجوِبين من الجنسين، توزّعوا في كامل أروقة المعبر (الصور (22) و(23) و(24) و(25)، (26) و(27) في الملحق (4)).

خصّصنا لتجّار «السوق المغاربي» (سوق ليبيا) في بنقردان، في عام 2006، مسحًا ميدانيًا عن طريق الاستبيان شمل 118 تاجرًا موازيًا (الوثيقة (1) في الملحق (1)). كما قمنا بدراسات ميدانية في عام 1994 تمّ تحيينها في أعوام 1996 و2006 و2012، كان جلّ اهتمامنا فيها متّجهًا نحو جمع المعلومات والمعطيات التي تهمّ تهريب الآلات الفلاحية (جرارات فلاحية، آلات رافعة، معاصر ...إلخ) والمواشي (أهمّها الأغنام والإبل) عبر مسالك التهريب في المنطقة الحدودية بذهيبة، وذلك بجرد محاضر المكتب الحدودي للديوانة في

ذهيبة ورأس جدير التي كانت قد حُرّرت في هذا الشأن، إضافة إلى اعتمادنا على محاضر البضائع المحجوزة من جانب فرق الحرس الوطني في ولايتي مدنين وتطاوين، فضلًا عن الاستئناس ببعض المعلومات التي استقيناها من بعض الناشطين في ميدان التهريب في الجهة.

من جهة أخرى، قمنا بجرد البضائع المورّدة من «تجار الخطّ» و«صغار التجار» بطريقة موازية تحت غطاء الاستهلاك الشخصي، أو غيرها من الطرائق التي يستعملونها لمراوغة الإجراءات الديوانية. كما كان لمقابلاتنا مع القيادتين الأمنية والديوانية في الجهة أثر في تلمّس مقاربات المسؤولين الميدانيين لهذا الموضوع.

من هنا جاء حرصنا على ضرورة إشراك القيادتين الأمنية والديوانية وممثلي هياكل الدولة التونسية في ورشات عمل لعرض مقاربتنا للموضوع ونتائج بحوثنا، باستعمال طرائق تفاعلية للخروج بتوصيات تجمع بين مصالح الشرائح الاجتماعية العاملة في هذا القطاع، ودرء الأخطار عن الاقتصاد الوطني ومؤسسات الدولة.

يمكننا في هذه المرحلة عرض أهمّ ما أفرزته قاعدة بيانات الدراسة الميدانية والاستبيانات التي ذكرناها آنفًا في شكل جداول وأشكال وخرائط وصور.

ثانيًا: المهن الموازية

1 - «تجّار الخطّ»

يُعد «تجّار الخطّ» من الشرائح الأساسية العاملة في مجال التجارة الموازية، وهم المزوّدون الفعليون لما اصطُلح على تسميته لدى التونسيين في عموم البلاد «سوق ليبيا» بالبضائع والمواد الإستهلاكية. و«تجّار الخطّ» كما تعوّد السكّان المحليون بالفضاء الحدودي على تسميتهم هم شريحة التجار العاملين مباشرة على الخطّ التجاري «الموازي» بين تونس وليبيا، الذي يمكن تحديد مجاله الجغرافي في الفضاء الحدودي الرابط بين ولايتي مدنين وتطاوين من الجانب التونسي، ومناطق السواحل الشمالية للجهة الطرابلسية ومناطق الجبل الغربي من الجانب الليبي.

يمكن تعريف «الخطّ» بالطريق الممتدّة بين بنقردان وطرابلس من جهة المعبر الحدودي رأس جدير، وذهيبة وطرابلس عبر جبال نفوسة من جهة المعبر الحدودي بذهيبة. ومن ميزات «تجار الخطّ» وتيرة تنقّلهم العالية وسرعتها بين جانبي الحدود، إضافة إلى خبرتهم الطويلة في التعامل مع المتدخّلين في الفضاء الحدودي، وتمرّسهم بجملة العناصر الناظمة له على جانبي الحدود.

من جانب آخر، يمكن القول إن هذه الشريحة تشتغل ضمن «نواميس» داخلية ناظمة لها لا تسمح للدخلاء بالنشاط في مجال اختصاصها إلا بعد موافقة القائمين على هذه الشبكة عبر - الحدودية. ويبقى هذا المجال في الأغلب حكرًا على أفراد من أصيلي المناطق الحدودية، ولا سيما من عرش التوازين في بنقردان،

وعرش الذهيبات في ذهيبة. كما يمكن أن نجد عددًا من تجار «الخطّ» من أصيلي المناطق الداخلية للبلاد (بئر علي بن خليفة، بوحجلة، الشراردة، الرقاب، سيدي بوزيد، المكناسي ...إلخ) يعملون كـ «تجّار خطّ»، لكن تحت النواميس الخفية نفسها وبشروط هذه المنظومة الموازية في بنقردان، والتي طوّرت نشاطها نحو تجارة الجملة، فاسحة بعض المواقع ضمن هذا المجال لصغار التجار من المناطق الداخلية للبلاد.

من جهة أخرى، نجد بين «تجّار الخطّ» من اختصّ في تهريب المحروقات من ليبيا، ولا سيما عبر بوابة ذهيبة – وازن التي أصبح مجالها يعجّ بالوافدين عليها من أنحاء البلاد للتزوّد بالمحروقات بكميات ما عادت السلطات قادرة على حصرها. ونتيجة ذلك، نجد أن هذا «الخطّ» للتجارة الموازية صار بعد الثورة يتمدّد بالتدريج نحو داخل البلاد، حيث وصل إلى نواحي تونس العاصمة في ما يخصّ بعض السلع الاستهلاكية، إضافة إلى تجارة المحروقات المهرّبة من الجزائر من خلال شبكات أخرى غربي البلاد.

تجدر الإشارة إلى أن النسبة الكبرى لشريحة العاملين في «الخطّ» (الذي يعني بالتحديد الخطّ التجاري بنقردان – طرابلس)، مقارنة بعموم العاملين في شبكة التجارة الموازية، تخفي في جانب منها تمدّد هذا «الخطّ» إلى باقي الجهات من خلال شرائح أخرى، كبعض «صغار التجار» أو ما اصطلح على تسميتهم محليًا «النصّابة»، والتي أصبحت تسعى إلى الضغط على الكلفة من خلال التزود مباشرة من ليبيا وبوتيرة رحلات متصاعدة.

مكّنتنا الاستبيانات الميدانية التي قمنا بها في ثلاث مناسبات على مدى عقدين من الزمن (1992–2012) من رسم بعض الملامح ذات الطبيعة السوسيولوجية والاقتصادية لهذه الشريحة العاملة في «تجارة الخطّ»، كما تبرزها الجداول المتعلّقة بالعينة المدروسة من المسافرين عبر المعابر الحدودية التونسية – الليبية.

الجدول (8–1)

المسافرون بحسب الصنف المهني ومكان الإقامة (2012)

مكان الاقامة / الصنف	مدنين	بنقردان	تطاوين	ذهيبة	قفصة	دوز	المهدية	بومرداس	المنستير	صفاقس	القصرين	سيدي بوزيد	القيروان	الحمّامات
فلاّح	–	1	–	–	–	1	1	–	–	–	–	–	–	–
عامل فلاحي	–	2	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
عامل	5	7	1	–	1	–	–	1	–	4	1	7	7	–

يومي														
تاجر	–	–	–	–	1	1	–	–	–	1	–	1	–	1
موظّف	–	–	–	–	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–
عاطل من العمل من حاملي الشهادات الجامعية	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
متقاعد	–	–	–	1	–	–	–	–	1	–	–	–	–	–
المجموع	5	11	1	3	2	2	1	1	1	5	1	8	7	1

المصدر: كمال العروسي، الاستبيان الميداني، 2012.

يبين هذا الجدول التوزيع الجغرافي الجديد لعابري الحدود في عام 2012، حيث بات أصيلو الولايات الحدودية لا يمثّلون سوى 40.8 في المئة من العينة المدروسة، بينما مثّل أصيلو باقي الجهات الداخلية نسبة 59.2 في المئة (29 فردًا)، وتمثّل شريحة العمّال (الفلاحيّين واليوميّين) نسبة 75.5 في المئة (37 فردًا) من العينة معظمهم من ولايات مدنين وسيدي بوزيد والقيروان. أمّا صنف التجار فلم تتجاوز نسبته 10.2 في المئة من المجموع، قدم معظمهم من مدن داخل البلاد (صفاقس، قفصة، الحمّامات ...إلخ) بينما لم نجد له أثرًا في أصيلي المناطق الحدودية (بنقردان ومدنين وتطاوين وذهيبة)، 60 في المئة (3/ 5) منهم يشتغلون على «الخطّ» والباقون يزاولون نشاطهم في مكان إقامتهم الأصلي (في صفاقس والحمّامات) كما يبينه الجدول (8-2).

الجدول (8-2)
الناشطون في «تجارة الخطّ» من مجموع العينة
بحسب الصنف المهني الأصلي ومكان العمل الحالي (2012)

مكان العمل	«الخطّ»	بنقردان	مدنين	تطاوين	دوز	صفاقس	الحمامات	تونس	ليبيا	المجموع

الصنف										
فلاّح	2	–	–	–	1	–	–	–	–	3
عامل فلاحي	2	1	–	–	–	–	–	–	–	3
عامل يومي	29	–	2	1	–	–	–	1	1	34
تاجر	3	–	–	–	–	1	1	–	–	5
موظّف	–	–	–	–	1	–	–	–	–	1
عاطل من العمل من حاملي الشهادات الجامعية	1	–	–	–	–	–	–	–	–	1
متقاعد	1	–	–	–	1	–	–	–	–	2
المجموع	38	1	2	1	3	1	1	1	1	49

المصدر: المرجع نفسه.

بحسب الجدول (8-1) والجدول (8-2) تبقى شريحة العمّال (الفلاحيّين واليوميّين) الصنف الأكثر تمثيلًا بين الناشطين في «الخطّ» بنسبة 81.6 في المئة من المجموع (31 من أصل 38 فردًا)، ونسجّل استقطاب هذا النشاط الشرائح الضعيفة في المجتمع التونسي، ولا سيما النازحين منهم من المناطق الداخلية للبلاد، حيث يمثّلون نسبة 56.7 في المئة (21 من 37 فردًا).

الجدول (8-3)
الناشطون في «تجارة الخطّ» بين مجموع العينة بحسب مكان العمل ومكان الإقامة (2012)

مكان العمل / مكان الإقامة	«الخط»	بنقردان	مدنين	تطاوين	دوز	صفاقس	الحمامات	تونس	ليبيا	المجموع

بنقردان	10	1								11
مدنين	3		2							5
تطاوين				1						1
صفاقس	3					1			1	5
سيدي بوزيد	7							1		8
القيروان	7									7
القصرين	1									1
المنستير	1									1
المهدية	1									1
قفصة	2									2
الحمامات							1			1
دوز	1				1					
ذهيبة	1				2					3
بومرداس	1									1
المجموع	38	1	2	1	3	1	1	1	1	49

المصدر: المرجع نفسه.

بقي الناشطون في «تجارة الخطّ» على مرّ السنين محافظين على نسب عالية بين العاملين في قطاع التجارة الموازية من عابري مراكز الحدود (رأس جدير وذهيبة)، حيث ناهزت نسبتهم 77 في المئة في عام 2012 (38 شخصًا من أصل 49 مستجوبًا كما يبينه الجدول (8-3))، وهذا مؤشّر دالّ على ترسخ «تجارة الخطّ» في هذا المجال، فما عاد أصيلو بنقردان يمثّلون سوى 26 في المئة منهم، كما لم تجاوز نسبة العاملين في مكان إقامتهم الأصلي 14 في المئة من مجمل العينة المستجوبة. أمّا الذهيبات فمجمل نشاطهم قائم على تهريب المحروقات التي تمرّ حتمًا عبر مسالك التهريب، لذلك نكاد لا نجد لهم أثرًا ظاهرًا عند دراستنا «تجارة الخطّ»

من جانب المركز الحدودي في ذهيبة في عام 2012.

مقارنة بالأعوام الماضية، كان نشاط «تجارة الخطّ» يستقطب نحو 72 في المئة (287 شخصًا من جملة 400 مستجوب) في عام 2006، مثّل أصيلو بنقردان منهم نحو 59 في المئة (169 شخصًا، كما يبينه الجدول (8-4)). أمّا الذين يزاولون عملهم في مكان إقامتهم الأصلي فهم لا يتجاوزون 22 في المئة (90 شخصًا). كما سجّلنا في عام 1992 نسبة تقارب 40 في المئة من العاملين في «تجارة الخطّ» من عابري مراكز الحدود (198 شخصًا من أصل 500 مستجوب، كما يبينه الجدول (8-5))، مثّل أصيلو بنقردان نسبة 71 في المئة من العاملين على «الخطّ» (141 من أصل 198 شخصًا)، أمّا نسبة العاملين في مكان إقامتهم الأصلي فسجّلت أعلى نسب لها إبّان نشأة الظاهرة حيث بلغت نحو 54 في المئة من مجموع المستجوبين (أي 268 شخصًا من أصل 500 مستجوب) كما يبينه الجدول (8-5).

الجدول (8-4)

الناشطون في «تجارة الخطّ» من مجموع العينة بحسب مكان العمل ومكان الإقامة (2006)

	مكان الإقامة												
مكان العمل	بنقردان	مدنين	تطاوين	قابس	الحامة	قفصة	صفاقس	سيدي بوزيد	بئر علي بن خليفة	الجم	القيروان	مهدية	سوسة
بنقردان	56	2			2		4	5	6		3		
مدنين		10											
تطاوين			1										
قابس				2									
الحامة					1								
صفاقس							7						
سيدي								1					

بوزيد													
بئر علي بن خليفة									3				
الجم										2			
الكاف													
سليانة													
سوسة													3
تونس													
ليبيا							1						
«الخط»	169	17	5	2	7	1	5	35	24		5	9	2
مجموع	225	29	6	4	10	1	17	41	33	2	8	9	5

المصدر: كمال العروسي، الاستبيان الميداني، 2006.

الجدول (8-5)
الناشطون في «تجارة الخطّ» من مجموع العينة بحسب مكان العمل ومكان الإقامة (1992)

مكان الإقامة / مكان العمل	بنقردان	مدنين	تطاوين	قابس	الحامة	سيدي بوزيد	بئر علي بن خليفة	الشراردة	بوحجلة	مهدية	القيروان	قفصة	ليبيا	تونس
بنقردان	95					1				3			1	1

مدنين		39												1
تطاوين			9											
قابس				7	3									
الحامة					9									
سيدي بوزيد						13								
بئر علي بن خليفة							8							
الشراردة								2						
بوحجلة									4					
مهدية										12				
القيروان								1	9		14			
قفصة												4		
ليبيا		1	2	1		2							29	
تونس										1				3
صفاقس							5	1						
أخرى														
«الخطّ»	141	2	2	4	11	8	12		2	5	3	2		1
مجموع	236	42	13	12	23	24	25	4	15	21	17	6	30	6

المصدر: كمال العروسي، الاستبيان الميداني، 1992.

يمكن أن نستشفّ من الجداول الثلاثة السابقة تطوّر نسب «تجار الخطّ» بين عموم الناشطين في التجارة الموازية من عابري مراكز الحدود (تجار صغار، موظفون، حرفيون ومتسوّقون خواص) على مدى عقدين من 40 في المئة في عام 1992 إلى أكثر من 70 في المئة بين عامي 2006 و2012. كما نلاحظ في الفترة نفسها ازدياد عدد النازحين من المناطق الداخلية للعمل في مناطق غير مناطق إقامتهم الأصلية، حيث تطوّرت نسبتهم من 46 في المئة من العدد الإجمالي للناشطين في التجارة الموازية في عام 1992 إلى 78 في المئة في عام 2006 و89 في المئة في عام 2012. أمّا الطابع المناطقي أو القبلي الذي كان سائدًا في بداية التسعينيات فنلاحظ تلاشيه بالتدريج في مجمل أشكال النشاط، كما أشرنا إلى ذلك آنفًا، واقتصاره على قطاع تجارة الجملة.

أمّا في ما يخصّ عدد المباشرين لما يسمّى «تجارة الخطّ» في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي، فيمكننا حصر عددهم أو في الأقلّ إعطاء حجم تقريبي لهم من خلال الاستبيانات الميدانية التي قمنا بها والمعطيات الإحصائية التي تهمّ حركة المسافرين عبر الحدود البرية. وللملاحظة، اعترضنا بعض الصعوبات في العمل في النقطة الحدودية في رأس جدير، وذلك لتمرّد بعض العاملين على «الخطّ» على أي سلطة، وأعطى هؤلاء إشارات خفية لباقي العابرين بعدم التجاوب معنا للقيام بعملنا، وهذه أمور يمكن أن نتفهّمها في مرحلة انتقالية كانت لا تزال الأوضاع الأمنية فيها في طور المعالجة، ولم يسعفنا الحظّ إلا مع بعضهم تمكنّا من استجوابهم، وهذا ما يفسر قلّة عدد المستجوبين بالنسبة إلى عام 2012 (49 شخصًا).

بطبيعة الحال، لم يكن جميع التونسيين الدّاخلين عبر المعابر الحدودية تجارًا، حيث أظهرت عملية الفرز عددًا من المسافرين من غير التجار، ما أثّر في نتائج التحليل الإحصائي للعيّنات العشوائية المعقلنة التي قمنا بدراستها من ناحية مساهمتها في خفض المعدّل الإجمالي لوتيرة الرحلات للشخص الواحد إلى ليبيا في العام، ويظهر ذلك جليًا عند احتسابنا العدد الإجمالي التقديري للتجّار، حيث يتبين أنّه بقدر ما يرتفع معدّل وتيرة الرحلات يقلّ عددهم، ولا نعتبر التونسي الذي راوحت وتيرة رحلاته إلى ليبيا بين 88 و195 مرة في العام مسافرًا عاديًا، بل يكون حتمًا من التجار.

اعتمادًا على الإحصاءات الرسمية المتعلّقة بدخول التونسيين من المعابر الحدودية المعنية بدراستنا، يمكن تقدير عدد الأشخاص المسافرين، حيث تشير الإحصاءات إلى عدد الرحلات السنوية المسجّلة في المعابر لا إلى عدد الأشخاص، فهؤلاء يمكن أن يقوموا بعبور الحدود أكثر من مرّة في العام مع تفاوت مقترن بالشريحة الاجتماعية التي ينتمون إليها (الجدول (8-12) والجدول (8-14))، وذلك بحسب ما أفرزته دراستنا للعينات في المناسبات الثلاث. ونورد هنا تفاصيل احتسابنا عدد الناشطين في هذا المجال:

الجدول (8-6)

دخول التونسيين من معبري رأس جدير وذهيبة

(للأعوام 1992 و2006 و2012)

المعابر الحدودية البرية التونسية – الليبية العام	رأس جدير	ذهيبة	المجموع
1992	1,162,100	95,800 (تحت تسمية «أخرى»)	1,257,900
2006	1,021,323	103,300	1,124,623
2012	439,769	187,200	626,969

المصادر: تونس، المعهد الوطني للإحصاء: **النشرية الإحصائية السنوية لتونس**، العدد 36 (تونس: المعهد، 1994)؛ **النشرية الإحصائية السنوية لتونس**، العدد 55 (تونس: المعهد، 2012)، والمكاتب الحدودية للديوانة في رأس جدير وذهيبة، 2013.

الجدول (8-7)
معدّل وتيرة الرحلات للشخص الواحد إلى ليبيا
(للأعوام 1992 و2006 و2012)
عبر معبري رأس جدير وذهيبة وعدد الناشطين في تجارة «الخطّ»

المسافرون العام	معدل وتيرة الرحلات للشخص الواحد في السنة	حركة المسافرين المسجلة (دخول التونسيين)	عدد الأشخاص	عدد الناشطين في «تجارة الخطّ»
1992	88	1,257,900	=1,257,900 /88	14,294
2006	156	1,124,623	=1,124,623 /156	7,209
2012	195	626,969	=626,969 /195	3,215*

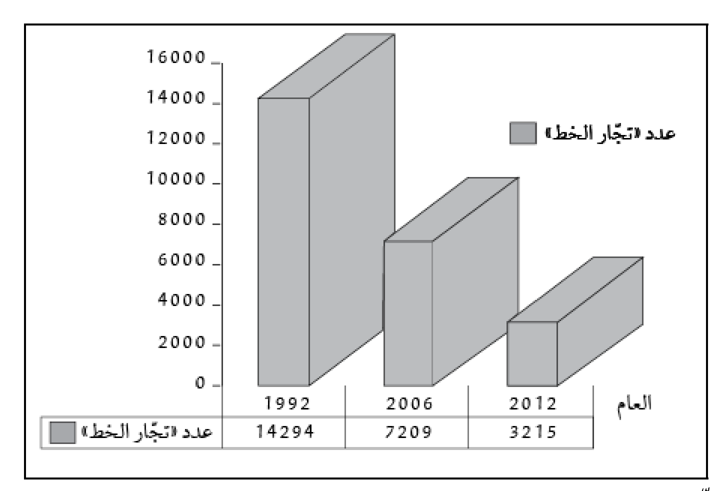
المصادر: المراجع نفسها، وكمال العروسي، الاستبيانات الميدانية، 1992، 2006، 2012.

* بحسب التحليل الإحصائي، يراوح معدّل الرحلات للشخص الواحد – اعتمادًا على العينة المذكورة – بين 177 و213 شخصًا، بهامش خطأ لا يجاوز 9 في المئة.

الشكل (8-1)

تزايد عدد الناشطين في «تجارة الخطّ»

في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي (1992-2012)



على الرغم من تعذّر الحصول على الإحصاءات التي طلبناها من إدارة الحدود والأجانب بوزارة الداخلية، فإننا تمكنّا - بالتعاون مع الإدارة الجهوية للديوانة في مدنين ومكاتبها الديوانية في رأس جدير وذهيبة - من الحصول على إحصاءات خاصّة بمصالحها، والتي تخصّ حركة المسافرين في عام 2012.

تمكّننا المعطيات الرسمية الأخيرة بالتقاطع مع معطيات الاستبيانات الميدانية التي قمنا بها طوال عقدين من الوصول إلى نتيجة تمكننا من إعطاء صورة تقريبية عن عدد الناشطين في مجال «تجارة الخطّ»، كما يبينه الجدول (8-7). ونشير إلى أنّ هذه الشريحة تمثّل جزءًا من شبكة أوسع من الناشطين في قطاع التجارة الموازية، نجد فيها التجار المنتشرين في عموم البلاد، في داخل المدن والأرياف في ما سمّي أسواق ليبيا (النصّابة)، والصيارفة الموازين (الصرّافة)، وغيرهم من الذين سنأتي على ذكرهم في هذه الدراسة.

نشير أيضًا إلى أنّنا لم نحتسب الناشطين في مجال التهريب من أصحاب السيارات رباعية الدفع المتعارف عليها محليًا في جهتي ذهيبة وبنقردان بالـ «24»، وهي من نوع «تويُوتا» وتسمى محليًا «تيوت»[240]. وهذا النوع من السيارات يتلاءم مع طبيعة المسالك الوعرة والصحراوية في المناطق الحدودية، تستعمل خصوصًا لتهريب البضائع الممنوعة (العملات أو المواد مخدرة أو المواد المسكرة)، بينما تستعمل عربات أخرى بأصنافها المختلفة لنقل المحروقات (الصورة (28) والصورة (29) في الملحق (4)).

نلاحظ من الجدول (8-7) أن عدد الناشطين في «تجارة الخطّ» بين عامي 1992 و2012 في تناقص مستمرّ، وذلك نتيجة تنظّم الشبكات الناشطة في هذا المجال، ويظهر هذا من خلال تنامي معدّل وتيرة الرحلات للشخص الواحد في العام من جهة، وتخصّص شبكات التزوّد في مجالات معينة، وترك جانب منها كالمحروقات والسلع الثمينة لشبكات التهريب.

إضافة إلى ذلك، انتشر في الأعوام الأخيرة في الأحراش الحدودية كثير من المحطّات الموازية للمحروقات (الصورة (30) في الملحق (4))، وانطلاقًا منها يجري تزويد باقي ولايات الجمهورية، ولا سيما الساحلية منها. أمّا الولايات الداخلية غرب البلاد فتتكفّل شبكات التهريب المحلية بتزويدها بهذه المادّة من الجزائر.

2- مهنة «الصرّاف»

على مدى عقود، بقيت ظاهرة الصيرفي الموازي، أو ما اصطُلح على تسميته «الصرّاف»، في المجال الحدودي مواكبة لظاهرة التهريب السلعي والبشري عبر الحدود التونسية - الليبية، وكانت تشهد انتعاشًا في مواسم الحجّ أو أثناء رجوع المهاجرين من أوروبا وليبيا، وكانوا يمارسون نشاطهم خلسة، مطاردين من أعوان الدولة ويتعرضون لأشدّ العقوبات.

واكب ازدهار ظاهرة «الصرافة الموازية» الحركية التجارية والبشرية التي شهدها المجال الحدودي التونسي - الليبي بعد فتح الحدود وإنشاء اتحاد المغرب العربي (1988-1989) حيث أصبحت ظاهرة «مرئية» على طول الخطّ الرابط بين واد الزاس (الحدّ الشمالي لولاية مدنين) ونقطة العبور الحدودية رأس جدير، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مدينة ذهيبة الحدودية في ولاية تطاوين.

أفرزت سياسة «غضّ الطّرف» التي تنتهجها السلطة السياسية في البلاد آنذاك نشوء كثير من محلاّت الصرف في أسواق بنقردان، وانتشار كثير من العاملين في هذا المجال على قارعة الطريق الوطنية رقم 1، على امتداد الخطّ واد الزّاس - رأس جدير.

تتشكّل سوق الصرف الموازي من صنفين:

- **صاحب رأس المال** ويسمى محليًا «الكناتري» (وهي مفردة في صيغة اسم الفاعل دخيلة محرّفة عن اللغة الفرنسية التي تدلّ على «المهرّب» (Contrebandier)، والجمع «كناترية»)، والاسم الدخيل المحرّف عن اللغة الفرنسية يسمّى «كُنتره» (Contrebande) اشتقّ منه فعل: «يكنْتِر»)، وهذا الصنف هو المزوّد الحصري لسوق الصرف بالعملات الأجنبية المختلفة (أوروبية، أميركية، آسيوية وعربية ...إلخ).

تعوّد هؤلاء «الكناترية» على السرية في معاملاتهم العامة، فهم لا يزالون محافظين على تقاليدهم القديمة في تجنب الظهور وعدم ممارسة نشاطهم بصورة علنية، لذلك تجدهم يتواصلون بينهم بلغة مشفّرة ورموز تُحيل إلى مصطلحات تقليدية في تربية الماشية، أو الخضر والباكورات، أو غيرها من المفردات الموغلة في الغموض، يشيرون بها إلى بعض العمليات (السروح، المدود، الضمي) والمواقيت الملائمة للتهريب وغير الملائمة له (مريم، نوّ ...إلخ) أو العملات (السلق أو العلّوش (الدينار الليبي)، الحي (الدولار) ...إلخ) أو المبالغ (بَلْغة، أرنب (مليون) ...إلخ) أو الجرّارات الزراعية (البراكيس) أو الذهب (الفحم، البعرور، الخرطان) والسجائر (الياجور، أي الآجر) ويسمّون أعوان الديوانة والحرس الحدودي بـ «بوخُفّ» ...إلخ،

فهم دائمو الحذر من «الحاكم» (أي «الدولة» كما يوَصّفونها) الذي جعل من ذلك المجال الحدودي مغنمًا له ولمن والاه، حيث عمّت فيه معاملات الرشوة والفساد في زمن النظام السابق.

كان «الكناترية» أكثر الشرائح العاملة في مجال التجارة الموازية توجّسًا من تغيير «الحاكم» سياسته حيال نشاطهم، حيث يصبحون مطاردين من قبل أجهزته التي يدفعون لها بين الفينة والأخرى نصيبًا من أرباحهم في شكل محجوزات إبّان حملة دهم بعض المخازن التي كانوا يودعون فيها بعض الممنوعات من السلع أو الأموال.

ربّما كانت هذه العمليات نوعًا من التذكير لتلك الشبكات بحضور الدولة ومؤسساتها، أو إتاوة غير معلنة تعادل تقريبًا الضريبة السنوية التي يدفعها نظراؤهم من تجار القطاع الرسمي على الدخل والأرباح. إلا أن الفارق الوحيد هو أن المبالغ التي يؤدّيها القطاع الرسمي تُضمَّن بالقباضات المالية، وتدخل في موارد الدّولة، بينما يذهب الجزء الأكبر من الإتاوات أو محجوزات المداهمة عادة إلى جيوب أطراف مختلفة، ولا تستفيد خزينة الدولة منها إلا بالنّزر القليل.

إضافة إلى ذلك، فإن الأداء السنوي في القطاع الرسمي يؤدى مرة واحدة، بينما يمكن أن يتكرّر دفع الإتاوات في القطاع الموازي أكثر من مرة في العام، وذلك بحسب عدد الصفقات التي يمكن الكناتري عقدها، مع أخذ قيمة الفوائد التي يجنيها من ورائها في الاعتبار. كما يلمّح بعض من حاورناهم إلى أن بعض عمليات المداهمة تجري بتنسيق مسبق بين الطرفين على غرار الرشوة المعتادة التي يتقاضاها بعض أعوان الدولة في الفضاء الحدودي، وعلى طول مسار التجارة الموازية في عموم البلاد. وبحسب بعض المصادر الميدانية المتعاونة، تُعَدّ ثروة بعض «الكناترية» بعشرات ملايين الدنانير[241]، ويقدّر عددهم تقريبًا بخمسة وعشرين «كناتريًا»، يتوزّعون في مجال ولايتي مدنين وتطاوين، ينتمي نحو عشرين منهم إلى مدينة بنقردان.

- **عون الصرف** هو العامل في المحلّ أو على قارعة الطريق، الذي يتعامل مباشرة مع الحرفاء (تجار ومسافرون ومعظمهم من التونسيين والليبيين العابرين المجال الحدودي) ويسمى محليًا «**صرّاف**». يتقاضى هذا الأخير من مؤجّره «الكناتري» نسبة مئوية لكلّ عملية صرف يجريها مع الحرفاء، وهذه النسبة تراوح بين 0.5 و1 في المئة، وذلك بحسب حجم العملية. أمّا عمليات الصرف الكبرى فتُجرى مباشرة مع «الكناتري»، وعادة ما تكون في محلّات أو أماكن آمنة بعيدًا عن الأعين.

في إحصاء ميداني قمنا به في أعوام الدراسة والبحث في الجهة، يمكن أن نقدّر عدد مزاولي هذا النشاط على طول الطريق بين وادي الزاس – في مدنين الشمالية – ورأس جدير بنحو 2500 شخص، غالبًا ما يقرنون نشاطهم ببيع شفرات الهاتف الجوّال أو بعض البضائع الأخرى من قبيل الشاي أو الزيوت الغذائية أو الصناعية، إلى غير ذلك مما يخفّ حمله (الصورة (31) والصورة (32) في الملحق (4)). ونجد ثلّة منهم – نقدّر عددهم بثلاثمئة «صرّاف» – قد تفرّغوا كليًا لهذا النشاط في أسواق خاصة بالصرف في مدينة بنقردان يتوزعون بين شارع تونس ورحبة الصرف (الصورة (33) في الملحق (4)).

استفاد هذا النشاط كثيرًا من تطوّر حركة التجارة الموازية والتهريب بين تونس وليبيا، بل كان له دور بارز استفادت منه ليبيا وتونس في فترة الحظر الجوي الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا بين عامي 1992 و2003.

في تلك الفترة، ضاقت على ليبيا منافذ التعامل التجاري مع الدول الغربية، وأصبحت بوابة حدودها مع تونس أكبر منفذ تجاري لها مع العالم الخارجي، تمارس من خلاله تونس دور المزوّد والوسيط الجمركي، وذلك على المستويين الرسمي والموازي.

في تلك الفترة، شهدت المبادلات التجارية التونسية – الليبية أعلى مستوياتها، وشهدت سوق الصرف إبّانها انتعاشة لم تعرف مثيلًا لها، حيث سجّل الدينار التونسي في مقابل الدينار الليبي بين عامي 1992 و2000 أعلى مستوياته في سوق تبادل العملات (الشكل (8–2)).

كذلك، لعب الانخفاض الحاصل في سعر الدينار الليبي في سوق الصرف الموازي دورًا في انخفاض أسعار عدة مواد استهلاكية مورّدة من ليبيا في الأسواق الموازية التي انتشرت في عموم المدن التونسية، كما ساهم في توريد قطعان كبيرة من الماشية وتهريب الجرارت والآلات الفلاحية والصناعية المتنوعة بأسعار منخفضة غالبًا ما تكون «مدعّمة» في السوق الليبية.

إضافة إلى ذلك، كان كثير من المواد والمنتوجات التونسية المنشأ المصدّرة إلى السوق الليبية من خلال المسالك الرسمية يُعاد تهريبها إلى تونس، للإفادة من الفارق بين سعرها المدعوم في السوق الليبية ونظيره في السوق التونسية من جهة، وانخفاض سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أن سعر الدينار الليبي انخفض إلى ثلث قيمته في أيام الثورة الليبية (عام 2011 مقارنة بعام 2010) كما يبينه الجدول (8–8).

الجدول (8–8)

قيمة الصرف الموازي للدينار الليبي

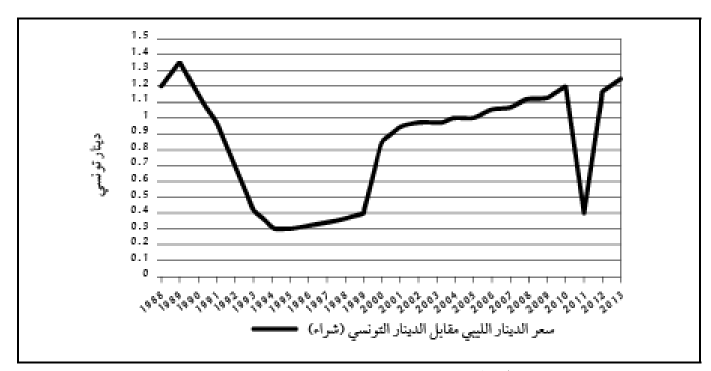
في مقابل الدينار التونسي (1988–2013)

العام	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدّل سعر الدينار الليبي مقابل	1.20	1.35	1.13	0.97	0.66	0.43	0.32	0.30	0.32	0.35	0.37	0.41	0.86

الدينار التونسي (شراء)													
العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدّل سعر الدينار الليبي مقابل الدينار التونسي (شراء)	0.95	0.98	0.98	1	1	15	17	1.12	1.13	1.20	0.40	1.17	1.25

المصادر: كمال العروسي، بحوث ميدانية، 1992، 2005، 2013.

الشكل (8-2)
تطوّر الصرف الموازي للدينار الليبي في مقابل الدينار التونسي
(1988-2013)



المصادر: كمال العروسي، بحوث ميدانية، 1992، 2005، 2013.

يظهر الدور البارز لـ «الكناترية» في تحويلات العملة الصعبة التي يقومون بها لفائدة تجار جملة تونسيين ومغاربيين يتزوّدون مباشرة من الدول الآسيوية، خصوصًا من الصين. ويصل معدّل المبالغ المحوّلة نحو 400 ألف دينار تونسي للتاجر الواحد، يفرض القائمون بعمليات التحويل عليها معلومًا يقدّر بـ 5 في المئة

من قيمة المبلغ المحوّل بحساب سوق الصرف الموازي في بنقردان. كما يمثل «الكناترية» حلقة وصل مهمة في شبكة تهريب العملة الصعبة إلى ليبيا عبر تونس لفائدة التجار الجزائريين، تكون أولى محطاتها مدينة قفصة لتنتهي في بنقردان، حيث يتكفّل «الكناتري» المحلي بتهريبها إلى ليبيا مقابل عمولة تصل أحيانًا إلى أربعة آلاف دينار تونسي، بحسب قيمة المبلغ المهرّب.

تجري هذه العملية إمّا عن طريق المعبر الحدودي في رأس جدير، أو عبر المسالك البرية للتهريب، مستعملين سيارات رباعية الدفع، وذلك بحسب كمية الأموال المهرّبة والأوضاع الأمنية، ليجري تحويلها إلى الصين عن طريق شبكة مؤسسات التجار الليبيين الموجودة في الصين (معظمها شركات استيراد وتصدير وشركات شحن ونقل بحري وجوي)، على دفعات يمكن أن يتجاوز بعضها مليون يورو.

يتابع «الكناترية» سعر الصرف العالمي مباشرة على القنوات التلفزيونية الفضائية (العربية، CNBC) وشبكات الاتصال العالمي على الهاتف الجوّال، وهم يضيفون نسبة طفيفة مقارنة بقيمة العُملة في السوق الرسمية التونسية عند البيع والشراء، وتراوح بين صفر و7 في المئة بحسب قانون العرض والطلب. وبحسب بعض المصادر المقرّبة من الناشطين في هذا المجال العصي على الاستقصاء والدراسة بمناهج البحث التقليدية، يراوح الرقم اليومي للتحويلات المالية لقطاع الصرف الموازي (عملة صعبة ودينار ليبي) بين خمسة وسبعة ملايين دينار تونسي، غالبا ما تمثّل فيها العملة الصعبة 25 في المئة. وبالتالي يراوح مقدار التحويلات المالية السنوية لهذا القطاع بين 1,825 و2,550 مليون دينار.

3 – مهنة «النصّاب» و«تاجر الجملة الموازي»

شهد معظم المدن التونسية فتح أسواق عُرفت بـ «سوق ليبيا»، أُنشئت في بداية التسعينيات بشكل عشوائي في المناطق البلدية، عارضة سلعها على قارعات الطرق فوق مفروشات أو ألواح عُرفت بـ «النصْبة»، وعرف البائع باسم «النصّاب»، أو في ساحات تجمّع فيها عدد من التجار بنوا دكاكين من الخشب والقصدير سمّيت «برّاكة» (وهي اسم دخيل محرّف عن اللغة الفرنسية يعني دكّانا من الخشب (Baraque)). ثمّ سرعان ما تداركت المجالس البلدية الأمر، وخصّصت فضاءات بلدية بنت عليها دكاكين لائقة، واكترتها بمعلوم شهري لهؤلاء التجار الجدد الذين أصبح أحدهم يكنّى بـ «تاجر سوق ليبيا».

اقتصرت تسمية «النصّاب» على تجّار «السوق الأسبوعي» على غرار أسواق مدينة مدنين الأسبوعية (وهي على خلاف ما توحي به التسمية، تقام في أكثر من يوم في الأسبوع: ثلاثاء وخميس وسبت وأحد)؛ فمنذ عام 1992 قام المجلس البلدي في بنقردان ببناء سوق تجارية كبرى أُطلق عليها «السوق المغاربية»، شهدت انتشار دكاكين مبنية مع تخصّصها في بيع منتوجات معينة (الصور (34) و(35) و(36) و(37) في الملحق (4))، بينما هيّأ المجلس البلدي في مدنين قطعة أرض وسط المدينة بنى عليها التجار دكاكين جديدة، وفق مثال معماري، ومثال تهيئة عمرانيّة موافق عليه في عام 2001، واكتراها هؤلاء التجار بمبلغ شهري، وأطلق على السوق تسمية «السوق العربي».

إضافة إلى ذلك، سرعان ما شهدنا في تلك الفترة بروز صنف آخر من الناشطين في هذا المجال، هم «تجار الجملة» الذين يتحدّر معظمهم من فئة «الكناترية» المعروفين في جهة بنقردان، وتميزت مدينة بنقردان آنذاك بهذا الصنف من التجار دون سائر المناطق الأخرى في المجال الحدودي التونسي – الليبي.

فتح تجار الجملة محلاّتهم على طول الطريق التي تربط بين بنقردان ومنطقة الزكرة، وعلى طريق جرجيس، وحديثاً على طريق مدنين، واختصّوا بتزويد السوق المحلية والداخلية في البلاد بالبضائع. كما صارت محلاتهم محطّة للتجّار الوافدين من داخل البلاد للتزوّد بالسلع، بل أصبحت تنظّم رحلات على متن حافلات من الجهات المختلفة والمدن التونسية للتسوّق (الصور (38) و(39) و(40) و(41) في الملحق (4)).

ما عاد في مقدور أسطول الشركة الوطنية للنقل بين المدن في تلك الفترة القيام بتلك الرحلات، ما استدعى الاستعانة بأسطول شركات النقل السياحي، التي تأثرت سلبًا بعملية الغريبة في 11 نيسان/ أبريل 2002، التي استهدفت الكنيس اليهودي في جزيرة جربة؛ إذ مثّلت هذه الرحلات فرصة لوكالات السفر لتغطية نفقاتها المتراكمة وتعويض خسائرها، وصار تقليدًا متّبعًا، حيث بلغ عدد الحافلات التي توفّرها الشركات في أيام المناسبات والأعياد القاصدة مدينة بنقردان نحو 180 حافلة في اليوم في عام 2006.

أما بالنسبة إلى الأيام العادية، فكانت هذه الشركات توفّر عشر حافلات صغيرة يوميًا (الصورة (42) في الملحق (4)). وبحسب تقديرات إدارة بلدية بنقردان، في تلك الفترة، راوح عدد المتسوّقين الوافدين على أسواق ليبيا في المدينة بين 7 و10 آلاف زائر في اليوم.

إضافة إلى توفيرها فرص عمل في تلك المناطق المهمّشة، ساهمت الحركة التجارية في توفير دخولٍ إضافية للبلديات المحلية، وتنشيط الحركة العمرانية في مجالها الترابي. ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال تطوّر مستوى الدخل البلدي السنوي لمدينة بنقردان من 0.21 مليون دينار في عام 1987 إلى 1.51 مليون دينار في عام 1992. كما بلغ الدخل البلدي من «سوق ليبيا» وحدها في ذلك العام 1.20 مليون دينار بعد أن كان لا يتجاوز 0.36 مليون دينار في عام 1990. كما مكّنت الدخول البلدية من بناء سوق كبيرة على طريق جرجيس على مساحة 5 هكتارات محاطة بسور طوله 1.5 كيلومتر أطلق عليها «السوق المغاربية»، افتتحت في عام 1992. وتضمّ هذه السوق نحو 600 دكان إضافة إلى إنشاء ساحة مجاورة لها تتسع تقريبًا لـ 700 مكان مخصّص لمزاولة أنشطة تجاريّة صغيرة [أكشاك]، ونلخص في الجدول (8–9) بعض المعطيات التي تهمّ تطوّر الدخل البلدي في بنقردان وعدد تجار سوق ليبيا فيها.

الجدول (8–9)

تطوّر الدخل البلدي وعدد تجار «سوق ليبيا» في بنقردان

الموضوع	عدد تجار الجملة	عدد التجار	عدد	الدخل البلدي	الدخل

العام	(طريق رأس جدير، السوق المغاربية)	الصغار القارين في السوق المغاربية	المنتصبين غير القارين	السنوي من أسواق ليبيا (بالألف دينار)	البلدي السنوي (بالألف دينار)
1992	–	260	–	1,200	1,510
2005	220	300	450	316	1,700
2012	120	200	320	15	2,500

المصدر: بلدية بنقردان، 1992، 2006، 2013.

نلاحظ في الجدول (8-9) تدهور الدخل البلدي السنوي المتأتّي من أسواق ليبيا في بنقردان في عام 2012 إلى نحو 15 ألف دينار، وذلك لعجز إدارة البلدية بعد الثورة على إلزام التجار دفع المعلوم البلدي الذي تفرضه على مبيعات «السوق المغاربية». ولم تختلف مدينة مدنين كثيرًا عن مدينة بنقردان في مجال تأثير حركة التجارة الموازية على النسيج الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للمدينة، حيث شهدت هذه الأخيرة، بداية من أواخر الثمانينيات، نقلة نوعية في شأن تطوّرها السكاني، واتساع مجالها العمراني والبلدي على مرّ الزمن[242].

ساهم الموقع الاستراتيجي لمدينة مدنين في جعلها مركزًا مهمًا للتسوّق والتسويق، وصارت أسواقها الأسبوعية محطّ رحال الوافدين عليها من الولايات والمعتمديات المجاورة (قابس، تطاوين، جربة، جرجيس، غمراسن، بني خداش، سيدي مخلوف، مارث ...إلخ)، تجاورت فيها السلع الموازية الموردة من آسيا والصين – عن طريق ليبيا – مع السلع المحلية، وأخرى من مصادر مختلفة: ليبية وتركية ومصرية وسورية، وثالثة يورّدها العمال التونسيون المهاجرون – ولا سيما من أصيلي جرجيس والبئر الأحمر ومدنين – من البلدان الأوروبية. ويظهر هذا التطوّر جليًا من خلال الاتّساع المجالي للسوق وتحسن بنيتها التحتية (الصور (43) و(44) و(45) و(46) و(47) و(48) في الملحق (4)).

ما لا شك فيه أن لهذه الحركية جوانب إيجابية من حيث التشغيل، وزيادة القدرة الشرائية للمستهلك، ولصغار المزراعين والمقاولين الذين تمكّنوا من شراء الجرارات الزراعية والجرافات وبعض الآلات الصناعية بأسعار تصل إلى أقلّ من نصف أسعارها المتداولة في السوق الرسمية التونسية، إضافة إلى توفير موارد مالية وجبائية إضافية للمؤسسات المحلية في الجهات المهمّشة.

إلا أن لهذه الأسواق آثار جانبية سلبية لعدم توافر الشروط الصحية في كثير من المواد الاستهلاكية، سواء أتعلّق ذلك بمواصفات الإنتاج أو بأوضاع العرض، فضلًا عن إضرارها بالمنظومة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ما جعل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية يطالب في كثير المناسبات بتدخّل

السلطات لوضع حدّ لهذه المنافسة غير القانونية، لكن من دون جدوى.

نلاحظ من خلال الجدول (8-10) تطوّر الدخول البلدية في مدينة مدنين المتأتّية من سوق ليبيا، لكن من دون أن يعطينا فكرة عن مقدار المبادلات فيه، ذلك أن مدخول الأسواق الأسبوعية الكبرى التي ينشط فيها التجار غير القارين - الذين نقدّر أن عددهم يتجاوز الألف - يوجد ضمن حزمة من الأسواق المختلفة تفوّت فيها البلدية إلى خواص في «لزمة» سنوية موحّدة.

الجدول (8-10)

تطوّر الدخل البلدي وعدد تجار «سوق ليبيا» القارين في مدنين

الموضوع العام	عدد التجار القارين بسوق ليبيا «السوق العربي» (ابتداء من 2001)	عدد المنتصبين القارين في السوق الأسبوعية (واد القبلاوي، نهج النيل)	الدخل البلدي السنوي من أسواق ليبيا (بالألف دينار)	الدخل البلدي السنوي (بالألف دينار)
1992	162 «نصّاب»	-	-	-
2005	120 (دفع معلوم كراء شهري لدكان)	90 (دفع معلوم رخصة انتصاب سنوية بمقدار 90 دينار تونسي)	58,1	2,100
2012	120	180	94,2	4,030

المصدر: بلدية مدنين، 2013.

ثالثًا: الشبكات الناظمة

منذ بروز ظاهرة التجارة الموازية في أواخر الثمانينيات في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي، كان للمشتغلين التقليديين بتجارة التهريب في المنطقة وأصحاب رؤوس الأموال المحليين أو «الكناترية» الدور الرئيس في تأسيس شبكة ناظمة لهذه الحركية الجديدة.

برزت أصناف عدة من المتدخلين المباشرين في هذه المنظومة المحلية شبه المستقلّة، نذكر منها «تاجر الخطّ» الذي يزوّد محلّه الخاصّ (أو المشترك) وصغار التجار «النصّابة»، ونجد «الوسيط – المهرّب» (أو ما سمّيناه «الوسيط الجمركي الموازي»)، و«تاجر الجملة» (الذي يستعمل منظومة «الوسيط – المهرّب» نفسها)، وصاحب رأس المال «الصرّاف». وينتمي معظم العاملين في هذه الشبكات إلى المناطق المتاخمة للحدود (توازين في جهة بنقردان وذهيبات في جهة ذهيبة)، خصوصًا كبار التجار وأصحاب سوق الصرف الذين يحرصون على تسيير شؤونهم ضمن حلقات عائلية مغلقة، لا تخرج في حدّها الأقصى من حدود القبيلة. أما في ما يخصّ فضّ الخلافات بينهم، فلا يزال للمتنفذين من أصحاب رؤوس الأموال من المعروفين بالحنكة في المجال دور كبير، وعلى الرغم من بروز شيء من التمرّد، في العقد الأخير، على تلك الأعراف التقليدية عند جزء من جيل الشباب الصاعد من تجار الجملة، فإنه بقي هامشيًا.

يمكننا تصنيف هذه الشبكات الناظمة لهذه الحركية التجارية في الفضاء الحدودي التونسي – الليبي بحسب الطرائق التي تعتمدها هذه المجموعة أو تلك في هذا النشاط، نذكر منها:

1 – طريقة «البرنامج»

هو عبارة عن تسمية محلية لعملية تهريب منظّمة تقع بالتنسيق بين مالك البضاعة والمهرّب (الذي يتصرّف في هذه الحالة كوسيط جمركي موازٍ) من جهة، وأعوان محدّدين من أجهزة الشرطة والجمارك على الجانبين الليبي والتونسي للحدود بمعبر رأس جدير من جهة ثانية. وتمرّ بمقتضى هذا «البرنامج» سيارات «المهرّب – الوسيط» محمّلة بكميات كبيرة من البضائع الاستهلاكية في أوقات يُتفق عليها مسبّقًا، من دون خضوعها للتفتيش أو دفع الرسوم الجمركيّة.

يحدث هذا في مقابل مالي يقتسمه أفراد من الأجهزة الرسمية المرابطة في الفضاء الحدودي، وهؤلاء في الواقع يمثّلون قلّة قليلة منها، لكنهم يتسبّبون في حدوث ضرر بالغ لسمعة العاملين في هذه الأسلاك الوطنية ولهيبة الدولة، التي لم يُعرها النظام السابق قدر ما أعار لديمومته في الحكم.

2 – طريقة «الكرّاية» والشريحة العاملة في معبر رأس جدير

ظهرت طريقة «الكرّاية» في العقد الأخير مع ازدهار تجارة الجملة وتمرير حاويات من السلع المورّدة من الصين ودبي وتركيا عبر الموانئ الليبية ومعبر رأس جدير الحدودي إلى داخل تونس بكميات غير لافتة، لكن بصفة متواترة، مستعملين «كرّاية» (أي حمّالة مترجّلين) يسعون بين جانبي الحدود رواحًا وإيابًا دونما انقطاع إلى أن تُنقل حمولة الحاوية بالكامل. أما عن أطوار العملية، فتنطلق عند اختيار المالك التونسي ميناء طرابلس لاستقبال سلعه الآتية من موانئ الصين أو سورية أو تركيا أو دبي، وذلك للتهرّب من الرسوم الجمركيّة المفروضة في الموانئ التونسية (6 في المئة في ليبيا في مقابل 33 في المئة في تونس).

يُبرم الاتفاق بين المالك والمهرّب («الوسيط الجمركي الموازي») الذي يكون عادة من أصيلي المنطقة الحدودية على تسلّم البضاعة في طرابلس وتسليمها إلى صاحبها في مكان يحدّده في داخل تونس (عادة ما تكون العاصمة) وتكون تلك المرحلة الأخيرة من العملية. وتجري هذه العملية على مراحل عدة، على النحو الآتي:

- **المرحلة الأولى،** من ميناء طرابلس إلى مدينة زلطن، يصطحب فيها مالك الحاوية «الوسيط الموازي» لنقل البضاعة في رحلة واحدة إلى مدينة زلطن، وحال الانتهاء من تخزينها في مخازن في المدينة يعود المالك إلى تونس ويتكفّل «الوسيط» بباقي المراحل لقاء مبلغ مالي يتّفق عليه مسبقًا. يقوم «الوسيط» في هذه الأثناء بالاستعانة بمجموعة من العمال التشاديين أو السودانيين من أجل إعادة تقسيم البضاعة ولفّها في أجزاء على شكل رُزم، أو ما يُصطلح على تسميته محليًا «ربطة» (جمع «رباطي»).

- **المرحلة الثانية،** يقوم فيها «الوسيط الموازي» يوميًا بنقل البضاعة إلى رأس جدير على أقساط، ويستعين بمجموعة من التونسيين ممّن يُسمَّون «كرّاية» (الصور (49) و(50) و(51) و(52) في الملحق (4)) لإدخالها راجلين إلى الجانب التونسي من الحدود حيث يُحمّل كل «كرّاي» «ربطتين» متوازنتين تكون واحدة على ظهره وثانية على صدره، ويمرّ بها من الجمارك الليبية إلى الديوانة التونسية من دون رسم جمركي، علاوة على تجنّب إضاعة الوقت في الطابور الطويل، عند استعماله عربة نقل. ويقوم «الكرّاي» بهذه المهمّة لقاء أجر قدره 10 دنانير للحمولة الواحدة بعد قطع مسافة تقدر بكيلومتر واحد وختم جواز سفره لدى شرطة الحدود (الصورة (53) في الملحق (4)).

- **المرحلة الثالثة،** تُجمع البضاعة بعد خروجها من مصالح الديوانة التونسية لتُشحن في سيارات تنتظرها بعد البوّابة لتأخذ طريقها إلى بنقردان حيث تُخزّن في المنازل أو في مخازن خاصّة «بالوسيط الموازي»، وذلك في انتظار نقلها إلى المكان الذي يحدّده صاحب البضاعة مع «الوسيط الجمركي الموازي» حيث تُنقل على متن سيارات أجرة تونسية.

تُحمّل كل سيارة باتجاه العاصمة بـ 12 أو 13 «ربطة» لقاء نحو 50 دينارًا للربطة الواحدة، وغالبًا ما يصطحب البضاعة شخصان (عادة ما يكونان شريكين للمهرّب)، يتكفّلان بدفع الرشاوى إلى بعض الأعوان من أسلاك مختلفة (شرطة، حرس، ديوانة) على طول الطريق. ويستعملون في أحيان أخرى تقنية «الكشّاف»، بأن يكلّفوا واحدًا منهم باستكشاف الطريق في سيارة مكتراة تسير أمامهم على بُعد مسافة، وعلى اتصال دائم معهم عن طريق الهاتف الجوّال.

في المسح الاستبياني الذي قمنا به في عام 2006 على عينة من 400 شخص من التجار الموازين العابرين لمعبر رأس جدير الحدودي، تمثّل شريحة الكرّاية نسبة 39 في المئة (156 شخصًا) من العينة المستجوبة (الجدول (8-11)). وتتكوّن هذه الشريحة من عدد من الفئات الاجتماعية والمهنية، يأتي في مقدمها العمّال وصغار المزارعين التي تمثّل 83 في المئة منها (156/ 130، يُنظر الجدول (8-12)).

إضافة إلى بعض الفئات العرضية كالمتقاعدين وربّات البيوت من مناطق أخرى والتلاميذ والعاطلين من

العمل من الحاصلين على شهادة جامعية، انخرطوا ضمن هذه الشريحة الجديدة التي أصبحوا يمثّلون 12.18 في المئة من مجموعها (19/ 156، يُنظر الجدول (8-11)).

الجدول (8-11)

وسائل النقل المستعملة من الفئات الاجتماعية والمهنية العاملة في الفضاء الحدودي

الوظيفة	صنف وسيلة النقل							
	تجارية		سياحية		مترجّل (كرّاي)		المجموع	
	العدد	بالنسبة المئوية	العدد	بالنسبة المئوية	العدد	بالنسبة المئوية	العدد	بالنسبة المئوية
فلاّح	1	5.9	10	58.8	6	35.3	17	100
عامل فلاحي	7	10.4	35	52.2	25	37.3	67	100
عامل يومي	20	7.9	133	52.8	99	39.3	252	100
حرفي	-	-	11	78.6	3	21.4	14	100
تاجر	3	20	10	66.7	2	13.3	15	100
موظّف	-	-	3	60.0	2	40	5	100
تلميذ	1	6.7	4	26.7	10	66.7	15	100
عاطل من العمل حاصل على شهادة جامعية	-	-	3	75	1	25	4	100
متقاعد	-	-	3	50	3	50	6	100

ربّة بيت	–	–	–	–	5	100	5	100
المجموع	32	8	212	53	156	39	400	100

المصدر: كمال العروسي، 2006.

يظهر المسح الميداني لعام 2006 أن العنصر النسائي لا يمثّل سوى 2 في المئة من الناشطين في مجال «تجارة الخطّ»، وتمثّل النساء «الكرّاية» فيه نسبة الثلثين (3/2)، بينما تشتغل قلّة من العنصر النسائي لحسابهنّ الخاص. وتبلغ وتيرة سفرهنّ إلى ليبيا بمعدّل 176 رحلة في العام ويتحدر معظمهن من الأوساط الحضرية والريفية من المناطق الداخلية للبلاد[243].

الجدول (8-12)

خصائص شريحة الحمّالة الراجلين «الكرّاية»

الخصائص الوظيفة الأصلية	رجل		امرأة	مجموع	معدّل العمر	عدد الرحلات في الأسبوع	معدّل المبادلات التجارية (بالدينار التونسي)
فلاّح	6	130		6	54	2	319
عامل فلاحي	25			25	40	4	360
عامل يومي	99			99	42	3	317
حرفي	3			3	43	6	209
تاجر	2			2	35	3	145
موظّف	2			2	45	5	264
تلميذ	10			10	21	3	266
عاطل من العمل حاصل على	1			1	25	4	260

شهادة جامعية						
متقاعد	3		3	76	3	219
ربّة بيت	–	5	5	46	3	165
المجموع	151	5	156	41	4	308

المصدر: كمال العروسي، 2006.

3– طريقة «صغار التجار»

يتكفّل 35.9 في المئة من «صغار التجار» في سوق ليبيا في بنقردان (السوق المغاربية) بعملية التزوّد بوسائلهم الخاصّة (الجدول (8–13)) مباشرة من نقاط البيع التي غالبًا ما تكون في ليبيا، ويقوم بعضهم بالتزوّد من بلدان أخرى مثل مصر وسورية، وفي حالات أخرى تتوسع دائرة بلدان التزوّد لتشمل تركيا ودبي والصين (الجدول (8–17)).

غالبًا ما يجري إدخال هذه السلع عبر بوّابات الحدود البرية تحت ذريعة الاستهلاك الشخصي، فتُعفى من دفع الرسوم والمستحقات الضريبية للدولة إلا في ما قلّ وندر من الحالات التي يتجاوز فيها التاجر حدود الإعفاء الضريبي. كما نجد عند «صغار التجار» أعلى نسبة في عدد الرحلات إلى ليبيا في العام الواحد، وذلك لتدارك النقص الحاصل في الكميات المسموح بتوريدها للشخص الواحد تحت غطاء «الاستهلاك الشخصي».

تطوّرت وتيرة الرحلات للشخص الواحد إلى ليبيا من 88 مرّة في العام كما تبينه نتائج الدراسة الميدانية لعام 1992، إلى معدّل 156 مرّة بالنسبة إلى عام 2006، لتصل إلى معدّل 195 مرّة بالنسبة إلى عام 2012 (الجدول (8–14)).

الجدول (8–13)

طريقة تزوّد «صغار التجار» بالبضائع (بالنسبة المئوية)

بنفسه (1)	عن طريق وسيط (2)	عن طريق تاجر جملة (3)	طرائق متنوعة (3+2+1)
35.9	20.51	40.17	3.42

المصدر: كمال العروسي، 2006.

الجدول (8-14)

وتيرة الرحلات لليبيا للشخص الواحد (1992 و2006 و2012)

الرحلات / الصنف	العدد بحسب العام			النسبة بحسب العام (بالنسبة المئوية)			إجمالي عدد الرحلات للأشخاص في العام			معدّل الرحلات للشخص الواحد في العام		
	1992	2006	2012	1992	2006	2012	1992	2006	2012	1992	2006	2012
فلاّح	98	17	3	19.6	4.3	6.1	6,401	2,345	370	65.3	138	123.3
عامل فلاحي	65	67	3	13	16.8	6.1	7497	12195	731	115.3	182	243.6
عامل يومي	177	252	34	35.4	63	69.4	16247	37307	7222	91.7	148	212.4
حرفي	73	14	–	14.6	3.5	–	6912	3536	–	94.6	253	–
تاجر	34	15	5	6.8	3.8	10.2	2414	1626	452	71	108	90.4
موظّف	13	5	1	2.6	1.3	2	1120	988	365	86.1	198	365
تلميذ	40	15	–	8	3.8	–	3568	2145	–	89.2	143	–
عاطل من العمل من حاملي الشهادات الجامعية	–	4	1	–	1.0	2	–	676	3	–	169	3
متقاعد	–	6	2	–	1.5	4.1	–	741	413	–	124	206.5
ربة بيت	–	5	–	–	1.3	–	–	832	–	–	166	–

المجموع	500	400	49	100	100	100	44159	62391	9556	88.3	156	195

المصدر: كمال العروسي، 1992، 2006، 2012.

الجدول (8-15)

نسب توزع «صغار التجار» بحسب البلدان المقصودة للتزوّد بالبضائع

البلدان المقصودة	التجار (بالنسبة المئوية)
ليبيا	37.07
ليبيا - تركيا	12.93
ليبيا - مصر	7.76
ليبيا - مصر - تركيا	7.76
ليبيا - مصر - تركيا - سورية	11.21
تركيا	1.72
ليبيا - تركيا - بلدان الخليج	7.76
ليبيا - بلدان أخرى	5.17
بلدان أخرى	8.62

المصدر: كمال العروسي، 2006.

يدلّ تعدّد مصادر التزوّد على الازدهار المتنامي الذي ما فتئت تشهده هذه السوق منذ بروزها في عام 1988، وكذلك على تنوّع طلبات الحرفاء وأذواقهم، حيث شهدنا روّادًا لهذه السوق الاستهلاكية الجديدة آتين من جهات وشرائح اجتماعية مختلفة، ومعظمها من سكان مدن الشمال الذين يمثّلون 52.54 في المئة من حرفائها (الجدول (8-16)).

الجدول (8-16)

مرتادو السوق المغاربي في بنقردان بحسب الأقاليم (بالنسبة المئوية)

الجنوب	الوسط	الشمال

34.75	12.71	52.54

المصدر: كمال العروسي، 2006.

نلاحظ من المعطيات التي استنتجناها على مدى عقدين من الاستبيانات الميدانية التي قمنا بها أن نسبة «صغار التجّار» تقلّصت في ما عُرف بـ «تجارة الخطّ» لتصل في عام 2012 إلى 22 في المئة من مجموع العاملين على «الخطّ»، بعدما كانت تمثّل نسبة 60 في المئة، كما يبينه الجدول (8-17).

الجدول (8-17)
تطوّر نسبة «صغار التجار» العاملين في «تجارة الخطّ»

تجارة الخطّ العام	«تجار الخطّ»	«صغار التجار»	المجموع	النسبة المئوية لـ «صغار التجار»
1992	198	302	500	60
2006	287	113	400	28
2012	38	11	49	22

المصدر: كمال العروسي، 2013.

من جهة أخرى، وعلى مدى العقدين الماضيين، نلاحظ تزامنًا في تقلّص نسبة «صغار التجّار» لفائدة «تجّار الخطّ» مع تقلّص نسبة البضائع التي شملها الرسم الديواني، كما نلاحظ في الجدول (8-18) والجدول (8-19) والجدول (8-20) المنحى التصاعدي في نسب البضائع المعفاة من الرسم الديواني، التي حتى إن خضعت فبنسب متدنية مقارنة بما كانت عليه في الأعوام الأولى لبروز ظاهرة التجارة الموازية.

الجدول (8-18)
أحجام وقيمة السلع الموردة بطريقة موازية
ونسبة المعفاة منها من الأداء الديواني بحسب استبيان عام 1992

السلعة	الكمية	ثمن الشراء (بالدينار التونسي)	نسبة الأداء (بالنسبة المئوية)

معدّات كهربائية منزلية	896 (وحدة)	6,863.390	81.35
مواد تنظيف منزلية	20,564 (وحدة)	34,050.580	77.78
ملابس	5,899 (وحدة)	24,891.980	20.41
تن	2,491 (كلغ)	9,223.140	42.20
طماطم	444 (كلغ)	296.720	23.67
زيت	372 (لتر)	188.750	13.05
مشتقات الحليب	1,402 (وحدة)	2,862.560	50.74
عصير	1,472 (وحدة)	314.400	29.58
قهوة	2,357 (كلغ)	3,927.990	45.06
كرتون سجائر (12 علبة)	1,526 (وحدة)	1,107.060	17.36
بصل	5,200 (كلغ)	830.670	–
فلفل	8,957 (كلغ)	4,082.300	1,96
قرع	9,164 (كلغ)	2,125.720	3.85
كوسة	20 (كلغ)	3.820	–
ثوم	950 (كلغ)	219.200	–
فول سوداني	18,752 (كلغ)	11,002.600	1
موز	7,211,12 (كلغ)	7,146.830	35.48
دلاع[5]	45,710 (كلغ)	5,341	–

بطيخ (شمّام)	1,600 (كلغ)	282	–
بطاطا	108,400 (كلغ)	12,134.710	80.16
حمص	505 (كلغ)	249.420	69.33
فلفل أسود	1,098 (كلغ)	1,794.290	35.90
سمك	20,630 (كلغ)	28,573.800	–
شاي	1,374.50 (كلغ)	5,249.170	13.79
بندق (بوفريوة)	414 (كلغ)	1,442.630	58.68
أرز	725 (كلغ)	92.090	40.83
سميد	150 (كلغ)	47.860	–
قرنبيط	150 (كلغ)	29	–
باذنجان	50 (كلغ)	15	–
سلطة	130 (كلغ)	26.500	–
ماء معدني	360 (لتر)	44.040	100
جلود	52,800 (وحدة)	34,240	100
فستق	10 (كلغ)	57.370	–
لوز	52.50 (كلغ)	62.980	–
طحين	100 (كلغ)	26	–
بنزين	1,850 (لتر)	196.890	–
المجموع		201,086.170	

المصدر: كمال العروسي، 1992.[244]

الجدول (8-19)

نسبة الرسوم على السلع الموردة بطريقة موازية بحسب استبيان عام 2006

السلعة	إجمالي ثمن الشراء (بالدينار التونسي)	نسبة الأداء (بالنسبة المئوية)
أقمشة	32,057	18
ملابس	39,845	14
زرابي (سجاد)	9,023	36
مواد تجميل	7,752	-
حقائب	3,756	-
قهوة	938	-
شاي	1,114	-
عصير ومشروبات	1,273	-
حلويات	3,704	4
زيت	360	-
تن	5,332	4
جبنة	1,514	4
طحين وأرز	1,163	-
تفاح	695	-

موز	321	–
مواد تنظيف منزلية	22,132	14
معدّات كهربائية منزلية (من بينها لواقط فضائية)	6,000	–
لعب	1,338	–
عجلات مطاطية للسيارات	6,992	7
برويطة	646	–
أسلاك حديدية بناء	449	–
بنزين	1,344	–
فحم	251	–
المجموع	147,999	

المصدر: كمال العروسي، 2006.

الجدول (8-20)
أحجام وقيمة السلع الموردة بطريقة موازية ونسبة الرسوم الديوانية المفروضة عليها بحسب استبيان عام 2012

السلعة	إجمالي الكمية	إجمالي ثمن الشراء (د)	نسبة الأداء (بالنسبة المئوية)
أقمشة	1,335	35,457.5	–
ملابس	500	25,000	–

زيت	12	24	–
مواد منزلية	315	23,400	0.02
بنزين	4,240	1,204.5	–
عجلات ومستلزمات السيارات	22	1,210	–
زرابي	300	42,000	–
أرز وفرينة	275	220	–
حقائب	50	500	–
المجموع	–	129,016	–

المصدر: كمال العروسي، 2012.

يبدو أن هذه الشبكات ما عادت تكتفي بجلب السلع بصفة متواترة تحت غطاء الاستهلاك الشخصي المسموح به، بل بتنا نشهد دخول كثير من البضائع ذات الطابع التجاري الواضح من دون خضوعها لرسم يُذكر، أو في الأقلّ متناسب مع أحجامها وقيمتها، كما يبينه الجدول (8-21).

الجدول (8-21)

طبيعة السلع الموردة بطريقة موازية ونسبة الأداء الديواني الموظفة عليها بحسب استبيان سنة 2012 (بالدينار التونسي)

طبيعة السلعة وقيمتها / السلعة	تجارية	استهلاك خاص	تجارية وخاصة	الأداء
أقمشة	35,457.5			30
ملابس	25,000			140

زيت		24		–
مواد منزلية	23,400			411
بنزين	1,083	31.5	75	–
عجلات ومستلزمات السيارات	1,210			–
زرابي	42,000			–
أرز وطحين		180		–
حقائب	500			–
المجموع	12,8650.5	235.5	75	581
النسبة المئوية من المجموع العام	99.8	0.2	0.1	0.5

المصدر: كمال العروسي، 2012.

بالتالي، يمكننا إدراج معظم تلك البضائع التي تدخل عبر المعابر الحدودية بصفة متواترة عن طريق «تجار الخطّ» المتمرّسين في النشاط في خانة «التجارة الموازية»، وذلك باعتماد أحد العناصر المذكورة في تعريفنا لها كشبكة من العاملين دأبت على مراوغة الإجراءات والتراتيب القانونية الجاري بها العمل (كالاستيراد المتواتر للسلع المعدّة للاستهلاك العائلي، في حدود الكمّية المسموح بها قانونًا) أو بكميات كبيرة باستعمال وسائل غير مشروعة (الرشوة) أو عبر المسالك البرية، وهي عمليات لا يشملها الجرد ولا تخضع للقوانين الرسمية الناظمة لقطاعها كما لا تغطّيها الجباية ضريبة أو إعفاء.

4- مسار «حاوية» من الصين إلى تونس

لئن سبق وقدّمنا في دراستنا تعريفات تفصل بين التجارة الموازية والتهريب، فإنّ وجودهما في بوتقة واحدة سمّيناها «اقتصادًا موازيًا» لم تكن ضرورة دالّة على التقاء موضوعي لظاهرتين منفصلتين هيكليًا عن «الاقتصاد الرسمي» للبلاد فحسب، بل هي دالّة كذلك على ترابط عضوي بينهما في عدد من المفاصل الخاصة بالآليات المعتمدة في منظومة التجارة الموازية، خصوصًا في جانبها المالي واللوجستي.

سنفرد لهذه العلاقة المتشابكة أنموذجًا يساعدنا على فهم نقاط الترابط المفصلية بين النشاطين في المجال الحدودي التونسي – الليبي وعلاقة هذه الشبكات بعضها ببعض، ونتتبّع من خلال هذا الأنموذج الحي «مسار حاوية» تحتوي على بضائع معينة («شاشات مسطّحة» مثالًا) تُشحن من الصين لفائدة طالبها من كبار التجّار في إحدى أسواق تونس العاصمة.

نعرض في ما يأتي المراحل التي تمرّ بها «الحاوية»، أو كما يسميها تجّار القطاع الموازي في عموم التراب التونسي «الكاذْرة» (تعوّد أعوان الديوانة التونسية على تسميتها «الكونتنير» (Contenaire) بالفرنسية):

يقوم التاجر صاحب الطلبية بالاتفاق مع أحد «الكناترية» (الصيرفي الموازي) في بنقردان بشأن المبلغ الذي يريد تحويله إلى الصين بالعملة الصعبة (وعادة ما يعدّ المبلغ مئات آلاف الدنانير التونسية، وغالبًا ما يكون معدّله في حدود 300 ألف دينار).

تحتوي بنود الاتفاق الحاصل بين الطرفين على تسلّم المبلغ بالعملة الصعبة في العاصمة الصينية بيجين، بعد توظيف نسبة 5 في المئة في مقابل خدمة التحويل، وهو إجراء معمول به في سوق الصرف الموازي لإبرام الصفقة بالتسليم والاستلام في الموعد الذي يتفق عليه الطرفان. ففي هذا الموعد يكون صاحب البضاعة أو وكيله في الصين قد اتصل به وكيل «الكناتري» ليسلّمه المبلغ المتفق عليه، وفي الآن نفسه يقوم التاجر – إن كان تونسيًا – أو من يوكّله بتسليم المبلغ بالدينار التونسي، وبإحدى العملات العالمية إن كان جزائريًا مثلاً، ويكون خطّ الهاتف بين بنقردان وبيجين مفتوحًا مباشرة بين الأطراف حتى إتمام العملية بالكامل.

بعد إتمام عملية الصرف، يتكفّل وكيل «الكناتري» في الصين بوصل التاجر بمترجم صيني يصطحبه للتسوّق في المحلات التجارية الكبرى لشراء البضاعة أو تصنيعها (مع العلم أنّ هناك من التجار من يحمل معه أنموذجًا لتقليده، أو تصنيع أنموذج خاص به).

في خطوة ثانية، بعد شراء البضاعة، يتّصل التاجر بإحدى شركات الشحن، التي غالبًا ما تكون مشتركة «ليبية – صينية» أو «تركية – صينية»، والاتّفاق معها على التكفّل بكراء حاوية على حساب التاجر، وشحن البضاعة بحرًا إلى ميناء طرابلس أو مصراته. ويمكن في بعض الحالات نقل البضاعة جوًا، كسبًا للوقت، لكن بكلفة أعلى كثيرًا.

في الحالات كلها، يسلّم التاجر للشركة عنوانه في تونس، ثمّ يُتفق على كلفة النقل التي تستخلص في ما بعد بالمقر الرئيس في طرابلس، أو فرعها في زُلطن (ليبيا)، ويستلم التاجر من شركة الشحن رمزًا خاصًا ببضاعته.

تصل الحاوية إلى ميناء طرابلس أو مصراته – بعد نحو شهر– حيث يجري استلامها من وكيل الشركة بعد تدخّل متنفّذين في نظام القذافي، واستلام عمولة (خارج إطار القانون) من الشركة بحسب حجم «الكادرة» (الحاوية) التي يقع إفراغ حمولتها في مدينة زلطن (على بعد 35 كلم من الحدود التونسية) في مخازن كبيرة تابعة لشركة الشحن (غالبًا ما تكون تابعة لرجال أعمال معروفين ممن يملكون مكاتب في العاصمة

الصينية بيجين).

في هذه الأثناء، يجري إعلام التاجر التونسي بوصول بضاعته، ليتنقّل لاستلامها بعد استخلاص مصاريف الشحن، وعادة ما تكون في حدود سبعة آلاف دولار. في الوقت نفسه، يكون التاجر قد نسق مع صاحب شركة نقل موازية (تونسي الجنسية، يكون حصريًا من أصيلي مدينة بنقردان) لنقل بضاعته من زلطن إلى المخازن التي يملكها الناقل في بنقردان بكلفة تقدّر بـ 500 دينار للحمولة الواحدة على متن شاحنة متوسطة الحجم[245]، ويقدّر عدد الرحلات اللازمة لنقل كامل البضاعة سبع رحلات تقريبًا، ما يجعل الكلفة الإجمالية لنقلها من زلطن إلى بنقردان تناهز 3500 دينار تونسي.

في اليوم المعلوم الذي تتوافر فيه ظروف العبور «الآمن» للبضاعة، يتكفّل الناقل بإدخال البضاعة على متن شاحنات متوسطة الحجم – استعملت بكثافة بعد الثورة – أو في سيارات صغيرة يملكها «تاجر الخطّ» عبر المعبر الحدودي – كما كان معمولًا به قبل الثورة – حيث يقوم المعني بدفع 300 دينار ليبي (خارج إطار القانون) لمن ينتحل صفة «وسيط جمركي» في الجانب الليبي. أمّا في الجانب التونسي من المعبر فيستخدم الناقل علاقاته الخاصّة بهدف اعتبار الشاحنة تحمل بضاعة استهلاكية متدنّية الأداء. وعلى طول الطريق بين رأس جدير وبنقردان (32 كلم) يدفع الناقل إتاوات غير قانونية عن كلّ شاحنة تمر بنقاط المراقبة.

قبل الثورة، كانت السلع تدخل بطريقة مغايرة لما بعدها، حيث كانت تُقسّم على متن سيارات صغيرة وأحيانًا أخرى عبر المترجلين «الكرّاية»، وتدوم العملية فترة أطول. أما بعد الثورة فأصبح النقل بشاحنات متوسطة الحجم وبشكل مكثّف عبر المعبر. وعند الإغلاق الموقت للحدود أو تشديد الرقابة عليها، تُعتمد مسالك التهريب على متن سيارات رباعية الدفع.

تقدّر الكلفة الإجمالية لنقل «الكادرة» من مخازن زلطن إلى مخازن بنقردان بـ 5600 دينار كحاصل (300 دينار تونسي + 500 دينار تونسي) 7 x سفرات بعد استخلاص معاليم النقل لـ «تاجر الخطّ» (صاحب شركة النقل الموازية في بنقردان).

يتّفق التاجر صاحب البضاعة مع «ناقل موازٍ» آخر، عادة ما ينصحه به الناقل الأول، لنقل البضاعة هذه المرة في اتجاه تونس العاصمة (عادة ما تكون مخازن التاجر في أحواز العاصمة).

يُتّفق مع الناقل الثاني على مبلغ معين، وعادة ما تراوح كلفة النقل للشاحنة الواحدة ذات المواصفات المذكورة أعلاه بين 3500 و4000 دينار تونسي، حيث تصل إلى المخازن المذكورة في قافلة يكون في مقدمها صاحب شركة النقل في سيارة مكتراة معروفة باسم «سيارة الكشّاف»، بعدما يكون قد راوغ «الحواجز» الأمنية والديوانية «غير المضمونة»، بتسيير سوّاق الشاحنات التي تتبعه عن بُعد عبر هاتفه الجوّال حاثًا إياهم على السير عند خلو الطريق من المخاطر، أو على التريث أو التوقّف أو التخفّي في بعض الأماكن ريثما تزول، وعادة ما يكون الناقل على علاقة وطيدة مع المرتشين من الأعوان.

على اعتبار أن الكلفة الجملية لنقل البضاعة من بنقردان إلى تونس العاصمة هي تقريبًا 3500 دينار عن

كلّ شاحنة، يمكن تبويب جملة مصاريف الناقل الموازي من بنقردان إلى تونس كالآتي: 1000 دينار لكراء الشاحنة؛ 1000 دينار للشخص الناقل؛ 1500 دينار لمصاريف الطريق. ومن الأقوال المتداولة بين أصحاب شركات النقل الموازية عند سؤالهم من زملائهم عن حالة الطريق قولهم: «الطريق يأكل» ويعنون بذلك كثافة الدوريات وارتفاع مصاريف الطريق الناتجة عن الرشاوى.

(240) Land Cruiser HZJ79L 4x4 pick up Toyota.

(241) بحسب مصادرنا بلغت ثروة بعضهم مئة مليون دينار.

(242) جرى توسعة المنطقة البلدية في مدنين في عام 1996، الأمر رقم 1620 بتاريخ 1996/ 7/ 27.

(243) Kamel Laroussi, «Commerce informel et nomadisme moderne: Étude de cas: La Dynamique transfrontalière tuniso-libyenne dans le sud-est tunisien de 1988 à 2006» (Thèse de doctorat en Histoire et civilisations, École des hautes études en sciences sociales (EHESS), Paris, 2007), p. 182.

(244) الدلاّع هي التسمية التونسية لما يعرف في المشرق العربي بالبطّيخ.

(245) عادة ما تكون الشاحنة من نوع إيفيكو (IVECO)، ذات السعة المرجعية المعمول بها.

الفصل التاسع
الآثار الاقتصادية للتجارة الموازية

أولًا: أثر التجارة الموازية والتهريب على القطاع الفلاحي

يعتبر بروز التجارة الموازية من الأسباب التي شجعت شرائح كثيرة من شباب الأرياف على العزوف عن العمل في النشاطات الفلاحية والانخراط في أحد مجالات التجارة الموازية كما ظهر في الاستبيانات الميدانية التي قمنا بها (كصرّاف، أو نصّاب، أو عامل على «الخطّ» أو «كرّاي» وإلى غير ذلك من أعمال النقل والحمالة).

انعكست آثار هذه الظاهرة الجديدة على معظم مفاصل منظومة الإنتاج الفلاحي في الجهة، حيث تقلّص مستوى اليد العاملة الفلاحية من ناحية العرض مع ارتفاع الكلفة؛ إذ ابتداء من عام 1988، شهدت أجور العمال الفلاحيّين ارتفاعًا ملحوظًا وصل حدّ الضعف كما هو الشأن مثلًا في نشاط الرعي أو إبّان مواسم البذر أو الجني، ما اضطرّ بعض كبار الفلاّحين إلى الاستعانة باليد العاملة الأجنبية (مغاربة) في مواسم جني الزيتون الذي بلغت كلفة اليد العاملة فيه حدود ثلث المدخول.

إضافة إلى ذلك، شهدت الأسواق التونسية دخول كثير من المنتوجات الفلاحية الليبية (كالبطاطا والقوارص وغيرها) وأخرى مورّدة عن طريق ليبيا (كالشاي والقهوة والسكّر والزيوت النباتية واللوز والتونة والأرز والموز والتفاح وجوز الهند إلى غير ذلك). وأفاد بعض العاملين في مكتب المراقبة الصحية للمنتوجات الفلاحية المورّدة من ليبيا أن السلطات التونسية في التسعينيات اضطرّت إلى منع دخول بعض أنواع المنتوجات الفلاحية متذرعة بأمراض تشوبها، وذلك لتعديل العرض بالسوق المحلية التي صارت تعاني انخفاضًا كبيرًا في أسعار بعض المنتوجات (خصوصًا البطاطا والقوارص)، ما أثّر سلبًا في منظومة الإنتاج الفلاحي التونسي، وأحدث مجالًا تنافسيًا لم تكن أسواقنا المحلية مهيئة له، ما جعل منظمة الاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري تطلق صيحة فزع، مطالبة بتدخّل الدولة لحماية مصالحها.

توضّح الدراسات الميدانية التي قمنا بها على مدى العقدين الماضيين أن شريحة العمال والعمال الفلاحيّين وصغار الفلاحين يمثّلون نسبة عالية من الشرائح المتعاطية للتجارة الموازية، حيث سجّلت نسبة 68 في المئة في عام 1992، وبقيت محافظة عليها إلى عام 2006، وبقيت إجمالًا مستأثرة بأعلى نسبة من المجموع العام للمعدّل المرجّح لمجموع الأعوام حيث قدّرت بـ 74.4 في المئة (الجدول (9-1)).

الجدول (9-1)

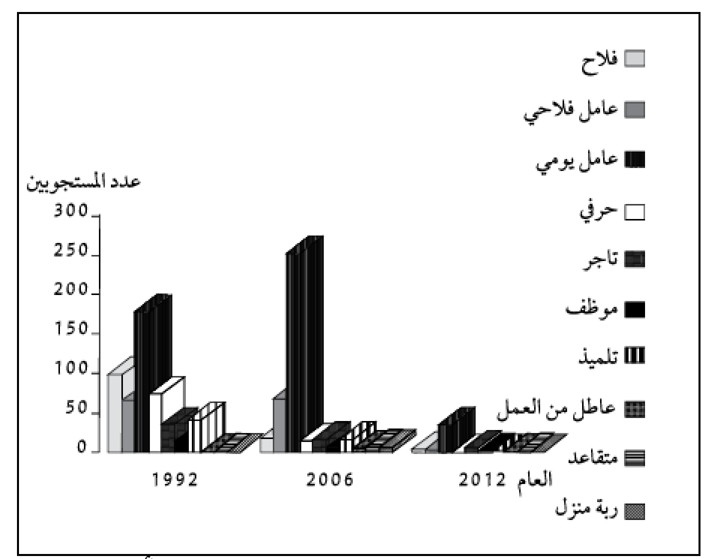
جرد للأصناف العاملة في شبكة التجارة الموازية
في الفضاء الحدودي التونسي – الليبي (رأس جدير وذهيبة)
بحسب وظيفتهم الأصلية في الأعوام 1992 و2006 و2012[246]

العام / الوظيفة الأصلية	1992		2006		2012		المعدّل المرجّح لمجموع الأعوام[1]		النسبة المئوية للمجموع العام للمعدّل المرجّح	
فلاّح	98	340	17	336	3	40	59	323	13.6	74.4
عامل فلاحي	65		67		3		63		14.5	
عامل يومي	177		252		34		201		46.3	
حرفي	73		14		–		44		10.1	
تاجر	34		15		5		24		5.5	
موظّف	13		5		1		9		2	
تلميذ	40		15		–		27		6.2	
عاطل من العمل حاصل على شهادة جامعية	–		4		1		2		0.4	
متقاعد	–		6		2		3		0.7	
ربّة بيت	–		5		–		2		0.4	
المجموع	500		400		49		434		100	

المصادر: كمال العروسي، دراسات ميدانية، رأس جدير – ذهيبة، 1992، 2006، 2012.

الشكل (9–1)
الأصناف العاملة في شبكة التجارة الموازية

في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي
(رأس جدير وذهيبة) بحسب وظيفتهم الأصلية
في أعوام 1992 و2006 و2012



المصادر: كمال العروسي، دراسات ميدانية، رأس جدير - ذهيبة، 1992، 2006، 2012.

من جهة أخرى، أظهرت إحصاءات وزارة الفلاحة في عامي 1990 و2005 أن حجم اليد العاملة العائلية في قطاع الفلاحة (معين عائلي) قد تقلّص بصفة كبيرة، حيث غادر نحو 400 ألف ناشط هذا المجال بين عامي 1987 و2005، أي بنسبة تقدّر بـ 68 في المئة (يُنظر الجدول (9-2) والشكل (9-2)). كما تقلّص عدد الفلاّحين لتلك الفترة نفسها بما يناهز 83 ألف فلاّح بنسبة تقدّر بـ 28 في المئة.

في الخلاصة، يمكن أن نستنتج من المعطيات التي أوردناها آنفًا أن لدينامية ظاهرة التجارة الموازية الأثر الأكيد في نزوع بعض من الشرائح التي كانت تشتغل في الفلاحة من معينين فلاحيّين وعمال وصغار فلاحين للاشتغال في هذا المجال الجديد بصفته مورد رزق أساسيًا، تمامًا كشريحة التجار أو العاطلين من العمل من حاملي الشهادات الجامعية. أما باقي الأصناف من حرفيين وموظّفين ومتقاعدين أو ربات بيوت، فإن عامل تحسين دخلهم العائلي يبقى السبب الرئيس المحفّز لاشتغالهم في هذا القطاع.

الجدول (9-2)
تطوّر العاملين في القطاع الفلاحي (من دون احتساب الأجراء)
في تونس بين عامي 1976 و2005

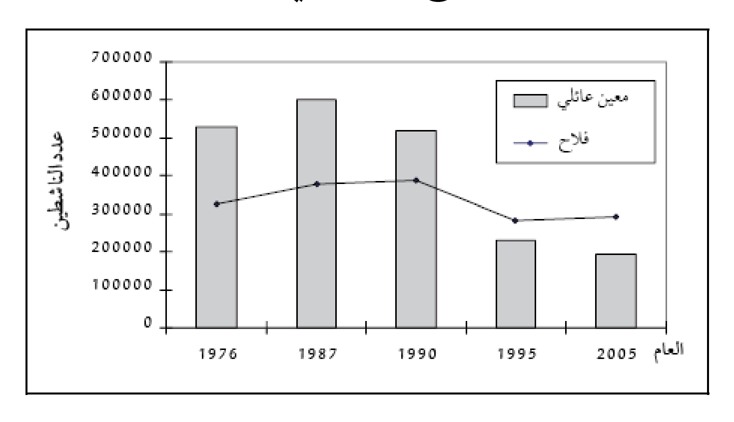
العام	1976	1980	1985	1987	1990	1991	1995	2005

الصنف								
معين عائلي	528100	–	574000	600000	520000	–	230000	196000
فلاّح	326000	355800	376400	376000	387200	390000	282000	293000

المصادر: تونس، وزارة الفلاحة، **إحصائيات المسح الميداني لسنة 1991**، و Tunis, Ministère de l'agriculture et des ressources hydrauliques, direction générale des études et du développement agricole, «Enquête sur les structures des exploitations agricoles 2004-2005,» Janvier 2006, <https://bit.ly/9JLia>.

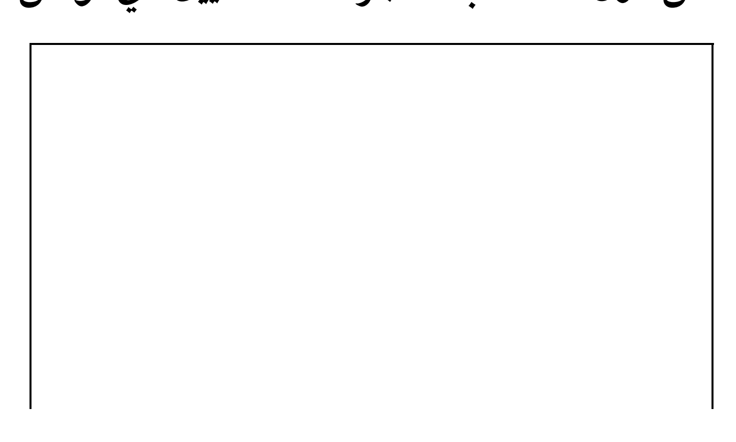
الشكل (9-2)

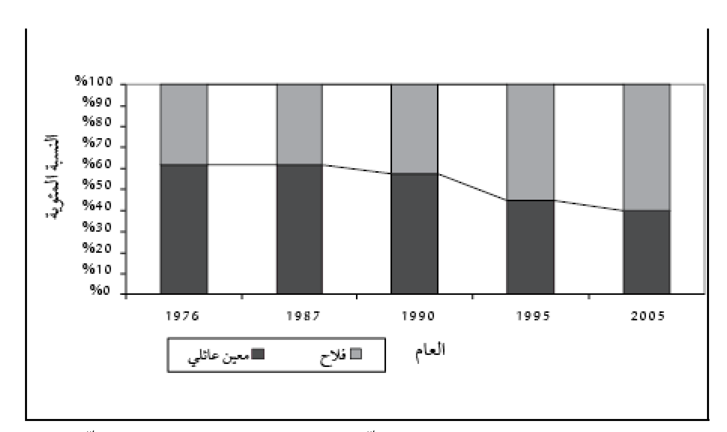
تطوّر عدد الناشطين في القطاع الفلاحي في تونس (1976-2005)



الشكل (9-3)

تطوّر نسبة اليد العاملة العائلية (معين عائلي) من مجموع الناشطين في القطاع الفلاحي (من دون احتساب الأجراء الفلاحيين) في تونس





يتبين لنا من الدراسات الإحصائية الرسمية المتعلّقة بولاية مدنين[247] تقلّص نسب الناشطين في قطاع الفلاحة مقارنة بما يشهده قطاع التجارة والخدمات من تطوّر وإقبال، حيث سجلنا بين عامي 1984 و1989 ارتفاعًا في نسبهم في هذا القطاع من 38.2 إلى 47.5 في المئة، وانخفاضًا لها في قطاع الفلاحة من 26.6 إلى 21.7 في المئة، وهي نصف نسبهم المسجّلة لعام 1975 حيث بلغت حينها 41.9 في المئة من مجموع الناشطين في القطاعات الثلاث.

من جانب آخر، يظهر أثر التجارة الموازية والتهريب في نسبة المكننة في القطاع الفلاحي في عموم تونس، حيث إن «توريد» آلاف الآليات الوراعية من جرارات ومحاريث ومعاصر زيتون وحاصدات - دارّسات وجرافات التي قمنا بعرضها آنفًا في الجدول (1-4). يأتي هذا في ظلّ نسبة مكننة ضعيفة في الضيع الفلاحية حيث أوضح المسح الذي قامت به وزارة الفلاحة في عام 1987 [248] توافر 29 ألف جرّار لـ 376 ألف صاحب ضيعة فلاحية، ويوجد أكثر من ثلثي الجرارات في شمال البلاد (20,030) ويتوزّع الباقي على وسطها وجنوبها (8,970).

بلغ إجمالي عدد الجرّارات التي أُحضرت من ليبيا عبر مسالك التهريب منذ فتح الحدود التونسية - الليبية في عام 1988 إلى حدود عام 2012 نحو 8 آلاف جرّار (7,863 جرّارًا، اعتمادًا على دفاتر المحاضر الشهرية لدى المكاتب الحدودية في ذهيبة ورأس جدير)، ويناهز هذا العدد نسبة 20 في المئة من أسطول الجرارات المتوافر عند أصحاب الضيع الفلاحية المقدّر بـ 39,069 جرارًا (2005)[249].

بحسب دراسة قامت بها الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية (وزارة الفلاحة، 2005)[250] ترجع ملكية هذا الأسطول إلى 32,800 فلاّح، حيث يملك 89.9 في المئة منهم جرارًا واحدًا. ويتوزّع هذا الأسطول بنسبة 55.6 في المئة على فلاحي الشمال و36.3 في المئة على فلاحي الوسط في مقابل 8.1 في المئة فقط على فلاحي الجنوب.

الجدول (9-3)

تطوّر أسطول الجرارات في الضيع الفلاحية في تونس

العام / العدد	1987	1995	2005
أسطول الجرارات في تونس	29,000	35,090	39,069
أصحاب الضيع الفلاحية	376,000	282,000	293,000
النسبة المئوية للفلاّحين المالكين جرّاراً	7.71	12.44	13.33

المصدر: Tunis, Ministère de l'agriculture et des ressources hydrauliques, direction générale des études et du développement agricole, «Enquête sur les structures».

الجدول (9-4)

نسبة الجرارات المهربة من ليبيا مقارنة بأسطول الجرارات في تونس

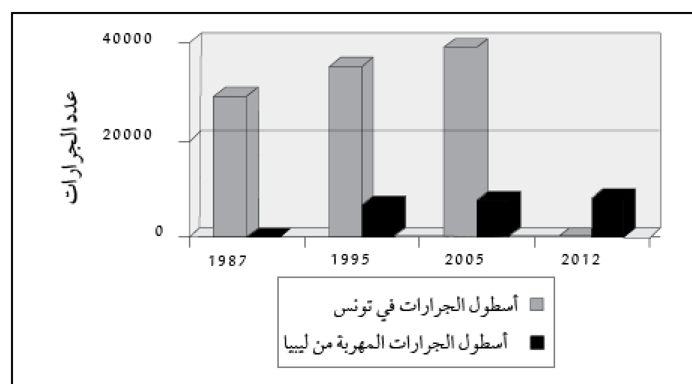
العام / العدد	1987	1995	2005	2012
أسطول الجرارات في تونس	29,000	35,090	39,069	(غياب إحصاءات رسمية)
أسطول الجرارات المهربة من ليبيا	–	6730	7448	7863
النسبة المئوية للجرارات المهربة من ليبيا	–	19.18	19.06	–

المصادر: كمال العروسي، دراسات ميدانية رأس جدير – ذهيبة، 1992، 2006، 2012.

الشكل (9-4)

أسطول الجرّارات المهربة من ليبيا

مقارنة بأسطول الجرارات في تونس



المصادر: كمال العروسي، دراسات ميدانية، رأس جدير - ذهيبة، 1992، 2006، 2012.

ثانيًا: انعكاسات التجارة الموازية على الاقتصاد التونسي

أما من حيث المبادلات التجارية، فانعكست هذه الظاهرة على الاقتصاد التونسي سلبًا بسبب تهريب السلع المدعومة حكوميًا إلى ليبيا، وإيجابًا نظرًا إلى توريد المحروقات وبعض الآليات الفلاحية وغيرها من المواد والبضائع التي تستوردها تونس بالعملة الصعبة. وكانت دراسة جهوية قام بها اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية في عام 1990، استنادًا إلى معطيات وزارة المالية، قد أظهرت أن نحو تسعة أعشار (9/10) السلع المعروضة للبيع في أسواق ليبيا في مدنين تُورَّد من ليبيا تحت غطاء الاستهلاك الشخصي[251].

إضافة إلى ذلك، شهدت أسواق الجهات الحدودية في تلك الفترة تقلّصًا ملحوظًا لدور الديوان التونسي للتجارة في ما يتعلق بتزويد السوق الاستهلاكية، حيث يظهر من خلال مقارنة المعطيات المسجلة لدى الإدارة الجهوية للديوانة في مدنين والمعطيات المتوافرة لدى الديوان المذكور لعامي 1989 و1991 البون الذي ما فتئ يتّسع بين السوقين الموازية والرسمية، على مستوى تغطية الحاجات الاستهلاكية للمواطنين في الجهة، حيث ناهزت تغطية «سوق ليبيا» (الذي تزوّده شبكات التجارة الموازية عبر المعبر الحدودي في رأس جدير كما يتبين في الجدول (9-5) والجدول (9-6)) لهذه الحاجات نسبة 90 في المئة، فيما اقتصر دور السوق الرسمية على توفير نسبة قليلة من المستلزمات.

الجدول (9-5)

نسبة تغطية السوق الاستهلاكية عن طريق المسلك الموازي في مدنين (1989)

مصدر	كمية التزويد عن طريق	كمية التزويد عن طريق الديوان	النسبة المئوية لتغطية الحاجات

التزويد والنسبة السلعة	معبر رأس جدير (طن)	التونسي للتجارة (طن)	من خلال السوق الموازية
سكر	14,778	1,652	90
شاي	2,805	200	93
قهوة	1,732	154	92
أرز	238	81	75
خضر وغلال	2,310.984		
سميد	1,571		
زيت	5,783.440		
طحين	1,358		
بطاطا	2,048		
دجاج	63,932 وحدة		
بيض	564,000 وحدة		
مفروشات (حشايا)	76,505		
جهاز تلفاز	6,259 وحدة		
ثلاّجة	8,464 وحدة		
غسّالة	11,146 وحدة		
جهاز طبخ	12,864 وحدة		

عجلات	5,443 وحدة		
شفرة حلاقة	300,000 وحدة		

المصدر: تونس، الديوان التونسي للتجارة والإدارة الجهوية للديوانة في مدنين، 1989.

الجدول (9-6)

نسبة تغطية السوق الاستهلاكية عن طريق المسلك الموازي في مدنين (1991)

مصدر التزويد والنسبة السلعة	كمية التزويد عن طريق معبر رأس جدير (طن)	كمية التزويد عن طريق الديوان التونسي للتجارة (طن)	النسبة المئوية لتغطية الحاجات من خلال السوق الموازية
سكر	2,190	3,333.75	40
شاي	1,460	254.660	85
قهوة	730	164.809	82
أرز	730	74.500	91
سميد	1,095		
طحين	730		
معجون طماطم	1,095		
سمك	730		
فحم	54.750		

المصدر: تونس، الديوان التونسي للتجارة والإدارة الجهوية للديوانة في مدنين، 1991.

أوضحت دراستنا الميدانية، أنّ نسبة كبيرة من السلع التي تزوّد بها أسواق ليبيا الجهة، متأتّية من التجار عابري الحدود وجالبي السلع تحت غطاء الاستهلاك الشخصي (الجداول (8-18) و(8-19) و(8-20))، وهي عادة ما تكون معفاة من الرسم الجمركي من الجانب التونسي، إضافة إلى أنها تحظى بخفض السعر من صندوق الدعم الليبي، ما يجعل هامش الربح فيها عاليًا، وأسعار بيعها في «أسواق ليبيا» لا تقبل المنافسة.

على مرّ السنين، لا تزال نسبة «التوريد الموازي» من إجمالي التوريد الفعلي من ليبيا تمثّل مستوى عالٍ على الرغم من خضوعها لأوضاع سياسية تمرّ بها ليبيا بين الفينة والأخرى، وهي في الحالات كلها لم تنزل دون مستوى الثلث (يُنظر الجدول (9-9))، وكانت هذه النسبة قد ناهزت 77.14 في المئة في عام 2012.

الجدول (9-7)

رقم المعاملات التجارية الموازية السنوي (بضاعة استهلاكية)

العام	رقم المعاملات (بالدينا التونسي)	عدد المستجوبين	رقم المعاملات المنجز من المستجوبين خلال سفرة واحدة	معدّل رقم المعاملات المنجز في السفرة الواحدة لكل مستجوب	عدد السفرات (دخول)	رقم المعاملات السنوي (بالدينار التونسي)
1992		500	201,086	402	1,257,900	505,675,800
2006		400	147,999	370	1,124,623	416,110,510
2012		49	129,913	2,651	626,969	1,662,094,819

المصادر: كمال العروسي، دراسات ميدانية رأس جدير - ذهيبة، 1992، 2006، 2012.

من المؤكّد لدينا أن المعطيات الإحصائية التي استنتجناها من الاستبيانات الميدانية لا ترتقي إلى درجة المعطى الثابت بقدر ما تعطي للباحث والمتقصي في هذا المجال جملة من المؤشرات والتوجّهات التي تقترب أكثر من غيرها إلى الواقع؛ ففي ما يخصّ التطوّر المذهل الذي شهده رقم المعاملات التجارية لعام 2012، مقارنة بالأعوام المرجعية الماضية (1992 و2006)، وجب توضيح بعض المسائل المتعلقة بالجانب التحليلي الإحصائي.

إن الأوضاع الأمنية المتردية على الحدود التونسية - الليبية غداة الثورتين اللتان شهدهما البلدان لم تمكننا من استجواب عدد أكبر من عابري الحدود، الأمر الذي كان سيقلّل من هامش الخطأ ويمكّننا من تمثيل أكثر قربًا من الواقع.

وفّرت لنا العينة العشوائية المعقلنة مادة أوّلية يمكن اعتمادها باعتبار تمثيليتها لأصناف العابرين للحدود، تجارًا كانوا أم مسافرين عاديين. أمّا العدد الإجمالي لمتعاطي «تجارة الخطّ»، والذي قدّرناه بـ 3215 شخصًا، فمكوّن في الواقع من خليط من «تجّار صغار» و«تجّار جملة» و«ناقلي بضائع» عاملين على «الخطّ» لفائدة تجّار الجملة في بنقردان.

من جهة أخرى، إذا قسّمنا رقم المعاملات السنوي لعام 2012 على عدد «تجّار الخطّ» لوجدنا رقمًا سنويًا للمعاملات التجارية يتجاوز معدّله 516 ألف دينار للتاجر الواحد. يبقى أن في هذا الرقم نظر باعتبار أنّ «تاجر الخطّ» يمكن أن يمثّل عددًا من التجّار في الآن نفسه، فهو غالبًا ما يحمل بضاعة مشكّلة تعود لعدد من الموكّلين له في تونس لقاء أجرة تراوح بين 150 و1000 دينار، وذلك بحسب نوعية البضاعة و«مطبّات» المسار في المجال الحدودي الذي غالبًا ما يتعرّض فيه إلى العرقلة وشيء من الابتزاز المادي من أعوان الدولة الليبية، وأحيانًا أخرى من الجانب التونسي الذي أصيب بعض أجهزته الأمنية والديوانية بدورها بشيء من هذا السلوك.

اعتمادًا على ما سبق، نقدّر أنّ معدّل رقم المعاملات التجارية السنوي يكون في الواقع أقلّ ممّا نحصل عليه من عملية القسمة المذكورة. ونظرًا إلى العدد الهائل للتجار في أسواق ليبيا في داخل البلاد، والذين يكلِّفون «تجّار الخطّ» بنقل بضائعهم عبر رأس جدير وبنقردان، فإن هذا الرقم يرتفع. وعلى الرغم من ذلك، يبقى رقم المعاملات الإجمالي السنوي (1,662,094,819 دينارًا تونسيًا) رقمًا يلامس الواقع، وذلك للمعطيات التي سنوردها؛ فالرقم السنوي للمعاملات الذي توصّلنا إليه بالنسبة إلى قطاع التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي – الليبي في عام 2012 (1,66 مليار دينار) يتماشى مع الأرقام التقديرية التي أوردها ثلّة من الخبراء في دراسة للبنك الدولي عن المناطق الحدودية التونسية من الجانبين الجزائري والليبي في عام 2013، والتي قدّروها بما يراوح بين 1,8 مليار دينار (باحتساب قيمة البنزين المهرّب من الجزائر) و2,4 مليار دينار، وذلك وفق طرائق الاحتساب المتّبعة في الدراسة[252].

شهد سوق الجملة الموازي في مدينة بنقردان في الأعوام الأخيرة تطوّرًا كبيرًا من حيث رقم معاملاته التجارية، ثمّ من حيث توزّعه الجغرافي في المدينة على امتداد طريقي جرجيس ورأس جدير، وأخيرًا طريق مدنين، فضلًا عن انتشار مستودعات معدّة للتخزين قرب مساكن التجار في مقاسمهم الفلاحية في أحواز المدينة. وربما تكفي زيارة ميدانية إلى مدينة بنقردان للاطلاع على الحجم الهائل للأدفاق التجارية التي أصبحت تلك المدينة مسرحًا لها، فهي وإن عرفت بكونها منطقة عبور حدودية، فإن صبغة المركز التجاري الكبير باتت السمة الغالبة عليها، وما ضخامة تلك الأسواق إلا أكبر شاهد على ذلك، حيث نقدّر عدد تجار الجملة فيها بنحو 70 تاجرًا؛ وتخصّص كثير من هؤلاء في تجارة الأجهزة الإلكترونية والآلات الكهربائية المنزلية (نذكر منها أجهزة تلفاز رقمية ذات شاشات مسطّحة كبيرة الحجم، هواتف جوّالة، ثلاجات، أجهزة طبخ، آلات غسل، مكيفات هواء، مضخّات مائية، مولدات كهربائية ...إلخ)، فيما تخصص آخرون في بيع العجلات المطاطية أو الأقمشة والمفروشات والأغطية والملابس والأحذية أو المواد الغذائية والأواني المنزلية

أو مواد التجميل والعطور. كما نجد تجار جملة في ميدان المحروقات وزيوت المحركات في بنقردان وذهيبة يزوّدون شريحة كبيرة من التجار الصغار الذين تخصص آلاف منهم في بيع هذه المواد وانتشروا – ولا سيما بعد الثورة – في عموم البلاد بعد أن كان نشاطهم لا يتعدّى مدينة الصخيرة (ولاية صفاقس) جنوبًا.

إجمالًا، بحسب الاستبيان، يبلغ المعدّل السنوي لرقم المعاملات التجارية للتاجر الواحد 516 ألف دينار، ويوافق هذا الرقم ما ينجزه سنويًا بعض تجار الجملة في التجارة الموازية في بنقردان بحسب مصادر أخرى. لكن على الرغم من هذه الحركة التجارية الناشطة، فإن الدخل البلدي السنوي من أسواق ليبيا في بنقردان لا يعكس مطلقًا حجم المبادلات في السوق المحلية، حيث لم يبلغ في عام 2012 إلا 15 ألف دينار، بعد أن كان نحو 1,2 مليون دينار في عام 1992 [253]. ولعلّ ذلك يعود إلى الانفلات الأمني والإداري في عقب الثورة، من ناحية، ولامتداد مجال المبادلات التجارية إلى خارج أسوار السوق وأطراف المدينة، من ناحية ثانية.

الجدول (9–8)

قيمة الواردات السنوية من ليبيا عن طريق التجارة الموازية (بالدينار التونسي)

المعاملات العام	قيمة الآليات الموردة	قيمة البضائع الموردة	إجمالي قيمة الواردات الموازية
1992	19,840,000	519,303,600	539,143,600
2006	2,103,500	372,125,280	374,228,780
2012	720,000	1,662,094,819	1,662,814,819

المصدر: كمال العروسي، دراسة ميدانية، رأس جدير – ذهيبة، 1992، 2006، 2012.

الجدول (9–9)

إجمالي قيمة الواردات التونسية من ليبيا عبر المسالك الرسمية والموازية (بالمليون دينار تونسي)

العام / طرق التوريد	1992	2005	2012
رسمية	45,4	661,9	492,6

موازية	539.2	374.2	1,662.8
إجمالي التوريد الفعلي	584.6	1,036.1	2,155.4
نسبة التوريد الموازي من إجمالي التوريد الفعلي	92.23 في المئة	36.12 في المئة	77.14 في المئة

المصادر: كمال العروسي، دراسة ميدانية، 1992، 2006، وتونس، المعهد الوطني للإحصاء، التبادل التجاري حسب البلدان – الواردات حسب البلد، تونس، 2013.

ثالثًا: الفضاء الحدودي منطقة اقتصادية موازية

تحوّل الفضاء الحدودي في الجنوب الشرقي على مدى أكثر من عقدين إلى ما يشبه «منطقة اقتصادية موازية» توطّدت فيها عرى شبكات محلية وأخرى إقليمية وعالمية حدّدت معالم منطقة موازية للتبادل التجاري عبر – وطني، أصبحت فيها مقصدًا لكثير من الروّاد، بغية العمل أو التسوّق العائلي أو التزوّد بالسلع التجارية أو الهجرة غير الشرعية أو غيرها من الغايات.

يمثّل مجموع من اصطُلح على تسميتهم محليًا «الكناتري» و«الصرّاف» و«النصّاب» و«تاجر الخطّ» و«تاجر الجملة»، وكذلك أعوان الديوانة والأمن، جملة المتدخّلين الفاعلين في هذا الفضاء والمؤثرين في حركة الأدفاق التجارية والبشرية العابرة له أو القاصدة إياه. فنرى أجهزة الدولة العاملة في هذا الفضاء تسعى إلى تعديل تلك الأدفاق بما يخدم المصلحة العليا للدولة واقتصاد البلاد، بينما تجدّ المنظومات المحلية الموازية في إنشاء مناطق اقتصادية تديرها بحسب مصالح شبكاتها التي أصبحت تنافس الدولة في إدارة المجال نفسه، وهي وضعية يمكن أن تصل إلى حدّ التصادم بين الطرفين.

يمثّل ما اصطلح على تسميته «تجارة الخطّ» شريانًا محوريًا في ديمومة النشاط الموازي في هذه المنطقة، حيث أصبح يستقطب عددا كبيرًا من الباحثين عن شغل قادمين من المناطق الريفية المختلفة في البلاد، وإن مثّل أصيلو منطقة بنقردان الكتلة الأهمّ كما تبينه الجداول (8–3) و(8–4) و(8–5).

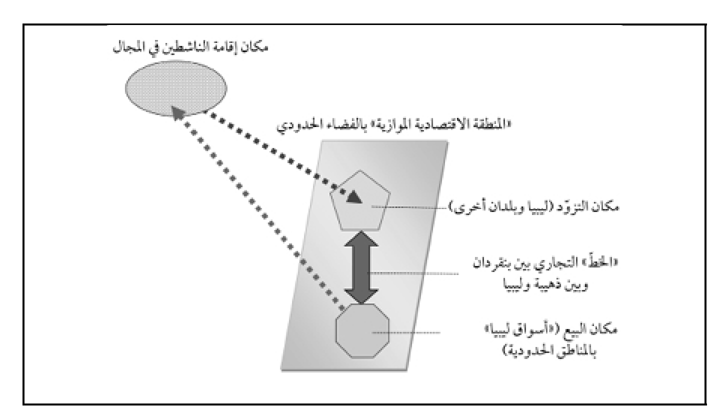
تتشكّل الشرائح العاملة في «الخطّ» من وافدين من داخل البلاد، انضموا إلى شبكة التوريد الموازية، حيث يقومون بجلب السلع من ليبيا وترويجها في مناطق أخرى، يعبرون الحدود في أرتال متتابعة من سيارات سياحية وتجارية في مشهد يستحضر تاريخ القوافل التجارية الصحراوية التي كانت تعبر المنطقة في حقب تاريخية سابقة.

هذا التنقّل المتواتر بين مجالي التزوّد والتزويد في المنطقة الاقتصادية الموازية يشبه إلى حدّ كبير ما كان يقوم به البدو الرحّل من تنقّل موسمي قصد الانتجاع بمواشيهم في مناطق خصبة معروفة بوفرة الماء والمرعى، حيث تقوم هذه المجموعات في الحالتين بالتنقّل برأس مالها قصد تنميته في مناطق ذات جذب اقتصادي

(الشكل 9-5).

الشكل (9-5)

تجارة الخط في المنطقة الاقتصادية الموازية



إضافة إلى ذلك، أصبحت هذه المنطقة وجهة كبار التجار من مناطق داخلية، يقصدونها بغية التزوّد بسلع من خارج البلاد، والتنسيق مع الناشطين الموازين في المجال من صيارفة ووسطاء جمركيين وناقلين لاستقبال بضاعتهم الواردة من السوق الصينية عبر الموانئ الليبية مرورًا بالمخازن المنتشرة على جانبي الحدود.

الجدول (9-10)

مكان التزوّد/ مكان البيع للعينة المستجوبة (1992)

مكان التزوّد مكان البيع	زوارة	طرابلس	جميل	بنغازي	الزاوية	العجيلات	رأس جدير	المجموع	النسبة المئوية
بنقردان	207	19	35	–	9	3	21	294	58.8
مدنين	14	5	7	–	8	4	5	43	8.6
تطاوين	3	–	2	–	3	1	–	9	1.8
قابس	1	4	1	–	5	–	2	13	2.6
الحامة	2	1	1	–	1	–	–	5	1
سيدي بوزيد	6	3	–	–	5	1	–	15	3

بئر علي بن خليفة	4	–	–	–	–	–	–	4	0.8
الشراردة	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بوحجلة	–	–	1	–	–	–	–	1	0.2
مهدية	4	–	–	–	2	–	–	6	1.2
القيروان	9	4	9	–	7	1	–	30	6
قفصة	–	1	1	–	1	1	–	4	0.8
ليبيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تونس	4	5	–	1	2	–	–	12	2.4
صفاقس	6	12	3	1	6	–	–	28	5.6
أخرى	6	18	–	–	11	1	–	36	7.2
المجموع	266	72	60	2	60	12	28	500	100
النسبة المئوية	53.2	14.4	12	0.4	12	2.4	5.6	100	

المصدر: كمال العروسي، الاستبيان الميداني، 1992.

حافظت مدينة بنقردان في هذا الفضاء على موقعها المتميز كمركز استقطاب كبير لهذه المنطقة الاقتصادية الموازية، لعدد من الأسباب، منها ما يتعلّق بأسواقها التي تمثّل المستقطب الحصري للسلع الوافدة، والوجهة الأولى للمتسوّقين والمتزوّدين من داخل البلاد، بينما صارت مدينة زلطن في ليبيا، ابتداء من العقد الأول من الألفية الثالثة، الوجهة المفضّلة للتزوّد بالسلع عوضًا عن زوارة التي كانت الوجهة الأولى في عام 1992 (كما تبينه الجداول (9–10)، (9–11)، (9–12))، وذلك للأسباب التي ذكرت آنفًا في الجزء المتعلّق بـ «مسار حاوية». وساهمت الشبكات عبر – الحدودية على ضفتي خطّ الحدود في إرساء ما يشبه إدارة موازية لهذه المنطقة الاقتصادية الموازية، تكوّنت من عدد من أصناف وشرائح ذكرناها سابقًا.

الجدول (9–11)

مكان التزوّد/ مكان البيع للعينة المستجوبة (2006)

مكان التزوّد	زلطن	بوكماش	طرابلس	صبراطة	الزاوية	زوارة	جميل	بنغازي	مصر	المجموع	النسبة المئوية

مكان البيع											
بنقردان	318	19	9	–	–	1	–	1	1	349	88.3
مدنين	12	2	–	–	–	–	1	–	–	15	3.8
تطاوين	–	–	–	1	–	–	–	–	–	1	0.2
قابس	2	–	–	–	–	–	–	–	–	2	0.5
الحامة	–	–	–	–	1	–	–	–	–	1	0.2
صفاقس	7	–	–	–	–	–	1	–	–	8	2
سيدي بوزيد	3	–	–	–	–	2	–	–	–	5	1.3
سوسة	–	–	2	–	–	1	–	–	–	3	0.7
الجم	2	–	1	–	–	–	–	–	–	3	0.7
تونس	2	–	2	–	–	–	–	–	–	4	1
أريانة	1	–	–	–	–	–	–	–	–	1	0.2
بئر علي	3	–	–	–	–	–	–	–	–	3	0,7
المجموع	350	21	14	1	1	4	2	1	1	395	100
النسبة المئوية	88.6	5.3	3.5	0.2	0.2	1	0.5	0.2	0.2	100	

المصدر: كمال العروسي، الاستبيان الميداني، 2006.

الجدول (9-12)

مكان التزوّد/ مكان البيع للعينة المستجوبة (2012)

مكان التزوّد	بوكماش	زلطن	طرابلس	وازن	نالوت	كباو	الحوامد	تيجي	زنتان	ليبيا	المجموع	النسبة المئوية

مكان البيع												
بنقردان	5	14	1	–	–	–	–	–	–	–	20	43.5
مدنين	1	3	–	–	–	–	–	–	–	–	4	8.7
تطاوين	–	–	1	–	–	–	–	–	–	–	1	2
ذهيبة	–	–	1	3	1	–	–	1	1	1	8	17.4
قبلي	–	–	–	–	–	–	1	–	–	–	1	2
سيدي بوزيد	–	–	–	–	1	1	–	–	–	–	2	4.3
قفصة	–	1	1	–	–	–	–	–	–	–	2	4.3
القصرين	–	–	–	–	–	–	–	1	–	–	1	2
القيروان	–	2	1	–	–	–	–	–	–	–	3	6.5
منستير	–	–	1	–	–	–	–	–	–	–	1	2
تونس	–	1	1	–	–	–	–	–	–	–	2	4.3
المجموع	6	22	7	3	2	1	1	2	1	1	46	100
النسبة المئوية	13	47.8	15.2	6.5	4.3	2	2	4.3	2	2	100	

ملاحظة: ثلاثة من المستجوبين كانوا في ليبيا في زيارات عائلية ولم يجلبوا معهم بضاعة، لذلك لم يُحتسبوا في الجدول فانخفض العدد الإجمالي من 49 إلى 46.

المصدر: كمال العروسي، الاستبيان الميداني، 2012.

(246) المعدّل المرجّح (la moyenne pondérée) يحتسب باستعمال الصيغة الرياضية الآتية:

$$X = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} n_i * x_i \ avec\ n = \sum_{i=1} n_i$$

n= 500+400+49= 949

(247) تونس، المخطط الجهوي للتهيئة في ولاية مدنين، الإدارة العامة للتهيئة الترابية، وزارة التجهيز، 1987، ص 62، و1991، ص 15.

(248) تونس، وزارة الفلاحة، **إحصائيات المسح الميداني لسنة 1987**.

(249) Tunis, Ministère de l’agriculture et des ressources hydrauliques, direction générale des études et du développement agricole, «Enquête sur les structures des exploitations agricoles 2004-2005,» Janvier 2006, <https://bit.ly/2JLia40>.

(250) Ibid.

(251) تونس، اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، المؤتمر الجهوي في مدنين، 7 آب/ أغسطس 1990.

(252) Lotfi Ayadi [et al], «Estimating Informal Trade across Tunisia’s Land Borders,» Policy Research Working Paper; no. WPS6731, World Bank Group, Washington, D.C., 2013, p. 10.

(253) بحسب بلدية بنقردان.

الملاحق

الملحق (1)

الوثيقة 1 : استمارة استبيان

العينة المقصودة: تجار سوق ليبيا ببنقردان، جويلية 2006

1 – معطيات عامة:

1) العمل: .... المهنة سابقًا: ....

2) مكان الولادة: .... المدينة .... الولاية ....

3) العرش

4) الحالة الاجتماعية: أعزب متزوج مطلق أرمل

5) المستوى التعليمي:

أمي

المرحلة الأساسية

المرحلة الإعدادية

المرحلة الثانوية

المرحلة الجامعية

دراسات عليا

6) النشاط

المحل على وجه الكراء أو ملك:

كراء: ملك:

تاجر جملة

تاجر تفصيل

تاجر متجول

أجير

قيمة الضريبة (المعلوم البلدي) السنوية: ....

7) رأس المال التجاري:

خاص: مشترك: عائلي:

2- التجارة الموازية ودورها في الإدماج الاجتماعي لبعض الفئات

ما هي دوافعك الأساسية لتعاطي التجارة الموازية؟

الانقطاع المبكر عن الدراسة

البطالة خصوصًا بعد التخرج

الرغبة في ممارسة النشاط التجاري

مساعدة أحد أفراد عائلتك العامل في قطاع التجارة

من هم التجار المسيطرون على السوق في بنقردان؟

أبناء المدينة

الوافدون من مناطق أخرى

ما هي نظرة المحيطين بك بعد انخراطك في هذا النشاط؟

إيجابية

سلبية

إذا كانت الإجابة بالإيجاب اذكر أمثلة:

ما هي أوجه التغيرات التي طرأت على وضعك المعيشي؟

بناء مسكن

شراء سيارة

الزواج

القرينة من العرش:

خارجه: خارج المنطقة:

توسيع الممتلكات العقارية

هل لاحظت تحسنًا في المردود المادي بين المهنة التي كنت تمتهنها ومهنة التجارة؟

نعم		لا	

إذا ما توقف النشاط التجاري الموازي لسبب أو لآخر إلى أي ميدان مهني تنتقل؟

....

ما هو الموسم الذي تزدهر فيه هذه التجارة أكثر من غيره؟

....

وأنت تمتهن التجارة في السوق المغاربية هل تمارس مهنة إضافية إذا أتيحت لك الفرصة؟

نعم		لا	

إذا كانت الإجابة بنعم اذكرها:

....

هل نستطيع أن نتحدث عن طبقة غنية خلقتها التجارة الموازية؟

نعم		لا	

3– التجارة الموازية وتأثيرها على المشهد الحضري في بنقردان

اذكر بعض أشكال التطور الحضري الذي شهدته المدينة على إثر ازدهار السوق المغاربية

....

كيف ساهم الهاتف الجوال في تنظيم حركة السوق؟

أذكر بعض الأمثلة: ....

4– التجارة الموازية وتأثيرها على الواقع الاقتصادي المحلي في مدينة بنقردان

باعتقادك ما هو تأثير التجارة الموازية على النشاط الفلاحي في الجهة (هل تراجع هذا النشاط لفائدة قطاع التجارة الموازية أم بالعكس أسهمت هذه الأخيرة في إنمائه)؟

إنماء	تهميش

هل درت عليك مهنة التجارة أرباحًا مادية استثمرتها في أعمال أخرى؟

نعم		لا	

إذا كانت الإجابة بنعم اذكر بعض هذه الأعمال:

....

5– على مستوى التزود بالسلع والعلاقات المنضمة له

مصدر السلع :

ليبيا:	تركيا:	مصر:	دول أخرى ......

عمّن تعتمد في عملية التزود بالبضائع؟

تجلب البضاعة بنفسك

أحد أفراد عائلتك (وسيط)

تشتري من تجار يجلبون البضائع بالجملة

هل تشتكون من بعض الدخلاء على النشاط؟

نعم		لا	

اذكر بعض الأمثلة إن وجدت

....

إلى أي جهة تنتمي أغلبية حرفائكم؟

جنوب: وسط: شمال:

هل من صعوبات تعترضكم في نشاطكم؟

نعم		لا	

إن وجدت أذكرها

....

ما هي الحلول التي تقترحها؟

....

الوثيقة 2: استبيان خاص بالتجار العابرين
معبر رأس جدير الحدودي بين تونس وليبيا (1992)

كمية السلع التجارية والسلع ذات الطابع الاستهلاكي الخاص الموردة من ليبيا[254]

العمر: ....

المهنة: ....

مكان الإقامة: ....

مكان العمل: ....

وسيلة النقل: النوع: تجارية		سياحية		نقل ثقيل	

ملك خاص	
ملك مشترك	
أجير	

معدل عدد السفرات إلى الجماهيرية (في السنة): ....

السلع	اسم البضاعة	الكمية (وحدة أو كلغ)	السعر (دينار) للوحدة أو كغ	مكان التزود	مكان البيع أو الاستهلاك	رسوم جمركية
السلع التجارية	....	....	....	....	....	....
	....	....	....	....	....	....
	....	....	....	....	....	....
	....	....	....	....	....	....
	....	....	....	....	....	....
	....	....	....	....	....	....
	....	....	....	....	....	....
	....	....	....	....	....	....
	....	....	....	....	....	....
السلع ذات الطابع الاستهلاكي	....	....	....	....	....	معفاة
	....	....	....	....	....	
	....	....	....	....	....	

الخاص	....	....	....	....	....	
	....	....	....	....	....	
	....	....	....	....	....	
	....	....	....	....	....	
	....	....	....	....	....	
	....	....	....	....	....	

أس المال التجاري:

خاص	
مشترك	

الوثيقة 3 : استبيان خاص بالتجار العابرين معبر رأس جدير الحدودي بين تونس وليبيا (2006–2012)

كمية السلع التجارية والسلع ذات الطابع الاستهلاكي الخاص الموردة من ليبيا[255]

العمر: ....

المهنة : ....

الجنس : رجل		امرأة	

مكان الإقامة: ....

مكان العمل..

وسيلة النقل:

سياحية		**نقل ثقيل**		**مترجل**		**تجارية**	

النوع:

ملك خاص	
ملك مشترك	
أجير	

معدل عدد السفرات إلى الجماهيرية (في السنة): ....

معاليم الديوانة	مكان البيع أو الاستهلاك	مكان التزود	السعر (دينار) للوحدة أو كغ	الكمية (وحدة أو كلغ)	اسم البضاعة	السلع
....	....	....	....	....	....	السلع التجارية
معفاة	....	....	....	....	....	السلع ذات الطابع الاستهلاكي الخاص

رأس المال التجاري:

خاص ☐

مشترك ☐

أجير ☐

الوثيقة 4: جريدة العمل

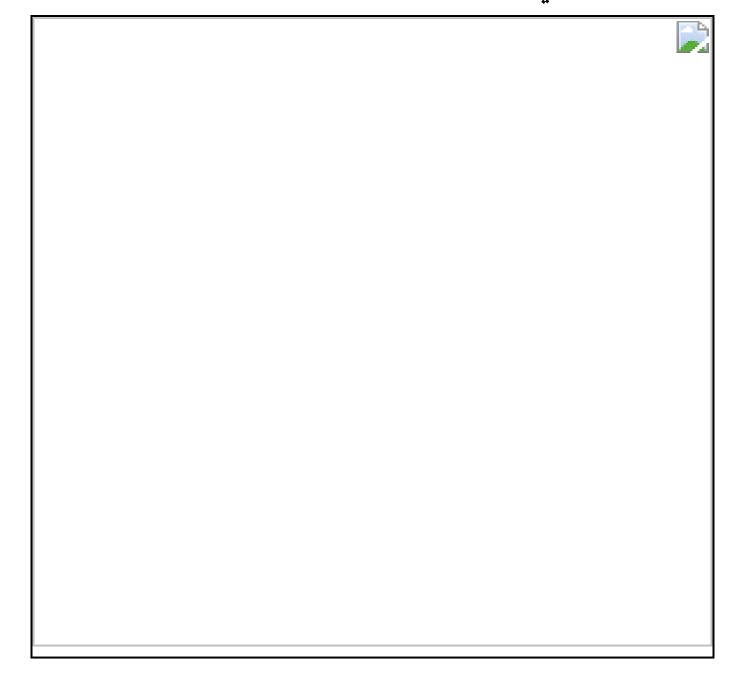
عناوين **جريدة العمل** بتاريخ 19 تموز/يوليو 1962 التي أوردت أخبار معركة الجلاء ببنزرت وفي أقصى الجنوب التونسي (الناظور 233)



الملحق (2)

منطقة حدودية عازلة في الجنوب التونسي

أصدر رئيس الجمهورية محمد المنصف المرزوقي قرارًا جمهوريًا يقضي بإنشاء منطقة حدودية عازلة في الجنوب التونسي (يُنظر الخريطة أدناه). واتخذ هذا القرار بتنسيق مع وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش البري والمتفقد العام للقوات المسلحة في 29 آب/ أغسطس 2013. ويأتي هذا القرار إجراءًا وقائيًا موقتًا (لمدة عام) للحدّ من ظاهرة تهريب البضائع والسلاح في المجال الحدودي التونسي- الليبي والتونسي - الجزائري في الجنوب التونسي.



المصدر: رئاسة الجمهورية التونسية، 29 آب/ أغسطس 2013.

الملحق (3)

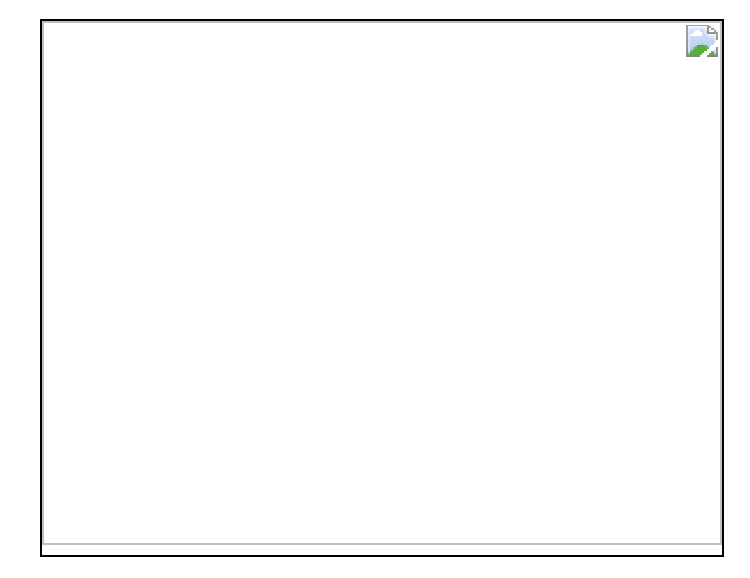
الخريطة (1)

مناطق التزوّد والتزويد المستقطبة لحركة التجارة الموازية بين تونس وليبيا



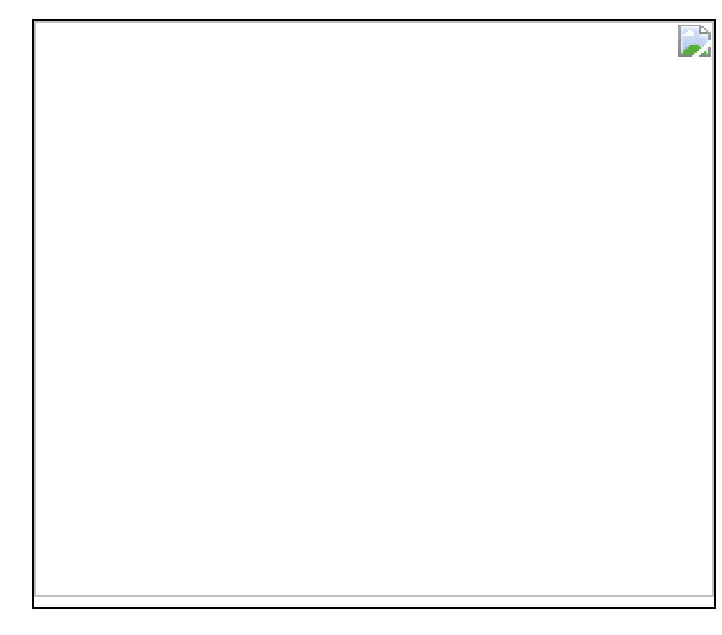
الخريطة (2)

المناطق التي شملها المسح بالاستبيان والدراسة الميدانية



الخريطة (3)

جغرافيا الجنوب التونسي



الخريطة (4)

المرافئ وأهمّ المراكز الفينيقية في الشمال الأفريقي بين القرنين الرابع والسادس قبل الميلاد



المصدر: Jacob Festus Ade Ajayi et Michael Crowder, Atlas historique de l'Afrique, Sous la direction de Catherine Coquery-Vidrovitch et Georges Laclavère (Paris: Jaguar, 1988), p. 47.

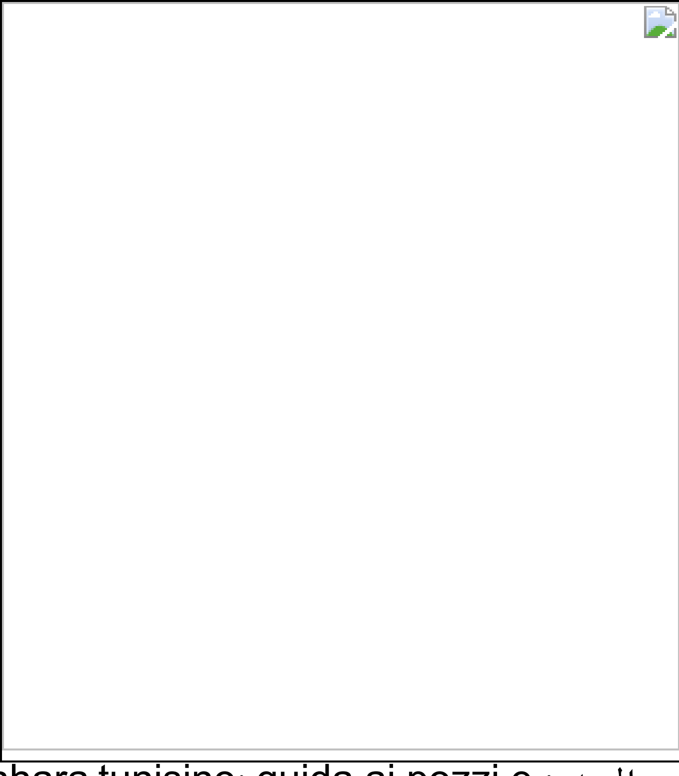
الخريطة (5)

المرافئ وأهمّ المراكز الرومانية في الشمال الأفريقي (235م)

المصدر: Ibid.

الخريطة (6)

التحصينات الدفاعية الرومانية في الجنوب التونسي: «خطّ الليماس» وأهمّ أبراج المراقبة العسكرية فيه



المصدر: Massimo e Marino Zecchini, Sahara tunisino: guida ai pozzi e alle sorgenti (Italia: Centre d'études et de recherches sahariennes Douz, 2004), p. 66.

مفتاح الخريطة (6): أماكن التحصينات الدفاعية الرومانية وأسماؤها بالعربية والفرنسية واللاتينية

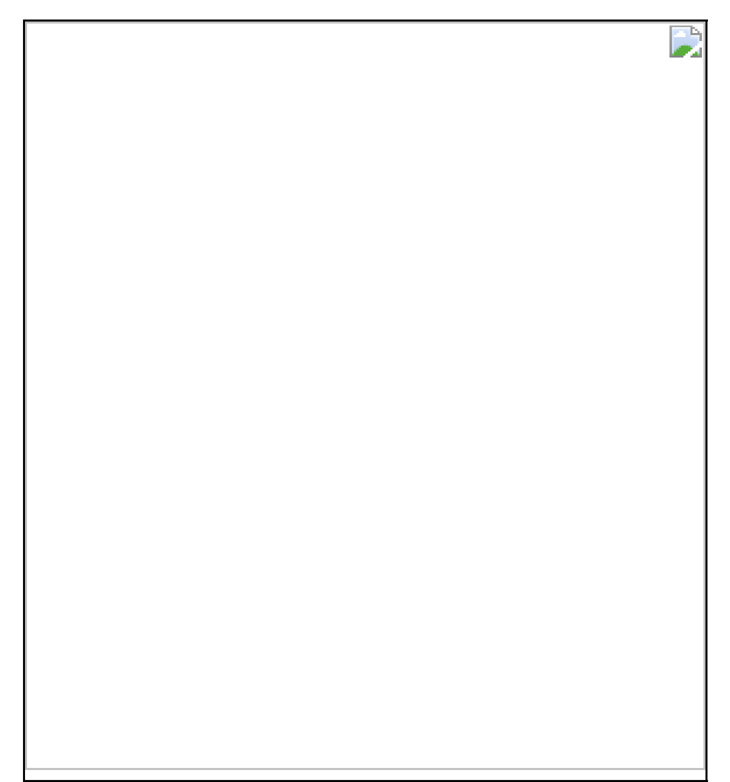
عربية	فرنسية	لاتينية
نفطة	Nefta	Aggassel Nepte
توزر	Tozeur	Tezaurus
دوز	Douz	Duz
المنصورة	Mansura	Civitas Nijeniorum
تلمين	Telemen	Turri Tamellani
قبلي	Kebilli	Ad Templum
الصنم	Es Nam	(nome non identificato)
بئر غيزن	Bir Ghezene	Bezereos
مرقب اذياب	Margab Edieb	(nome non identificato)
قصر غيلان	Ksar Ghilane	Tisavar
برج زميت	Borgi Zummit	Tin Zimet (berbero)
قصر ترسين	Ksar Tarcine	Tibubuci
رمادة	Remada	Tillibaris

غدامس	Ghadames	Cidamus

المصدر: Ibid.

الخريطة (7)

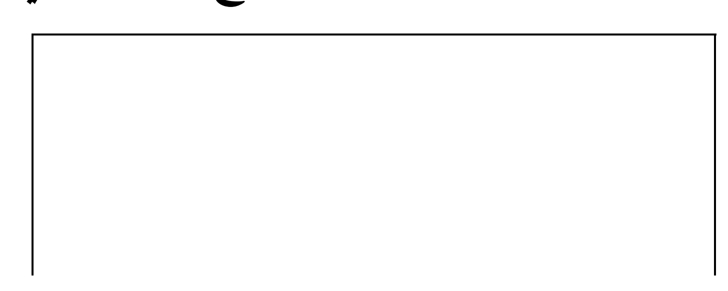
«تونس الرومانية»: مدى انتشار الأبراج الرومانية لمراقبة الحدود في الجنوب التونسي



المصدر: Mohamed Fakhfakh (sous la dir.), Atlas de Tunisie, Sous le patronage de Georges Laclavère, Les Atlas Jeune Afrique (Paris: Éditions Jeune Afrique, 1979).

الخريطة (8)

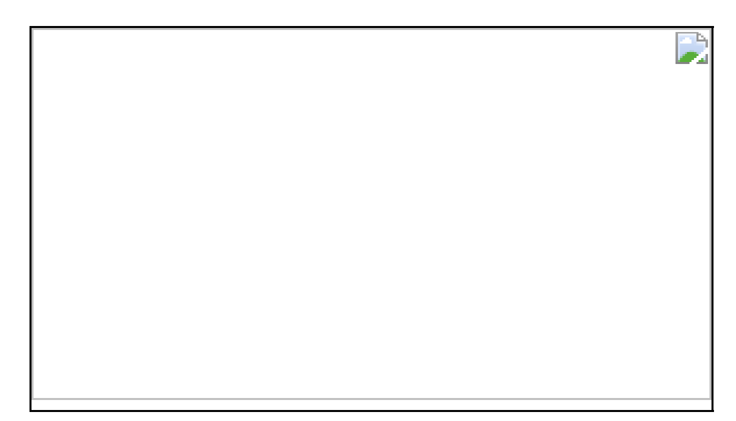
المجال القبلي في الجنوب الشرقي التونسي بين القرن العاشر والرابع عشر هجري (أواخر القرن السادس عشر والتاسع عشر ميلادي)





الخريطة (9)

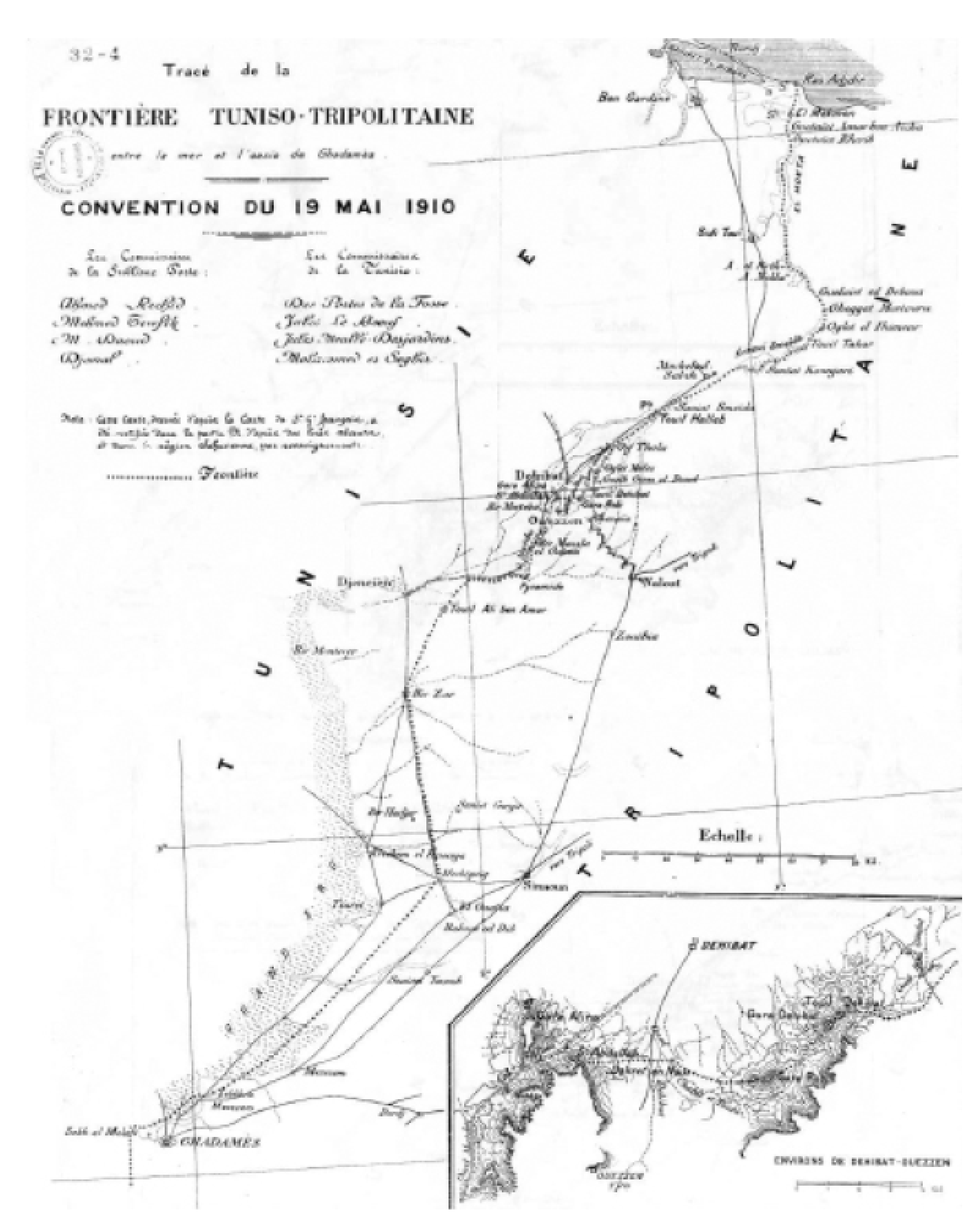
طرق تجارة القوافل الصحراوية في القارّة الأفريقية في القرن التاسع عشر



المصدر: Elikia M’bokolo, Afrique noire: Histoire et civilisations, t. 2: XIXème-XXème siècles (Paris: Hatier; AUF, 2004).

الخريطة (10)

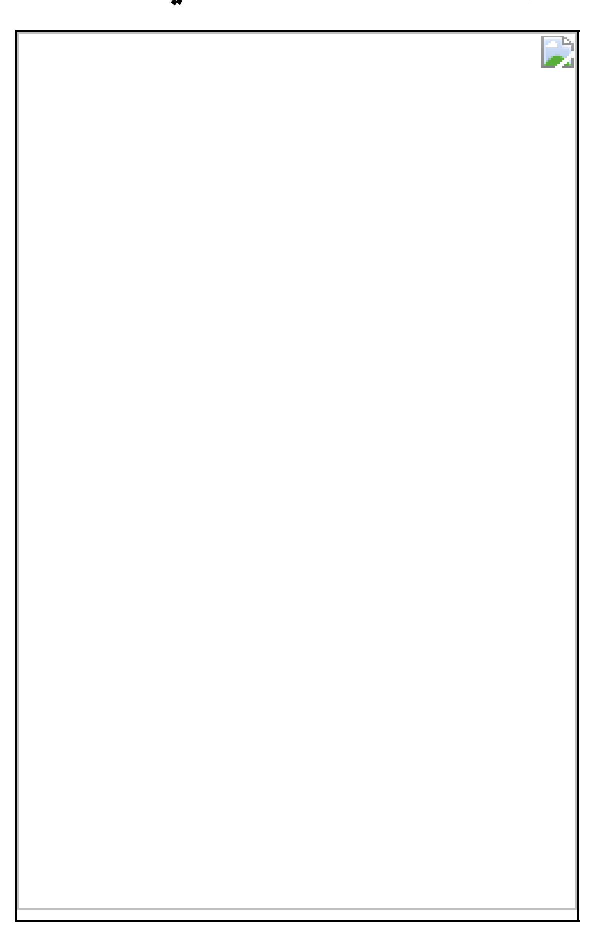
الحدود التونسية – الليبية التي جرى تضمينها في محضر عمليات مختوم من ممثّلي الباب العالي (السلطان العثماني) والسلطة الإستعمارية الفرنسية لتونس، المجتمعة في غدامس في 1 آذار/ مارس 1911، في إثر الإتفاقية المبرمة بينهما في هذا الصدد في 19 أيار/ مايو 1910



المصدر: Tunis, Service historique de la défense, Ministère de la défense, France, Tunisie 2H49 (D6).

الخريطة (11)

طرق تهريب الأسلحة لجيش التحرير التونسي في حقبة الاستعمار الفرنسي لتونس



المصدر: عمار السوفي، **عواصف الإستقلال: رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي: جذوره وتداعياته من ثامر 1946 إلى الأزهر الشرايطي** 1962 (تونس: [المؤلف]، 2006)، ص 178.

الخريطة (12)

المسالك والنقاط السوداء لعمليات التهريب في منطقة بنقردان (ولاية مدنين)



المصدر: تونس، الإدارة العامة للحرس الوطني، 2013. يُنظر: «اليوم العلمي الدراسي حول ظاهرة التجارة الموازية والتهريب» الذي نظّمه المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، دار الضيافة بقرطاج، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2013.

الخريطة (13)

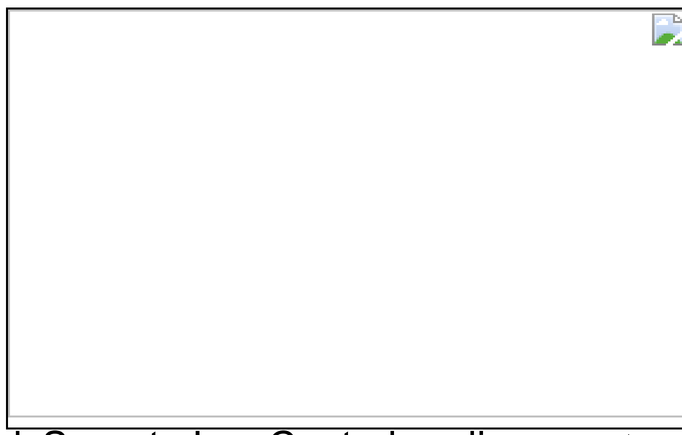
المسالك والنقاط السوداء لعمليات التهريب في منطقة تطاوين



المصدر: تونس، الإدارة العامة للحرس الوطني، 2013.

الخريطة (14)

شبكة التجارة الموازية وأهمّ محطّاتها في العالم



المصدر: Christian Chavagneux et Franck Seuret, «Les Contrebandiers de la mondialisation,» Alternatives économiques, no. 216 (Juillet-Août 2003), pp. 38-54.

الخريطة (15)

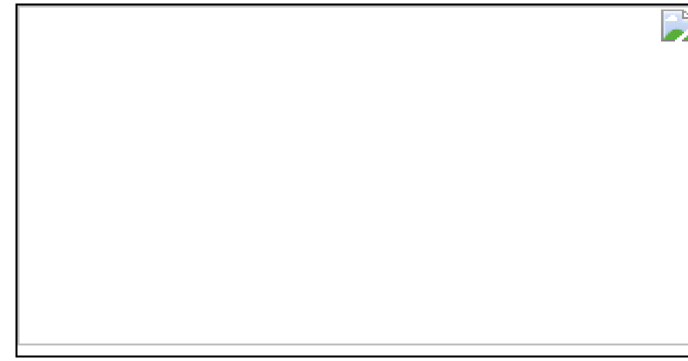
شبكة التجارة الموازية وأهمّ محطّاتها في المجال العربي والأفريقي



المصدر: Karine Bennafla, «Tchad: L’Appel des sirènes arabo-islamiques,» Autrepart: Revue de sciences sociales au Sud, no. 16: Afrique noire et monde arabe: Continuités et ruptures (2000), pp. 67-86.

الخريطة (16)

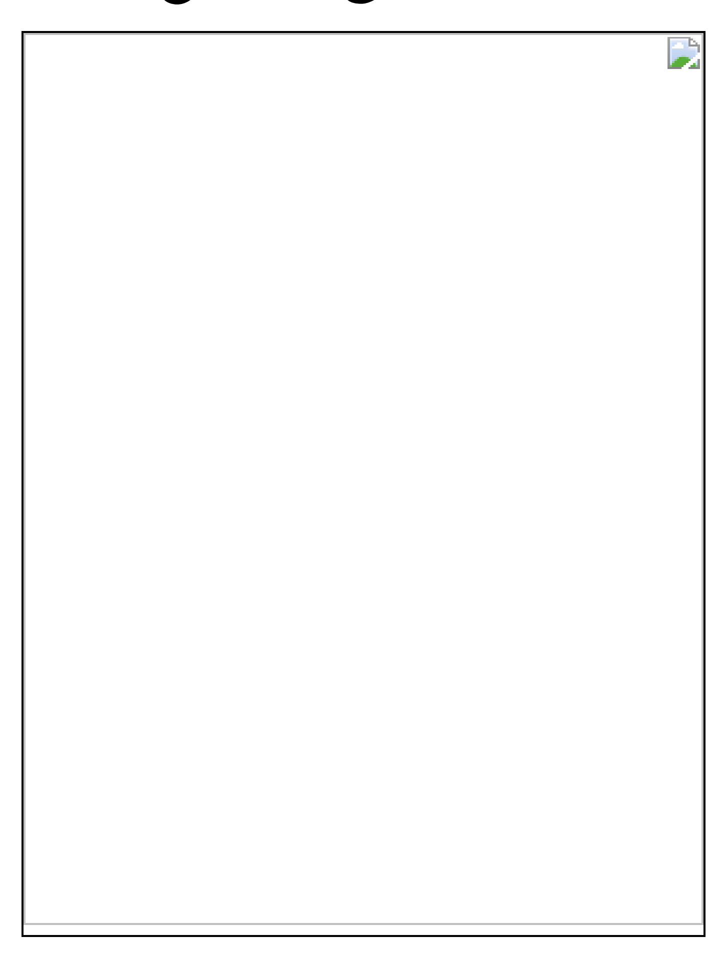
مناطق الإنتاج والاستهلاك للسلع المقلّدة ومسالك توزيعها في العالم



المصدر: الجمهورية الفرنسية، الإدارة العامة للديوانة الفرنسية، 2012.

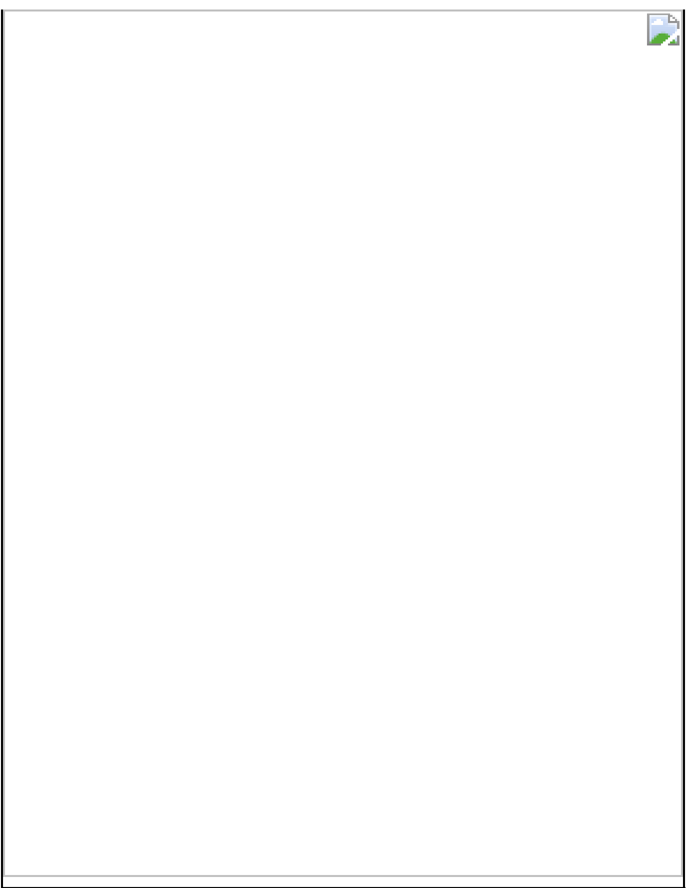
الخريطة (17)

مجالات «تسامح القانون» مع الاقتصاد الموازي قبل الثورة التونسية



الخريطة (18)

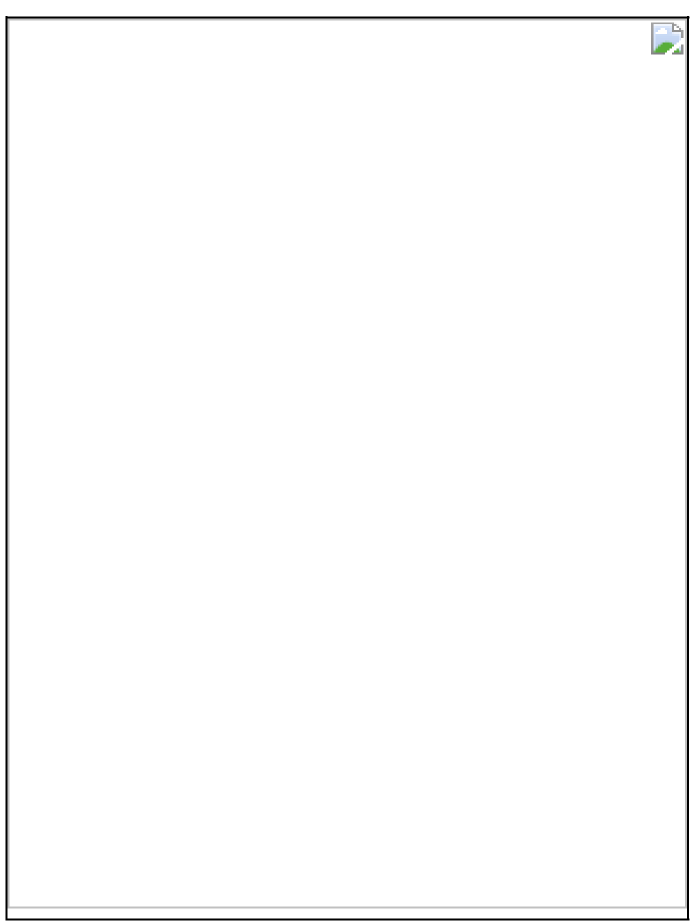
منطقة التبادل الحر المزمع إنشاؤها في الفضاء الحدودي التونسي - الليبي



المصدر: بلدية بنقردان، 2014.

الخريطة (19)

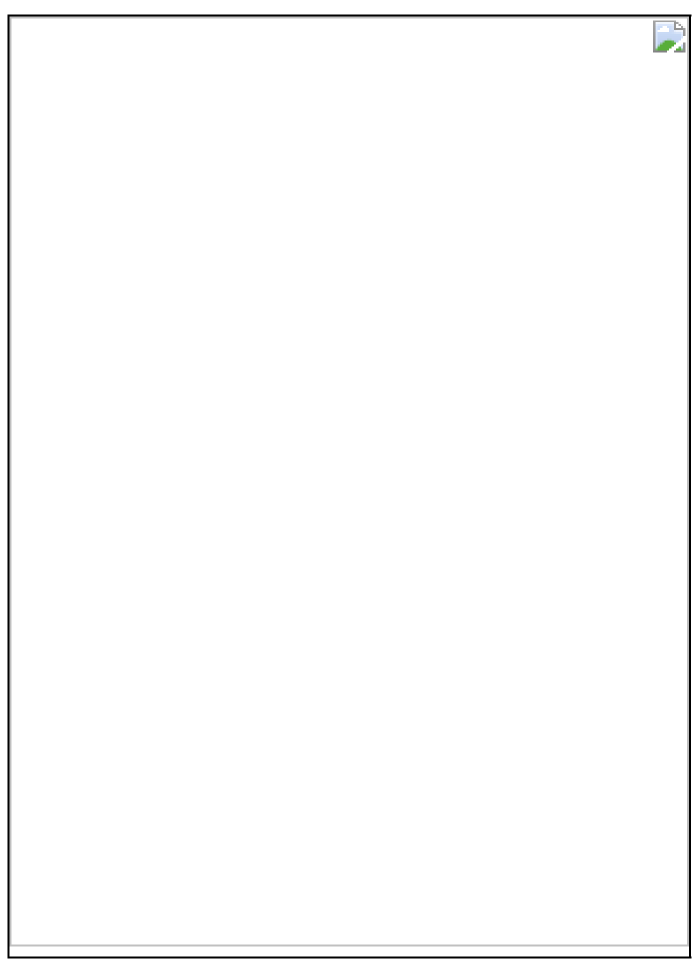
الموانئ والمطارات المعنية مباشرة بالمنطقة الحرة



المصدر: بلدية بنقردان، 2014.

الخريطة (20)

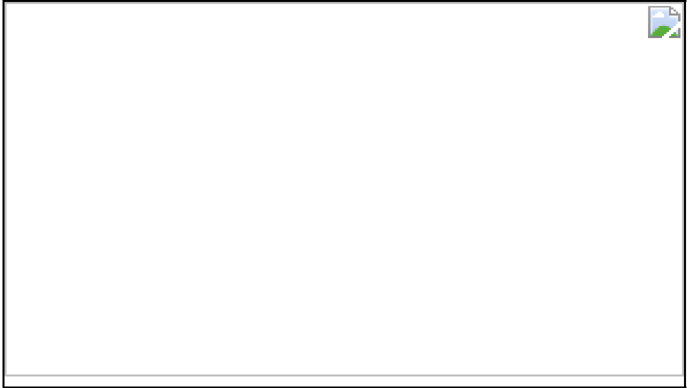
الطرقات والسكة الحديد



المصدر: بلدية بنقردان، 2014.

الخريطة (21)

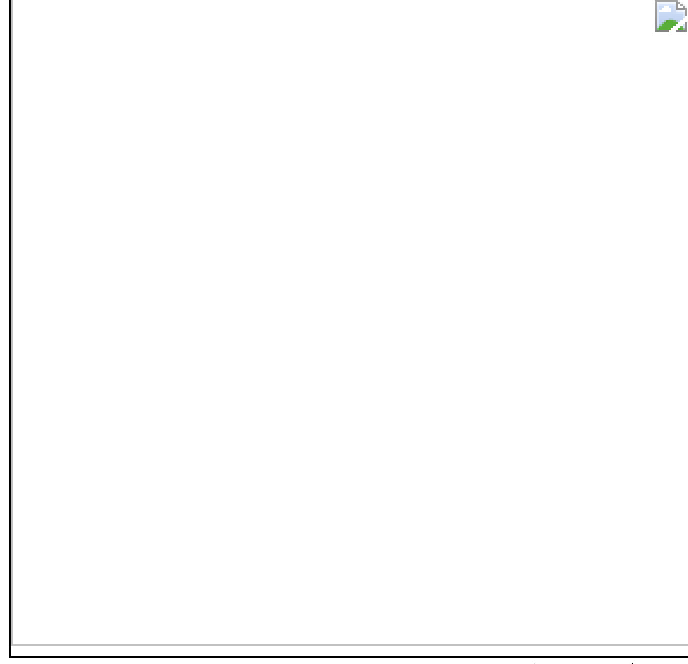
مقترح التبادل التجاري بالمنطقة اللوجستية



المصدر: بلدية بنقردان، 2014.

الخريطة (22)

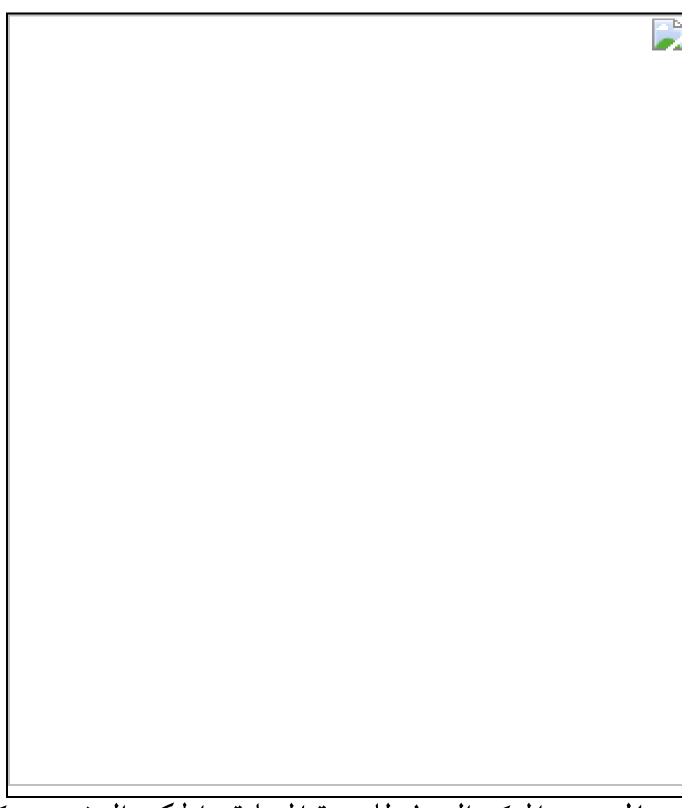
شبكة التسويق والأسواق الواعدة وتكثيف التعامل مع الدول الأفريقية



المصدر: بلدية بنقردان، 2014.

الخريطة (23)

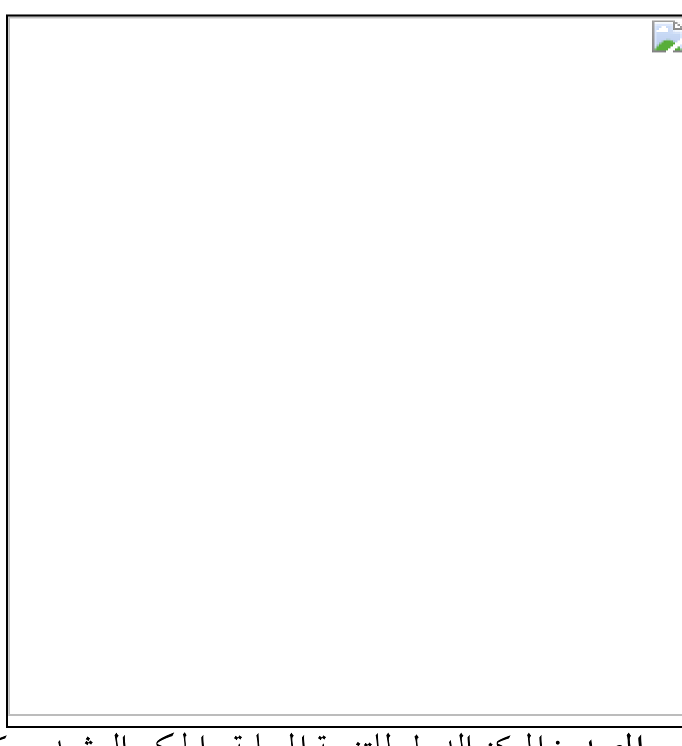
فرضية «القطب الاقتصادي الحدودي»



المصدر: المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد ووكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية، 2014.

الخريطة (24)

فرضية «جسور التعاون الحدودي»

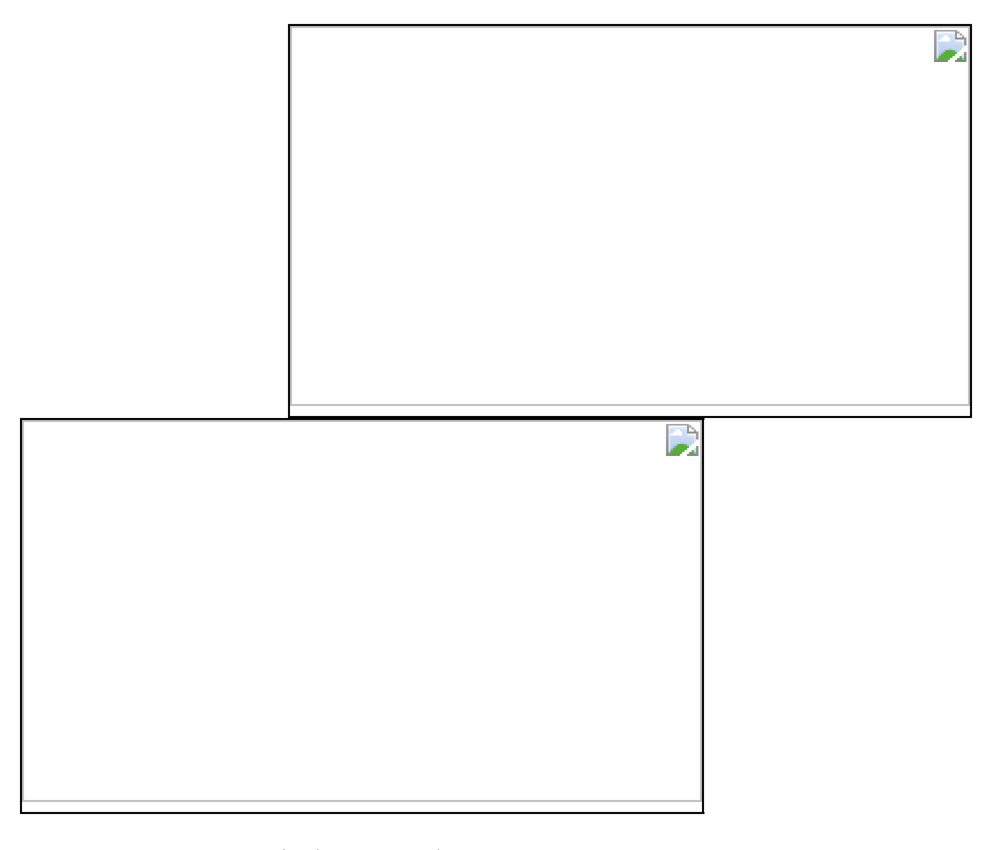


المصدر: المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد ووكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية، 2014.

الملحق (4)

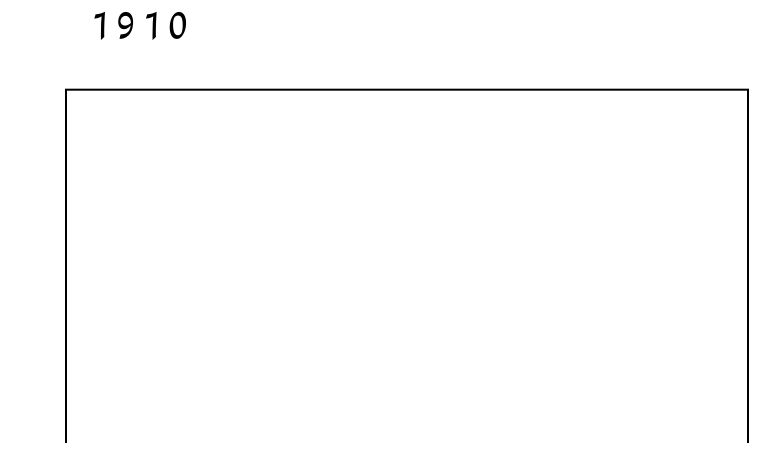
الصورة (1) والصورة (2)

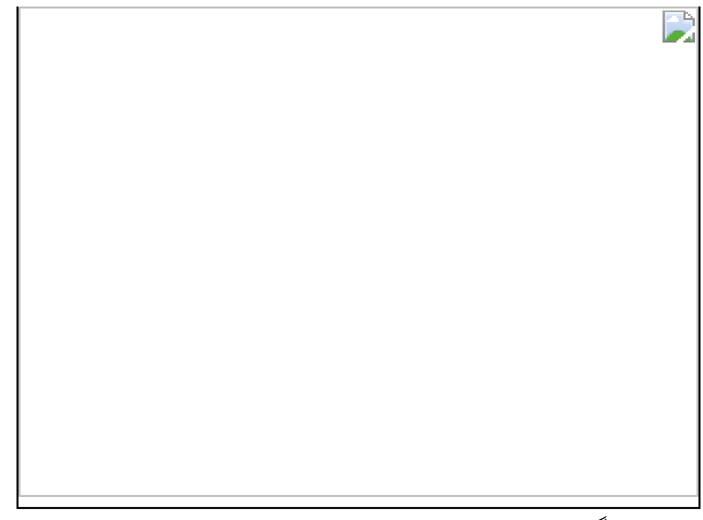
من مجمع القصور بمدنين في بداية القرن العشرين



الصورة (3)

اللجنة المشتركة لترسيم الحدود التونسية - الطرابلسية في طرابلس في 19 أيار/ مايو 1910





وقوفًا من اليمين إلى اليسار: **محمّد الصغير المقدميني، طارق، جول مايي دي جاردان، جمال باي، داود أفندي، ميكال، سالم أفندي.**

جلوسًا من اليمين إلى اليسار: **جول لوبوف، رشيد باي، دي بورت دي لافوس، توفيق باشا.**

المصدر: ليون برفنكيار، **أسرار ترسيم الحدود التونسية الليبية 1911**، دراسة وترجمة الضاوي موسى (تونس: [د. ن.]، 2012)، ص 25.

الصورة (4)

وضع آخر ناظور (رقم 233)

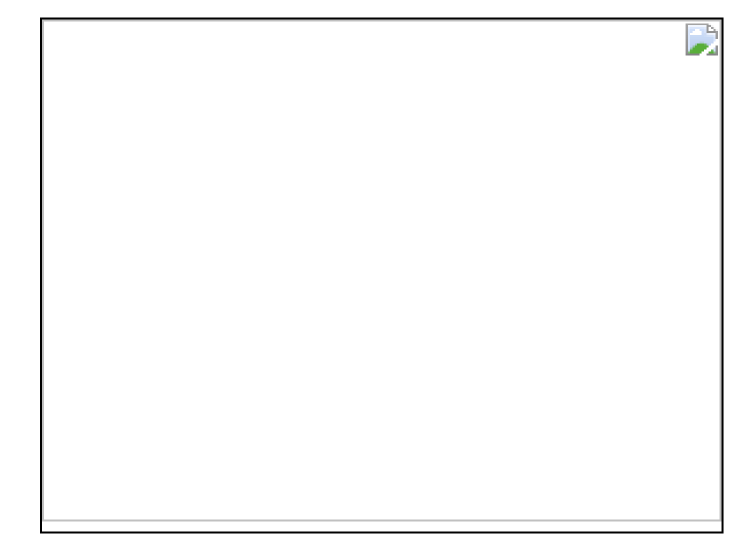
على الحدود التونسية – الليبية (26 شباط/ فبراير1911)



المصدر: المرجع نفسه، ص 261.

الصورة (5)

صورة جماعية أمام الناظور 233 بعد تحريره من القوّات الفرنسية (22 تموز/ يوليو 1961)



(في الصورة عبد الله عبعاب قائد وحدة الصحراء وعلي المرزوقي معتمد رمادة والعروسي بن إبراهيم مندوب الديوان السياسي).

المصدر: عبد الله عبعاب، **شهادة للتاريخ: مذكرات، الجزء الأول**: 1917-1961، تقديم فتحي ليسير وعلي عبعاب (تونس: [د. ن.]، 2010)، ص 421.

الصورة (6)

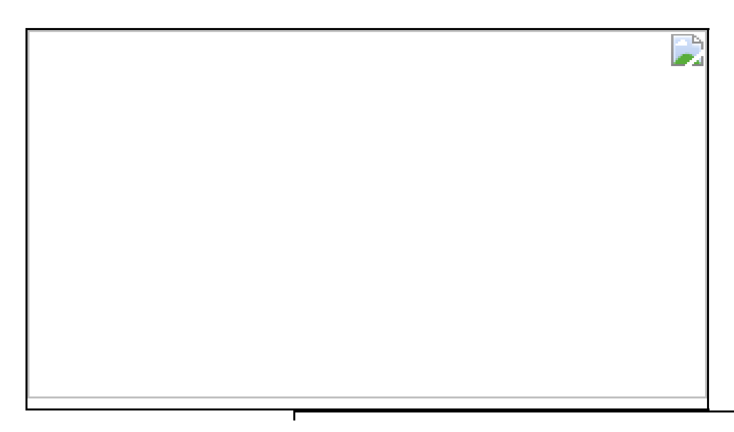
مركب يحمل مهاجرين سريين تونسيين احتُجز في جزيرة لامبيدوزا الإيطالية (7 آذار/ مارس 2011)



المصدر: وكالة رويترز - إيطاليا، آذار/ مارس 2011، نُشرت في: 10 /3 /2011 ,Le Figaro.

الصورة (7) والصورة (8)

سيارة مهربين (من نوع الـ «24»)(*) احتجزها الحرس الحدودي الليبي (11 أيار/ مايو 2013) على متنها مخدر القنّب الهندي (مادة «الزطلة») وقوارير من الكحول الفاخرة المهربة من الجزائر





* تسمية محلية متداولة بين المهربين للسيارة ذات الدفع الرباعي التي يستخدمونها في المسالك الوعرة وهي من نوع «تويوتا لاند كرويزر» ذات محرك بسعة 6 اسطوانات و24 صمّام يختصرون تسميتها بـ «24» أو «التيوت».

المصدر: حرس الحدود الليبي، 2013.

الصور (9)، (10) و(11)

صور لمسالك التهريب وعينة من البضاعة حجزها الحرس الحدودي الليبي والتونسي، والمتكونة عادة من الجعة والكحول الفاخرة (فودكا) والسجائر والأدوية على متن سيارات «التيوت» (من نوع الـ«24»)، حزيران/ يونيو 2013

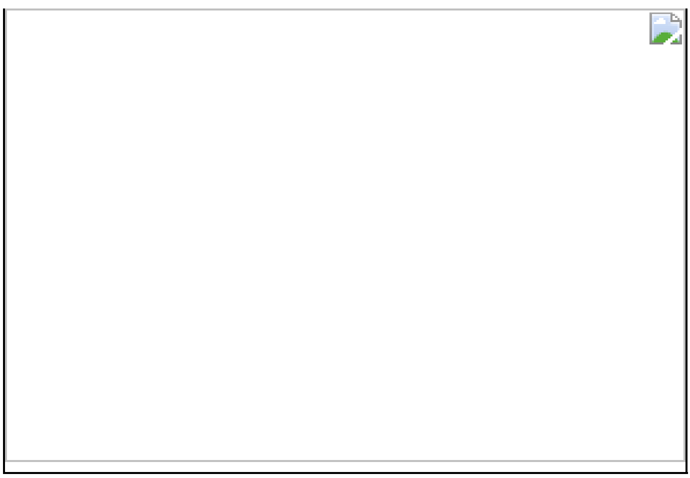
المصدر: حرس الحدود الليبي، 2013.

المصدر: تونس، الإدارة العامة للحرس الوطني، 2013.

الصور (12)، (13)، (14) و(15)

طرق تهريب المحروقات ووسائل نقلها برًا وبحرًا (عبر ميناء الكتف ببنقردان)

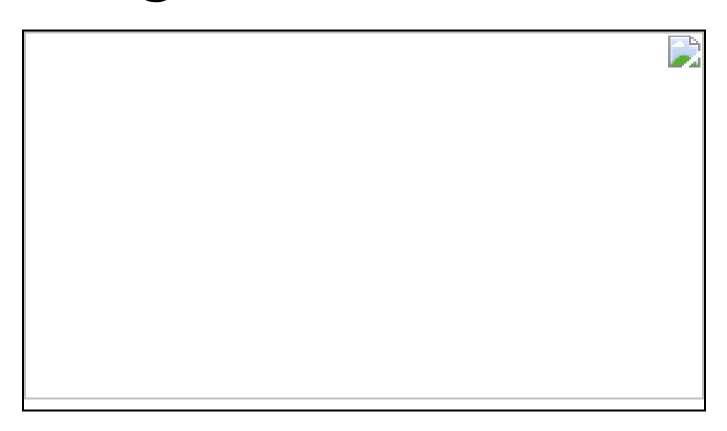


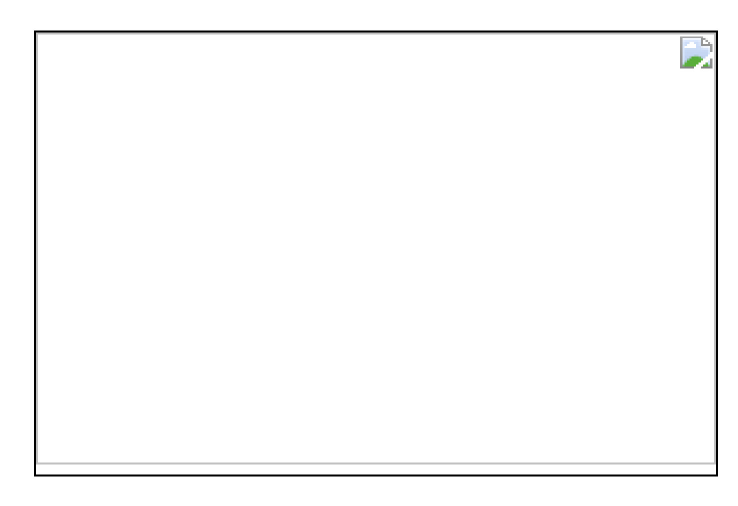


المصدر: تونس، الإدارة العامة للحرس الوطني، 2013.

الصورة (16) والصورة (17)

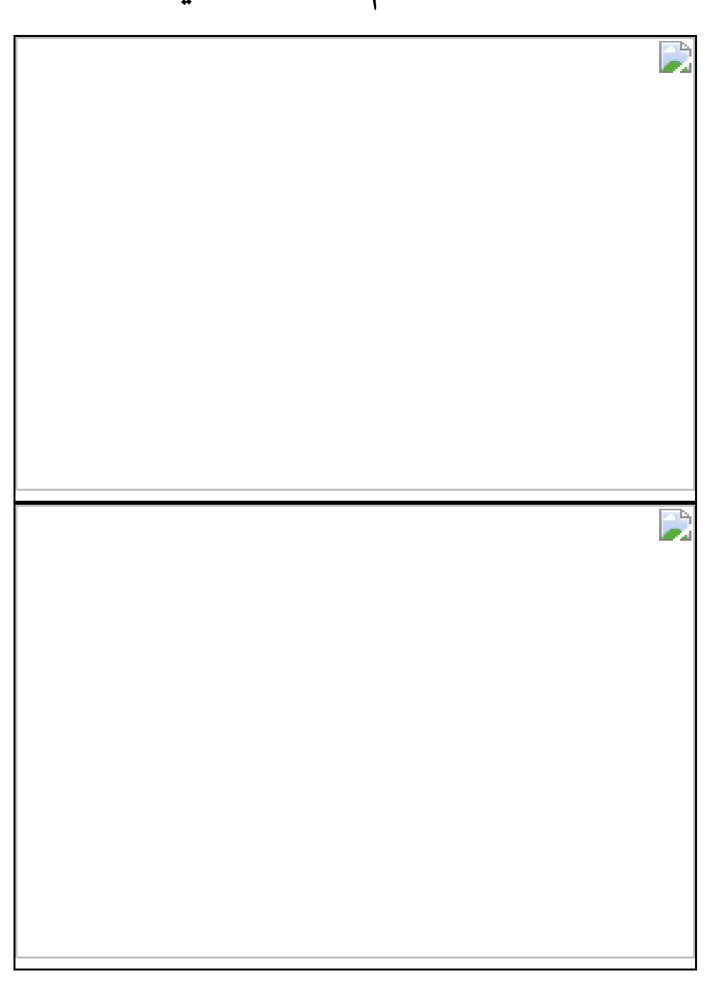
المعبر الحدودي ذهيبة – وازن في أثناء معارك الثوّار الليبيين لتحريره من كتائب القذافي، وتدفّق اللاجئين من جنسيات عدة إليه (مصريون، بنغال، فلبينيون، تايلنديون ...إلخ)، آذار/ مارس 2011





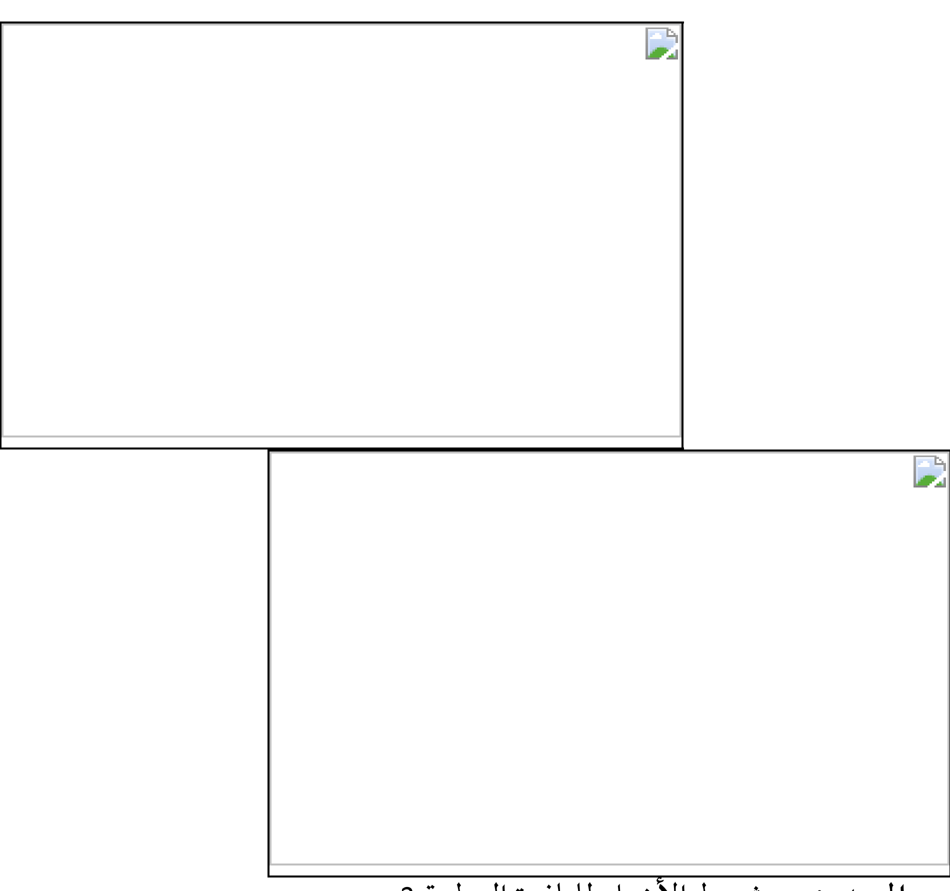
الصورة (18) والصورة (19)

مخيم «الشوشة» في رأس جدير في صائفة 2011



الصورة (20) والصورة (21)

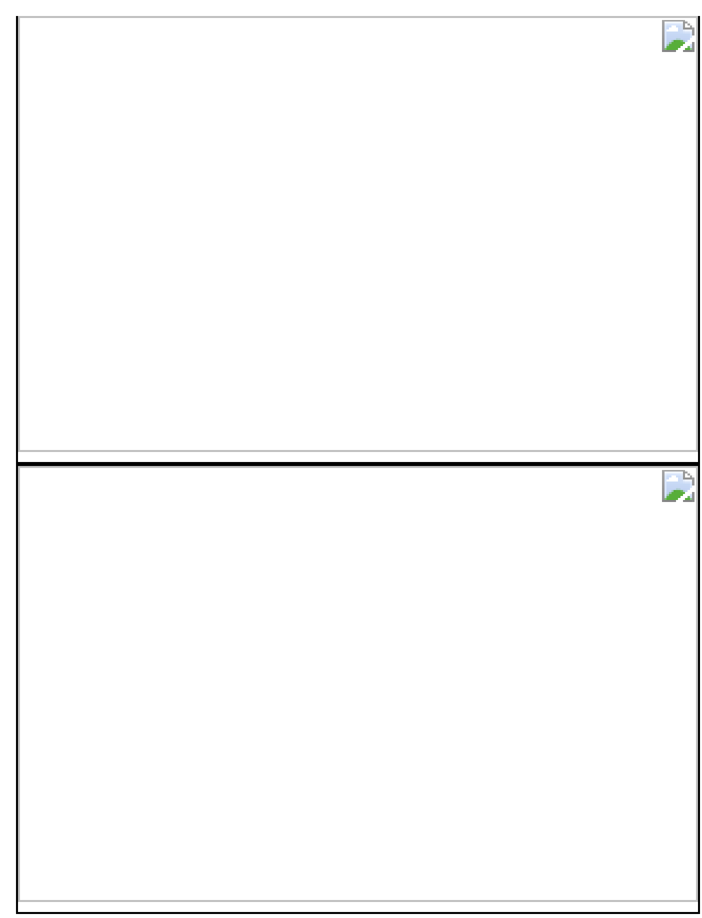
ازدحام في المعبر الحدودي في ذهيبة جرّاء التوافد اليومي لآلاف الليبيين إلى تونس في إثر غلق المعبر الحدودي في رأس جدير من شباب محتجين من أهالي بنقردان في كانون الثاني/ يناير 2013



المصدر: من شريط الأخبار للتلفزة الوطنية 2.

الصورة (22) و(23)

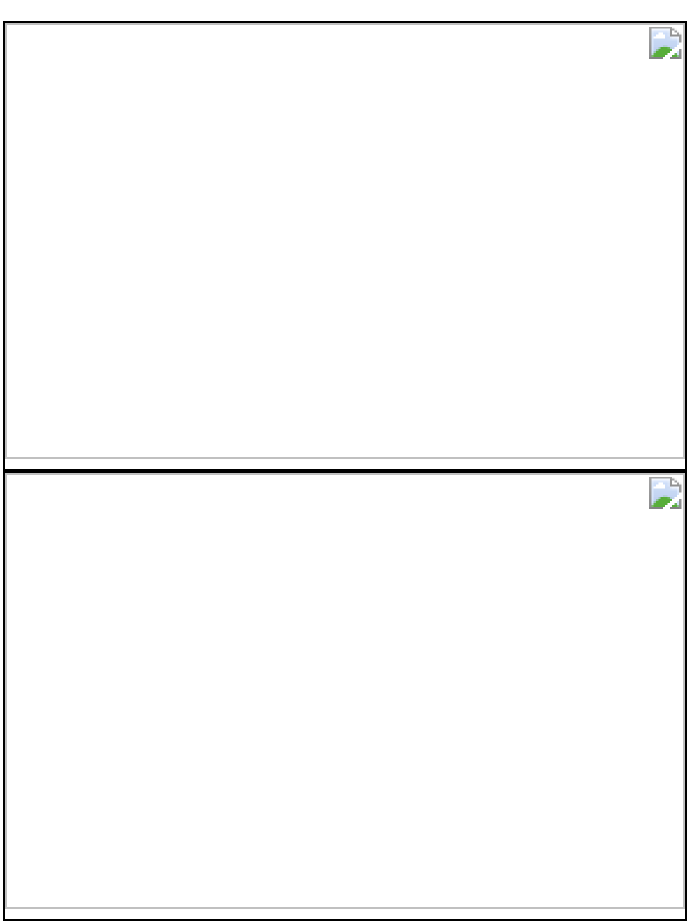
القيام بالبحث الميداني في المعبر الحدودي في رأس جدير (1992)



المصدر: كمال العروسي، 1992.

الصورة (24) والصورة (25)

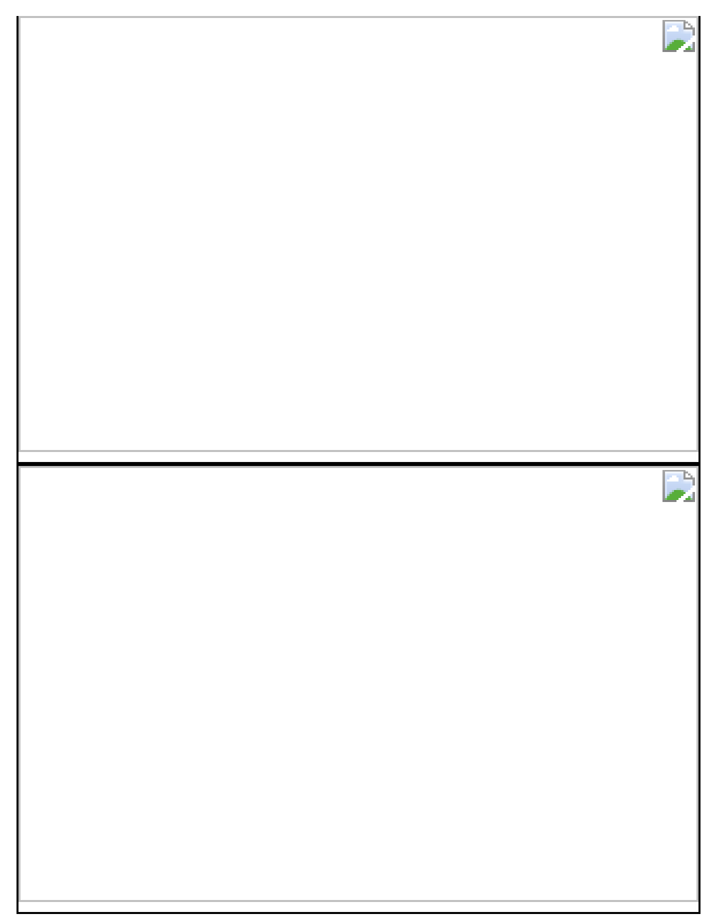
فريق البحث الميداني في المعبر الحدودي في رأس جدير (2006)



المصدر: كمال العروسي، 2006.

الصورة (26) والصورة (27)

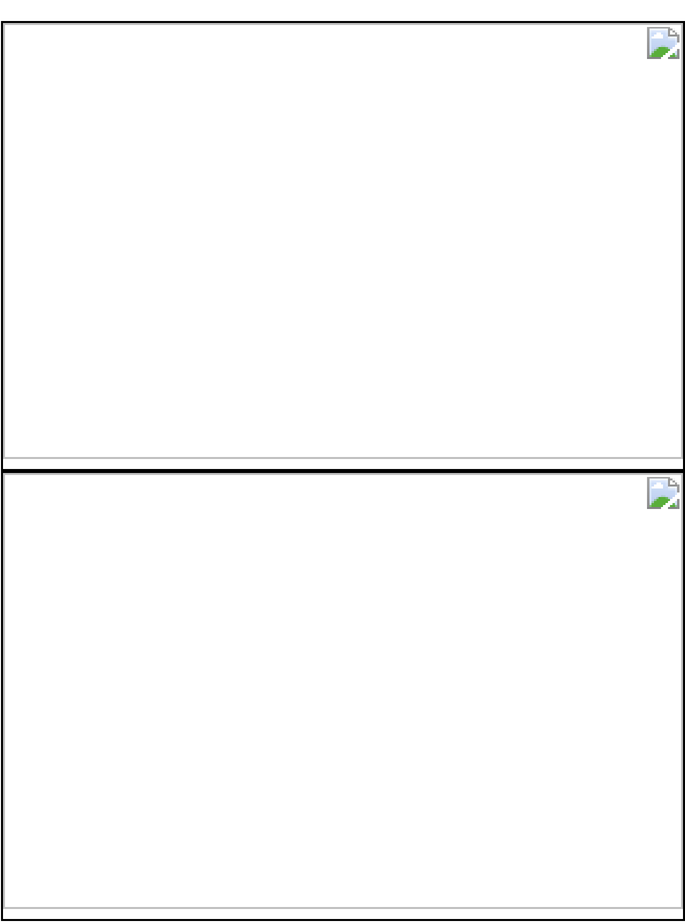
فريق البحث الميداني في المعبر الحدودي رأس جدير وذهيبة (2012)



المصدر: كمال العروسي، 2012.

الصورة (28) والصورة (29)

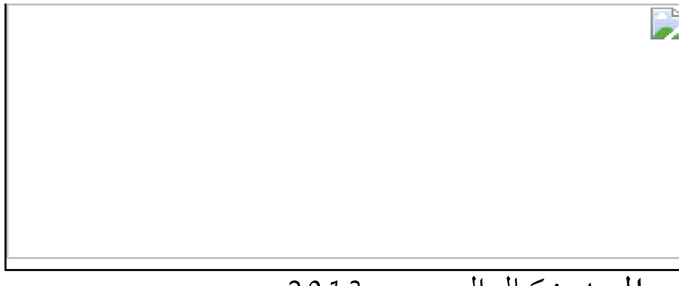
أنواع وسائل نقل المحروقات في ذهيبة



المصدر: كمال العروسي، 2013.

الصورة (30)

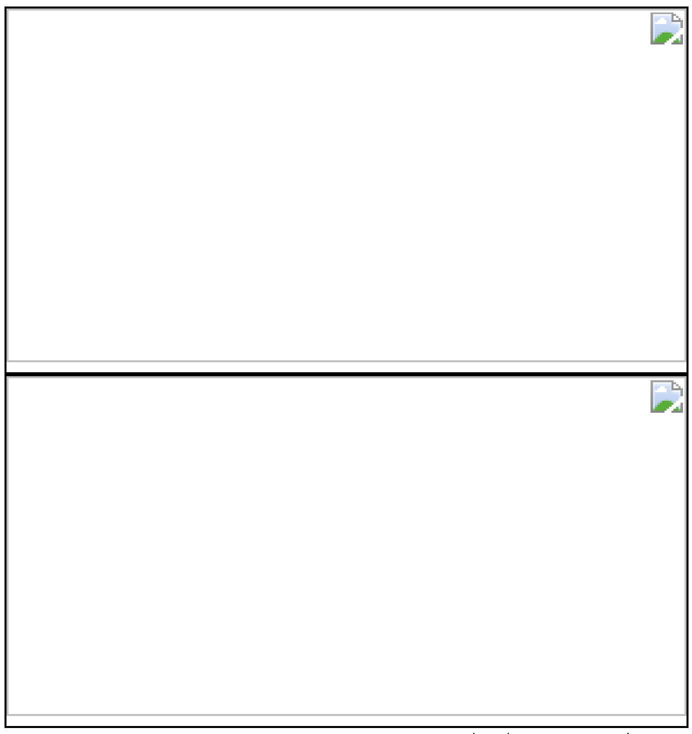
«محطة موازية للمحروقات» تقع في أحراش ذهيبة بعد أن أفرغت سيارات الـ «24» الرابضة قربها حمولتها في انتظار الوقت الملائم للرجوع إلى التراب الليبي لجلب حمولة أخرى عن طريق وسيط ليبي



المصدر: كمال العروسي، 2013.

الصورة (31) والصورة (32)

«الصرّافة» في محلات أو على قارعة الطريق الوطنية رقم واحد الرابطة بين بنقردان ورأس جدير



المصدر: كمال العروسي، 2012.

الصورة (33)

دكاكين «الصرّافة» بسوق الصرف الموازي في مدينة بنقردان وسيارة ليبية متوقفة أمامها لتبديل العملة

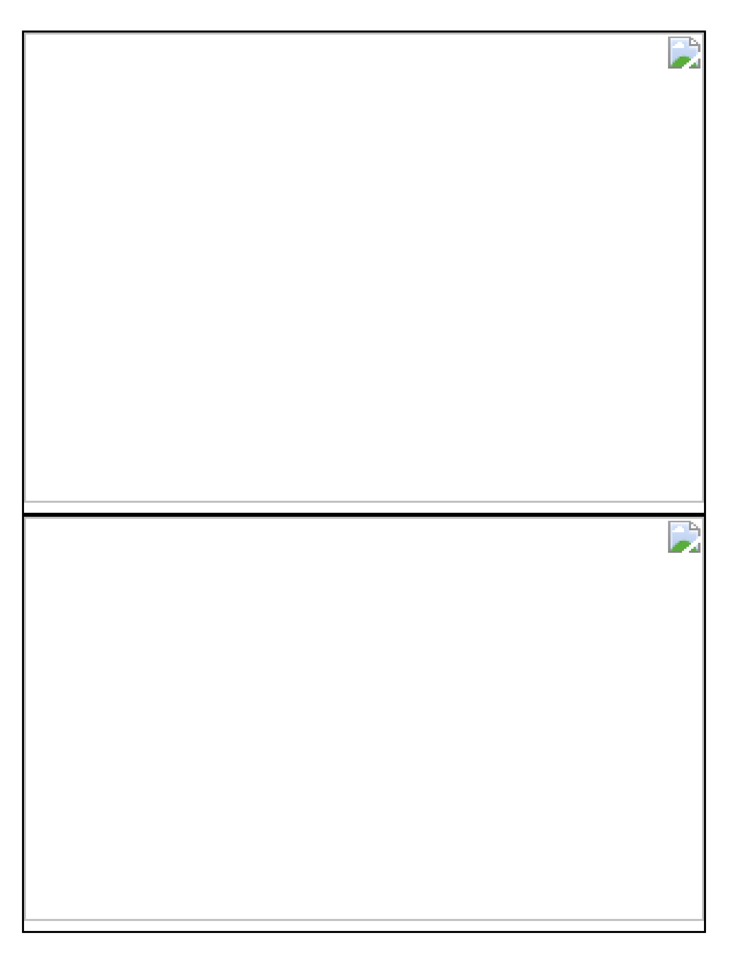


المصدر: كمال العروسي، 2006.

الصورة (34) والصورة (35)

منظر خارجي لسوق ليبيا (السوق المغاربية) في بنقردان (2006)

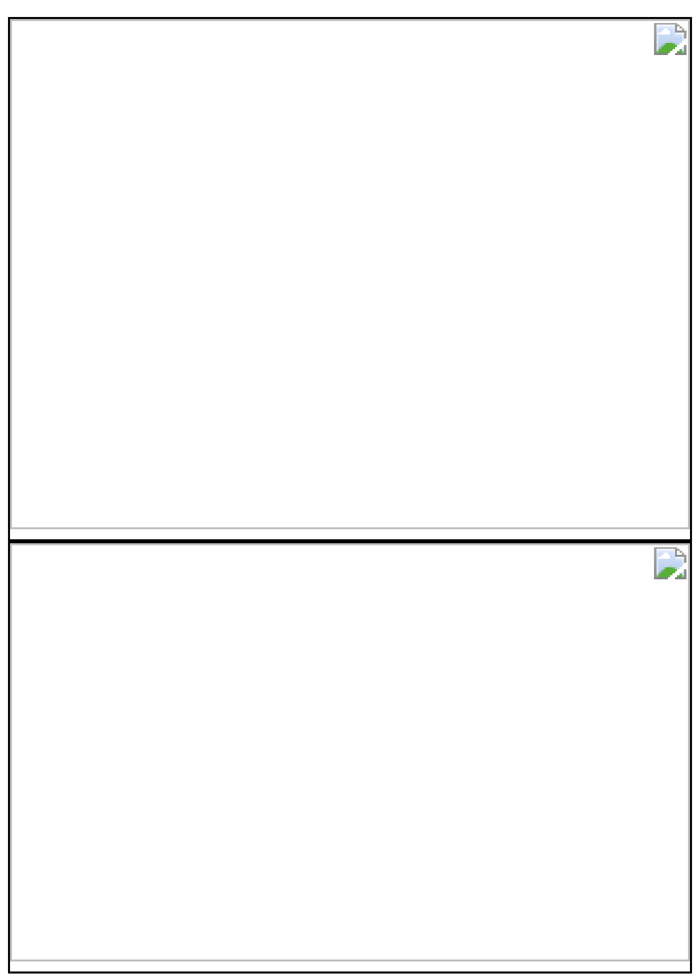
(يمتدّ سوره على طول 1.5 كلم)



المصدر: كمال العروسي، 2006.

الصورة (36) والصورة (37)

منظر من داخل سوق ليبيا (السوق المغاربية) في بنقردان (2006-2013)

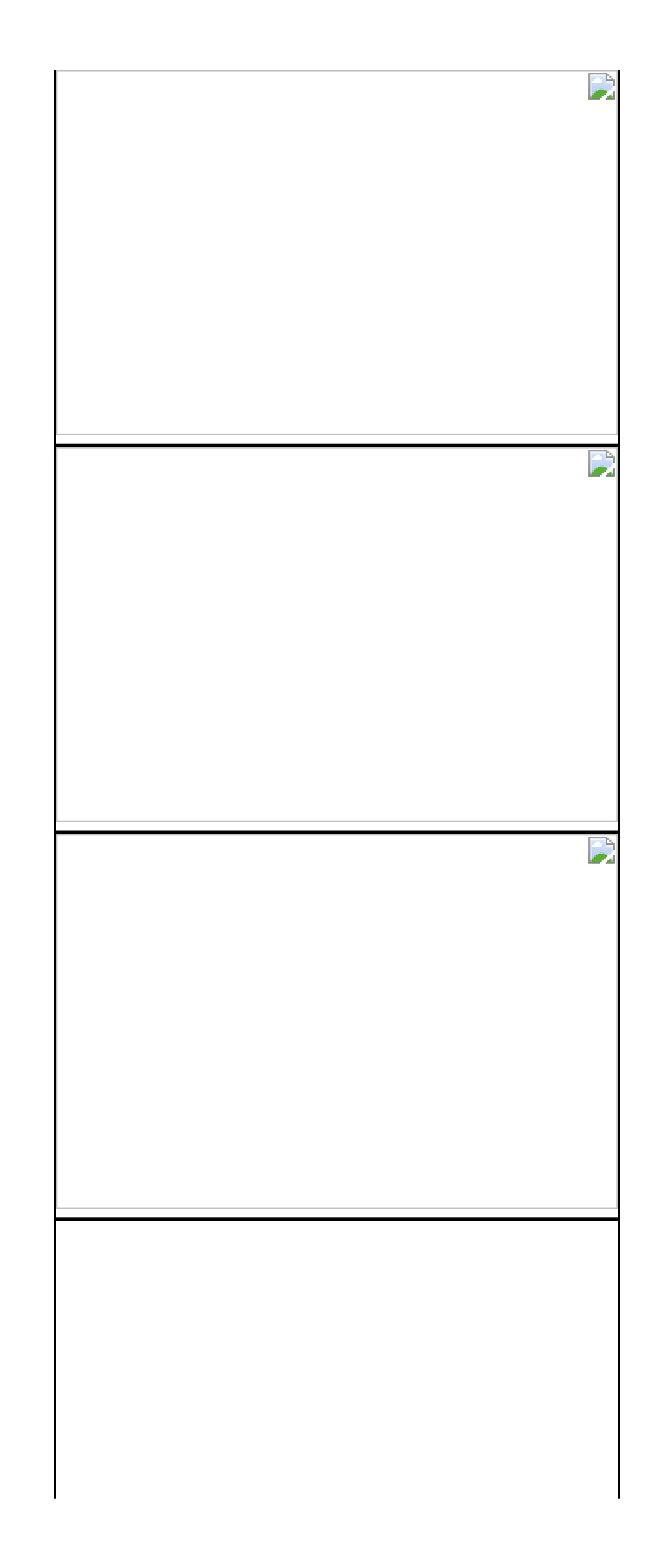


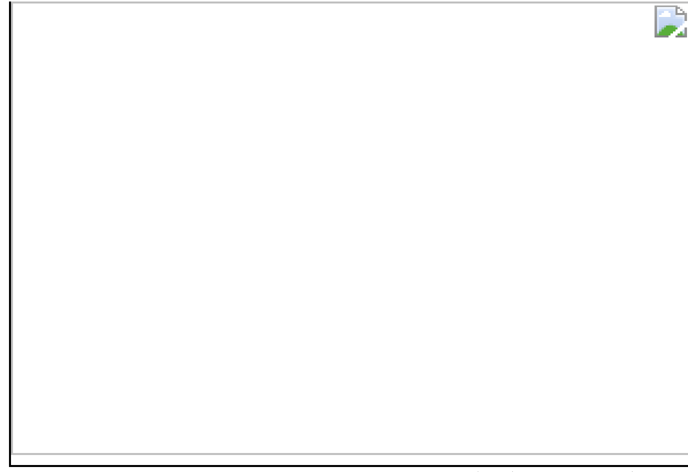
المصدر: كمال العروسي.

الصور (38)، (39)، (40) و(41)

متاجر البيع بالجملة في طريق رأس جدير في بنقردان (منطقة النهضة) (2006-2012)







المصدر: كمال العروسي.

الصورة (42)

بعض الحافلات الصغيرة الوافدة إلى «السوق المغاربي» في بنقردان من جهات مختلفة أمام سور السوق

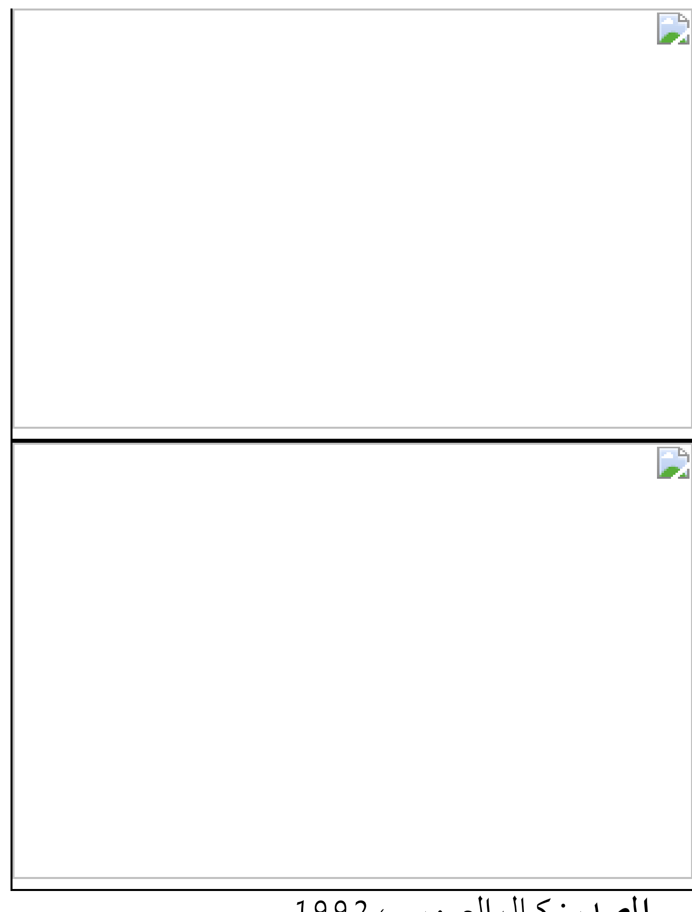


المصدر: كمال العروسي، 2006.

الصورة (43) والصورة (44)

«سوق ليبيا» في مدنين (1992)

دكاكين قصديرية و«نصّابة» على قارعة الطريق

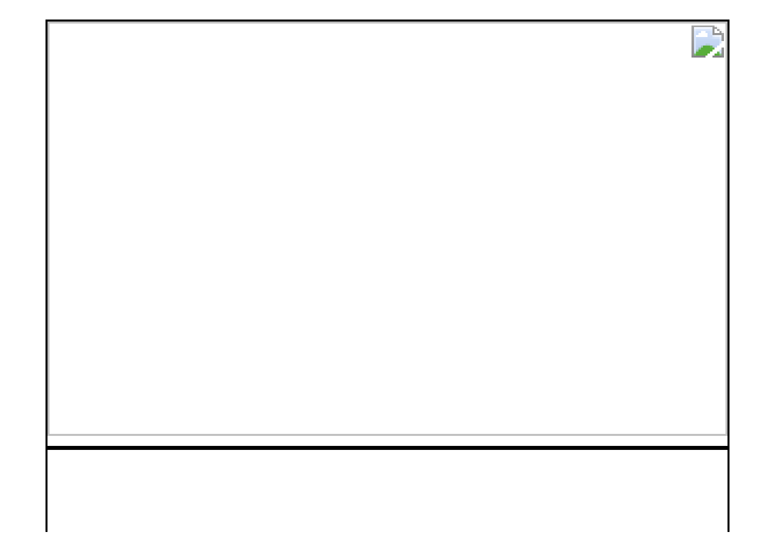


المصدر: كمال العروسي، 1992.

الصورة (45) والصورة (46)

توسّع «سوق ليبيا» في المجال البلدي في مدنين

السوق الأسبوعية (الوادي القبلاوي) (2002)



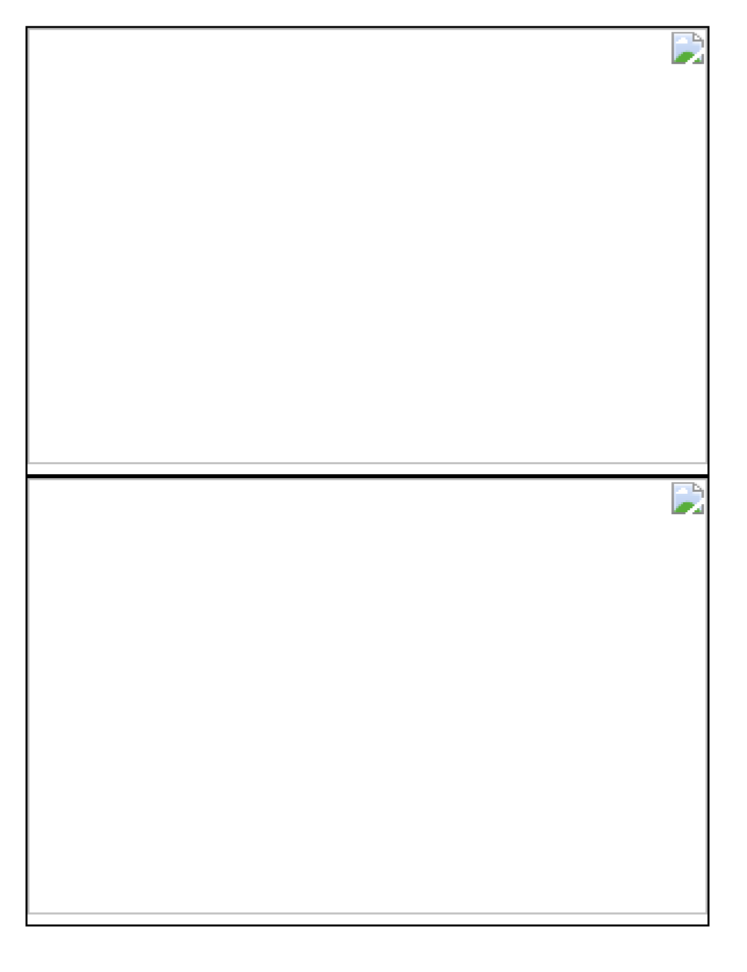


المصدر: كمال العروسي، 2002.

الصورة (47) والصورة (48)

تهذيب «سوق ليبيا» في مدنين، دكاكين مبنية

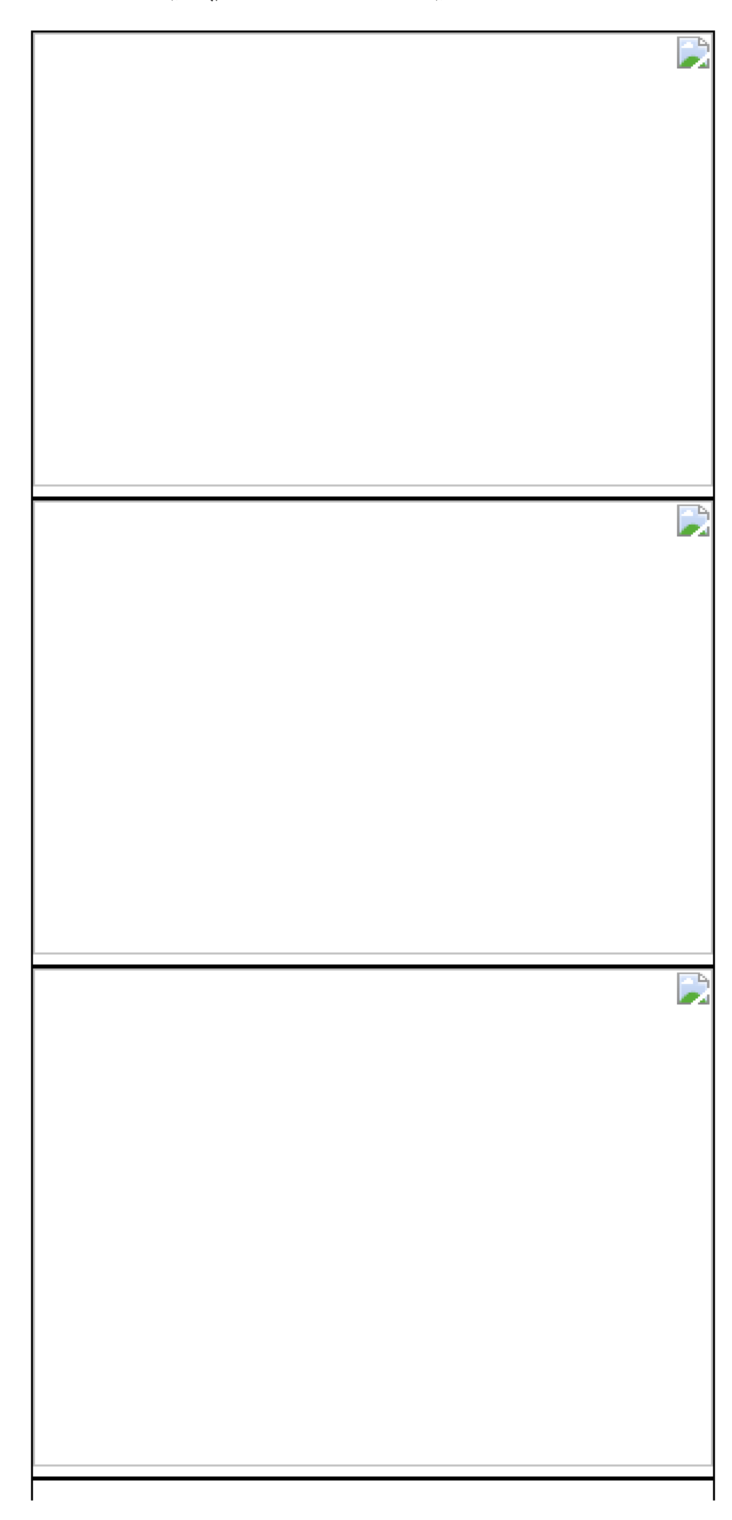
(«السوق العربي»، ملك بلدي) (2006)



المصدر: كمال العروسي، 2006.

الصور (49)، (50)، (51) و(52)

«الكرّاية» في المعبر الحدودي في رأس جدير من الجنسين وكلّ الأعمار

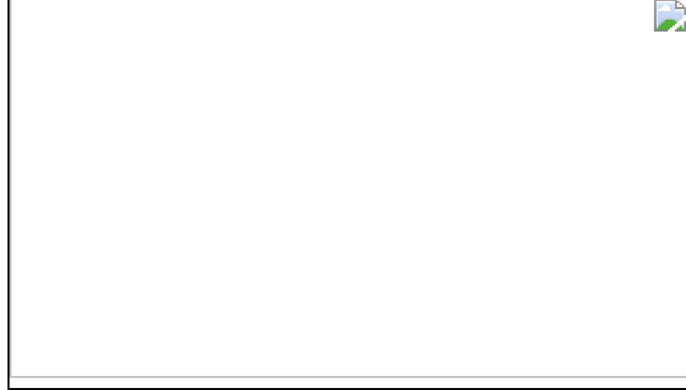




المصدر: كمال العروسي، 2006.

الصورة (53)

المسار الذي يسلكه الحمّالون الراجلون «الكرّاية» في نقطة العبور الحدودية في رأس جدير (صورة فضائية)



المصدر: كمال العروسي، 2006.

(254) السلع المعفاة من المعاليم الجمركية

المكان : نقطة العبور رأس الجدير

الاتجاه : من ليبيا إلى تونس

جنسية المستجوب : تونسية

عدد المستجوبين : 500 شخص.

(255) السلع المعفاة من المعاليم الجمركية

المكان: نقطة العبور رأس الجدير

الاتجاه: من ليبيا إلى تونس

جنسية المستجوب: تونسية

عدد المستجوبين: 400.

المراجع

1 – العربية

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون: وهي الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**. بيروت: دار الفكر، [د. ت.].

برفنكيار، ليون. **أسرار ترسيم الحدود التونسية الليبية 1911**. دراسة وترجمة الضاوي موسى. تونس: [د. ن.]، 2012.

بن سليمان، فاطمة. **الأرض والهوية: نشوء الدولة الترابية في تونس، 1574–1881**. تونس: جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009.

البنك المركزي التونسي. **التقرير السنوي الثاني والخمسون لسنة 2010** (آب/ أغسطس 2011).

تونس، الإدارة الجهوية للديوانة بمدنين (إحصائيات 2013).

تونس، الإدارة العامة للحرس الوطني، إقليم الحرس الوطني بتطاوين. منطقة رمادة (فرق حدود رمادة وذهيبة والمرطبة) (إحصائيات 2012).

تونس، أرشيف الحكومة التونسية بالقصبة. صندوق عدد 42. ملف عدد 478.

تونس، إقليم الحرس الوطني بمدنين (إحصائيات 1994 و2012).

تونس، فرقة حرس الحدود ببنقردان (إحصائيات 1994).

تونس، اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد. **تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد** (تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).

تونس، مجلة الديوانة، العنوان التاسع «الجولان بالبضائع ومسكها داخل التراب الديواني»، الباب الأول «الجولان بالبضائع ومسكها بالمنطقة الترابية من النطاق الديواني»، القسم الأول: أحكام عامة، 2008؛ القسم الثالث، مسك البضائع، 2008.

تونس، المخطط الجهوي للتهيئة بولاية مدنين. الإدارة العامة للتهيئة الترابية. وزارة التجهيز. 1987 و1991.

تونس، المعهد الوطني للإحصاء. 2014.

________. التبادل التجاري حسب البلدان. الواردات حسب البلد. 2013.

________. **النشرية الإحصائية السنوية لتونس**. العدد 36. تونس: المعهد، 1994.

________. **النشرية الإحصائية السنوية لتونس**. العددان 42–43. تونس: المعهد، 2000.

________. **النشرية الإحصائية السنوية لتونس**. الأعداد 44–46. تونس: المعهد، 2003.

________. **النشرية الإحصائية السنوية لتونس**. تونس: المعهد، 2001، 2007، 2009، 2011.

________. **النشرية الإحصائية السنوية لتونس**. العدد 55. تونس: المعهد، 2012.

تونس. المكتب الحدودي للديوانة بذهيبة (إحصائيات 1994–1996).

تونس، المكتب الحدودي للديوانة برأس جدير (إحصائيات 2013).

تونس. وزارة الداخلية والتنمية المحلية. **النشرية الإحصائية السنوية** .2010

تونس، وزارة الفلاحة. **إحصائيات المسح الميداني لسنة 1987**.

________. **إحصائيات المسح الميداني لسنة 1991**.

التيمومي، الهادي. **تونس 1956–1987**. صفاقس، تونس: دار محمد علي للنشر، 2006.

________. **خدعة الاستبداد الناعم في تونس، من بن علي إلى الانتفاضة الشعبية (7 نوفمبر 1987–23 أكتوبر 2011)**. صفاقس، تونس: دار محمد علي للنشر، 2012.

الجمهورية التونسية. المعهد الوطني للإحصاء. «ندوة صحفية حول نتائج المسح الوطني حول التشغيل: الثلاثية الثانية لسنة 2011.» تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

حسن، حسن الفقيه. **اليوميات الليبية: الجزء الأول: 958–1248 هـ (1551–1832)**. تحقيق محمد الأسطى وعمار جحيدر. سلسلة نصوص ووثائق (7–1). ط 2. طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2001.

حسن، محمد. «التجار والحرفيون بأفريقية بين القرنين السادس والتاسع الهجري (15/ 12م)»، في: **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، تنسيق هادي التيمومي (قرطاج، تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، 1999).

________. **المدينة والبادية بإفريقيّة في العهد الحفصي**. ج 1. تاريخ؛ 4. المجلد عدد xxxii. تونس: جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1999.

الرائد الرسمي التونسي (28 كانون الأول/ ديسمبر 1956). أمر قانون مؤرخ في: 13 آب/ أغسطس 1956.

الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (2 تموز/ يوليو 1965). قانون عدد 24 لسنة 1965 المؤرخ في 1 تموز/ يوليو 1965.

________. قانون عدد 38 لسنة 1972. مؤرخ في 27 نيسان/ أبريل 1972.

________. قانون رقم 53 لسنة 1959. مؤرخ في 26 أيار/ مايو 1959.

سالم، محمد الحاج (مراجع ومحرر). **السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات**. تونس: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2014.

السوفي، عمار. **عواصف الإستقلال: رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي: جذوره وتداعياته من ثامر 1946 إلى الأزهر الشرايطي 1962**. تونس: [المؤلف]، 2006.

عبد الوهاب، حسن حسني. **خلاصة تاريخ تونس**. طبعة جديدة مزيدة ومنقحة. تقديم وتحقيق حمادي الساحلي. تونس: دار الجنوب للنشر، 2001.

عبعاب، عبد الله. **شهادة للتاريخ: مذكرات، الجزء الأول**: 1917-1961. تقديم فتحي ليسير وعلي عبعاب. تونس: [د. ن.]، 2010.

العراقي، أحمد. «تجارة القوافل بين شمال وغرب إفريقيا وأثرها الحضاري»، في: معهد البحوث والدراسات، **تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر** (بغداد: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1948).

كرشيد، عائشة التايب. «حركة الهجرة السرية والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية وظاهرة التهريب بأقصى الجنوب التونسي». أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 1996-1997.

ليسير، فتحي. **خليفة بن عسكر: بيوغرافيا قائد غامض**. تونس: مركز سرسينا للبحوث حول الجزر المتوسطة، 2001.

________. «نجع ورغمّة تحت الإدارة العسكرية الفرنسية 1881-1939». إشراف محمد الهادي الشريف. شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 1991.

المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد ووكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية. «التشخيص الاستشرافي لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية التونسية الليبية». CILG-VNG International. تونس، كانون الثاني/ يناير 2014.

مزالي، محمد. **نصيبي من الحقيقة، وزير أوّل في رئاسة بورقيبة يشهد**. القاهرة: دار الشروق، 2007.

الهرماسي، عبد اللطيف. **الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس أنموذجًا**. تونس: دار سراس للنشر، 1993.

2 - الأجنبية

Abdelkebir, Abderrahman. «Les Mutations socio-spatiales, culturelles et aspects anthropologiques en milieu aride: Cas de la Jeffara tuniso-libyenne 1837-1956.» Sous la direction de Abdelwadoud Ould Cheikii. Thèse présentée pour l'obtention du doctorat, Université de Metz, 2003.

Agence de promotion de l'investissement extérieur (FIPA Tunisia). «Note IDE année 2012.» Tunis. 11/10/2013. <httpsE99bit8ly9<Id; h>X>.

Ajayi, Jacob Festus Ade et Michael Crowder. Atlas historique de l'Afrique. Sous la direction de Catherine Coquery-Vidrovitch et Georges Laclavère. Paris: Jaguar, 1988.

Albergoni, Gianni et François Pouillon. «Le Fait berbère et sa lecture coloniale: l'Extrême-Sud tunisien,» dans: Le

Mal de voir: Ethnologie et orientalisme, politique et épistémologie, critique et autocritique: Contributions aux colloques Orientalisme, africanisme, américanisme, 9-11 mai 1974, et Ethnologie et politique au Maghreb, 5 juin 1975, [organisés par l'] Université de Paris VII, U.E.R. Didactique des disciplines, 10-18; 1101 ([Paris]: Union générale d'éditions, 1976), pp. 349-397.

Anderson, Perry. *Les Passages de l'antiquité au féodalisme*. Trad. par Yves Bouveret. Textes à l'appui. Paris: François Maspero, 1977.

Arbaret-Schulz, Christiane. «Les Villes européennes, attracteurs étranges de formes frontalières nouvelles,» dans: Bernard Reitel [et al.], *Villes et frontières*, Collection Villes (Paris: Anthropos-Économica, 2002).

________ [et al.] (Groupe Frontière). «La Frontière, un objet spatial en mutation.» *EspacesTemps.net*. 29/10/2004. <httpsE99bit8ly9<IBPhBy>.

Attali, Jacques. *Demain, qui gouvernera le monde?*. Paris: Fayard, 2011.

Ayadi, Lotfi [et al]. «Estimating Informal Trade across Tunisia's Land Borders.» *Policy Research Working Paper; no. WPS 6731*, World Bank Group, Washington, D.C., 2013.

Bacchetta, Marc, Ekkehard Ernst et Juana Paola Bustamante. *Mondialisation et emploi informel dans les pays en développement: Étude conjointe du Bureau international du travail et du Secrétariat de l'Organisation mondiale du commerce*. Organisation mondiale du commerce (OMC) et Organisation internationale du Travail (OIT). Genève: Organisation mondiale du commerce, 2009.

Baduel, Pierre Robert. «Migrations internes et émigration: Le Cas de la Tunisie.» *Annuaire de l'Afrique du nord*. vol. 20 (1981).

Bayart, Jean-François. *Le Gouvernement du monde: Une Critique politique de la globalisation*. Paris: Fayard, 2004.

Belhedi, Amor. «La Mondialisation et les régions périphériques: Intégration ou désintégration? Le cas de la Tunisie,» dans: Mohamed Berriane et Pierre Signoles, *Les Espaces périphériques au Maroc et au Maghreb à l'heure de la mondialisation*, Série colloques et séminaires; no. 88 (Rabat: Publications de la Faculté des lettres et sciences humaines de l'Université Mohamed V de Rabat, 2000).

Le Belzic, Sébastien. «L'Ethiopie, la bonne élève de la Chinafrique.» *Le Monde* (18 Mai 2015). <httpsE99lemde8fr9<wdDzRx>.


Bennafla, Karine. «Commerce, marchés frontaliers et villes-frontières en Afrique central,» dans: Bernard Reitel [et al.], Villes et frontières, Collection Villes (Paris: Anthropos-Économica, 2002), pp. 137-150.

________. «Tchad: L'Appel des sirènes arabo-islamiques.» Autrepart: Revue de sciences sociales au Sud. no. 16: Afrique noire et monde arabe: Continuités et ruptures (2000), pp. 67-86.

Boubakri, Hassan. «Revolution and International Migration in Tunisia.» Migration Policy Centre (MPC) Research Report 2013/04. European University Institute, Florence, 2013.

Braudel, Fernand. Civilisation matérielle, économie et capitalisme XVe-XVIIIe siècle, t. 3: Le Temps du monde. Références. Paris: Le Livre de poche, 1993.

________. La Dynamique du capitalisme. Paris: Arthaud, 1985.

________. Grammaire des civilisations. Paris: Arthaud-Flammarion, 1987.

Bureau international de travail (BIT). «Rapport pour la 15ème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail.» Genève (19-28 Janvier 1993).

________. «Travail décent et économie informelle.» Conférence internationale du travail. 87ème session, Genève, 2002.

Cambon, Paul. «Rapport adressé au ministre des affaires étrangères.» Centre national universitaire de documentation scientifique et technique, série Tunisie, archive 90, Paris, 28 Juin 1886.

Camps, Gabriel. «Comment la Berbérie est devenue le Maghreb arabe.» Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée. no. 35 (1983).

Castells, Manuel and Alejandro Portes. «World Underneath: The Origins, Dynamics and Effects of the Informal Economy,» in: Alejandro Portes, Manuel Castells and Lauren A. Benton (ed.), The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries (Baltimore-Maryland; London: Johns Hopkins University Press, 1989), pp. 11-35.

Caupin, Vincent. Libre-échange euro-méditerranéen: Premier bilan au Maroc et en Tunisie. Notes et documents/ Agence française de développement; 12. Paris: Agence française de développement, 2005.

Chaline, Claude. Les Villes du monde arabe. Collection géographie. Paris: Masson, 1989.

Charmes, Jacques. «Informal Sector, Poverty and Gender: A Review of Empirical Evidence.» Background Paper for the World Development Report 2001, The World Bank, Washington, D.C., 1998.

________. «Place et rôle du secteur non structuré dans la planification du développement et les politiques d'emploi en



Tunisie,» dans: World Bank, «Tunisia. Industrial Employment.» Report no. 5564, TUN, Washington, D.C., June 1985, Annexe.

________. «Une Revue critique des concepts, définitions et recherches sur le secteur informel,» dans: David Turnham, Bernard Salomé et Antoine Schwarz, *Nouvelles approches du secteur informel* (Paris: OCDE, 1990).

Chavagneux, Christian et Franck Seuret. «Les Contrebandiers de la mondialisation.» *Alternatives économiques*. no. 216 (Juillet-Août 2003), pp. 38-54.

Chenntouf, Tayeb. «La Dynamique de la frontière au Maghreb,» dans: *Des Frontières en Afrique du XIIe au XXe siècle* (Paris: UNESCO; CISH, 2005).

Chossudovsky, Michel. «La Tunisie et les dictats du FMI: Comment la politique macro-économique entraîne la pauvreté et le chômage dans le monde.» *Investig'Action*, 10/2/2011. <httpsE99bit8ly9<rfzciP>.

Coase, Ronald. «The Nature of the Firm.» *Economica*. vol. 4, no. 16 (November 1937), pp. 368-405.

Cohen, Bernard. *Habib Bourguiba: Le Pouvoir d'un seul*. Grandes figures politiques. Paris: Flammarion, 1986.

Comité Colbert. «La Lutte anti-contrefaçon de l'industrie du luxe = How the Luxury Industry Fights Counterfeiting.» 2012. <httpsE99bit8ly9<IC; KCt>.

The Commission on Global Governance. *Our Global Neighborhood: The Report of the Commission on Global Governance*. Oxford: Oxford University Press, 1995.

Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED). *Rapport sur l'investissement dans le monde: Les Sociétés transnationales, production agricole et développement*. UNCTAD ITE IIT; 5 (Overview). New York; Genève: Nations unies, 2009.

________. *Rapport sur l'investissement dans le monde 2012, vue d'ensemble, Vers une nouvelle génération de politiques de l'investissement*. New York; Genève: Nations unies, 2012.

________. *Rapport sur l'investissement dans le monde 2013, vue d'ensemble: Les Chaînes de valeur mondiales: L'Investissement et le commerce au service du développement*. New York; Genève: Nations unies, 2013.

Coopération allemande au développement (GIZ). *Plan régional d'environnement et de*

développement durable (PREDD) du gouvernorat de Médenine. Tunis: (GIZ), 2014.

Davis, Mike. *Planète Bidonvilles; Suivi de Bruno Bachmann, Les Enfants de la même agonie*. Paris: Ab irato éditions, 2005.

Debarbieux, Bernard. «Territoire,» dans: Jacques Lévy et Michel Lussault (dir.), *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés* (Paris: Belin, 2003).

Dlala, Habib. «État et développement industriel en Tunisie: De L'investissement direct au désengagement.» *Revue tunisienne de géographie*. no. 17 (1989), pp. 33-65.

Fakhfakh, Mohamed (sous la dir.). *Atlas de Tunisie*. Sous le patronage de Georges Laclavère. Les Atlas Jeune Afrique. Paris: Éditions Jeune Afrique, 1979.

Faouzi, Sboui. «Étude de cas: Les Déséquilibres du marché du travail et le rôle du secteur informel,» dans: Jacques Vallin et Thérèse Locoh, *Population et développement en Tunisie: La Métamorphose* (Tunis: Cérès éditions, 2001).

Fontaine, Sébastien. «Géopolitique de la Russie et de la Chine, Quelles perspectives pour le partenariat stratégique sino-russe?.» Avril 2008. <httpsE9bit8y9<HMykgUI 8

Le Galès, Patrick. «Du Gouvernement des villes à la gouvernance urbaine.» *Revue française de science politique*. vol. 45, no. 1 (Janvier 1995), pp. 57-95.

«The Global Top 20.» *Foreign Policy* (November-December 2006), pp. 74-81.

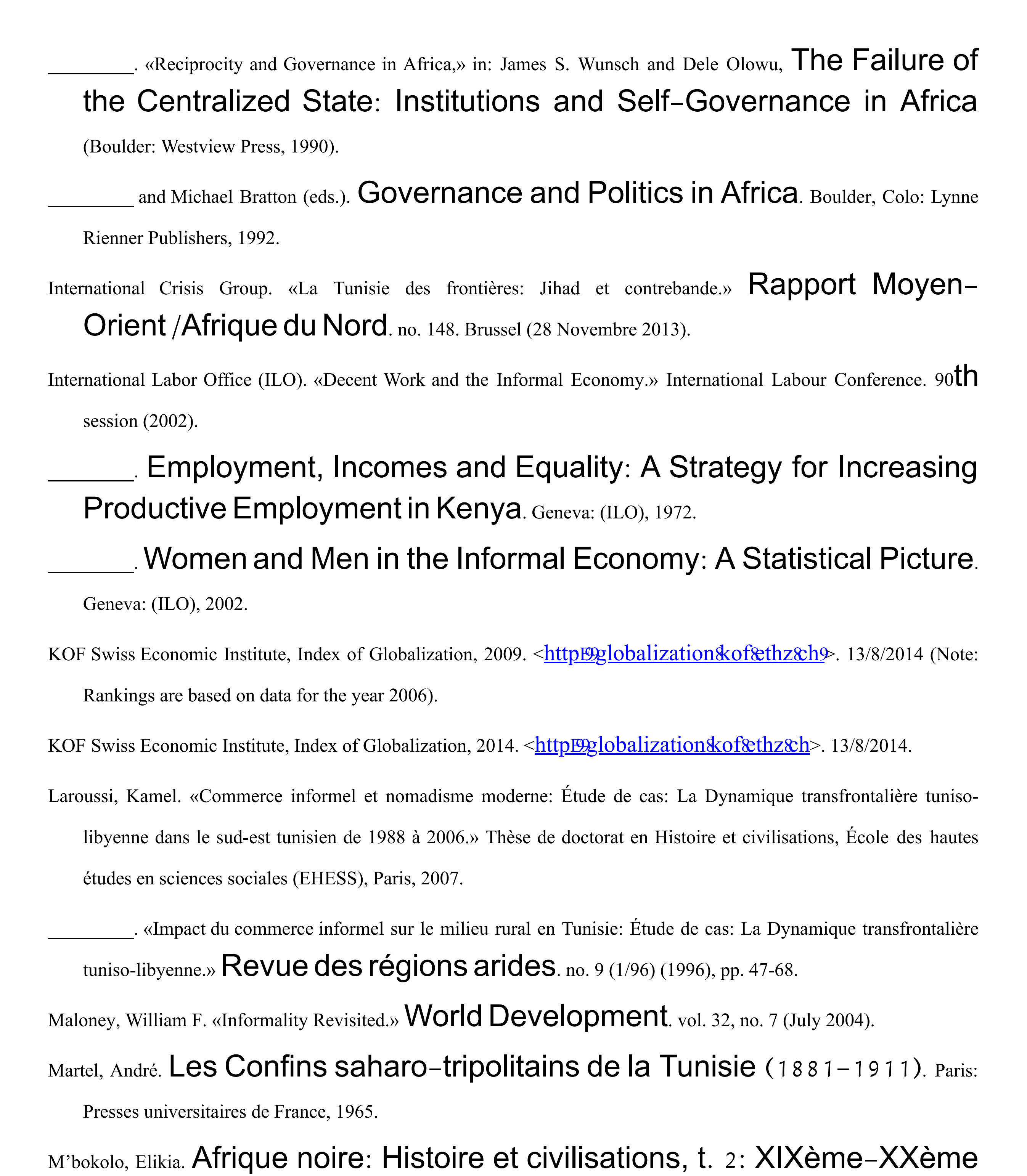
Gueddana, Nabiha. «L'Expérience du programme tunisien de planification familiale (1956-1996),» dans: Jacques Vallin et Thérèse Locoh, *Population et développement en Tunisie: La Métamorphose* (Tunis: Cérès éditions, 2001).

Hart, Keith. «Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana.» *The Journal of Modern African Studies*. vol. 11, no. 1 (1973), pp. 61-89.

Hibou, Béatrice. «Banque mondiale: Les Méfaits du catéchisme économique, l'exemple de l'Afrique subsaharienne.» 3 September 2013. <httpsE9bit8y9<rg; H: D>.

_________. «Économie politique du discours de la Banque mondiale en Afrique sub-saharienne: Du Catéchisme économique au fait (et méfait) missionnaire.» *Les Études du CERI*. no. 39 (Mars 1998), pp. 1-46.

Hyden, Goran. *Beyond Ujamaa in Tanzania: Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*. London: Heinemann, 1980.


________. «Reciprocity and Governance in Africa,» in: James S. Wunsch and Dele Olowu, *The Failure of the Centralized State: Institutions and Self-Governance in Africa* (Boulder: Westview Press, 1990).

________ and Michael Bratton (eds.). *Governance and Politics in Africa*. Boulder, Colo: Lynne Rienner Publishers, 1992.

International Crisis Group. «La Tunisie des frontières: Jihad et contrebande.» *Rapport Moyen-Orient /Afrique du Nord*. no. 148. Brussel (28 Novembre 2013).

International Labor Office (ILO). «Decent Work and the Informal Economy.» International Labour Conference. 90th session (2002).

______. *Employment, Incomes and Equality: A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya*. Geneva: (ILO), 1972.

______. *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*. Geneva: (ILO), 2002.

KOF Swiss Economic Institute, Index of Globalization, 2009. <http://globalization.kof.ethz.ch/>. 13/8/2014 (Note: Rankings are based on data for the year 2006).

KOF Swiss Economic Institute, Index of Globalization, 2014. <http://globalization.kof.ethz.ch>. 13/8/2014.

Laroussi, Kamel. «Commerce informel et nomadisme moderne: Étude de cas: La Dynamique transfrontalière tuniso-libyenne dans le sud-est tunisien de 1988 à 2006.» Thèse de doctorat en Histoire et civilisations, École des hautes études en sciences sociales (EHESS), Paris, 2007.

________. «Impact du commerce informel sur le milieu rural en Tunisie: Étude de cas: La Dynamique transfrontalière tuniso-libyenne.» *Revue des régions arides*. no. 9 (1/96) (1996), pp. 47-68.

Maloney, William F. «Informality Revisited.» *World Development*. vol. 32, no. 7 (July 2004).

Martel, André. *Les Confins saharo-tripolitains de la Tunisie (1881-1911)*. Paris: Presses universitaires de France, 1965.

M'bokolo, Elikia. *Afrique noire: Histoire et civilisations, t. 2: XIXème-XXème siècles*. Paris: Hatier; AUF, 2004.

McLuhan, Marshall and Quentin Fiore. *War and Peace in the Global Village*. Produced by Jerome Agel. New York: Bantam, 1968.

Moser, Caroline O. N. «Informal Sector or Petty Commodity Production: Dualism or Dependence in Urban Development?.» *World Development*. vol. 6, nos. 9-10 (September 1978).

Nordman, Daniel. «La Notion de frontière en Afrique du Nord: Mythes et réalités (Vers 1830-Vers 1912).» Thèse dactylographiée, Université de Montpellier-III, 1975.

_______. *Profils du Maghreb: Frontières, figures et territoires (XVIIIe-XXe siècle)*. Essais et études; no. 18. Rabat: Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, 1996.

République populaire de Chine, Ministère du commerce. *480 entreprises étrangères parmi les 500 les plus fortes dans le monde investissent en Chine* (10 Septembre 2008). <https://bit.ly/2reSHJn>.

_________. «À propos du Dialogue économique stratégique Chine-Etats-Unis.» 24 Juin 2008. <https://bit.ly/2renuDB>.

_________. «Signature d'un accord-cadre global sur la coopération économique entre la Chine et les Etats-Unis.» 11 Mai 2011. <https://bit.ly/2IB:DFX>.

République tunisienne, Bureau d'études SOTINFOR pour le compte du Ministère du commerce et de l'Artisanat. «Étude de faisabilité technico-économique et montage institutionnel et juridique.» Rapport de phase 2, SERAH, Mars 2014.

République tunisienne, Ministère des affaires étrangères. *Documents diplomatiques, Affaires de Tunisie-supplément*. no. 234. Paris: Imprimerie nationale, 1881.

République tunisienne, Ministère du commerce et de l'artisanat. «Étude technico-économique du projet de création de la zone commerciale et logistique de Ben Guerdane.» Rapport de 1ère phase, Scenarii d'aménagement, SERAH, Septembre 2013.

Rijkers, Bob [et al.]. «Political Connections and Tariff Evasion: Evidence from Tunisia.» *Policy Research Working Paper; no. WPS7336*. World Bank Group, Washington, D.C., 2015.

Robertson, Roland. *Globalization: Social Theory and Global Culture*. Theory, Culture and Society. London: Sage Publications, 1998.

Sethuraman, S. V. «The Urban Informal Sector: Concept, Measurement and Policy.» *International Labour Review*. vol. 114, no. 1 (January 1976).

Slim, Hédi [et al.]. *Histoire générale de la Tunisie. t. 1: L'Antiquité*. Tunis: Sud éd.; Paris: Maisonneuve et Larose, 2003.

Soto, Hernando de. *L'Économie informelle comment y remédier? Une Opportunité pour la Tunisie*. Tunis: Éditions Cérès, 2012.

______. *Le Mystère du capital: Pourquoi le capitalisme triomphe en Occident et échoue partout ailleurs*. Trad. par Michel Le Seac'h. Paris: Flammarion, 2005.

______. *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*. In Collaboration with the Instituto Libertad y Democracia; Foreword by Mario Vargas Llosa, Translated by June Abbott. New York: Harper and Row, 1989.

Stone, Clarence N. *Regime Politics: Governing Atlanta, 1946–1988*. Lawrence, KA: University Press of Kansas, 1989.

Studer, Elisabeth. *L'Africom (commandement de l'armée US en Afrique) non remis en cause par le shutdown*. *Le Blog finance*. 5 Novembre 2013. <httpsE99bit8ly9<JHdRqo>.

Taylor, Nigel. *Urban Planning Theory Since 1945*. London: Sage Publications, 1998.

Temimi, Abdel Jelil. «Les Affinités culturelles entre la Tunisie, la Libye, le Centre et l'Ouest africain dans la période contemporaine.» *La Revue d'histoire maghrébine*. nos. 21-22 (Avril 1981).

Tokman, Victor E. «An Exploration into the Nature of Informal—Formal Sector Relationships.» *World Development*. vol. 6, nos. 9-10 (September 1978).

Trousset, Pol. «L'Idée de frontière au Sahara et les données archéologiques,» dans: Pierre-Robert Baduel [et al.], *Enjeux sahariens: Table ronde du Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes [CRESM], nov. 1981* (Paris: Éditions du Centre national de la recherche scientifique, 1984).

Tunis, Ministère de l'agriculture et des ressources hydrauliques, direction générale des études et du développement agricole. «Enquête sur les Structures des Exploitations Agricoles 2004-2005.» Janvier 2006. <httpsE99bit8ly9<JLia>: >.

UNHCR Global Report 2011 (Genève: 2011).

L'Union tunisienne de l'industrie, du commerce et de l'artisanat (UTICA) et l'Organisation internationale des employeurs (OIE). «La Politique et les stratégies des organisations d'employeurs envers le secteur informel dans les pays d'Afrique du Nord et du Moyen-Orient.» Tunis. 2-4 Octobre 1991.

United States, Department of Treasury. «U.S. - China Strategic and Economic Dialogue» (10 July 2013). <httpE99www8treasury8gov9initiatives9Pages9china8aspx>.

United States Census Bureau News, United States Department of Commerce. «Full Report on Manufacturers' Shipments, Inventories and Orders.» Washington, D.C., November 2012.

Violard, Émile. *L'Extrême sud tunisien: Rapport à M. le résident général S. Pichon*. Tunis: Société anonyme de l'imprimerie rapide de Tunis, 1905. Service historique de la défense, Paris-Vincennes. Tunisie, 2H49, D6.

Weber, Max. *Confucianisme et taoïsme*. Traduit par Catherine Colliot-Thélène et Jean-Pierre Grossein. Présenté par Jean-Pierre Grossein. Bibliothèque des sciences humaines. Paris: Gallimard, 2000.

The World Bank. «Managing Development: The Governance Dimension, A Discussion Paper.» Washington, D.C. (29 August 1991).

World Bank's Governance Group.

World Migration Report 2011: Communicating Effectively about Migration. vol. 6. Geneva: International Organization for Migration (IOM), 2011.

Yoon Je Cho [et al.]. «Rapport sur le developpement dans le monde 1989.» *World Development Report, no. PUB7682*, Washington, D.C., 1989.

Zecchini, Massimo e Marino. *Sahara tunisino: guida ai pozzi e alle sorgenti*. Italia: Centre d'études et de recherches sahariennes Douz, 2004.